مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

البحوث باللغة العربية:

- واقع القراءة الحرة والعوامل المؤثرة فيها لدى الشباب الكويتي: دراسة ميدانية.

علي جاسم الشهاب

- الذكاء الوجداني وعلاقته بالذكاء المعرفي والتحصيل الدراسي لدى عينة من طلاب جامعة طيبة بالمدينة المنورة.

محمد بن عليثة الأحمدي

- علاقة المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية بأشكال العنف ضد المرأة الأردنية.

منير كرادشة - عبدالخالق الختاتنة

- التطور التاريخي وتحليل التركيب الداخلي لمدينتي رام الله والبيرة: دراسة في جغرافية المدن.

حسين الريماوي

البحوث باللغة الإنجليزية:

- اختبار فرض كفاءة السوق باستخدام إستراتيجيات القيمة والنمو في سوق عمان المالي.

بهجت الجوازنة - محمد حراحشة

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي



ISSN: 0253 - 1097

المجلد ٣٥ - العدد ٤

٢٠٠٧

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.
35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا

عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.



مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول

الاقتصاد والسياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature
(Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
Listed in ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527;
& EBSCO Publishing

3 – العدد 4 – 2007

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت بأربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. وهي منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والخدمة الاجتماعية، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا، والجغرافيا، وعلوم المكتبات والمعلومات. وتستقبل الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلاً عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين. وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية. وعلى الرغم من تركيزها على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:
رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت
E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة التي تنتمي إلى تخصصاتها، أو الحالة الراهنة لأحد العلوم الاجتماعية في البلاد العربية، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي)، التي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية، ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم الأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج، يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، وتستقبل تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات)، كما ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول على 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيها الجداول والملاحق.

3 – يجب الاقتصار على أقل عدد من الجداول.

4 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملاً، واسم الباحث أو الباحثين (باللغتين: العربية والإنجليزية)، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلاً عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

5 – تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

6 – تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً Abstract دقيقاً باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي، وبالشروط ذاتها).

7 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد على سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

8 – يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

9 – يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

10– يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث:

يشار إلى جميع المصادر العربية في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط، مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Lynn, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony et al., 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجدياً ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و(Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و(Snyder, 2000a, 2000b). وعند الاقتباس من الكتب يشار

بدقة ووضوح إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)، كما يجب إيراد أرقام الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية:

(Piaget [1924] 1969: 75)، أما في حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة فتكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو المصدر كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة.** القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية.** الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية،** 27 (3): 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research*. New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

– يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجدياً،

وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.

- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة بحسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، ولا يزيد حجم المراجعة على أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط ألا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 35 – العدد 4 – 2007

التقارير:

البحوث باللغة الإنجليزية:

افتتاحية العدد

خالد أحمد الشلال*

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أعزاءنا القراء:

العدد الذي بين أيديكم – وهو العدد الرابع – مجلد 35 – 2007 – يخرج إليكم ونحن نودع عام 2007 لنستقبل عاماً جديداً ننشد فيه التجديد والتطوير والتقدم لمجلتكم، مجلة العلوم الاجتماعية؛ حيث لدينا خطط طموحة، منها عقد مجموعة من الحلقات النقاشية تتناول موضوعات ساخنة على الساحة الاجتماعية بمختلف مجالاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويأتي ذلك انطلاقاً من إيماننا بضرورة مواكبة التطورات المتسارعة والتعقيدات المتزايدة التي يشهدها ميدان العلوم الاجتماعية.

يطل عليكم هذا العدد – الأخير لعام 2007 – محملاً بموضوعات مهمة ومتنوعة؛ فيبحث الموضوع الأول في واقع القراءة الحرة والعوامل المؤثرة فيها لدى الشباب الكويتي – دراسة ميدانية. في حين يبحث الموضوع الثاني الذكاء الوجداني وعلاقته بالذكاء المعرفي للتحصيل الدراسي لدى عينة من طلاب جامعة طيبة بالمدينة المنورة.

أما الموضوع الثالث فيتناول المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية لأشكال العنف ضد المرأة الأردنية، ويتناول الموضوع الرابع والأخير التطور التاريخي

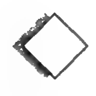
---

* أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الكويت.

وتحليل التركيب الداخلي لمدينتي رام الله والبيرة: دراسة في جغرافية المدن. وفي باب المراجعات للكتب الصادرة حديثاً فقد احتوى العدد على مجموعة يغلب عليها الطابع السياسي والنفسي الاجتماعي. أما في الباب المتعلق بالتقارير فقد ضم العدد تقريراً حول ظاهرة التمييز وعدم التسامح ضد المسلمين. أخيراً احتوى هذا العدد على بحث باللغة الإنجليزية، وقد جاء تحت عنوان اختبار فرض كفاءة السوق باستخدام إستراتيجيات القيمة والنمو في سوق عمان المالي.

أخيراً، أتمنى أن نكون وفقنا في اختيار الموضوعات المهمة والحديثة التي تنطوي تحت اختصاصات مجلتكم – مجلة العلوم الاجتماعية – خلال هذا العام 2007 كما نتمنى أن يكتب الله لنا التوفيق فيما نطمح إليه من التطوير والتقدم في العام القادم 2008 – بمساندتكم وبمشاركتكم البحثية – ومن ثم إثراء المجلة بمزيد من الموضوعات والأبواب المهمة، خدمة للعلم والعلماء والباحثين.

هذا، ومن الله نستمد العون والتأييد. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



البحوث باللغة العربية

واقع القراءة الحرة والعوامل المؤثرة فيها لدى الشباب الكويتي "دراسة ميدانية" *

علي جاسم الشهاب**

ملخص: تأتي أهمية الدراسة الحالية انطلاقاً من أهمية الثقافة في حياة الفرد وباعتبار القراءة وسيلة الشباب للوعي بما يدور من حولهم والتفاعل مع مجتمعهم والعالم الخارجي، خاصة أن القراءة في هذه المرحلة تجعل التعليم الجامعي أكثر فائدة ونضجاً. تهدف الدراسة إلى:

1 – استكشاف العوامل التي تدفع الشباب إلى إقبالهم على القراءة الحرة.

2 – الوقوف على أسباب عزوف بعض الشباب عن القراءة.

3 – تعرف المجالات والبرامج وأنواع الكتب والدوريات والمصادر التي يطلع الشباب عليها، ومن ثم تصنيفها (العلمية، الرياضية، الاجتماعية.. وغيرها).

4 – معرفة الفروق الفردية بين أفراد العينة من حيث اختلاف الجنس، التخصص، الوظيفة، المستوى التعليمي، الدخل المعيشي، والمنطقة السكنية.

5 – تقديم توصيات ومقترحات حول برامج تنمية حب القراءة لدى الشباب الكويتي وأساليبها.

تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يستطلع الواقع ويرصد مظاهره، فأعدت استبانة لهذا الشأن مقسمة إلى ثلاثة محاور: دوافع القراءة، مجالات القراءة، وأسباب العزوف عن القراءة، وقد تأكد الباحث من صدقها وثباتها قبل

* البحث ممول من قبل جامعة الكويت T001/04.

** قسم أصول التربية – كلية التربية – جامعة الكويت.

التطبيق. شملت عينة الدراسة (600) فرد من الشباب الكويتي ذكوراً وإناثاً من الطلبة والموظفين الذين تراوح أعمارهم بين 18–25 سنة، موزعين على المحافظات الست في الكويت. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة، قدمت على ضوئها مجموعة من المقترحات والتوصيات البناءة.

المصطلحات الأساسية: شغل وقت الفراغ، القراءة، الكتاب ودوره الثقافي، التربية المتميزة، التعليم الذاتي، الشباب الجامعي، عادات القراءة، الميول القرائية.

مقدمة:

حدثت تحولات بدولة الكويت في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، نتيجة ما أصاب البلاد من الغزو العراقي الغاشم، وما أفرزته هذه المتغيرات من آثار سلبية، تمثلت في الاستلاب الثقافي وتنوع الثقافات في المجتمع، وخاصة الثقافة القادمة من الغرب، وأصبح مجتمع الكويت بصفة عامة والشباب بصفة خاصة، يواجه كثيراً من التحديات الحضارية المعاصرة، تقتضي أن يكون الشباب على درجة من الوعي بما يدور في مجتمعهم والعالم المحيط به سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، للتمكن من الإسهام الفعال في تطوير أنفسهم، وتطوير مجتمعهم الذي يعيشون فيه، واستيعاب التغيير وتداعياته.

وتشكل مصادر المعلومات المقروءة والمسموعة والمرئية – في هذا العصر الذي يتسم بثورة معرفية غير محدودة – الأدوات الرئيسة التي تسهم بشكل كبير في تحفيز الشباب – في دولة الكويت – على استثمار وقت فراغهم وتنمية ميولهم، وإشباع حاجاتهم، ودفع طاقاتهم في الاتجاهات التي تنسجم مع السياق الاجتماعي؛ لكي يصبحوا شباباً قادرين على فهم الحياة وتحمل المسؤولية الوطنية بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

وانطلاقاً مما سبق وإدراكاً لأهمية الثقافة في حياة الفرد، وباعتبار أن القراءة وسيلة الشباب للتزود الثقافي في شتى مناحي الحياة – خاصة أن مرحلة الشباب تزداد فيها القدرة على التحصيل، وتزداد السرعة في القراءة ويستطيع فيها الفرد الإحاطة بمصادر المعرفة؛ حيث إن القراءة تجعل التعليم الجامعي أكثر فائدة وأكثر نضجا – يحاول البحث تناول القراءة الحرة التي يمارسها الشباب الكويتي في وقت

فراغه، من حيث العوامل الكامنة وراء رغبته في القراءة، والجوانب التي تعوقه عنها، ومجالات الاطلاع والتثقيف.

يجيب البحث عن الأسئلة التالية:

1- هل يهتم الشباب بالقراءة وسيلة للاطلاع وزيادة خبرته الثقافية؟

2- ما العوامل المحفزة على القراءة لدى الشباب (اجتماعية - ثقافية - اقتصادية)؟

3- هل يتأثر الميل إلى القراءة بالجنس، السن، الوظيفة، التخصص، مستوى التعليم، الدخل، السكن؟

4- ما أكثر العوامل التي تجعل الشباب يُعرض عن القراءة؟

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى:

- تعرف علاقة الشباب بالقراءة ومدى اهتمامه بها بوصفها مصدراً من مصادر المعرفة.

- تصنيف المجالات التي يهتم بها الشباب، الثقافية، العلمية، الرياضية وغيرها.

- تعرف العوامل التي قد تكون السبب في عزوف بعض الشباب عن القراءة.

- معرفة الفروق بين أفراد العينة من حيث اختلاف الجنس، والسن، والوظيفة في الميل إلى القراءة بوصفها وسيلة من وسائل المعرفة.

أهمية الدراسة:

تتناول الدراسة المحفزات التي تدفع الشباب للإقدام على القراءة، وكذلك المعوقات التي تحول دون ذلك؛ مما يجعلها تفسح الطريق أمام المحفزات وتعرف أسباب عزوف الشباب عن القراءة والاطلاع.

الخروج بنتائج تفيد في علاج مشكلات الشباب، والاستفادة من الحلول المقترحة، التي تمهد للمسؤولين وضع برامج وخطط مدروسة على أسس علمية من أجل النهوض بالشباب الكويتي لحسن توجيهه لاستثمار وقت فراغه في القراءة في ظل غلبة بعض الوسائل المرئية والمسموعة على الساحة الثقافية.

مصطلحات الدراسة:

الشباب: لا يوجد تعريف واحد للشباب، وهناك صعوبة في إيجاد تحديد واضح لهذا المفهوم، وعدم الاتفاق على تعريف موحد شامل، يعود لأسباب كثيرة، أهمها اختلاف الأهداف المنشودة من وضع التعريف وتباين المفاهيم، والأفكار العامة التي يقوم عليها التحليل السيكولوجي والاجتماعي الذي يخدم تلك الأهداف؛ لذلك فإن مفهوم الشباب يتسع ليشمل الاتجاهات التالية:

1- **الاتجاه البيولوجي:** وهذا الاتجاه يؤكد الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة عمرية أو طوراً من أطوار نمو الإنسان، الذي فيه يكتمل نضجه العضوي الفيزيقي، وكذلك نضجه العقلي والنفسي الذي يبدأ من سن 15-25، وهناك من يحدده من سن 13-30. (زياد عثمان، 2006)

2- **الاتجاه السيكولوجي:** يرى هذا الاتجاه أن الشباب حالة عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة ولثقافة المجتمع من جهة أخرى. بدءاً من سن البلوغ وانتهاء بدخول الفرد إلى عالم الراشدين الكبار، حيث تكون قد اكتملت عمليات التطبيع الاجتماعي. وهذا التعريف يحاول الدمج بين الاشتراطات العمرية والثقافة المكتسبة من المجتمع (الثابت والمتغير).

3- **الاتجاه السوسيولوجي (الاجتماعي):** ينظر هذا الاتجاه للشباب باعتباره حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط، بمعنى أن هناك مجموعة من السمات والخصائص إذا توافرت في فئة من السكان كانت هذه الفئة شباباً.

وباختصار، فإن مرحلة الشباب تقع بين الطفولة والنضج أو الرشد، وتتفاوت من فرد إلى آخر (جابر عبد الحميد، 1996).

القراءة: نشاط ذهني مركز، وهي أساس التحصيل المعرفي والثقافي، وقد انتقل مفهوم القراءة من التصور التقليدي الذي اعتبرها إدراكاً بصرياً للرموز المكتوبة وتعرفها، إلى اعتبارها "عملية فكرية عقلية يتفاعل القارئ معها ويفهم ما يقرأ وينقده ويستخدمه في حل ما يواجهه من مشكلات والانتفاع به في المواقف الحيوية". (عبد العليم إبراهيم: 1987).

يقصد هنا بالقراءة – في إطار هذا البحث – كل ما يقوم به الشباب من نشاط للقراءة خارج الكتب المقررة في المدارس الثانوية والجامعية؛ أي خارج نطاق الكتب

الدراسية والجامعية. والقراءة الحرة تكون خارج نطاق البرامج الدراسية أو الأكاديمية من أجل تنمية الثقافة العامة وشغل وقت الفراغ.

الإطار النظري للدراسة:

مكانة الكتاب والقراءة في الثقافة العربية الإسلامية:

ظفر الكتاب في كل المجتمعات بمكانة مرموقة، وكيف لا؟! وهو الزاد الفكري والمعنوي الذي يُشعر قارئه بنشوة لا تدانيها نشوة، كما يجعل الكتاب القارئ يحس بأهميته الاجتماعية؛ فقد عبر أحد الفلاسفة عن دور الكتاب في صنع عملية التواصل بين أفراد المجتمع بقوله: "إذا امتنعت عن القراءة ثلاثة أيام، لا أحسن محادثة الناس"، وفي ذلك إشارة واضحة إلى أن الإنسان بحاجة مستمرة لصقل مواهبه بمزيد من المعرفة والقراءة والاطلاع.

لقد كان الكتاب عبر التاريخ البشري رافداً حضارياً مهماً اغتنت منه العقول وصقلت به المواهب، ومحوراً تلتقي فيه كل مفاصل الحياة البشرية، وسجلاً أميناً يروي تاريخ الحضارات والشعوب، ولا نبالغ إذا قلنا: إنه كان ورشة للإبداع والتفوق والارتقاء؛ فصناع الحياة وبناة الحضارة عرفوا بأنهم كانوا قراء من الطراز الأول؛ "فالحضارة الحية الناضجة المتفتحة هي المناخ الصحيح والملائم لإبداع الكتاب الذي يولد المعرفة، وهذا الكتاب شريان عظيم الأهمية يغذي الحضارة ويغنيها ويوفر لها أسباب الديمومة والغنى" (محمد مهدي شمس الدين، 1996).

ومما يؤكد المنزلة الرفيعة للكتاب في الثقافة العربية الإسلامية " أن الفضل ابن سهل قال للخليفة المأمون يوماً عندما وقف في مكان يشرف على غوطة دمشق: يا أمير المؤمنين هل رأيت في حسنها شبيهاً من ملك العرب؟ يعني الغوطة. قال المأمون: نعم والله كتاب فيه أدب يجلو الأفهام، ويذكي القلوب، ويؤنس الأنفس أحسن منها." (محمد أمين أبو بكر، 1999).

فالجاحظ الذي كان موسوعة لكل المعارف في القرن التاسع الميلادي يقدم وصفاً رائعاً للكتاب، وتكمن أهمية هذه الشهادة في كونها تصدر عن شخصية تملكها شغف القراءة في العصر العباسي، جالست الكتاب عن قرب وعرفت أسراره وخباياه.

أما المتنبي الذي عاش في القرن العاشر الميلادي فقد انفرد بشاعرية متميزة وعبقرية فذة صقلتها تجربة حياتية مفعمة بالقراءة والاطلاع المكثف على التراث

العربي الغني، وقد وجد المتنبي في الكتاب خير جليس، وأوفى أنيس، وأخلص صاحب، وهذا ما يدل عليه أحد الأبيات من شعره يقول فيه:

أعز مكان في الدنى سرج سابح وخير جليس في الزمان كتاب

أنــواع القــراءة:

للقراءة أنواع عدة، فهناك من قسمها بحسب الغرض منها، وهناك من قسمها طبقاً للطريقة المتبعة في القراءة، حيث تنقسم القراءة بحسب الطريقة إلى قراءة جهرية وقراءة صامتة، فالقراءة الجهرية تتطلب من القارئ أن يبصر الكتابة ويدرك معانيها وينطقها نطقاً جهرياً. في حين أن القراءة الصامتة تقتصر على قراءة العين غير المقيدة بالنطق، فهي تتميز بانتقال العين فوق الحروف والمقاطع والكلمات لحلها وفهم معانيها. (يونس صالح الجنابي، دت)

وقد تفاوتت الآراء حول القراءة الجهرية والصامتة ما بين مؤيد ومعارض، فالبعض يرى أن القراءة الصامتة أسهل من القراءة الجهرية وأسرع منها ومدى الفهم والإدراك فيها أكبر. أما القراءة الجهرية ففيها إزعاج للآخرين فضلاً عن تأثيرها على الحبال الصوتية، في حين يرى البعض الآخر أن القراءة الجهرية أفضل من الصامتة؛ فهي تؤدي إلى دقة التعبير عن المعنى وسلامة النطق. (إسماعيل أبو الغرايم، 1983).

في حين يرى البعض أن لا مجال للتفضيل بينهما، بل يعتمد استخدامهما على الهدف من عملية القراءة، فإذا كان الهدف منها العمل على سلامة النطق كانت القراءة الجهرية هي الأفضل في هذا السبيل، أما إذا كان الهدف منها تسهيل الفهم وإدراك المادة المقروءة وجب الاتجاه نحو القراءة الصامتة. (صلاح الدين محمد مجاور، 1963).

أهمية القراءة:

تؤدي القراءة دوراً أساسياً في عملية البناء الثقافي في حياة كل إنسان، وإذا كان الفرد يستقي معظم معلوماته من ينابيع مختلفة كالتجربة الشخصية والتعامل مع الآخرين ووسائل الإعلام والقراءة، فإن الأخيرة أوسعها دائرة وأقلها كلفة وأبعدها عن الخطأ، (صلاح عبد الحميد مصطفى، دت.) ولكنها تعرضت لمنافسة غير عادلة في مجتمعنا الحالي بسبب التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصالات الأخرى بأشكالها المختلفة ووسائل الإعلام المرئية التي قد تلهي عن القراءة.

وللقراءة وظيفتها الاجتماعية؛ فبقاء المجتمع واستمراره يتجلى في ذلك التراث الثقافي والاجتماعي الذي لابد من انتقاله من جيل إلى جيل عن طريق ما يدون من سجلات ويطبع من كتب. إذن، فهي وسيلة للاتصال بمنابع التراث، كما أنها وسيلة لإمداد الفرد بكل ما ابتكره وأنتجه العقل الإنساني في عصره، وهي تفتح أبواب الثقافة على مصراعيها. ومن هنا يرى بعض المربين أن القراءة "يجب أن تأتي في مقدمة المواد الدراسية جميعها". (لوسيل ف فارجو، 1970).

والقراءة ترفع مستوى الفهم في المسائل الاجتماعية بالتأمل في وجهات النظر المختلفة اعتراضاً وتأييداً، وتثير روح النقد، كما تمدنا بالمعلومات الضرورية لحل كثير من المشكلات الشخصية وتدفع العقل إلى التفكير وحب الاستطلاع. (وضحى علي السويدي، 1995).

ويرى البعض أن القراءة مفتاح للنشاط العقلي والتعليم المستمر، وتزداد أهميتها في عصرنا الحالي لما يتميز به من مد معرفي وثقافي على نحو لم يكن معروفاً من قبل. في حين يرى صالح عبد الحميد أن القراءة تعمل على تكوين شخصية الفرد وتنمية ذكائه؛ فقد أثبتت الأبحاث وجود علاقة وثيقة بين استخدام الرموز اللغوية المكتوبة والتعامل معها وبين التحصيل في اختبارات الذكاء، فهي عملية عقلية تشمل تفسير الرموز التي يتلقاها القارئ بعينيه وفهم المعاني والربط بين الخبرة والشخصية وهذه المعاني ونقدها وتذوقها والتفاعل معها. (حنان عيسى سلطان، 1985).

يقول زكي نجيب محمود (1984): على الرغم من أن عصرنا الحالي لم يشهد بأن "الكتاب ما يزال – وسوف يظل – الوسيلة الأولى، كدت أقول إنه الوسيلة الوحيدة للحياة الثقافية في كل مستوياتها؛ لأننا لا نكاد نجد في حياة الناس موقفاً ثقافياً واحداً لا يتضمن الكتاب (أو قل لا يتضمن "الكتابة") بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر؛ لأن وسائل التسجيل الصوتي نفسها يندر جداً ألا تكون مستندة إلى نص مكتوب.

يضاف إلى ذلك أن عملية "الكتابة والقراءة" نفسها، تنطوي على خصائص في التكوين الثقافي، يستحيل الاضطلاع بها عن طريق التسجيل الصوتي والسمع، وهي خصائص يدور معها البناء الثقافي وجوداً وعدماً، فإذا وجدت وجد معها البناء الثقافي، وإذا غابت غاب ذلك البناء.

1- فالعملية الرمزية التي تؤديها الحروف والكلمات والجمل – وهي مكتوبة ثم مقروءة – تتضمن عمليات عقلية لم تتوافر للإنسان إلا في درجة عليا من درجات تطوره، وأما الصوت وسمعه فقد شارك فيه الحيوان قبل الإنسان، وإذ يقول القائلون عن الإنسان إنه يتميز دون سائر الكائنات باستخدامه للرموز، فهم يعنون رموز اللغة أول ما يعنون، ثم هم يشيرون في تلك الرموز اللغوية إلى المكتوب منها أول ما يشيرون؛ إذ إن عملية الكتابة تتضمن ضرباً من التحليل والتركيب أكثر دقة مما تتضمنه عملية النطق اللفظي، فالكلام المنطوق متداخل بعضه في بعض، لا يشترط فيه أن يكون السامع على علم بطريقة تركيب حروفه وكلماته، وأما الكتابة فلابد فيها من العلم بالأجزاء وطرائق تركيبها، ومن هنا جاءت المقارنة بين الكتابة والتصوير، فكلتاهما تركيب واع للعناصر: الكتابة عناصرها حروف، والتصوير عناصره خطوط وألوان.

2- نضيف إلى فاعلية العقل في عملية التحليل والتركيب في أثناء الكتابة والقراءة، فاعلية عقلية أخرى ينشط بها القارئ، وليس لها ما يوازيها في التلقي عن طريق السمع إلا إلى حد ضئيل، وأعني بها تلك الفاعلية التي تنشأ من الحوار الصامت بين القارئ وما يقرؤه، فكأنما هو جالس إلى شخص حقيقي يحدثه، وله أن يسترجعه فيما يعرضه من صور وأفكار، وأما في حالة السمع لإذاعة أو شريط صوتي، فهو أقرب إلى واقف يمر به قطار، أطل من نافذته مسافر وألقى عليه بجملة ثم اختفى، فلا سبيل إلى استعادة من السامع للمتكلم، ومن ثم لا سبيل إلى وقفة وتأمل وحوار، وكلها جوانب تقع في الصميم من عملية التثقيف (زكي نجيب محمود، 1984).

3- أضف إلى هذا كله، عند المقارنة بين الكتب وشرائط التسجيل الصوتي، أن هنالك في المادة الثقافية ما لا يمكن تسجيله على تلك الشرائط، كالخرائط والرسوم والصور وقوائم الإحصاءات، والمعادلات الرياضية، ونحو ذلك، فهذه كلها جوانب لا غنى عنها في مجمل الحياة الثقافية، وحتى إذا جاز تسجيل بعضها على شرائط الصوت، فلن يكون لها كل الأثر المطلوب عند المتلقي.

4- إن الصفحة المكتوبة هي بمنزلة موجود مكاني يراه الرائي بلقطة حسية واحدة، أو كالوحدة، فيتمكن من ربط الأجزاء بعضها ببعض بلمحة، ولاسيما إذا كان القارئ قد درب على القراءة السريعة، على حين أن سامع التسجيل الصوتي لا يتاح

له مثل هذا الإلمام والربط؛ لأنه بإزاء عملية زمنية، تستغرق فترة، وعليه أن يحتفظ في ذاكرته بما مضى انتظاراً لما هو آت.

5- وأخيراً فإن الإبداع الثقافي في درجاته العليا بصفة خاصة، يتعذر علينا أن نتصوره كيف يمكن، ما لم يكن مقروناً بكتابة تصبح فيما بعد كتاباً أو كالكتاب، وحتى الموسيقى لابد لها من "نوتة" تسجلها مكتوبة قبل أن تعزف.

فإذا جاز لأحد أن يتخيل حياة ثقافية تجيء كلها، أو حتى بجزء منها، عن طريق التسجيلات الصوتية، فهو إنما يحصر التفاته في كونه بوتقة للثمرة الثقافية، وأما إذا تحول ببصره إلى مبدع تلك الثقافة، فعندئذ يتجلى أمام عينيه كيف يكون الكتاب - أو ما يشبه الكتاب - وسيلة توشك أن تكون وحيدة في إقامة البناء الثقافي. ثم تجيء الأدوات الإذاعية والتسجيلية وسائل للنشر، بعد أن يكون الناتج الثقافي قد تم بناؤه.

ويقوم التخطيط للكتاب على أربعة محاور، تتفاوت درجات الإحكام فيه بمقدار ما يكون بين تلك المحاور الأربعة من تكامل ينسجها جميعاً في صورة موحدة، وتلك المحاور هي:

1- **المحور الأفقي**: وفيه يراعى أن تكون دنيا الكتاب، أو المقروء بوسائل تقنية حديثة، قد استوعبت كل ميادين العلوم بأقسامها الرئيسة الثلاثة: الرياضية، والطبيعية، والاجتماعية، ثم ميادين الفنون بشتى أقسامها: التعبيرية والتشكيلية، ثم ميادين الأدب بفروعه: الشعر والقصة والمسرحية والمقالة، فضلاً عن الكتب الثقافية العامة والموسوعات والمعاجم.

2- **المحور الرأسي**: وفيه تندرج المراحل العمرية، وتتبعها - إلى حد كبير - الدرجات الثقافية من حيث المضمون والشكل معاً؛ وذلك لأن لكل مرحلة ما يناسب فطرتها من موضوعات، ومن طريقة تعرض بها تلك الموضوعات.

3- **محور الكيف**: وفيه يراعى أن تستنفد ينابيع الثقافة الرئيسة، وهي ثلاثة: إحياء التراث كلما كان صالحاً للإحياء، ونقل التيارات الفكرية والفنية والأدبية التي تسود في أقطار العالم المختلفة، وبصفة خاصة تلك التي بيدها اليوم قوة الإبداع الثقافي والحضاري في عصرنا، وأما الينبوع الثالث، فهو التأليف المبتكر الذي غالباً ما يكون بوحي من الينبوعين الأول والثاني.

4- **محور الكم**: وفيه تراعى النسب الصحيحة فيما نخرجه من كتب في شتى

الموضوعات، وإن ضبط هذه النسبة ضبطاً من شأنه أن يحقق أهدافنا القومية، لمن أهم الأمور في وضع أية خطة للكتاب أو التراث المقروء بأي وسيلة، تكون جديرة باسمها، فليس المهم أن تخرج لنا المطابع كذا ألفاً من الكتب كل عام وأن يغطي هذا الناتج في مجموعه كل أقسام المعرفة ويواجه شتى الدرجات الثقافية، ثم تقف عند هذا الحد، بل لابد إلى جانب ذلك أن تكون النسبة العددية متجاوبة مع ما نريده للمواطن آخر الأمر؛ إذ قد يطغى لون على سائر الألوان، فلا نكون بذلك قد حققنا الهدف المنشود. (زكي نجيب محمود، 1984).

العوامل المؤثرة في تنمية حب القراءة:

تؤدي البيئة دوراً رئيساً في تنمية الميول والاتجاهات التي تؤدي بدورها إلى الإقبال على القراءة، ويتفق المربون على أن عملية تنمية هذه الميول أو الاتجاهات تبدأ منذ مرحلة الطفولة، وهي مسؤولية مشتركة بين البيت والمدرسة؛ حيث تؤكد وضحى علي السويدي، 1995 أن المنزل هو المثير الأول لميل الطفل نحو القراءة، وبما أن الطفل يميل للتقليد فيجب إعطاؤه القدوة الحسنة بالإكثار من القراءة أمامه، وتوفير الكتب والقصص الجذابة له وتشجيعه على الاطلاع عليها، وتخصيص مكتبة منزلية مهما كانت صغيرة، كما تعد قراءة الآباء والأمهات القصص لأطفالهم في سن صغيرة وسيلة لتنمية الألفة بين الطفل والكتاب (وضحى علي السويدي، 1995).

ويتفق معها علي الحبيب الذي يرى أن اصطحاب الأسرة للطفل لقسم الأطفال في المكتبة العامة لا ينمي عنده الاستقلال في تحصيل المعرفة فحسب، ولكنه يساعد أيضاً على خلق الألفة بينه وبين الكتاب والمكتبات، كما يشير إلى ضرورة تشجيع كل مبادرة عند الطفل للقراءة، فإذا أحب مجلة ما أو رغب في كتاب معين وجب علينا الإسراع في تلبية تلك الرغبة. (علي الحبيب، 1993).

في حين يؤكد فهيم مصطفى دور المدرسة في تنمية الميول القرائية بوسائل، منها إنشاء مكتبة للفصل تحتوي على كتب ومجلات متنوعة ومناسبة، تخصيص حصص للقراءة الحرة مع ضرورة إعطاء الطالب فرصة لاختيار الكتب التي تناسب ميوله، وإعداد لوحة حائط يسجل فيها كل طالب ما قرأه من كتب،كما يشير إلى أن من أهم عوامل تنمية الميول القرائية مدى تناسب المادة المقروءة للشخص، فبقدر ما تكون ملائمة له بقدر ما يكون الإقبال أكثر على القراءة. (فهيم مصطفى محمد، 1996).

ويشير أحمد عبدالله إلى عدة عوامل تؤثر في تنمية الميول والاتجاهات عند

الأطفال، من أهمها التأثيرات العائلية؛ فالطفل الذي ينشأ بين الكتب وبين أشخاص يقرؤون يصبح قارئاً، ويؤكد تأثير الجو المحيط بالقارئ؛ فالطفل الذي يعيش في جو مشبع بالفكر ويجيب عن أسئلته التي توسع مداركه فلاشك أنه سيكون قارئاً شغوفاً، ولا ينسى دور التربية والتعليم وتأثير الأصدقاء في إكساب الميول والعادات القرائية. (أحمد عبد الله العلي، 1992).

ولا يخالفه عبداللطيف الصوفي، لكنه يقسم هذه العوامل إلى عوامل خارجية تتعلق بالمحيط الخارجي الذي يعيش فيه الفرد، وعوامل داخلية تتعلق بالفرد نفسه، ويحصر العوامل الخارجية في ضرورة الاهتمام بالمكتبات المدرسية وتزويدها بالكتب المناسبة لمختلف الأعمار والميول مع الاختيار الصحيح لموقع المكتبة؛ بحيث تكون في مكان أكثر قرباً وأسهل استخداماً من قبل التلاميذ، وتوفير عوامل الراحة من الإضاءة والتهوية الجيدة، وأن تكون مكان جذب للتلاميذ لا مستودع كتب.

أما العوامل الداخلية فتتعلق بضرورة ربط طبيعة إدراك الطفل للأشياء بالمادة المقروءة؛ بحيث يتم عرض المادة المقروءة بالوسائل المحسوسة أولاً ثم الصور، ثم الكلمة المقروءة، وربط القراءة بدوافع الأطفال وميولهم واهتماماتهم. (عبداللطيف الصوفي، 1992).

وهكذا نرى أن عملية تنمية الميول القرائية مسؤولية مشتركة بين البيت والمدرسة، فإذا ما استطاع المحيطون بالطفل من أولياء أمور ومعلمين تعزيز السلوك القرائي عنده فمن المحتم أنه سيكبر وهو يشعر بصلة قوية تشده نحو الكتاب، وقد تصل لدرجة التعلق والشغف بالمادة المقروءة حتى يصبح هذا التعلق أو الشغف حاجة فطرية ثابتة لديه تدفعه لمزيد من الإقبال على القراءة.

الكتاب وامتلاك التقنية:

تفيدنا أحداث التاريخ أن الكتاب كان عزيز المنال؛ مما جعل القراءة والكتابة حكراً على الصفوة في المجتمع وبلاط الحكام، والساسة ورجال الدين (من الكهنة) ظلوا لفترة طويلة من الزمن يتداولون الكتاب ويستخدمونه في مساجلاتهم الفكرية دون تمكن عامة الناس من الحصول على هذه الوسيلة التثقيفية المهمة، وقد يكون توجس النخبة السياسية المستبدة من سريان تيار الوعي واليقظة الفكرية في

أوساط الجماهير أحد العوامل المسهمة في تأخير انتشار الكتاب على نطاق واسع بين الناس.

فالكتاب – على قلة أعداده آنذاك – كان وافر الهيبة، تذوب العيون من أجل تدوينه ومن أجل قراءته، وكأن الجميع ظل يسلي نفسه بالصبر انتظاراً لإطلالة فجر الطباعة، تلك الانعطافة الفارقة في تاريخ البشرية التي حررت الكتاب من الاحتكار، وجعلته عملة رائجة بين الناس "يومذاك لم يعد لزحفه حدود، وكلما زادت المطابع عدداً زاد قوة وجرأة، دخل البيوت وتصدر فيها، ولم يعد ينزل عن الأيدي ولا يغادر عيون الساهر أو المسافر ... وبلغ أوج قوته بعد أواسط القرن العشرين؛ فجميع البشر– إلا الأميين – هم من عباده !، وما ابتكر الإنسان ابتكاراً وتكاثر كالكتاب، فعلى الأرض منه اليوم مئات أضعاف ما عليها من البشر! والمطابع تقذف منه دون انقطاع وكل لحظة بالمزيد." (شاكر مصطفى، 1995).

وقد أتاحت التطورات التكنولوجية التي شهدها العالم في السنوات الماضية فرصاً كبيرة لانتشار الكتاب من خلال توافر الوسائل الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، وفي الوقت ذاته فرض هذا العصر تحديات متعددة على الكتاب؛ إذ لم يعد الوحيد على الساحة الثقافية الذي يستأثر بإقبال القراء، بل برزت إلى جانبه وسائل إعلامية أكثر جاذبية وتشويقاً مثل الإنترنت والقنوات الفضائية التي نجحت في جذب عدد مهم من أبناء المجتمع للتعاطي مع محتوياتها. (سلطان بلغيث، 2006).

وقد جاء في تقرير اليونسكو أنه في عام 1965 صدر في الوطن العربي5199 كتاباً، وأن هذا الرقم انخفض عام 1981 إلى 2850 كتاباً، وكان من المتوقع مع زيادة عدد السكان وارتفاع نسبة التعليم أن يرتفع عدد الكتب الصادرة في الوطن العربي إلى 10,000 كتاب على الأقل. ويعزو تقرير اليونسكو المذكور هذا التدهور في حالة التأليف والنشر إلى أسباب عديدة، أهمها دخول التلفزيون إلى البلاد العربية، وتراجع عادة القراءة لدى الأجيال العربية الجديدة، بالإضافة إلى ارتفاع سعر الكتاب العربي بشكل مبالغ فيه.

كما تراجعت صناعة الكتاب الورقي؛ فهي لا تتجاوز 29 عنواناً لكل مليون نسمة عام 1991م مقارنة مع 726 عنواناً في البلدان المتقدمة، وحتى قراءة الصحف والمجلات وجميع الوسائل الورقية انخفضت؛ إذ لم تتجاوز حصة الفرد من استهلاك المطبوعات، في البلاد العربية، أكثر من نصف كغ للفرد سنوياً، في حين

تصل هذه الحصة إلى 17,5 كغ للفرد في البلدان المتقدمة. في سورية – مثلاً – تراجعت صناعة الكتاب التي راجت في السبعينيات، ولم تتجاوز عام 1993، 598 عنواناً (وهو رقم كبير بالنسبة لسنوات أخرى)، لكنه ضئيل بالمقارنة مع بلدان حديثة التصنيع مثل ماليزيا التي تزيد في عدد السكان على سورية بمقدار خمسة ملايين نسمة، وقد طبعت في العام ذاته 3695 عنواناً. (سلطان بلغيث، 2006).

وبحسب ما ورد عن تقرير اليونسكو فإن الأطفال في العالم العربي يقضون سنوياً 1000 ساعة، والطالب حتى يتخرج في الثانوية يكون قد قضى 15000 ساعة أمام التلفزيون، ويقضي المواطن العربي بوجه عام ما يزيد على 36% من وقته في مشاهدة التلفزيون. (Holmes, G. 1995)، ويحتل العالم العربي ذيل القافلة بأعداد لا حصر لها من الأميين؛ إذ تزحف نسب الأمية لتغطي على عدد المثقفين والمتعلمين، وإذا تحدثنا عن الأمية الإلكترونية فحدث ولا حرج؛ فنسبة ضحاياها من الطلبة الجامعيين يتجاوز 90%، وفي عز جموح الثورة الإلكترونية وما تستوجبه من تطور معرفي فإن 54,7% نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة في العالم العربي، وهي أقل نسبة في العالم، 4 كتب لكل 100,000 نسبة الكتب الصادرة سنوياً في العالم العربي. 52 كتاباً لكل 100,000 نسبة الكتب الصادرة سنوياً في الدول الصناعية. وتعكس هذه الأرقام الهوة الشاسعة بيننا وبين العالم المتقدم، غير أن ذلك يجب ألا يثني من عزائمنا في توفير الأسباب الكفيلة بالخروج من بوتقة التخلف الثقافي وإعادة الاعتبار لأمتنا بوصفها أمة تنفرد بإرث حضاري حافل بالأمجاد العلمية، وبداية الطريق تنطلق من القراءة الواعية البصيرة لواقعنا وإقالة عثراتنا استعداداً للمراحل القادمة.

واقع عادة القراءة لدى الشباب الجامعي:

أصبحت القراءة مرتبطة بالعامل الوظيفي، وهي لا تنتهي بانتهاء العمر الدراسي، بل إن رسوخها في المرحلة الأساسية الأولى يضمن بقاء هذه العادة المحمودة مدى الحياة.

القراءة، إذن، هي بوابة العلم؛ إذ يعد الظفر بهذه العادة الحسنة أفضل ميزة تبحر بالإنسان عبر مختلف أفانين المعرفة وتمكنه من اكتساب ثروة يتعلم من خلالها كيف يحيا حياة نموذجية مفعمة بالسعادة، ومن ثم، فهي فن الحياة وفن

العيش، حيث يقول الروائي الفرنسي "فيليب سولزر" بأنه لمعرفة القراءة يجب أن نعرف كيف نعيش. القراءة هي فن الحياة الرائع. (سلطان بلغيث، 2006).

ولاشك أن عادة القراءة تتربى في اللحظات الأولى والفترات الحساسة من حياة الطفل، لذلك يقع على عاتق الوالدين مهمة تعويد الأبناء على القراءة منذ الصغر حتى تصبح جزءاً لا يتجزأ من حياتهم بعد ذلك، فالحياة الأسرية لما لها من دور في توجيه سلوك الأطفال ومعاملاتهم وما تدين به من مثل ومعتقدات، تؤثر تأثيراً كبيراً في تكوين ميول الطفل في المطالعة وتأصيل هذه العادة فيه، ومن الأحسن تنمية رغبة القراءة وحب الكتاب قبل الدخول إلى المدرسة؛ لأن الطفل في البيت يتعلم الأخذ من الأشياء التي يصعب تخييرها، فإن كان الأهل قارئين ومحبين للمطالعة لابد أن تعلق في ذهن الطفل ويتعلم حب الكتاب، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن الحديث عن توافر نية القراءة وحب الاطلاع بمفردها لكي تنمو لدى شبابنا عادة القراءة بل هي جزء لا يتجزأ من سلسلة من العوامل الأخرى التي لا تقل أهمية في بناء مجتمع قارئ. (سلطان بلغيث، 2006).

إن عدد النسخ وعدد مرات الاطلاع عليها وارتياد المكتبات واقتناء الكتب منها هو المؤشر الرئيس للمطالعة في المجتمع، فلا توجد في العالم الثالث مكتبات في الحدود الضرورية، كما أن المبالغ المخصصة لبناء المكتبات وتحديثها محدودة، وعادة ما تكون المكتبات عاجزة عن استقطاب ذلك العدد من المثقفين في المجتمع، ويعود فشل المكتبات في النهوض بدور خلاق وحقيقي وفي إيجاد عادة المطالعة في المجتمع، وفي إيجاد قراء دائمين للكتب، إلى انزواء المكتبات وانعزالها عن المجتمع، وهذا ما يفقدها دورها المهم. (بركة بسام، 2002).

وتؤكد مختلف الدراسات الميدانية أن القراءة تتراجع في العالم العربي تاركة المجال لزحف وسائل الإعلام السمعية والبصرية، ولم يعد الأمر يقتصر على عامة الناس بل تعدى ذلك ليشمل الفئات الاجتماعية التي يعد الكتاب مادة أساسية في عملها مثل الطلبة والمعلمين والفئات المثقفة، وإذا رجعنا لاستقراء آراء المعلمين والأساتذة في مختلف المستويات التعليمية. فسنجد أن هناك شبه إجماع على أن غالبية الطلبة والتلاميذ لا يعنون بالقراءة إلا في حدود المناهج والكتب المقررة، وأن حصيلتهم المعرفية والثقافية هزيلة وفي تراجع مستمر. وعليه فبغض النظر عن عدم وجود إحصاءات علمية حول نسب القراءة ومستوياتها في العالم العربي، فإن

هذه المعطيات المذكورة، من ارتفاع نسب الأمية وتراجع حركة النشر، لا تترك مجالاً لتأكيد ظاهرة العزوف عن القراءة في العالم العربي أو للحديث عنها. وهي ظاهرة آخذة في الانتشار والتوسع، تدعمها أسباب داخلية اقتصادية وسياسية واجتماعية، وأسباب خارجية يمكن اعتبار العولمة الثقافية وانتشار وسائل البث الفضائي من أهمها. (عقيل المسكين وعبدالعزيز آل عبدالعال 2006).

وأشارت دراسة إحصائية أجرتها مطبوعة متخصصة، ونشرتها في جزأين على 600 شخص من سكان بيروت وضواحيها أن الجمهور اللبناني يهتم بمشاهدة البرامج التلفزيونية والاستماع إلى ما تقدمه الإذاعات أكثر من اهتمامه بالقراءة. (بركة بسام، 2002).

ومع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية التي طرأت، ظهرت هوة ثقافية بين الدول المتقدمة والدول العربية؛ فنسبة الأمية في عالمنا العربي تزيد على 40%. ويتناقص عدد الكتب المؤلفة باللغة العربية والمترجمة عاماً بعد عام، إضافة إلى نقص المادة الصالحة للقراءة وقلة الجمهور القارئ. فقد أظهرت نتائج استبانة طبقت على طلاب إحدى الجامعات العربية أن 20% من الطلاب لا يقرؤون مطلقاً باستثناء مقرراتهم الدراسية، و20% يقرؤون مراجع في مجال اختصاصهم فقط، و26% يقرؤون أقل من ساعة يومياً، ونحو 35% يقرؤون بين ساعة وساعتين، و2% يقرؤون أكثر من أربع ساعات يومياً.

وفي دراسة أجريت على عينة من المعلمين الجزائريين أقر(41,37%)بأن عادة القراءة تراجعت لديهم بسبب تأثير مشاهدة الهوائيات المقعرة (الدش)، في مقابل (8,04%) قالوا إن عادة القراءة زادت لديهم. وتعكس هذه النتائج حجم التأثير الذي يلقاه الكتاب من جراء وسائل الإعلام الأخرى، حيث تجذب القراء إليها.

وقد أوضحت دراسة أجريت في الوسط الجامعي الجزائري أن أغلبية الطلبة يعزفون عن القراءة والمطالعة، وأعاد الطلبة المبحوثون سبب عدم الإقبال على القراءة إلى غياب الكتب (44,48%)، في حين اشتكت نسبة (24,40%) من غلائها، وذكر (31,90%) أنهم لا يجدون الوقت للمطالعة.

ومن المؤسف أنه في الوقت الذي تتصاعد فيه وتيرة القراءة والمطالعة لدى الشعوب المتقدمة تتراجع معدلات القراءة في مجتمعاتنا بشكل كبير؛ حيث إن المطالعة بدأت تختفي ولم تبق كما كانت عليه لأنها عملية يبدأ الفرد في ممارستها

منذ المدرسة الابتدائية – بل في الأسرة قبل ذلك – وتستمر حتى الدراسات العليا والجامعية، لكن يلاحظ أن النظام التعليمي لا يشجع على المطالعة، وهو فعلاً ما عشناه حتى كاد هذا الوضع أن يصبح عادياً على الرغم من أن علاقة الشباب متأزمة مع الكتاب عندما نعلم بأن هناك بعض الطلاب الذين أكملوا دراساتهم العليا دون أن يقرؤوا ولو كتاباً واحداً. (سلطان بلغيث، 1999).

ونادراً ما يلتفت بعض الطلبة إلى الكتاب، وفي الغالب يكونون مضطرين للوفاء بالتزام دراسي أو بحثي أو قبالة امتحان مصيري، فهي إذن قراءة وقتية، (في مناسبة) ينتهي مفعولها بانتهاء الغرض الذي أعدت من أجله. ولذلك نجد الإعارة تبلغ ذروتها في فترات الامتحانات وإعداد مذكرات التخرج والتكليف بالواجبات ثم لا تلبث أن تتراجع بنسب هائلة وكأنها تشهد عملية سقوط، وفي ذلك مؤشر على تذبذب عادة المطالعة لدى الطالب الجامعي وعشوائيتها وعدم استقرارها، وأبلغ دليل على ذلك أن الطالب إذا سئل بعد ساعة من أداء هذا الواجب قد لا يفلح في استذكار ما قرأه قبل ذلك. بمعنى أن عادات الاستذكار تكون في الغالب مركزة استجابة لحاجات موسمية عابرة، وليست موزعة بحيث تستطيع الذاكرة الاحتفاظ بها لمدة طويلة وتوظيفها في أكثر من موقف، وبتعبير آخر حينما تتخمر هذه المعلومات في ذهن القارئ تصبح جزءاً من تفكيره وليست جسماً غريباً عنه يسارع بلفظه بمجرد انتهاء الغاية من تحميله في الذاكرة (Alnassar, 2000).

ومن ثم، فإن تدني الإقبال على القراءة في بلادنا قد يرجع سببه إلى سيطرة الإنترنت والفضائيات على وقت الشباب، بينما الأرقام تقول عكس ذلك، ففي دول الخليج مثلاً بلغت أعلى نسبة لمستخدمي الإنترنت في الإمارات، ولم تتجاوز 36%، وفي السعودية بلغت أقل، كما أن هذا التحليل الجاهز، لا يفسر لماذا لم تتضرر مجتمعات مخترعي هذه التقنية، التي تستخدمها بأعلى نسبة في المعدلات العالمية. ولماذا ينجح سوق كتاب تتجاوز صفحاته الألف ويطبع بالملايين؟.

وتشير دراسة للـ "يونيسيف" إلى أن الشباب المراهق يقبل على المسلسلات الأجنبية والرياضة. وتقول: "إن أكثر البرامج التي تلاقي استحسان المراهقين هي الأفلام والمسلسلات وبرامج المنوعات والفيديو كليب، تليها بعض البرامج الأخرى. (Alturki, 2000) وهم نادراً ما يشاهدون النشرات الإخبارية أو أية برامج دينية أو ثقافية جادة". (سلطان بلغيث، 2000).

وساعدت الدراما التلفزيونية على الحفاظ على نسبة الأميّة الأبجدية كما هي، وزادت من نسبة الأميّة الثقافية، بحيث أصبحت غالبية المتلقين تسعى إلى المشاهدة لا القراءة، وإلى إزجاء الوقت لا إلى إذكاء الذوق، وتتحاشى مشقة القراءة، وتستسلم لشاشة التلفزيون، لا لقلق صفحة الكتاب. ونحن لا ننكر أن عدد المتلقين للدراما التلفزيونية في العالم أجمع أكبر بكثير من عددهم بالنسبة للرواية وباقي الفنون الأدبية الأخرى. ولكن "العالم الآخر" لم يتخذ من الدراما التلفزيونية بديلاً للفنون الأدبية الإبداعية الأخرى كما حصل في العالم العربي، وإنما أضاف الدراما التلفزيونية – التي هي فن رفيع أيضاً في "العالم الآخر" – إلى باقي الفنون الأخرى التي تربي الذوق العام تربية رفيعة، وترقى بهذا الذوق إلى الأعلى، وتقدم للمشاهد المعرفة الصحيحة، فيما لو علمنا أن كتّاب الدراما التلفزيونية في "العالم الآخر" هم من صفوة المثقفين والمبدعين، حيث الجمهور المتلقي المثقف الذي لا يرضى ولا يُقبل إلا على الجيد المتقن، في ظل منافسة حادة وشرسة بين هؤلاء المبدعين لـ "فن" الدراما التلفزيونية التي لم تصل إلى حد (التأفيُن والأفْينة) كما هو حاصل في العالم الغربي، حيث الخيارات الثقافية الجيدة الأخرى متوافرة كالسينما والمسرح وغيرها. (تواتي نور الدين، 1992).

إن نظرة فاحصة إلى فضائياتنا العربية ومدى الحيز الذي تحتله قضايا الشباب فيها تصيب الغيورين بخيبة أمل. فنظرة هذه المحطات إلى قضايا الشباب نظرة استهلاكية وسطحية لا تتصور قضايا الشباب – في أغلب طروحاتها – خارج الموسيقى والرقص والفن والرياضة وما شابه ذلك، وبرامج تلفزيون الواقع تشهد بذلك، وليست "ستار أكاديمي" وحدها التي تغرد نشازاً في هذا المضمار وإنما هي حلقة في سلسلة يمكن أن تكون مفرغة؛ أي لا نهاية لها تتعامل مع الشباب وعقولهم وتنظر إليهم تلك النظرة الاستهلاكية. بينما الحقيقة أن للشباب قضايا حقيقية غائبة عن اهتمامات تلك الفضائيات.

وهكذا يساعد التلفزيون والكمبيوتر على العزوف عن القراءة بين أناس كثيرين لا يرغبون أصلاً في قراءة أي شيء مفصل وطويل ويحتاج إلى تركيز وعمق، فقط إيجاز جمل قصيرة جداً، قفز بين القنوات، بهجة فورية، صور سريعة الحركة، إثارة دائمة، فترات انتباه أقصر، إنه عالم أكثر شروره أن تكون مملاً. (Akroub, 2002).

الدراسات السابقة:

أولاً – دراسات تناولت الميول والاهتمامات:

دراسة عبد الرحمن الإبراهيم، 1987 (أحمد حسن الرحيم، 1982):

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف الميول القرائية لدى طلبة جامعة قطر في مجالات القراءة الحرة وأنواع القصص التي يميلون لقراءتها. وقد استخدم الباحث استبانة على عينة بلغت 407 من طلاب جامعة قطر وطالباتها. وخلصت الدراسة إلى أن هناك اختلافاً واضحاً بين الميول القرائية لدى الذكور والإناث؛ إذ تتركز عند الذكور حول المغامرات والقصص البوليسية، في حين تتركز عند الإناث في الكتب الأدبية والقصص والروايات الرومانسية.

دراسة إسحق يعقوب، 1987:

قام بدراسة عن اتجاهات الشباب نحو المطالعة في المجتمع الكويتي المعاصر، وقد وضع لها فروضاً لتعرف اتجاهاتهم نحو تفضيل الموضوعات وأنواع المطبوعات، وتأثرها بعدة عوامل منها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، مرتبطة بالفروق الاجتماعية السائدة، وقد قام باستخدام الاستمارة المقابلة المقننة في جمع البيانات وتطبيقها على عينة تبلغ 2056 من ذكور وإناث كويتيين وغير كويتيين تراوح أعمارهم بين 16 – 26. وقد أوضحت الدراسة أن للعامل الاجتماعي دوراً كبيراً في التحفيز على القراءة.

دراسة يوسف الصراف، 1988:

هدفت الدراسة إلى معرفة "الميول القرائية" لدى طلاب المرحلة الثانوية وطالباتها – التعليم العام. ولقد صممت الدراسة بطاقة ملاحظة واستبانة لقياس الميول القرائية عند الطلبة، كما اختارت عشرين مدرسة ثانوية – من التعليم العام –، عشر منها للبنين وعشر للبنات، وخلصت الدراسة إلى أن الميول القرائية تتأثر بالعمر والجنس.

دراسة رفيق الحليمي، 1990:

هدفت الدراسة إلى تعرف الميول القرائية لدى طلبة المرحلة المتوسطة. وقد استخدم الباحث استبانة على عينة شملت 113 طالبا و151 طالبة من مختلف المناطق التعليمية بدولة الكويت. كما استخدم بطاقة ملاحظة (لزيارة الطلبة للمكتبة). لمعرفة الميل للقراءة، كما هدفت هذه الدراسة إلى تقدير الارتباطين: الميل للقراءة وكل من

تشجيع الأسرة وتشجيع المدرسة، وبينت نتائجها أن هناك ارتباطاً بين تشجيع الأسرة والميل للقراءة.

دراسة عبد الله الكندري، 1993:

هدفت الدراسة إلى معرفة التغير الذي طرأ في موضوعات الاهتمامات القرائية بتأثير الغزو العراقي على الكويت. وقد استخدم الباحث استبانة ذات شقين؛ الأول عن الاهتمامات القرائية قبل الغزو، والآخر بعد التحرير، كما استخدم مقابلات مقننة بالطريقة نفسها.

وقد شملت عينة الدراسة 228 طالباً وطالبة من الصف الرابع الثانوي بقسميه العلمي والأدبي في دولة الكويت. وجاءت من أهم النتائج أن الاهتمامات القرائية قد زادت بعد الغزو.

ثانياً – العوامل المؤثرة في القراءة:

دراسة سهام الفريح وآخرين، 1995:

استهدفت هذه الدراسة تعرف أسباب العزوف عن القراءة بين شباب المنطقة (حقيقته، دواعيه، أبعاده، آثاره في حياة الفرد والمجتمع)، والوقوف على أهم العوامل التي تحفز الشباب إلى القراءة فتعود به إلى مصادر المعرفة. وكان من أهم أسباب العزوف ظهور بعض البدائل مثل التلفزيون والإنترنت.

دراسة هيفاء اللواتي، 2002:

هدفت الدراسة تعرف المجالات القرائية لدى طلبة جامعة السلطان قابوس، واستخدمت الدراسة استبانة لتحديد الميول القرائية، طبقت على (195) طالباً وطالبة في السنة النهائية من الدراسة الجامعية، في أربع كليات تمثل التخصص النظري والتخصص العلمي، وقد أجريت في فصل الربيع من العام الجامعي (2001 – 2002م).

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: أن المصادر التي يحصل منها أفراد العينة على المواد القرائية هي على الترتيب: شبكة المعلومات "الإنترنت"، والشراء، ومكتبة الجامعة، والأصدقاء، ومكتبة المنزل، أما المواد القرائية التي يميلون إليها فهي: الصحف والمجلات، ثم الكتب، ثم القصص.

كما توصلت إلى أن أهم مجالات الميول القرائية لدى أفراد العينة هي المجال الترفيهي، ثم المجال الاجتماعي والجنائي، والمجال الديني، وتبين أن هناك فروقاً ذات

دلالة إحصائية في المجالات القرائية لصالح الذكور، ولذوي التخصص العلمي، ولغير الممارسين للنشاط اللاصفي، ولمنخفضي التحصيل. وقدمت الدراسة بعض التوصيات، منها: إعداد مقررات في الثقافة العامة، تسهم في زيادة إقبال الطالب على القراءة.

دراسة Sarah Bright, 2000:

هدفت الدراسة إلى إجراء بحث موقفي شامل لاستعراض أهمية الأنشطة اللاصفية في تفعيل القراءة للصف الأول المتوسط لدى التلاميذ من خلال استخدام برنامج صمم لتطوير الأنشطة التي تهتم بالتركيز حول الذات، وصحبت الأنشطة قراءات حرة تحمل قيماً إسلامية في التعامل لمعرفة ما يقرؤه التلاميذ ومقارنته بما يطبق داخل الفصل الدراسي ويتعاملون به داخل المدرسة.

وقد شملت الدراسة الميدانية مدرسة واحدة استخدمت بوصفها دراسة حالة، وكان التدخل للتقويم والتطوير مستمراً من قبل المعلمين والإدارة المدرسية، وشملت ثلاثة فصول دراسية، بلغ مجموع التلاميذ فيها 120 تلميذاً، وقد تميز الطلاب الذين أجريت عليهم البرامج والأنشطة القرائية على أقرانهم الذين لم يعتادوا أو لم يمارسوا الأنشطة الحرة التي كان من برامجها القراءة والرسم والتعبير من خلال ما يتعلمونه من الكتب.

دراسة Heba Mohammed, 2001:

تستهدف هذه الدراسة فحص تأثير برنامج معالجة القراءة على مهارات اللغة الشفهية لدى الأطفال السعوديين بصعوبة تعلّم اللغة (LLD). وركّزت الدراسة على قراءة النشاطات التي هدفت لزيادة وعي الأطفال الظاهري، ومهارات المعرفة النحوية. استخدمت الدراسة المجموعة التجريبية لـ 32 طفلة في الصف الثاني من المدارس العامّة العربية السعودية.

ضبطت المتغيرات وخرجت الدراسة بنتائج، منها: لوحظ التحسن في النطق والحوار مع الأطفال كما كانت قراءتهم مستمرة في الكتب والمناقشة بعد قراءة القصص المحببة إليهم. كما زاد لديهم التحسن الملحوظ في قواعد النحو العربي والاستخدام الصحيح للعبارات وتراكيب الجمل. وطالب الباحث بتعميم التجربة وعمل كتيب للمعلم، والحث على القراءة منذ الصغر.

دراسة بيرت إليسون Eliason, Bert (2005):

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير القراءة السريعة في مقررات التعليم التجاري، في علاقته بميول الطلبة نحو القراءة، واستخدمت الدراسة المنهج

الوصفي، على عينة من الطلبة المشاركين بلغوا 128 مدرسة متوسطة في المنطقة الشمالية الغربية بالمحيط الهادي. وقسم التلاميذ إلى مجموعات، وأعطيت لهم الكُتُب بشكل في قاعة الدرس، ومنحوا زمناً لقراءة الكتب خلال 90 دقيقة. استعملت مجموعة معالجة القارئ المُعَجِّل (IR) لبرنامج اختبار فهم المادة المقروءة، وسجلت المعلومات في سجل كتاب الطالب، وقد برهن البحث الميداني على أن القراءة المتعجلة لا تعبر عن الميول القرائية للطلاب، كما أنها تشتت انتباه الطالب، وأن هناك تأثيراً يرجع للعامل الاجتماعي في حب القراءة وسرعة أدائها. ولكن المنافسة بين الطلاب جعلت من القراءة مادة يقبلون عليها بشغف.

الدراسة الميدانية:

أولاً – إجراءات الدراسة:

أدوات الدراسة:

أعدت استبانة ليجيب عنها الشباب من الكويتيين، مقسمة إلى ثلاثة محاور:

الأول: تعرف مدى اهتمام الشباب بالقراءة. (9 عناصر)

الثاني: رصد واقع نوع القراءة الحرة لديهم. (9 عناصر)

الثالث: معرفة أسباب قلة اهتمام الشباب بالقراءة إن وجدت. (9 عناصر)

وعرضت الاستبانة على أساتذة من المتخصصين بكلية التربية *، وبعد إجراء التعديلات المطلوبة طبقت الاستبانة بوصفها دراسة استطلاعية على (60) طالباً وطالبة، لمعرفة ثباتها، وبعد شهر طبقت مرة ثانية، وكان معامل ثبات المحور الأول 0,87 والمحور الثاني 0,80 والمحور الثالث 0,81. وتعتبر نسبة عالية مقبولة.

وعند تطبيق الاستبانة حسب صدق الاستبانة فيما أجري من حساب الاتساق الداخلي بين عناصر الأسئلة في محاورها الثلاثة بحساب "ألفا كرونباخ" reliability correlation، ووجد أن المحور الأول 0,80، والمحور الثاني 0,78، والمحور الثالث 0,60، أما إجمالي الاستبانة فكان مجموع صدقها (0,73).

* أ. د. ممدوح سليمان، د. علي وطفة، د. سعد الشريع، أ. د. صلاح مراد، د. جلالي أبو حمامة. (لهم جزيل الشكر)

متغيرات الدراسة:

تستطلع الدراسة الميدانية آراء الشباب تجاه ما يقرؤونه، ومن ثم يحاول البحث تعرف الفروق بين أفراد العينة من حيث إجابتها عن السؤال "هل تتأثر القراءة الحرة بالمتغيرات" التالية:

- الجنس (ذكور- إناث).
- التخصص (أدبي - علمي).
- الوظيفة (طالب - يعمل بالحكومة - يعمل بالقطاع الخاص- لا يعمل).
- مستوى التعليم (متوسط - ثانوي - جامعي - عالٍ).
- السن (14-17& 18-20 & 21-24 & 25-أكثر).
- الدخل (أقل من 350& 351-550& 551-1000& أكثر 1000).
- السكن (العاصمة، حولي، الفروانية، الجهراء، الأحمدي، مبارك الكبير).

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- الاختبار التائي T- Test لمعرفة الفروق بين مجموعتين، والمتوسطات والانحراف المعياري.

- تحليل التباين الأحادي one way ANOVA لمعرفة الفروق بين أكثر من مجموعتين.

- مربع كاي لحساب التكرارات والنسب المئوية، لأنواع القراءة الحرة للعينة وموضوعاتها.

عينة الدراسة:

اختيرت عينة الدراسة بطريقة عشوائية من فئات الشباب المقيم بدولة الكويت من الطلبة والموظفين، بلغت (600)، ولكن عند جمع الاستبانات لم يكن صالحاً للمعالجة الإحصائية سوى (577) مفردة، وهي عينة الدراسة الفعلية. وتمثل مختلف المحافظات، بحيث طبقت بطريقة عشوائية في المدارس الثانوية، ومجموعة منها من شباب الجامعة، وأخرى من القطاع الحكومي والخاص من العاملين بالدولة، وبيانها على النحو التالي:

من الإناث 187، منهن 92 علمي، 95 أدبي. ومن الذكور 390، منهم 152 علمي

و338 أدبي. كان متوسط أعمار الإناث من 17 إلى 25 عاماً. والذكور من 18 إلى 30 عاماً بمحافظات الكويت الست.

جدول (1) – إجمالي أفراد العينة من الجنسين وتخصصهم الدراسي

الجنس		التخصص الدراسي		الإجمالي
		العلمي	الأدبي	
الإناث	التكرار	92	95	187
	النسبة	49,2	50,8	100,0
الذكور	التكرار	152	238	390
	النسبة	39,0	61,0	100,0
المجموع	المجموع	244	333	577
	النسبة	42,3	57,7	100,0

من جدول (1) نجد أن نسبة الإناث في توزيعهن بين الأدبي والعلمي متساو تقريباً، ولكن الذكور عددهم أكثر في التخصص الأدبي، غير أن إجمالي نسبة أفراد العينة الإناث كانت 32% والذكور 68%.

جدول (2) – إجمالي أفراد العينة من الجنسين وطبيعة عملهم

الجنس		طبيعة العمل				المجموع
		طالب	موظف حكومة	قطاع خاص	لا يعمل	
الذكور	التكرار	76	87	15	9	187
	النسبة	40,6	46,5	8,0	4,8	100,0
الإناث	التكرار	291	80	12	7	390
	النسبة	74,6	20,5	3,1	1,8	100,0
المجموع	التكرار	367	167	27	16	577
	النسبة المئوية	63,6	28,9	4,7	2,8	100,0

يلاحظ لدى الذكور أن النسبة العليا تمثل العاملين بالوظائف الحكومية، تليها فئة الطلاب، ثم العاملون بالقطاع الخاص وفئة قليلة لا تعمل. أما الإناث فالنسبة

العليا هن الطالبات، ثم العاملات بالوظائف الحكومية، ثم القطاع الخاص، وقلة لا يعملن. وتلك النسبة بالترتيب تمثل إجمالي خصائص العينة. كما هو موضح في جدول (2).

جدول (3) – إجمالي افراد العينة من الجنسين ومؤهلاتهم الدراسية

الجنس	المؤهل الدراسي					المجموع
	ت	متوسطة	ثانوية	جامعة	دراسات عليا	
الذكور	العدد	16	64	93	14	187
	النسبة	8,6	34,2	49,7	7,5	100,0
الإناث	العدد	9	104	253	24	390
	النسبة	2,3	26,7	64,9	6,2	100,0
المجموع	العدد	25	168	346	38	577
	النسبة	4,3	29,1	60,0	6,6	100,0

ويمثل الحاصلون على التعليم الجامعي أعلى نسبة، يليهم الحاصلون على مؤهل الثانوية العامة، ثم المؤهل العالي، وأخيراً المؤهل المتوسط، وهذا ينسجم مع فئات أعمار الشباب في المجتمع الكويتي. كما هو موضح في جدول (3).

جدول (4) – أفراد العينة من الجنسين وأعمارهم

النوع	ت	فئات العمر				المجموع
	فئة	17-14	21-18	24-22	25اكبر	
الذكور	العدد	14	54	33	86	187
	النسبة	7,5	28,9	17,6	46,0	100,0
الإناث	العدد	57	185	79	69	390
	النسبة	14,6	47,4	20,3	17,7	100,0
المجموع	العدد	71	239	112	155	577
	النسبة	12,3	41,4	19,4	26,9	100,0

و يلاحظ من جدول (4)، أن فئات العمر من الشباب أفراد العينة تقع في فئة 18 إلى 21 سنة، يلي ذلك الأكبر من 25 عاماً، ثم الفئة العمرية من 22–34 عاماً، وأخيراً من تقع أعمارهم بين 14 إلى 17 عاماً، وهي تتفق مع ما جاء في جدول (2).

جدول (5) – إجمالي أفراد العينة من الجنسين وفق دخولهم

الجنس	الدخــل					المجموع
	الفئة	أقل من350	550-351	1000-551	أكثر من 1000	
الذكور	العدد	24	42	70	51	187
	النسبة	12,8	22,5	37,4	27,3	100,0
الإناث	العدد	29	73	173	115	390
	النسبة	7,4	18,7	44,4	29,5	100,0
المجموع	العدد	53	115	243	166	577
	النسبة	9,2	19,9	42,1	28,8	100,0

يتبين من جدول (5)، أن معظم أفراد العينة دخلهم بين 551 و1000، يلي ذلك من هم أعلى دخلاً، ثم فئة 351 – 550، وأخيراً من هم أقل دخلاً. ومن ثم، فإن أفراد العينة يعتبرون من ذوي الدخول المعقولة.

جدول (6) – إجمالي أفراد العينة من الجنسين وفق مكان الإقامة

الجنس		المحافظة						المجموع
		العاصمة	حولي	الفروانية	الأحمدي	الجهراء	مبارك	
الذكور	العدد	39	35	31	32	48	2	187
	النسبة	20,9	18,7	16,6	17,1	25,7	1,1	100,0
الإناث	العدد	101	79	89	75	28	18	390
	النسبة	25,9	20,3	22,8	19,2	7,2	4,6	100,0
مجموع	العدد	140	114	120	107	76	20	577
	النسبة	24,3	19,8	20,8	18,5	13,2	3,5	100,0

من حيث مكان السكن، فإن معظم أفراد العينة يقيمون في محافظة العاصمة، يلي ذلك الفروانية، ثم حولي، فالأحمدي، فالجهراء، وقلة من أفراد العينة تقيم في محافظة مبارك الكبير.

بعد أن عرضنا لخصائص العينة نستعرض فيما يلي نتائج الدراسة من خلال تفسير الجداول والمؤشرات الإحصائية التي تجيب عن أسئلة الدراسة على النحو التالي:

أولاً – واقع القراءة: الاهتمامات، مجالات الاهتمام القرائي:

جدول (7) – إجابات إجمالي أفراد العينة عن الاهتمامات القرائية والفروق بين الجنسين والوزن النسبي لكل عنصر

م	محور الاهتمام	ن	كبيرة		متوسطة		قليلة		قيمة كا تربيع		المتوسط	الترتيب
			الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	قيمة	دلالة		
1	اهتمامي بالقراءة	ت	56	119	96	205	35	66	0,28	0,86	2,13	1
		%	29,9	30,5	51,3	52,6	18,7	16,9				
2	أذهب إلى المكتبة	ت	17	57	37	144	133	189	26,4	0,00 إناث	*1,57	4
		%	9,1	14,6	19,8	36,9	71,1	48,5				
3	أخصص جزءاً من وقتي للقراءة	ت	31	59	63	153	93	178	1,60	0,43	1,69	3
		%	16,6	15,1	33,7	39,2	49,7	45,6				
4	القراءة هوايتي	ت	41	109	54	116	92	165	0,28	0,86	1,81	2
		%	21,9	27,9	28,9	29,7	49,2	42,3				
	مجالات القراءة											
5	اقتناء الكتب	ت	56	144	69	138	62	108	3,10	0,20	2,05	4
		%	29,9	36,9	36,9	35,4	33,2	27,7				
6	قراءة المجلات	ت	68	182	58	140	61	68	17,0	0,00 إناث	*2,21	2
		%	36,4	46,7	31,0	35,9	32,6	17,4				
7	أقرأ الصحف	ت	133	231	39	109	15	50	7,89	0,01 ذكور	*2,52	1
		%	71,1	59,2	20,9	27,9	8,0	12,8				
8	أقرأ القصص	ت	45	175	75	134	67	81	26,6	0,00 إناث	*2,12	3
		%	24,1	44,9	40,1	34,4	35,8	20,8				
9	معرض الكتاب	ت	42	91	64	156	81	143	2,58	0,27	1,84	5
		%	22,5	23,3	34,2	40,0	43,3	36,7				
	الوزن النسبي										17,9	1,9

* دالة عند مستوى 0,01

من جدول (7)، يتضح من خلال الاهتمامات: أن هناك اهتماماً من ناحيتهم بالقراءة يعكس هذا الاهتمام أنه يعتبرها هواية ويستمتع بها، ويكثر من الذهاب إلى المكتبة واقتناء الكتب بشرائها من معرض الكتاب؛ حيث ينخفض سعرها فيه.

أما عن مجالات الاهتمام القرائي فإن الشباب يهتم بقراءة الصحف أولاً، ثم يلي ذلك المجلات، ثم القصص، ويهتم أيضاً بزيارة معارض الكتب، ويقتطع جزءاً من وقته للقراءة، أو الذهاب إلى المكتبة.

يلاحظ أن هناك فروقاً دالة إحصائياً لصالح الإناث في بنود ارتياد المكتبة للقراءة؛ مما يجعلهن أكثر حرصاً من الذكور على الذهاب إلى المكتبة، وهذا يناسب وقت الفتاة وطبيعتها. وقراءة المجلات أيضاً في البند السادس. وكذلك فإن الإناث أكثر قراءة للقصص من الذكور(البند8). بينما نجد أن قراءة الصحف يقبل عليها الذكور أكثر من الإناث (البند 7). وهذا يتفق مع دراسة هيفاء اللواتي (2002).

وبسؤال أفراد العينة عن اشتراكهم في مجلات دورية كانت إجابتهم على النحو الذي يوضحه جدول (8).

جدول (8) – إجابات أفراد العينة عن الاهتمامات القرائية باشتراكهم في مجلات دورية

		الجنس		المجموع
		الذكور	الإناث	
نعم	التكرار	56	138	194
	النسبة	29,9	35,4	33,6
لا	التكرار	131	252	383
	النسبة	70,1	64,6	66,4
المجموع	التكرار	187	390	577
	النسبة	100,0	100,0	100,0

يتضح من الجدول السابق أن الإناث مشتركات في مجلات دورية أكثر من الذكور؛ مما يدل على أن حرصهن على القراءة يفوق رغبة الذكور في القراءة. ولكن

عدد الذين لا يشتركون في المجلات الدورية يفوق المشتركين فيها – بصفة عامة –؛ مما قد يدل على عدم الإقبال على القراءة لدى الشباب.

وبسؤال أفراد العينة عن اشتراكهم في جريدة يومية، كانت الإجابة على النحو الذي يوضحه جدول (9).

جدول (9) – إجابات أفراد العينة عن الاهتمامات القرائية باشتراكهم في جريدة يومية

		الجنس		المجموع
		الذكور	الإناث	
نعم	التكرار	148	292	440
	النسبة	79,1	74,9	76,3
لا	التكرار	39	98	137
	النسبة	20,9	25,1	23,7
المجموع	التكرار	187	390	577
	النسبة	100,0	100,0	100,0

يوضح الجدول السابق أن الذكور مشتركون في الجرائد اليومية أكثر من الإناث، ومن ثم، فإن اشتراك الذكور والإناث بصفة إجمالية يفوق اشتراكهم في المجلات الدورية، نظراً لرغبة أفراد العينة على متابعة الأخبار الجارية.

ومن ثم، فإن القراءة لدى أفراد العينة في الجرائد اليومية كانت عالية بشكل مرض، وهذا ما سوف يوضحه جدول (10).

وبسؤال أفراد العينة عن مدى المواظبة على قراءة الجرائد اليومية كانت إجابتهم على النحو التالي:

جدول (10) – إجابات أفراد العينة عن الاهتمامات القرائية بقراءتهم بانتظام في الجريدة اليومية

		الجنس		المجموع
		الذكور	الإناث	
نعم	التكرار	154	262	416
	النسبة	82,4	67,2	72,1
لا	التكرار	33	128	161
	النسبة	17,6	32,8	27,9
المجموع	التكرار	187	390	577
	النسبة	100,0	100,0	100,0

يتبين من الجدول السابق تطابقه مع جدول (9)، فيما يؤكد أن أفراد العينة مشتركون في الاهتمام بقراءة الجرائد اليومية ويقرؤون بانتظام مما يؤكد اتساق إجابة الشباب عن الأسئلة.

وبسؤال أفراد العينة هل لديهم مكتبة في المنزل؟ كانت الإجابة على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول (11) – إجابات أفراد العينة عن الاهتمامات القرائية باقتنائهم مكتبة في المنزل

		الجنس		المجموع
		الذكور	الإناث	
نعم	التكرار	112	264	376
	النسبة	59,9	67,7	65,2
لا	التكرار	75	126	201
	النسبة	40,1	32,3	34,8
المجموع	التكرار	187	390	577
	النسبة	100,0	100,0	100,0

يوضح الجدول السابق أن إجمالي أفراد العينة لديهم مجموعة من الكتب تمثل مكتبة في المنزل، ولكن الإناث أكثر حرصاً على تكوين المكتبة من الذكور، وبصفة عامة يمكن القول: إن الشباب حريص على اقتناء الكتب.

ولقد افترض الباحث أن من مؤشرات الميل إلى القراءة والاهتمام بها قضاء الشباب عدداً من الساعات في القراءة، فكان الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (12) – إجابات أفراد العينة عن الاهتمامات القرائية من خلال عدد ساعات القراءة في الأسبوع

		الجنس		المجموع
		الذكور	الإناث	
ساعة	التكرار	55	156	211
	النسبة	29,4	40,0	36,6
ساعتان	التكرار	43	92	135
	النسبة	23,0	23,6	23,4
ثلاث ساعات	التكرار	33	56	89
	النسبة	17,6	14,4	15,4
أربع ساعات	التكرار	11	23	34
	النسبة	5,9	5,9	5,9
خمس ساعات	التكرار	17	18	35
	النسبة	9,1	4,6	6,1
6 ساعات فأكثر	التكرار	28	45	73
	النسبة	15,0	11,5	12,7
المجموع	التكرار	187	390	577
	النسبة	100,0	100,0	100,0

من جدول (12)، نجد أن النسبة الكبيرة تتمثل في قضاء ساعة واحدة مع القراءة في الأسبوع، وهذا معدل يدل على أن الميول القرائية منخفضة لدى الشباب، ويلي ذلك من يقضي ساعتين مع القراءة في الأسبوع.

ثانياً – وعي الشباب بأهداف القراءة:

لماذا يهتم الشباب بالقراءة؟

جدول (13) – إجابات العينة عن المحفزات على القراءة والفروق بين الجنسين والوزن النسبي لكل عنصر

م	محور المحفزات	ن	دائماً		أحياناً		نادراً		قيمة كا تربيع		المتوسط	الترتيب
			الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	قيمة	دلالة		
15	لزيادة ثقافتي	ت	89	177	84	186	14	27	0,39	0,82	2,39	2
		%	47,6	45,4	44,9	47,7	7,5	6,9				
16	للاستفادة بتخصصي	ت	72	164	70	160	45	66	4,14	0,12	2,22	5
		%	38,5	42,1	37,4	41,0	24,1	16,9				
17	لقضاء وقت الفراغ	ت	44	144	95	170	48	76	10,6	0,00 إناث	2,11*	6
		%	23,5	36,9	50,8	43,6	25,7	19,5				
18	تعودت على القراءة	ت	49	94	74	169	64	127	0,75	0,68	1,92	8
		%	26,2	24,1	39,6	43,3	34,2	32,6				
19	القراءة من هواياتي	ت	86	185	63	142	38	63	1,57	0,45	2,29	4
		%	46,0	47,4	33,7	36,4	20,3	16,2				
20	حباً بالكاتب الذي اقرأ له	ت	45	112	63	124	79	154	1,38	0,50	1,87	9
		%	24,1	28,7	33,7	31,8	42,2	39,5				
21	من أجل حب الاستطلاع	ت	74	182	82	154	31	54	2,66	0,26	2,30	3
		%	39,6	46,7	43,9	39,5	16,6	13,8				
22	لأفيد غيري وانشر الثقافة	ت	54	114	75	175	58	101	1,86	0,39	2,02	7
		%	28,9	29,2	40,1	44,9	31,0	25,9				
23	حرصاً على تجديد ذاتي	ت	97	204	70	139	20	47	0,31	0,85	2,41	1
		%	51,9	52,3	37,4	35,6	10,7	12,1				
	المجموع الكلي										19,5	2,16

* دالة عند مستوى 0,01

يلاحظ من جدول (13)، أن الحرص على الاستزادة وتجديد الذات كانت أول الدوافع والمحفزات للقراءة، يلي ذلك زيادة الثقافة، ثم حب الاستطلاع والفضول العلمي، يلي ذلك أن القراءة هوايته المفضلة، وفي الترتيب السادس يجد الشباب في القراءة شغلاً لوقت

الفراغ، يلي ذلك من أجل نشر الثقافة وتثقيف الآخرين، وفي المنزلة الأخيرة تأتي القراءة بوصفها نوعاً من العادة، وحباً في القراءة لكاتب معين.

كما وجد في البند (17) فروق دالة إحصائياً في اتجاه الإناث بأن القراءة كانت لشغل وقت الفراغ؛ حيث إنهن يقضين معظم أوقاتهن بالمنزل ولديهن وقت كثير لذا فالقراءة لهن مهمة.

ثالثاً – معوقات القراءة:

ما العوامل التي أثرت سلباً على الاهتمام بالقراءة؟

جدول (14) – إجابات العينة عن معوقات القراءة والفروق بين الجنسين والوزن النسبي لكل عنصر

م	محور المعوقات	ن	كبيرة		متوسطة		قليلة		قيمة كا تربيع		متوسط	الترتيب
			الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	قيمة	دلالة		
24	لا أرغب في القراءة	ت	13	23	68	139	106	228	0,31	0,85	1,48	9
		%	7,0	5,9	36,4	35,6	56,7	58,5				
25	صعوبة الموضوعات	ت	26	45	102	228	59	117	1,01	0,60	1,82	4
		%	13,9	11,5	54,5	58,5	31,6	30,0				
26	ندرة مصادر القراءة	ت	17	27	81	152	89	211	2,39	0,30	1,56	8
		%	9,1	6,9	43,3	39,0	47,6	54,1				
27	لم أتعود على القراءة	ت	49	52	59	131	79	207	15,1	0,00 ذكور	*1,68	6
		%	26,2	13,3	31,6	33,6	42,2	53,1				
28	لم يشجعني زملائي عليها	ت	57	61	53	122	77	207	17,6	0,00 ذكور	*1,72	5
		%	30,5	15,6	28,3	31,3	41,2	53,1				
29	ليس بمناهجنا دروس للقراءة	ت	62	117	60	143	65	130	1,23	0,53	1,97	3
		%	33,2	30,0	32,1	36,7	34,8	33,3				
30	الإعلام أسهل من القراءة	ت	90	188	67	130	30	72	0,64	0,72	2,31	1
		%	48,1	48,2	35,8	33,3	16,0	18,5				
31	لا وقت لكثرة الأعمال	ت	46	103	81	194	60	93	4,49	0,01 إناث	*1,99	2
		%	24,6	26,4	43,3	49,7	32,1	23,8				
32	ارتفاع ثمن الكتب	ت	29	47	65	117	93	226	3,59	0,16	1,58	7
		%	15,5	12,1	34,8	30,0	49,7	57,9				
	الوزن النسبي										16,1	1,79

* دالة عند مستوى 0,01

ويوضح الجدول السابق أن السبب الأول للعزوف عن القراءة هو منافسة وسائل الإعلام للكتاب، كما أن السبب الثاني هو أنه لا يوجد وقت لدى الشاب للقراءة لكثرة أعماله وانشغاله بأمور أخرى، يلي ذلك أن المناهج الدراسية لا تحتوي على حصة للمكتبة، والبعض يرى صعوبة بعض الموضوعات التي تحول دون الاطلاع عليها، ثم لا يجد تشجيعاً من الزملاء له على الاطلاع، ويأتي في المرتبة السادسة أن معظم الشباب لا يعتاد على القراءة، والغالبية ترى ارتفاع أسعار الكتب. وتأتي في المرتبتين الأخيرتين ندرة مصادر القراءة التي يتزود بها الشباب، والكثير منهم لا يرغب في القراءة، وتلك هي العادة التي لم يتعودوا عليها منذ الصغر.

كما يلاحظ وجود فروق دالة إحصائياً في اتجاه الذكور في بندي (27، 28)؛ حيث إن الذكور لم يتعودوا على القراءة، وإنهم لا يجدون تشجيعاً من زملائهم. أما البند (31) فكان في اتجاه الإناث؛ حيث لم يجدن وقتاً للقراءة لكثرة انشغالهن ربما بأعمال المنزل أو غير ذلك.

هل تختلف العوامل المؤثرة في القراءة لدى الشباب وفق (الجنس، التخصص، الوظيفة، السن، المؤهل، الدخل، السكن)؟

والإجابة عن السؤال السابق يوضحها الجدول التالي:

جدول (15) – الفروق بين الجنسين في إجمالي المحاور

م	محور	الذكور187		الإناث390		المجموع 577		قيمة ت		لصالح	الترتيب
		الإنحراف	المتوسط	الإنحراف	المتوسط	الإنحراف	المتوسط	قيمة T	دلالة		
1	الاهتمامات	4,30	17,2	4,13	18,3	4,21	17,9	−2,97	0,00**	الإناث	2
2	المحفزات	4,31	19,1	3,83	19,7	4,01	19,5	-1,56	0,11	-	1
3	المعوقات	3,72	16,6	3,39	15,9	3,51	16,1	-2,19	0,02*	الذكور	3

* دالة عند مستوى 0,05 ** دالة عند مستوى 0,01.

يلاحظ أن المحور الذي نال اهتمام أفراد العينة هو محور المحفزات، ثم الاهتمامات، وأخيراً المعوقات، كما نجد أن المحور الأول (المحفزات) كان في اتجاه الإناث؛ من حيث إجابتهن المرتفعة عن الذكور، والمحور الثالث (المعوقات) كان لصالح الذكور؛ حيث المعوقات التي يراها الذكور عقبة كأداء أمامهم تجاه الإقبال على القراءة. والمعوقات – كما ظهرت في الإجابات – من حيث الفروق بين أفراد العينة وفقاً للتخصص (الأدبي – العلمي) يوضحها الجدول التالي:

جدول (16) – الفروق بين أفراد العينة في التخصص (الأدبي – العلمي) لإجمالي المحاور

م	المحور	العلمي 244		الأدبي 333		المجموع 577		قيمة ت		لصالح	الترتيب
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	قيمة T	دلالة		
1	الاهتمامات	4,08	17,9	4,31	17,9	4,21	17,9	0,06	0,95	-	2
2	المحفزات	3,95	19,7	4,03	19,3	4,01	19,5	0,93	0,35	-	1
3	المعوقات	3,50	16,2	3,52	16,0	3,51	16,1	0,71	0,47	-	3

يلاحظ من الجدول السابق، أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً ترجع لعامل التخصص (العلمي– الأدبي)؛ حيث كانت إجابات أفراد العينة متقاربة ولا توجد فروق في إجاباتهم وفقاً للتخصص.

ومن حيث علاقات المتغيرات الدراسية بالمحاور تتضح فيما يلي:

جدول (17) – الفروق بين أفراد العينة في الوظيفة لإجمالي المحاور

		مج المربعات	درجة الحرية	مربع المتوسطات	قيمة F	الدلالة
الاهتمامات	بين المجموعات	162,530	3	54,177	3,080	,027
	داخل المجموعات	10078,804	573	17,590		
	المجموع	10241,334	576			
المحفزات	بين المجموعات	54,010	3	18,003	1,125	,338
	داخل المجموعات	9168,115	573	16,000		
	المجموع	9222,125	576			
العوائق	بين المجموعات	37,414	3	12,471	1,010	,388
	داخل المجموعات	7075,955	573	12,349		
	المجموع	7113,369	576			

ويوضح جدول (17)، أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً ترجع إلى أثر الوظيفة في الإجابة عن مجمل محاور الاستبانة الثلاثة.

جدول (18) – الفروق بين أفراد العينة في المؤهل لإجمالي المحاور

		مج المربعات	درجة الحرية	مربع المتوسطات	قيمة F	الدلالة
الاهتمامات	بين المجموعات	643,327	3	214,442	12,802	,000
	داخل المجموعات	9598,008	573	16,750		
	المجموع	10241,334	576			
المحفزات	بين المجموعات	459,112	3	153,037	10,007	,000
	داخل المجموعات	8763,013	573	15,293		
	المجموع	9222,125	576			
العوائق	بين المجموعات	89,407	3	29,802	2,431	,064
	داخل المجموعات	7023,962	573	12,258		
	المجموع	7113,369	576			

يوضح جدول (18)، أن هناك فروقاً دالة إحصائياً ترجع إلى المؤهل؛ حيث وضحت الفروق عند مستوى دلالة 0,01 لمحوري الاهتمامات، والمحفزات، وبعمل التحليل البعدي باستخدام معادلة "شافيه" اتضح أن الفروق الدالة كانت بين الشباب من حملة المؤهلات المتوسطة، والحاصلين على التعليم الجامعي والعالي؛ مما يدل على وعي الطلبة المثقفين وحاملي المؤهلات الجامعية والعليا.

وهذا يتفق مع دراسة (صلاح عبد الحميد، 1991) ودراسة (سهام الفريح، 1995) نظراً لإجراء البحث الميداني في البيئة الكويتية، مما يدعم الفكرة التي تقول: إن الثقافة والعادات والتقاليد راسخة، وتؤثر على العلم وتحصيله، وكذلك على شغل وقت الفراغ وخاصة في الاطلاع على ما هو مفيد من الكتب.

جدول (19) – الفروق بين أفراد العينة في العمر لإجمالي المحاور

		مج المربعات	درجة الحرية	مربع المتوسطات	قيمة F	الدلالة
الاهتمامات	بين المجموعات	112,970	3	37,657	2,130	,095
	داخل المجموعات	10128,365	573	17,676		
	المجموع	10241,334	576			
المحفزات	بين المجموعات	133,808	3	44,603	2,812	,039
	داخل المجموعات	9088,317	573	15,861		
	المجموع	9222,125	576			
العوائق	بين المجموعات	10,856	3	3,619	,292	,831
	داخل المجموعات	7102,513	573	12,395		
	المجموع	7113,369	576			

ويوضح جدول (19)، أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً ترجع إلى أثر العمر في الإجابة عن مجمل المحاور الثلاثة بالاستبانة.

جدول (20) – الفروق بين أفراد العينة في محل الإقامة لإجمالي المحاور

		مج المربعات	درجة الحرية	مربع المتوسطات	قيمة F	الدلالة
الاهتمامات	بين المجموعات	97,337	5	19,467	1,096	,362
	داخل المجموعات	10143,998	571	17,765		
	المجموع	10241,334	576			
المحفزات	بين المجموعات	86,678	5	17,336	1,084	,368
	داخل المجموعات	9135,447	571	15,999		
	المجموع	9222,125	576			
العوائق	بين المجموعات	142,453	5	28,491	2,334	,041
	داخل المجموعات	6970,916	571	12,208		
	المجموع	7113,369	576			

يتبين من جدول (20)، أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً ترجع إلى أثر محل الإقامة من حيث الاختلاف فيما بين سكان المحافظات الست بالكويت، إلا أنه في محور المعوقات نجد أن هناك فروقاً كانت بين سكان العاصمة وحولي، وبين محافظتي الجهراء والأحمدي، وذلك باستخدام التحليل البعدي، بمعادلة "شافيه"؛ مما يبرهن على أن المحافظات الأكثر ازدحاماً وأكثر إتاحة للمكتبات يكون دورها الثقافي أكثر من المحافظات التي هي أقل منها في إتاحة المكتبات العامة أو مكتبات النشر الحديثة. مما قد يجعل الشباب من ساكني هذه المحافظات يشعرون أن لديهم مشكلة في الحصول على الكتب لقراءتها.

النتائج والخلاصة:

يمكن أن نلخص ما عرضناه من الإطار النظري على النحو التالي:

– إن الكتاب يعد الركن الأساسي من الثقافة، ويجب أن نعمل على غرس قيم القراءة لدى الصغار ونحفز الشباب على اقتناء الكتب وتهيئة المناخ المناسب لهم للاطلاع عليها.

– يميل معظم أفراد العينة لقراءة الكتب خاصة؛ مما يدعو المهتمين إلى تيسير اقتناء الكتب وتوفيرها بأسعار معتدلة.

- للأسرة والأصدقاء دور مهم في تشجيع الأبناء والشباب على القراءة، إضافة إلى ضرورة زيادة الوعي القرائي.

- يميل معظم أفراد العينة - إناثاً وذكوراً - إلى قراءة الصحف اليومية والجرائد؛ مما يدعو إلى العمل على خفض أسعارها تشجيعاً لهذا الميل.

وقد خرجت الدراسة الميدانية بنتائج من أهمها:

أولاً - واقع القراءة الحرة والعوامل المؤثرة فيها، كما ظهرت من نتائج الاستبانة:

(أ) مظاهر الاهتمام بالقراءة:

1- يحرص على زيارة معارض الكتاب.

2- القراءة من هواياته.

3- يخصص وقته للقراءة.

4- التردد على المكتبة.

(ب) التفضيل القرائي ومجالاته:

1- أحرص على قراءة الصحف اليومية والأسبوعية.

2- القراءة تعتبر هواية من هواياتي وخاصة المجلات الشهرية.

3- أخصص جزءاً من وقتي لقراءة القصص.

4- أحرص على زيارة المعارض الخاصة بالكتاب.

ثانياً - لماذا يحرص الشباب على القراءة؟:

1- حرصي على تجديد الذات.

2- لزيادة ثقافتي الخاصة.

3- من أجل حب الاستطلاع.

4- القراءة من هواياتي المفضلة.

5- لأستفيد بها في مجال تخصصي.

6- من أجل شغل وقت الفراغ.

7- لكي أفيد غيري وأنشر الثقافة.

8- القراءة أصبحت عادة عندي.

9- لحبي لكاتب معين أقرأ له.

ثالثاً - بعض المؤثرات السلبية على عملية القراءة:

1- وسائل الإعلام أسهل من القراءة.

2- لا وقت عندي لكثرة أعمالي.

3- ليس في مناهجنا دروس للقراءة.

4- صعوبة بعض الموضوعات وأسلوب الكاتب.

5- لم يشجعني زملائي على القراءة.

6- لم أتعود على القراءة.

7- ارتفاع ثمن الكتب.

8- ندرة مصادر القراءة المتاحة أمامنا.

9- لا أرغب في القراءة.

- الإناث أكثر تفضيلاً لقراءة المجلات والجرائد اليومية.

- يميل الذكور لقراءة الجرائد اليومية أكثر من الإناث.

- الذكور والإناث مشتركون في الاهتمام بقراءة الجرائد اليومية والمجلات بشكل واضح.

- يقرأ الشباب الكويتي ساعة واحدة أو ساعتين في الأسبوع.

- لم يكن للجنس، أو الوظيفة، أو التخصص، أثر في عملية القراءة لدى الشباب.

- إن المحافظات الأكثر ازدحاماً وأكثر إتاحة للمكتبات يكون دورها الثقافي أكبر من المحافظات التي هي أقل منها في إتاحة المكتبات العامة أو مكتبات النشر الحديثة؛ مما قد يجعل الشباب من ساكني هذه المحافظات يشعرون أن لديهم مشكلة في الحصول على الكتب لقراءتها.

- كان للمؤهل الدراسي تأثير في القراءة والإقبال عليها؛ حيث إن من يحمل المؤهل الجامعي والعالي يقبل على القراءة ويحبها بشكل يفوق من يحمل المؤهل المتوسط أو المؤهل الثانوي العام. لذلك كان المؤهل له أثر واضح في الاهتمامات، والمحفزات.

التوصيات:

– من أجل تنمية قدرات الشباب على مواجهة التحديات العصرية يمكن أن نطرح التوصيات التالية:

– إتاحة توافر الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية في مؤسسات التعليم وفي المكتبات العامة، وجعلها متاحة للقراءة ما دام الشباب أظهروا شغفهم بهذه الرغبة.

– إقامة المسابقات في النوادي والديوانيات بالكويت، ورصد جوائز تتمثل في كتب لهم ولأبنائهم قصد تشجيعهم على القراءة.

– العمل على تزويد كثير من الديوانيات بمكتبات لإتاحة فرصة المطالعة أمام المترددين عليها، وإتاحة الفرصة لهم للإعارة وتيسير المكان المناسب للاطلاع لتعم الفائدة.

– إنشاء هيئات وتنظيمات وبنوك تتولى الاهتمام بترقية عادة القراءة في المجتمع، كأن تؤسس رابطة أصدقاء الكتاب، وبنك القارئ النهم... إلخ.

– تشجيع حصص القراءة الحرة في المدارس ونوادي القراءة، ورصد جوائز قيمة للمتفوقين تحفيزاً على التنافس في هذا المجال التربوي المهم.

– الاستفادة من التجربة المصرية في الدعوة لنشر "القراءة للجميع" بما يسمى مكتبة الأسرة وإعادة طبع الكتب التراثية ونشرها، ونشر الكتب العالمية المفيدة بسعر رمزي لتشجيع الشباب على القراءة وإتاحة الكتب للجميع.

المراجع:

أحمد حسن الرحيم (1982). **صعوبات القراءة: تشخيصها وعلاجها**. بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مركز البحوث التربوية والنفسية.

أحمد عبد الله العلي (1992). عوامل الميول القرائية. **مجلة التربية**، (24): 100–159.

أزمة النشر في العالم الثالث < http://www.darislam.com/home/alfekr/data/feker1112/30.htm > في 15 مايو 2006

إسحق يعقوب قطب (1981). اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر. الكويت، **مجلة العلوم الاجتماعية**، (4): 95–118.

إسماعيل أبو الغرايم (1983). **القراءة الصامتة السريعة**. القاهرة: عالم الكتب.

بركة بسام (2002). لماذا نقرأ؟ الصورة التي تضيع والكلمة التي تبقى. الكويت، وزارة الإعلام، الكويت، **العربي**، 518: 26.

تواتي نور الدين (1992). الكتاب الجامعي، رسالة لنيل شهادة الماجستير. قسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر.

جابر عبد الحميد، وعلاء كفافي (1996). **معجم علم النفس والطب النفسي**. الجزء الثامن، القاهرة: دار النهضة العربية.

حنان عيسى سلطان (1985). قياس قدرة تلميذات المرحلة الابتدائية في مدينة الرياض على القراءة. جامعة الملك سعود، كلية التربية، **دراسة تربوية**، مجلد 8: 104.

رفيق حسن الحليمي (1990). الميول القرائية لدى طلاب وطالبات المرحلة المتوسطة بدولة الكويت. **مجلة التربية**، 5، السنة الثانية: 199–201.

ريما سعد الجرف. ماذا يقرأ شبابنا في عصر العولمة.
< http://www.arabicwata.org/Arabic/The_WATA_Library/
Research_Papers_and_Studies/Excerpts_from_Papers/p03,2004/april/
research6.html < 15/7/2006

زكي نجيب محمود (1984). دور الكتاب في الثقافة. **دورية المجالس القومية المتخصصة**، الأمانة العامة، القاهرة، 1:14–17.

زياد عثمان (2006). **دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي**. الأردن: دار ابن النفيس.

سلطان بلغيث وقماط بوعلام (2000). عوامل عزوف الطالب الجامعي عن المطالعة. جامعة ورقلة، قسم العلوم الاجتماعية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس.

سلطان بلغيث(1999). جامعة قسنطينة، جمهور المعلمين والبرابول. رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع.

سلطان بلغيث (2006). **الشباب الجامعي بين مد المرئي وجزر المقروء**. السنة الثالثة، 26.

سهام الفريح وآخرون (1995). **العزوف عن القراءة بين الشباب العربي الخليجي**. المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الدورة الثانية.

شاكر مصطفى(1995). هل نعلن نعي الكتاب؟ دولة الكويت: وزارة الإعلام، **العربي**، 439: 29.

شاكر النابلسي. **الفضائيات ودورها في الثقافة العربية**.
< http://66.102.9.104/search?q=cache:9sboNYB2kk4J,p03 > . في 16 يونيه 2006.

صلاح الدين محمد مجاور (1963). بين القراءة الجهرية والصامتة. **صحيفة التربية**، 4: 57– 58.

صلاح عبد الحميد مصطفى. العوامل المرتبطة بمستوى الانتظام في القراءة الحرة لدى طلاب وطالبات جامعة الإمارات العربية. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، **رسالة الخليج العربي**، 70.

عبد الرحمن حسن الإبراهيم (1987). **الميول القرائية لدى طلاب الجامعة وطالباتها**. قطر: جامعة قطر، مركز البحوث التربوية.

عبد الرحيم سليمان (1998). العلاج النفسي بالقراءة كأداة لتلبية الحاجات النمائية لدى أطفال ما قبل المدرسة. **مجلة علم النفس**، 47: 23 – 30.

عبد العليم إبراهيم (1987). **المرجع الفني لمدرس اللغة العربية**، نقلاً عن حسن محمد عبدالشافي. المكتبة المدرسية ودورها التربوي. مؤسسة الخليج العربي، 2.

عبد اللطيف الصوفي (1992). عوامل تنمية الميول القرائية. **المعلم**، 984: 8–12

عبد الله الكندري (1993). التغير فى الاهتمامات القرائية لدى طلبة المرحلة الثانوية بالكويت بتـأثير الغزو العراقي. **المجلة التربوية**، 8 (26).

عقيل المسكين وعبدالعزيز آل عبد العال. لماذا نحن مجتمعات لا تقرأ؟
http://www.kalema.net/articles/21a_6.html; في 16 مايو 2006.

علي الحبيب (1993). مؤتمر المرحلة الابتدائية والمتغيرات المعاصرة. **نشرة مناهل**، 2.

الفضائيات وقضايا الشباب.
< http://www.islamweb.net/ver2/Archive/readArt.php?lang=A&id=87495;p01 >.
في 21 مايو 2006.

فهيم مصطفى محمد (1996). ميول الأطفال القرائية. قطر، **مجلة التربية**، 119: 248– 252.

القراءة وثقافة الشباب. < http://www.damascus-online.com/48/opinion/readıng2.htm >
في 17 يونيه 2006.

اللبنانيون لا يقرؤون "ويفضلون المشاهدة والسمع"!!
< Http://www.al-watan.com/data/20030706/index.asp?content=culture >
في 16 يونيو 2006.

لوسيل ف فارجو(1970). **المكتبة المدرسية**، ترجمة محمد الفراوي، القاهرة: دار المعرفة.

محمد أمين أبو بكر(1999). هل نقرأ كما يقرأ الآخرون. الرياض: **مجلة الأمن والحياة**، 192، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية: 67.

محمد مهدي شمس الدين (1996). بيروت: منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، الكتاب والحضارة الإسلامية، **مجلة الكلمة**، 10(3): 9.

الموسوعة العربية العالمية، 18.

هيفاء بنت محسن بن عبد العلي اللواتي (2002). **الميول القرائية لدى طلبة جامعة السلطان قابوس**. جامعة السلطان قابوس.

وضحى علي السويدي (1995). القراءة الحرة كيف ننميها لدى الأطفال. قطر: **مجلة التربية**، 125: 178.

يوسف عبدالله الصراف (1988). **الميول القرائية لدى طلاب وطالبات المرحلة الثانوية – تعليم عام**. الكويت: وزارة التربية، مركز البحوث التربوية.

يونس صالح الجنابي. **مقارنة بين التحصيل القرائي لتلاميذ الصف الثالث الابتدائي**. العراق: مطبعة علاء.

Alnassar, S. (2000). The attitudes of secondary school teachers in the Kingdom of Saudi Arabia toward teaching reading in the content areas and toward reading. Ohio University (Ph.D).

Alturki, S. (2000). *Collaborative action research: Studying improvement efforts in a first grade in Saudi Arabia.* University of Minnesota (Ed).

Atyah, H. (2001). *The impact of reading on oral language skills of Saudi Arabian children with language learning disability.* Howard University (Ph.D).

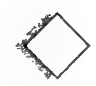
Dakroub, H. (2002). The relationship between Arabic language literacy and academic achievement of Arab-American middle school students in English reading, language, and mathematics in a suburban public middle school. Wayne State University(Ed).

Eliason, B. (2005). *Effects of accelerated reader on student attitudes toward reading.* University of Oregon. (Ed).

Holmes.G. (1995). *Helping teenagers in to adulthood.* Greenwood Publishing Group, USA.

قدم في: يوليو 2006

أجيز في: مايو 2007



Free Reading in Leisure Time and Factors Affecting Kuwaiti Youths: A Field Study

Ali J. Al-Shehab*

The importance of the study stems from the fact that reading is a tool by which youth can be aware of the on going events around them and able to interact positively with them. Therefore, reading in this stage makes university education more useful and mature.

The objectives of the study are to:

1. Explore the motivating factors that affect youth reading.

2. Uncover the reasons behind youths' abstention from reading.

3. Underline the favorite types of books, periodicals, fields, and other resources in order to classify (scientific, sports, social, and other fields). 4. Recognize the individual differences among respondents in relation to some variables such as sex, specialization, job, educational level, income, and residential area. 5. Offer recommendations and suggestions concerning useful programs or strategies to develop reading hobby among the Kuwaiti youth.

The study adopted the descriptive analytical method which involves exploring the actual setting and observing its phenomena.

A questionnaire was employed to gather the study data. IT is consisted of three dimentions: motives and reliability of the tool was examined prior to application.

The study sample involved (600) Kuwaiti students and employees, both males and females between ages of 18-25 years old representing the six governorates in Kuwait. Constructive recommendations and

(*) College of Education, Kuwait University, Kuwait.

suggestions were presented upon the termination of the study in the light of the result.

Key words: Education for leisure time, Reading for leisure time, The role of the book in culture, Outstanding learning, Self-learning, University youth, Reading habits, Reading favorites.

الذكاء الوجداني وعلاقته بالذكاء المعرفي والتحصيل الدراسي لدى عينة من طلاب جامعة طيبة بالمدينة المنورة

محمد بن عليثة الأحمدي*

ملخص: هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين الذكاء الوجداني وكل من (الذكاء المعرفي، والتحصيل الدراسي) لدى عينة من طلاب جامعة طيبة وطالباتها بالمدينة المنورة. كما هدفت إلى تعرف أثر كل من متغيرات (النوع، والعمر، والتخصص الدراسي، والوضع الاجتماعي الثقافي للأسرة) على الدرجة الكلية للذكاء الوجداني ومكوناته (الوعي الانفعالي – إدارة الانفعالات الشخصية – الدافعية الذاتية – التعاطف – إدارة انفعالات الآخرين) لدى أفراد عينة الدراسة. وقد تكونت أدوات الدراسة من (1- مقياس الذكاء الوجداني، 2- اختبار الذكاء المصور، 3- استمارة تقدير الوضع الاجتماعي الثقافي في البيئة السعودية)؛ التي طبقت على عينة الدراسة المكونة من (126) طالباً وطالبة بجامعة طيبة بالمدينة المنورة. وقد أجريت المعالجات الإحصائية باستخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون، واختبار (ت) للمتغيرات ذات المستويين، وتحليل التباين الأحادي للمتغيرات الأكثر من مستويين. وأسفرت نتائج الدراسة في ضوء المعالجات الإحصائية عن أنه لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين الذكاء الوجداني والذكاء المعرفي، في حين توجد علاقة موجبة ودالة إحصائياً بين التحصيل الدراسي والذكاء الوجداني بمكوناته ودرجته الكلية، ما عدا مكوني (إدارة الانفعالات الشخصية، والتعاطف). كما كشفت النتائج بوجه عام عن وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغيرات (النوع، والعمر، والوضع الاجتماعي الثقافي للأسرة) على الذكاء الوجداني، بينما لم يوجد تأثير

---

* أستاذ الصحة النفسية المشارك، قسم علم النفس، كلية التربية والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة بالمدينة المنورة.

دال لمتغير (التخصص الدراسي) على الذكاء الوجداني لدى طلاب الجامعة وطالباتها من أفراد عينة البحث. وقدم الباحث مجموعة من المقترحات والتوصيات في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة.

المصطلحات الأساسية: الذكاء الوجداني – الذكاء المعرفي – التحصيل الدراسي – الوعي الانفعالي – إدارة الانفعالات الشخصية – الدافعية الذاتية – التعاطف – إدارة انفعالات الآخرين.

المقدمة:

يزخر التراث النفسي بالكتابات التي سعت إلى بلورة العلاقة بين مكونات النفس الإنسانية بشكل عام، ومكونات الجانبين المعرفي (العقلي) والوجداني (الانفعالي) بشكل خاص. وقدم واردل و رويس Wardel & Royce عام 1978 تصوراً نظرياً في إطار نتائج الدراسات التي أجريت في هذين الجانبين، وخلصا إلى أن النظام المعرفي والنظام الوجداني تربطهما علاقة قوية تنعكس على الشخصية الإنسانية وتؤثر على تكاملها. (فاروق عثمان و محمد رزق، 2001: 34؛ عبدالحي محمود، ومصطفى محمد، 2004: 56).

وقد اهتم المربون وعلماء النفس بدراسة موضوع الذكاء والبحث فيه قبل ذلك بكثير، لما له من انعكاسات على الكثير من المجالات التربوية والاجتماعية. فقد اهتم علماء النفس منذ مائة عام بوضع نظريات ومفاهيم فسرت الذكاء على أنه قدرة عقلية عامة. (عبدالمنعم محمود، 2002: 229 – 230). وقد أحصى أوجدن Ogden (1952) أهم تعريفات الذكاء، فوجد أن أغلبها يؤكد عملية التعلم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. (فؤاد السيد، 1976: 202). ومن هنا أولت المؤسسات التعليمية اهتماماً خاصّاً بالدور الفعال الذي يؤديه الذكاء المعرفي في عملية التعلم بصفة عامة، والتحصيل الدراسي بصفة خاصة، دون اهتمام يذكر بالأنواع الأخرى من الذكاء (كالذكاء الوجداني)، وهذا الاهتمام غير المتوازن بالحياة العقلية للفرد على حساب الانفعالات، هو ما جعل العواطف تتأخر كثيراً في أخذ مكانها المركزي في علم نفس السلوك البشري للأفراد والجماعات. (صلاح الدين محمد، وتحية عبدالعال، 2005: 159).

أما في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، فقد ظهرت نظريات حديثة في الذكاء حلت محل النظريات القديمة، ومنها نظرية الذكاءات المتعددة على يد جاردنر Gardner (1983)، التي فتحت المجال لنظريات أخرى مثل نظرية الذكاء الوجداني.

وقد مثلت جهود كل من بار-أون Bar-On (1988) وماير وسالوفي Mayer & Salovey (1990) ثم جولمان Goleman (1995) بداية الاهتمام بهذا المتغير النفسي. وتوالت البحوث بعد ذلك لكشف طبيعة هذا النوع من الذكاء بوصفه أحد المتغيرات النفسية المهمة وعلاقته بمتغيرات نفسية أخرى. (محسن عبدالنبي، 2001: 129؛ عبدالمنعم محمود، 2002: 230؛ عبدالحي محمود، ومصطفى محمد، 2004: 57).

ويرى ماير وسالوفي (Mayer & Salovey, 1997: 5-8) أنه لكي نثبت وجود ذكاء جديد بجانب أنواع الذكاء الأخرى المعروفة، يجب أن ندرس العلاقة بين هذا الذكاء الجديد وتلك الأنواع الأخرى من الذكاء.

كما أن هناك جانباً آخر، حيث يذكر نيوسم وآخرون (Newsome et al., 2000: 1008) أن الاختبارات التقليدية للذكاء تسبب (25%) من التباين في النجاح الدراسي، ومن ثم يبقى (75%) من التباين في الأداء الدراسي والتحصيلي دون تفسير. ومما يدعم هذا الرأي، ما ذكره جولمان (Goleman, 1995: 35) من أن مهارات الذكاء الوجداني يجب عدم إهمالها، حيث إن النجاح يعتمد على ذكاء متعدد وعلى الانفعالات، وإن الذكاء المعرفي لم يعد بمفرده مقياساً للنجاح، بل تبين أن النجاح الدراسي يعتمد على مدى كبير من الخصائص الانفعالية، وأن هذه العوامل الانفعالية هي الأساس الضروري للنجاح في جميع أشكال التعلم، كما أضاف أنه بينما تتنبأ نسبة الذكاء المعرفي بـ(20%) فقط من الأداء الوظيفي للأفراد، تتأثر (80%) منها بعوامل أخرى، أبرزها الذكاء الوجداني.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الذكاء الوجداني مصطلح حديث نسبيّاً يهدف إلى تكملة النظرة التقليدية إلى الذكاء من خلال التركيز على الخصائص الوجدانية والشخصية والاجتماعية للسلوك الذكي. (Dawda & Hart, 2000: 797).

مشكلة الدراسة:

يتضح من خلال العرض السابق كيف ربط الباحثون بين بعض مؤشرات الذكاء الوجداني والذكاء المعرفي والتحصيل الدراسي، إلا أنه لم تجر دراسة في البيئة السعودية – في حدود علم الباحث – حيث أجرى بحثاً في "الإنترنت" كما راسل مراكز البحث العلمي والدوريات العلمية السعودية، واتضح له أنه لم تجر دراسة سعودية اهتمت بدراسة المتغيرات السابقة مجتمعة.

وفي ضوء ما سبق فإن الباحث الحالي يحاول دراسة الذكاء الوجداني وعلاقته

بالذكاء المعرفي والتحصيل الدراسي. وكذا دراسة الفروق بين مجموعات مختلفة في الذكاء الوجداني للتحقق ومعرفة إذا ما كان النوع والعمر والتخصص والوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة تؤدي دوراً في تحديد مستوى الذكاء الوجداني أم لا.

هذا، ويمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية من خلال التساؤلات الآتية:

1- هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين درجات الطلاب والطالبات من أفراد عينة البحث في الذكاء المعرفي ودرجاتهم في الذكاء الوجداني (بمكوناته ودرجته الكلية)؟

2- هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين درجات الطلاب والطالبات من أفراد عينة البحث في التحصيل الدراسي ودرجاتهم في الذكاء الوجداني (بمكوناته ودرجته الكلية)؟

3- هل يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير النوع على درجة وجود الذكاء الوجداني (بمكوناته ودرجته الكلية) لدى الطلاب والطالبات من أفراد عينة البحث؟

4- هل يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير العمر على درجة وجود الذكاء الوجداني (بمكوناته ودرجته الكلية) لدى الطلاب والطالبات من أفراد عينة البحث؟

5- هل يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير التخصص الدراسي على درجة وجود الذكاء الوجداني (بمكوناته ودرجته الكلية) لدى الطلاب والطالبات من أفراد عينة البحث؟

6- هل يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير الوضع الاجتماعي الثقافي للأسرة على درجة وجود الذكاء الوجداني (بمكوناته ودرجته الكلية) لدى الطلاب والطالبات من أفراد عينة البحث؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- تعرف طبيعة العلاقة بين الذكاء الوجداني (بمكوناته ودرجته الكلية) وكل من (الذكاء المعرفي والتحصيل الدراسي) لدى عينة من طلاب جامعة طيبة وطالباتها.

- تعرف الفروق في الذكاء الوجداني (بمكوناته ودرجته الكلية) في ضوء متغيرات (النوع، والعمر، والتخصص الدراسي، والوضع الاجتماعي الثقافي للأسرة).

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من عدة اعتبارات، أهمها:

1- أنها تتناول أحد الجوانب الأساسية للشخصية الإنسانية، وهو الجانب الوجداني، الذي له دوره الفعال في التحكم في سلوك الإنسان؛ ذلك أن الانفعالات والعواطف كما يذكر (طلعت منصور وآخرون، 1989: 143) تعد جانباً أساسيّاً من الحياة النفسية الإنسانية، ومن دونها تكون الحياة كئيبة، باردة، آلية، ولا حراك فيها.

2- أن النواحي العقلية والمعرفية حظيت بكثير من البحث والدراسة، مقارنة بالنواحي الوجدانية التي لم يهتم بها الباحثون إلا فيما ندر، على الرغم من أهميتها القصوى لحياة الفرد، وهذا يشكل فجوة كبيرة بين ضلعي الحياة النفسية للإنسان (العقل والوجدان)؛ مما يحتاج إلى محاولة الإسهام فيها وتكثيف الجهود وإلقاء الضوء عليها.

3- أن متغير الذكاء الوجداني يعدّ من المتغيرات الحديثة نسبياً في الدراسات النفسية، وهو يقوم بدور كبير في جميع أنشطة الفرد وسلوكياته وعمليات تعلمه، كما أنه يؤثر على شخصية الفرد في شتى مناحي الحياة؛ فقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن ضعف الذكاء الوجداني يزيد من ارتفاع معدلات اضطرابات الشخصية، (رشا الديدي، 2005) كما يتسبب في الإصابة بالعديد من الأمراض الجسمية كالربو والصداع وقرحة المعدة ومرض القلب وضعف الجهاز المناعي، (Goleman, 1995)، ومن الناحية الاجتماعية يتصف ذوو الذكاء الوجداني المنخفض بأنهم أقل شعبية ومكروهون بين أقرانهم، وهم أكثر تعرضاً للمشكلات السلوكية، وعندما يبلغون سن الشباب يتورطون في مشكلات مع القانون، ويرتكبون أكثر الجرائم عنفاً. (Henley & Long, 1999).

4- أن محاولة توضيح العلاقة بين مكونات الذكاء الوجداني ومتغيرات الدراسة الحالية، يساعد في فهم طبيعة هذا المفهوم الجديد.

5- أن الكشف عن العلاقة بين الذكاء الوجداني وكل من الذكاء المعرفي والتحصيل الدراسي في مرحلة التعليم الجامعي، يساعد على تفسير التباين بين الطلاب في التحصيل الدراسي؛ مما يسهم في توجيه نظر القائمين على العملية التربوية إلى وضع خطط وإستراتيجيات وبرامج تربوية تساعد الطلاب على تحقيق

النجاح الأكاديمي في ضوء ما لديهم من خصائص انفعالية، فقد أشار العديد من الباحثين أن النجاح الأكاديمي لدى طلاب الجامعة لا يتوقف على العوامل العقلية فقط، وإنما على التفاعل بين العوامل العقلية والانفعالية.

6- على الرغم من أن هناك من يجادل حتى الآن في استحالة تغير معامل الذكاء المعرفي بالتعلم والتدريب، فإنه من المتفق عليه أن العوامل الانفعالية يمكن تعليمها وتحسينها؛ مما يساعد في توجيه نظر القائمين على العملية التربوية إلى إمكانية إعداد برامج تدريبية لتنمية الذكاء الوجداني لدى الطلاب، ومن ثم رسم السياسات التربوية للعمل على دمج قدرات الذكاء الوجداني ومهاراته ضمن المناهج التعليمية لبناء أساسيات الذكاء الوجداني عند الطلاب، حيث يؤكد جولمان (Goleman, 1995) أن الذكاء الوجداني حجر الأساس الذي تبنى عليه جميع أنواع الذكاء الأخرى، ويرى أنه الأكثر إسهاماً في النجاح في الحياة، كما يعتقد أن الاهتمام بالعلوم الأخرى (الرياضيات، الفيزياء..إلخ) في التعليم على حساب المهارات الانفعالية والاجتماعية إنما ينذر بخطورة نقص شديد أسماه "الأمية الانفعالية".

7- لا تزال الدراسات والبحوث في مجال الذكاء الوجداني قليلة مقارنة بأي متغير آخر في الشخصية، وقد يرجع ذلك إلى أن مفهوم الذكاء الوجداني لا يزال غامضاً، وهذا الغموض يحتاج إلى المزيد من الفحص والتقصي والتحليل.

8- قلة أو ندرة الدراسات التي أجريت في البيئة السعودية، وتناولت الذكاء الوجداني، بالإضافة إلى عدم وجود دراسة عربية أو أجنبية واحدة - في حدود علم الباحث - جمعت بين متغيرات الدراسة الحالية.

9- إن معرفة العلاقات بين متغيرات البحث قد تسهم في زيادة الفهم والوعي بتأثير كل منها في الآخر، ومن ثم يعمل على مساعدة كل من المتخصصين النفسيين والمربين في تحسين الصحة النفسية للأبناء وزيادة فاعليتهم وكفاءتهم الشخصية ونجاحهم في حياتهم بمختلف جوانبها الشخصية والاجتماعية والدراسية والمهنية.

مصطلحات الدراسة:

يعرف الباحث المصطلحات التي وردت في هذه الدراسة على النحو التالي:

الذكاء الوجداني: Emotional Intelligence

اختلف الباحثون في البيئة العربية حول ترجمة مصطلح "Emotional Intelligence"؛ فظهرت عدة مسميات له، منها "الذكاء الوجداني، والذكاء الانفعالي، والذكاء العاطفي، وذكاء المشاعر". وقد استقر الباحث الحالي على استخدام مصطلح "الذكاء الوجداني"؛ نظراً لأن الوجدان مصطلح عام يشير إلى الشعور والانفعال معاً. (أحمد عبدالخالق، 2004: 31). كما استقر محمد ناصف (2003: 318) بعد استعراضه للعديد من الترجمات والمسميات التي وردت لمصطلح "Emotional Intelligence" إلى استخدام "الذكاء الوجداني" باعتباره أكثر المسميات تعبيراً عن هذا المصطلح.

ويعرف الذكاء الوجداني بأنه "قدرة الفرد على الانتباه والإدراك والوعي الجيد للمشاعر والانفعالات الذاتية، والقدرة على التحكم في مشاعره وانفعالاته السلبية وتحويلها إلى مشاعر إيجابية، وتنظيمها وتوجيهها نحو تحقيق أهدافه، والقدرة على إدراك مشاعر الآخرين وانفعالاتهم وفهمها، والتأثير الإيجابي في الآخرين وتطوير مشاعرهم وانفعالاتهم، للدخول معهم في علاقات انفعالية اجتماعية إيجابية، تساعدهم على الرقي العقلي والانفعالي والمهني، وتعلم المزيد من المهارات الإيجابية للحياة". (مسعد أبو العلا، 2004: 275). ويتضمن الذكاء الوجداني وفقاً لهذا التعريف المكونات الخمسة الآتية:

1- الوعي الانفعالي: Emotional Awareness

ويقصد به معرفة الفرد لمشاعره وانفعالاته، والاستخدام الأمثل لها في اتخاذ القرارات المناسبة والإيجابية في حياته.

2- إدارة الانفعالات الشخصية: Personal Emotions Management

ويقصد بها قدرة الفرد على التحكم في مشاعره وانفعالاته السلبية، والقدرة على التخلص منها أو تحويلها إلى مشاعر إيجابية، والقدرة على النجاح في حياته العاطفية، والتخلص من حالة الحزن أو القلق أو الغضب.

3- الدافعية الذاتية: Self-Motivation

ويقصد بها قدرة الفرد على مواجهة التحديات وتوجيه الانفعالات والمشاعر نحو تحقيق أهدافه في الدراسة أو العمل، وقدرته على التركيز وتجنب المشاعر السلبية عندما يحين وقت الأداء أو العمل.

4- التعاطف: Empathy

ويقصد به قدرة الفرد على قراءة مشاعر الآخرين واحتياجاتهم ومشكلاتهم، ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم، وذلك دون إخباره بما يدور في وجدانهم ودون التعبير عن مشاعرهم بصورة مباشرة، وإنما يمكنه فهمها من خلال نبرة الصوت أو تعبيرات الوجه أو الإشارات الاجتماعية.

5- إدارة انفعالات الآخرين: Others' Emotions Management

ويقصد بها قدرة الفرد على التأثير الإيجابي في الآخرين، والتجاوب بفاعلية مع مشاعرهم ورغباتهم، وقدرته على تطوير مشاعر الآخرين ومزاجاتهم وتحسينها، ومساعدتهم على التخلص من المشاعر السلبية بمهارة.

ويعرف الذكاء الوجداني إجرائيّاً في الدراسة الحالية بأنه الدرجة التي يحصل عليها الطالب أو الطالبة في مقياس الذكاء الوجداني (إعداد: مسعد أبو العلا، 2004).

الذكاء المعرفي: Cognitive Intelligence

" هو ما تقيسه اختبارات الذكاء التقليدية بما يعرف بالقدرة العقلية العامة، أي القدرة المسؤولة عن جميع أساليب النشاط المعرفي". (عبدالعال عجوة، 2002: 287).

ويعرف الذكاء المعرفي إجرائياً في الدراسة الحالية بأنه الدرجة التي يحصل عليها الطالب أو الطالبة في اختبار الذكاء المصور (إعداد: أحمد صالح، 1978).

التحصيل الدراسي: Academic Achievement

" هو مدى استيعاب الطلاب لما تعلموه من خبرات معرفية أو مهارية في مقرر دراسي معين أو مجموعة مقررات دراسية، ويقاس بالدرجة الحاصل عليها الطالب عن طريق الاختبارات التحصيلية المقننة أو عن طريق درجات الامتحانات العادية في نهاية العام الدراسي." (محسن عبدالنبي، 2001: 145).

ويعرف التحصيل الدراسي إجرائياً في الدراسة الحالية بأنه المعدل التراكمي للطلاب والطالبات وقت إجراء أدوات الدراسة عليهم (في الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 1426/1427هـ)، ويقصد به متوسط جميع الدرجات (نجاحاً أو رسوباً) للمواد الدراسية التي درسها الطالب في جميع السنوات منذ التحاقه بالجامعة حتى تاريخ احتساب ذلك المعدل.

حدود الدراسة:

تتحدد نتائج الدراسة الحالية بالعينة المستخدمة التي بلغ قوامها في صورتها النهائية (126) طالباً وطالبة من كليات مختلفة (علمية وأدبية) بجامعة طيبة بالمدينة المنورة، خلال الفصل الدراسي الأول لعام (1426/1427هـ). كما تتحدد بالأدوات والمقاييس المستخدمة لقياس الذكاء الوجداني، والذكاء المعرفي، وكذلك الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة.

الإطار النظري للدراسة:

الذكاء الوجداني:

يتناول الباحث في هذا الجزء من الدراسة الخلفية النظرية والتاريخية للذكاء الوجداني على اعتبار أن هذا المتغير يعد حديثاً نسبيّاً في البيئة العربية، ويحتاج إلى توضيح نظري على العكس من بقية متغيرات البحث التي تناولها الدارسون كثيراً سواء في البحوث والدراسات أو الرسائل الجامعية للماجستير والدكتوراه أو الكتب والمراجع العلمية.

الخلفية التاريخية للذكاء الوجداني:

بالرجوع إلى التاريخ الطويل للأبحاث والنظريات التي تناولت الشخصية، يجد بعض الباحثين أن مصطلح الذكاء الوجداني ليس جديداً، كما أن القدرات المرتبطة به قد بحثت منذ سنوات كثيرة. فعلى الرغم من أن علماء النفس عندما بدأوا التفكير في الذكاء قد ركزوا على الجوانب المعرفية مثل الذاكرة وحل المشكلة، فإنه على مر السنين كان هناك كثير من المنظرين الذين قاموا بدراسة العلاقة بين الذكاء والوجدان باعتبارهما متكاملين وليسا متضادين. ففي الفترة من عام (1920-1930) اعتبر ثورندايك Thorndike أن القدرة على فهم الآخرين والسلوك الحكيم في العلاقات الإنسانية مظهر من مظاهر الذكاء، وسماه الذكاء الاجتماعي، وقدم هذه الفكرة في مجلة "هاربر".

وفي عام (1940) اعتبر وكسلر Wechsler أن الذكاء حاصل جمع الجوانب العقلية والجوانب غير العقلية، وأكد في عام (1943) أن الجوانب الانفعالية والشخصية والاجتماعية ضرورية للتنبؤ بقدرة الفرد على النجاح في الحياة. (إسماعيل بدر، 2002ب: 8).

ولعل جهود الرواد الأوائل من أمثال وكسلر Wechsler وثورندايك Thorndike

قد أهملت حتى عام (1983)، عندما بدأ جاردنر Gardner في الكتابة عن نظريته في الذكاء المتعدد، حيث افترض سبعة أنماط مختلفة للذكاء. (فوقية راضي، 2002: 40).

ثم ظهر الذكاء الوجداني في بداية الأمر بوصفه مصطلحاً على يد بار-أون Bar-On (1985) عندما اقترح معامل الانفعالية. وقد قام بتصميم اختبار لقياس الذكاء الوجداني، ويعد أول اختبار من هذا النوع نشر عام (1996). (عبدالمنعم محمود، 2002: 237). وفي عام (1990) قدم سالوفي وماير Mayer & Salovey نموذجاً للذكاء الوجداني في كتابهما (الخيال - المعرفة - الشخصية). وقد تلا ذلك صدور كتاب جولمان Goleman (1995) (الذكاء الوجداني) الذي أسهم في انتشار هذا المفهوم الجديد وتوضيح أهميته. (صفاء الأعسر، وعلاء الدين كفافي، 2000: 77 - 78).

ويرى صلاح الدين محمد وتحية عبد العال (2005: 169 - 170) أنه على الرغم من أن كثيراً من الدراسات العربية والأجنبية قد تصدرت مقدمتها بأن مصطلح الذكاء الوجداني يعد حديث العهد نسبياً في الدراسات العربية والأجنبية، وأنه بدأ في الظهور مع دراسات كل من سالوفي وماير Mayer & Salove (1990) وبار-أون Bar-On (1996) وكتاباتهما وصدور كتاب جولمان Goleman (1995) عن الذكاء الوجداني، فإنه باستعراض أدبيات الكتابة النفسية حول هذه الدراسات في مجال الذكاء الوجداني، يمكن ملاحظة تعريفات تقارب في مضمونها ومحتواها ما انطوت عليه التعريفات الأجنبية. ولعل من أهم هذه الأطروحات تلك المحاولة التي قدمها فؤاد أبوحطب عام (1973) حينما استهدف تفسير العلاقة بين المعرفة والوجدان في أثناء عرضه لنموذجه المعرفي الجديد لبنية العقل، الذي اقترح من خلاله ثلاثة أنواع للذكاء الإنساني: الذكاء المعرفي، الذكاء الاجتماعي، الذكاء الوجداني؛ التي عمقت فكرة متصل (المعرفة-الوجدان). وقد استبدل أبوحطب في تحديثه وتعديله لأنواع الذكاء الإنساني (1983) بالذكاء الوجداني الذكاء الشخصي، أو ذكاء العلاقات داخل الشخص نفسه. ثم جاءت محاولة سامية القطان (2005) حيث تعاملت مع مفهوم الذكاء الوجداني والاتزان الانفعالي على أنهما وجهان لعملة واحدة، وأن الذكاء الوجداني هو نفسه الاتزان الانفعالي في ثوب جديد.

نظريات الذكاء الوجداني ونماذجه:

منذ بداية التسعينيات بدأ الاهتمام الواسع والمتزايد بمفهوم الذكاء الوجداني من قبل علماء النفس والأفراد العاديين، وليس أدل على هذا الاهتمام من اختيار

جمعية اللهجة الأمريكية لمصطلح الذكاء الوجداني من بين أكثر الكلمات والعبارات الجديدة المفيدة التي ظهرت في أواخر التسعينيات.

وقد صاحب هذا الاهتمام ظهور عدد من النماذج النظرية التي حاولت أن تحدد أبعاد هذا المفهوم وعلاقته بأنواع الذكاء الأخرى، كما ظهرت محاولات عديدة لبناء أدوات لقياس الذكاء الوجداني بصورة موضوعية. ويمكن للقارئ لأدبيات الذكاء الوجداني أن يميز بين مدخلين أو تصورين مختلفين للذكاء الوجداني:

أولاً – الذكاء الوجداني بوصفه مجموعة من القدرات (نموذج القدرة):

ويصنف أصحاب هذا المدخل الذكاء الوجداني ضمن القدرات العقلية، بل ينظرون إليه على أنه المناظر أو المقابل للذكاء العقلي. وقد ظهرت التعريفات المبكرة للذكاء الوجداني بوصفه مجموعة من القدرات في عام (1990) من خلال أعمال ماير وسالوفي Mayer & Salovey (محمد حسين، 2003: 142 – 143)؛ حيث عرفا الذكاء الوجداني بأنه "القدرة على رصد الفرد لمشاعره وانفعالاته الخاصة ومشاعر الآخرين وانفعالاتهم، وأن يميز بينهم وأن يستخدم هذه المعلومات في توجيه سلوكه وأفعاله ".(Salovey & Mayer, 1990: 189). وتنتظم تلك القدرات من وجهة نظرهما في أربعة مستويات، هي:

المستوى الأول: إدراك الانفعال وتقويمه والتعبير عنه.

المستوى الثاني: تيسير الانفعال للتفكير.

المستوى الثالث: فهم الانفعالات وتحليلها واستخدام المعلومات الانفعالية.

المستوى الرابع: التنظيم التأملي للانفعالات لتشجيع النمو الانفعالي والعقلي. (عبدالعال عجوة، 2002: 258).

ويتفق بعض الباحثين مع ما توصل إليه سالوفي وماير Mayer & Salovey من أن الذكاء الوجداني يتكون من مجموعة من القدرات العقلية؛ فقد ذكر إيبستين (Epstein, 1999: 20) أن الذكاء الوجداني يتضمن مجموعة من القدرات العقلية التي تساعد الفرد على معرفة مشاعره ومشاعر الآخرين وفهمها، وبصورة أساسية فإن الذكاء الوجداني يوجه القدرة على ضبط المشاعر وتنظيمها، وهو يتضمن جانبين؛ الأول: يتضمن الفهم الذهني للانفعال (العاطفة)، والآخر يتضمن تأثير الانفعال في الجانب الذهني لإظهار الخطط والأفكار الإبداعية. والذكاء الوجداني مستقل وغير

معتمد على الحالة الانفعالية لدى الفرد؛ فقد يكون الفرد مكتئباً ولكن لديه ذكاء وجدانياً مرتفعاً.

ثانياً – الذكاء الوجداني بوصفه مجموعة من الخصائص غير المعرفية (النموذج المختلط):

وعلى الجانب الآخر ينظر أصحاب المدخل الثاني إلى الذكاء الوجداني على أنه خليط من السمات والاستعدادات والمهارات والكفاءات والقدرات؛ حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن عناصر الذكاء الوجداني عوامل شخصية وليست قدرة. وقد أطلق على هذا المدخل اسم النموذج المختلط، ولعل أهم الباحثين الذين يمثلون هذا الاتجاه جولمان Goleman وبار-أون .Bar-On (محمد حسين، 2004: 106) وفيما يلي عرض لنموذج الذكاء الوجداني كما قدمه كل منهما:

1- نموذج بار-أون Bar-On للذكاء الوجداني:

عرف بار-أون (Bar-On, 1997-A: 14) الذكاء الوجداني بأنه "تنظيم من المهارات والكفاءات الشخصية والوجدانية والاجتماعية (غير المعرفية) التي تؤثر في قدرة الفرد للتعامل بنجاح مع المتطلبات البيئية والضغوط"، وهو بذلك يركز على آثار الذكاء الوجداني ونتائجه، ووفائه بمتطلبات النجاح في الحياة العملية. كما اتفق بار-أون Bar-On مع تعريف ماير Mayer ومساعديه في أن مفهوم الذكاء الوجداني ينتمي إلى ميدان الإمكانات العقلية أو القدرات، إلا أن هذه القدرات هي وجدانية معرفية، وليست معرفية محضة كما نظر إليها ماير Mayer ومساعدوه. (عبدالحي محمود، ومصطفى محمد، 2004: 62)

وتصور بار-أون Bar-On (1997) متعدد العوامل يقوم على مجموعة من (15) مركبة عاملية، وهذه المركبات – كما يذكر بار-أون (Bar-On, 1997-B: 6-8) – هي:

أولاً – المكونات الشخصية الداخلية Interpersonal Components: وتتكون من مجموعة من القدرات التي تساعد الفرد على التعامل مع نفسه بنجاح وهي: (الوعي بالذات الوجدانية، والتوكيدية، وتقدير الذات، وتحقيق الذات، والاستقلالية).

ثانياً – مكونات العلاقات بين الأشخاص Interpersonal Components: وتتكون من مجموعة من الكفاءات التي تساعد الفرد على إقامة علاقات ناجحة وذات تأثير إيجابي على الآخرين، وهي: (التعاطف، والمسؤولية الاجتماعية، والعلاقات الشخصية مع الآخرين).

ثالثاً – مكونات القدرة على التوافق (التكيفية) Adaptability Components: وتتكون من مجموعة من الكفاءات التي تساعد الفرد على التكيف الناجح مع واقع الحياة ومتطلبات البيئة المحيطة وهي: (اختبار الواقع، والمرونة، وحل المشكلات).

رابعاً – مكونات إدارة التوتر Stress Management Components: مجموعة من القدرات التي تساعد الفرد على إدارة الضغوط ومقاومة الاندفاع وضبط الذات وهي: (تحمل التوتر، وضبط الاندفاع).

خامساً – مكونات المزاج العام General Mood Components: مجموعة من القدرات التي تساعد الفرد على إدراك حالته المزاجية وتغييرها وهي: (التفاؤل، والسعادة).

2- نموذج جولمان Golman للذكاء الوجداني:

يتفق جولمان Goleman مع ما توصل إليه بار-أون Bar-On من أن الذكاء الوجداني يتكون من مجموعة من الكفاءات الشخصية والاجتماعية (الوجدانية). ويرجع الفضل إلى هذا العالم في نشر مفهوم الذكاء الوجداني، وذلك من خلال كتابه الذي نشر عام (1995) بعنوان "الذكاء الوجداني" (محمد حسين، وجادالله جادالله، 2004: 288). وقد عرف جولمان (Goleman, 1995: 271) الذكاء الوجداني بأنه "مجموعة المهارات الانفعالية التي يتمتع الفرد بها والتي تلزم للنجاح في التفاعلات المهنية وفي مواقف الحياة المختلفة".

ولقد قدم جولمان Goleman في نظريته تصوراً للذكاء الوجداني على أنه مكون من خمسة مجالات أساسية هي: (معرفة الفرد لانفعالاته، والقدرة على إدارة الفرد لانفعالاته، والقدرة على حفز الذات، والقدرة على تعرف انفعالات الآخرين، والقدرة على إدارة العلاقات). ورأى ماير Mayer وآخرون أن نموذج جولمان Goleman قد خلط الذكاء الوجداني بوصفه قدرة على معالجة الانفعالات سواء داخل الفرد نفسه، أو داخل الأفراد الآخرين – بكفاءات ومهارات اجتماعية بالإضافة إلى الدافعية؛ ولذلك أطلق على هذا الاتجاه اسم النموذج المختلط. (محمد حسين، وجادالله جادالله، 2004: 288 – 289).

واستمر جولمان Goleman في دراسة الذكاء الوجداني، فأصدر كتاباً ثانياً بعنوان العمل مع الذكاء الوجداني عام (1998) عرف فيه الذكاء الوجداني بأنه "القدرة على معرفة مشاعرنا ومشاعر الآخرين، وحفز دافعيتنا ومعالجة انفعالاتنا

جيداً داخل أنفسنا وفي علاقتنا مع الآخرين" وقدم فيه نموذجاً حديثاً للذكاء الوجداني يتضمن الكفاءات التالية:

1- **الكفاءة الشخصية: وتتضمن:** (الوعي بالذات، وتنظيم الذات، والدافعية).

2- **الكفاءة الاجتماعية:** وتتضمن الكفاءات التالية: (التعاطف، والمهارات الاجتماعية). (عبدالمنعم محمود، 2002: 240 – 242).

وعلى الرغم من أن نموذج بار–أون Bar-On ونموذج جولمان Goleman متشابهان إلى حد كبير، فإنهما مختلفان حول عدد من النقاط المهمة:

1- يعتبر نموذج بار–أون Bar-On أكثر تقييداً من نموذج جولمان Goleman في تأكيداته الفوائد الجوهرية والمهمة المصاحبة لزيادة الذكاء الوجداني.

2- خضع نموذج بار–أون Bar-On للعديد من الأبحاث والدراسات العلمية، كما اعتمد في بنائه على العديد من الأبحاث السابقة أكثر من نموذج جولمان Goleman.

3- يخاطب النموذجان نوعين مختلفين من الأفراد، فالمهتمون بنموذج جولمان Goleman يعملون في الحقل الاقتصادي والصناعي، بينما المهتمون بنموذج بار–أون Bar-On يعملون في المجال التربوي. (محمد حسين، وجادالله جادالله، 2004: 290).

ومن خلال استعراض العديد من التعريفات والنظريات وأدوات القياس التي تناولت الذكاء الوجداني خلص (محمد ناصف، 2003: 318 – 319) إلى أن مفهوم الذكاء الوجداني من المفاهيم الوليدة التي قوبلت بالعديد من العقبات كما حققت الكثير من النجاحات.

وقد تمثلت التحديات التي واجهت هذا المفهوم في:

– غموض المفهوم وندرة الدراسات التي أجريت فيه.

– تعدد مسميات الذكاء الوجداني (الذكاء غير الأكاديمي، الذكاء غير المعرفي، الذكاء غير العقلي، الذكاء الوجداني، ذكاء المشاعر، الذكاء العاطفي، الذكاء الانفعالي).

– النظر إليه على أنه يعد من الصيغ البديلة لمفهوم الذكاء التقليدي وليس من الصيغ المكملة له.

– قضية لستقلالية مفهوم الذكاء الوجداني عن غيره من أنواع الذكاء الأخرى.

- نظرة الفكر الغربي لعقود طويلة من الزمن إلى عملية فصل العاطفة عن العقل، التي أخرت من ولادة هذا المفهوم وخروجه إلى الوجود.

أما عن النجاحات التي حققها مفهوم الذكاء الوجداني فتتمثل في:

- تحقيق التكامل بين مفهوم الذكاء الوجداني ومفهوم العاطفة بعد أن اتسعت الهوة بينهما لفترات زمنية طويلة.

- أن هذا المفهوم قد أسهم في فهم طبيعة العلاقة بين الأنظمة المعرفية والأنظمة الوجدانية للشخصية.

- أن الاختبارات التقليدية إذا كانت تسهم في تعرف (20%) فقط من العوامل المسهمة في تحديد نجاح الفرد في الحياة، فإن الذكاء الوجداني وغيره من أنواع الذكاء غير الأكاديمية قد تسهم بنسبة أكبر في التعريف من بقية هذه العوامل.

دراسات سابقة:

على الرغم من أن الذكاء الوجداني يعد من المفاهيم الحديثة نسبياً في مجال علم النفس، فإنه استقطب اهتمام العديد من الباحثين في السنوات القليلة الماضية؛ وذلك لما له من أهمية بالغة في حياة الأفراد والمجتمع الذي يعيشون فيه، وارتباطه بكل نواحي الحياة. لذلك قامت العديد من الأبحاث لدراسة بعض العوامل ذات العلاقة بالذكاء الوجداني. ومن خلال مراجعة الدراسات التي بحثت العلاقة بين الذكاء الوجداني وكل من المتغيرات المستقلة في الدراسة الحالية؛ اتضح عدم الاتساق بين هذه الدراسات فيما توصلت إليه من نتائج. حيث خلص الباحث - بوجه عام - إلى ما يلي:

1- تعارض النتائج بين دراسات كل من (Tapia, 1999؛ Newsome et al., 2000؛ عبدالعال عجوة، 2002؛ محمد حسين؛ 2004) التي أوضحت عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين الذكاء الوجداني والذكاء المعرفي، وبين دراسات (Pelliteri, 1999؛ منى أبو ناشي، 2002) التي كشفت نتائجها عن علاقة دالة إحصائياً بين الذكاء الوجداني والذكاء المعرفي. وهذا التعارض في النتائج يؤكد أهمية بحث تلك العلاقة لتأييد مجموعة معينة من الدراسات دون غيرها، وهو ما يؤكد أيضاً أهمية البحث الحالي.

2- أظهرت نتائج بعض الدراسات وجود علاقة بين الذكاء الوجداني والتحصيل الدراسي (Tapia, 1999؛ Richardson, 2000؛ محسن عبد النبي، 2001؛ فوقية راضي، 2001؛ مسعد أبو العلا، 2004؛ حسين محمد، 2005) في حين أظهرت

دراسات أخرى عدم وجود علاقة بين الذكاء الوجداني والتحصيل الدراسي (Sutarso, et al, 1996؛ Newsome et al, 2000؛ عبدالعال عجوة، 2002).

3- اتفقت جميع الدراسات الإنجليزية التي استعرضت على أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الذكاء الوجداني أو بعض مكوناته (Sutarso, et al, 1996؛ Bar-On, 1997؛ Schutte et al., 1998؛ Richardson, 2000)، بينما أنكرت دراسات عربية كثيرة وجود هذه الفروق على الإطلاق؛ ومنها دراسة (محمد هلال، 1999؛ عبدالمنعم محمود، 2002؛ محمد حسين، 2004؛ عبدالجبار السامرائي، 2005؛ عبدالعال عجوة، 2002؛ عبدالحي محمود ومصطفى محمد، 2004).

4- كشفت الدراسات التي تناولت تأثير متغير العمر على الذكاء الوجداني، وهي ثلاث دراسات عربية (عبدالعال عجوة، 2002؛ مسعد أبو العلا، 2004؛ عبدالجبار السامرائي، 2005) عن وجود تأثير دال إحصائياً لمتغير العمر على الذكاء الوجداني لصالح الأفراد الأكبر عمراً.

5- اختلفت نتائج الدراسات السابقة في توضيح العلاقة بين التخصص الدراسي (العلمي - الأدبي) والذكاء الوجداني، ولم تصل فيها إلى نتائج واضحة ومحددة؛ فقد توصلت دراستا (سهاد عواد، 2003؛ محمد حسين؛ 2004) إلى وجود تأثير دال لمتغير التخصص الدراسي على الذكاء الوجداني، في حين أشارت نتائج معظم الدراسات (محمد هلال، 1999؛ محسن عبد النبي، 2001؛ عبدالمنعم محمود، 2002؛ عبدالعال عجوة، 2002؛ حسين محمد، 2005) إلى عدم وجود فروق في الذكاء الوجداني يمكن إرجاعها إلى متغير التخصص الدراسي.

6- كانت الدراسة الوحيدة - في حدود علم الباحث - التي بحثت الفروق بين ذوي المستويات الاجتماعية والثقافية المختلفة في الذكاء الوجداني هي دراسة (عادل هريدي، 2003)؛ مما يشير إلى الحاجة لتأييد نتائج هذه الدراسة أو دحضها.

7- كانت الدراسات التي أجريت في البيئة السعودية وتناولت الذكاء الوجداني من حيث علاقته ببعض المتغيرات - وفي حدود علم الباحث - نادرة، وبعد إجراء مسح لهذا الموضوع بمراكز البحث العلمي في المملكة، اتضح أنه لا توجد سوى دراسة (محسن عبدالنبي، 2001) التي تناولت الذكاء الوجداني لدى طالبات الجامعة؛ وذلك نظراً لحداثة الاهتمام بالذكاء الوجداني، وهذا ما دفع الباحث إلى البحث والدراسة في هذا المجال.

فروض الدراسة:

في ضوء الإطار النظري ونتائج الدراسات السابقة وأهداف البحث ومشكلته، صاغ الباحث فروض بحثه صياغة صفرية، حيث يصاغ الفرض الصفري في حالة التأرجح بين الإثبات وعدمه؛ وذلك نتيجة للاختلاف بين نتائج الدراسات السابقة، وكذلك لسهولة معالجة الفروض الصفرية إحصائياً، علماً بأن تحقق الفرض الصفري أو عدم تحققه إنما هو نتيجة. وفيما يلي عرض لفروض الدراسة:

1- لا توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين درجات الطلاب والطالبات من أفراد عينة البحث في الذكاء المعرفي ودرجاتهم في الذكاء الوجداني (بمكوناته ودرجته الكلية).

2- لا توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين درجات الطلاب والطالبات من أفراد عينة البحث في التحصيل الدراسي ودرجاتهم في الذكاء الوجداني (بمكوناته ودرجته الكلية).

3- لا يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير النوع على درجة وجود الذكاء الوجداني (بمكوناته ودرجته الكلية) لدى الطلاب والطالبات من أفراد عينة البحث.

4- لا يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير العمر على درجة وجود الذكاء الوجداني (بمكوناته ودرجته الكلية) لدى الطلاب والطالبات من أفراد عينة البحث.

5- لا يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير التخصص الدراسي على درجة وجود الذكاء الوجداني (بمكوناته ودرجته الكلية) لدى الطلاب والطالبات من أفراد عينة البحث.

6- لا يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير الوضع الاجتماعي الثقافي للأسرة على درجة وجود الذكاء الوجداني (بمكوناته ودرجته الكلية) لدى الطلاب والطالبات من أفراد عينة البحث.

منهج الدراسة وإجراءاتها:

يتناول هذا الجزء من الدراسة وصف منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها، وطرق التحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها، وطرق جمع البيانات، والأساليب الإحصائية التي سوف تستخدم لتحليل البيانات والإجابة عن أسئلة الدراسة.

منهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي في الدراسة الحالية، حيث إن هذا المنهج يستطيع استجلاء الواقع في الاختلافات بين العينات أو الارتباطات بين المتغيرات، لذا استخدم هذا المنهج للإجابة عن أسئلة الدراسة وتوضيح طبيعة العلاقة بين متغيراتها، وإجراء المقارنات والكشف عن الفروق في الذكاء الوجداني تبعاً لاختلاف مستويات متغيرات الدراسة المستقلة موضع البحث، ومعرفة دلالة هذه الفروق ووجهتها.

عينة الدراسة:

اختيرت عينة الدراسة من مجتمع طلاب جامعة طيبة بالمدينة المنورة وطالباتها بطريقة عشوائية بسيطة، من كليات مختلفة: (العلوم، والطب، وعلوم الحاسبات، والتربية والعلوم الإنسانية، والعلوم المالية والإدارية)؛ حيث طبقت أدوات الدراسة على (200) طالب وطالبة على النحو الآتي (50) طالباً بالكليات العلمية، (50) طالباً بالكليات الأدبية، (50) طالبة بالكليات العلمية، (50) طالبة بالكليات الأدبية]، وقد استبعد (74) منهم لوجود نقص في البيانات، وبذلك اعتمد (126) طالباً وطالبة يمثلون أفراد عينة البحث. ويبين جدول (1) توزع أفراد عينة الدراسة بحسب متغيرات: النوع، والعمر، والتخصص الدراسي، والوضع الاجتماعي الثقافي للأسرة.

جدول (1)
توزع أفراد عينة الدراسة

م	اسم المتغير	عدد أفراد العينة لكل مجموعة		المجموع
1	النوع	طلاب (ذكور)	54	126
		طالبات (إناث)	72	
2	التخصص	كليات علمية	77	126
		كليات أدبية	49	
4	العمر	18 – 20 عاماً	51	126
		21 عاماً فأكبر	75	
6	الوضع الاجتماعي الثقافي للأسرة	منخفض	45	126
		متوسط	59	
		مرتفع	22	

أدوات الدراسة:

1- استمارة تقدير الوضع الاجتماعي الثقافي في البيئة السعودية (محمود منسي، 1984):

نظراً لأن الباحث الحالي قد قنن تلك الاستمارة على عينة من البيئة ذاتها في دراسة سابقة بعنوان "انخفاض المستوى التحصيلي وعلاقته بالسلوك العدواني لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة بالمدينة المنورة،(محمد الأحمدي، 2002)، لم تكن هناك حاجة لإعادة التحقق من صدق الأداة وثباتها في البحث الحالي، حيث إن معاملات ثباتها وصدقها تؤكد صلاحيتها.

2- اختبار الذكاء المصور (أحمد صالح، 1978):

وهو أحد الاختبارات العقلية التي تقيس أداء الفرد في مظهر معين من مظاهر السلوك الإدراكي أو المعرفي. وهو اختبار غير لفظي يعتمد على الصور والأشكال؛ حيث يطلب من المفحوص بيان العلاقة بينهما. ولعل السبب وراء اختيار هذا الاختبار غير اللفظي مع طلاب المرحلة الجامعية هو أنه أكثر مناسبة لهدف البحث وعملية القياس، كما أنه من أكثر المقاييس شيوعاً في البيئات العربية، مع سهولة التطبيق سواء من جهة الفاحص أو من جهة المفحوص. كما أن هناك كثيراً من الدراسات التي استخدمته بنجاح خلال السنوات الماضية في كثير من البلاد العربية (أحمد صالح، 1978)، وقد حسب صاحب هذا الاختبار معاملات ثباته في كثير من الأبحاث التي استعمل فيها، وراوحت معاملات الثبات الناتجة بين (0,75)، وهي أقل قيمة حصل عليها، و (0,85) وهي أكبر قيمة حصل عليها، ولا شك أن هذه الأرقام تدل على معامل ثبات جيد يمكن الوثوق به علمياً. كما حسب صدق هذا الاختبار أيضاً في كثير من الدراسات بأكثر من طريقة، منها صدق المحك، التي توصله إلى معاملات ارتباط طيبة لها دلالتها الإحصائية، بعضها عند مستوى 0,01 والأخرى عند مستوى 0,05.

وعلى الرغم من أن العديد من الباحثين قاموا باستخدام هذا الاختبار في البيئة السعودية، فإن الباحث الحالي قد أعاد التحقق من الخصائص القياسية للاختبار، فطبقه على عينة استطلاعية تكونت من (47) طالباً وطالبة من جامعة طيبة. حيث حسب معامل ثبات الاختبار باستخدام طريقة ألفا كرنباخ، فبلغ معامل الثبات

(0,91). كما قام الباحث بحساب الصدق التمييزي باستخدام طريقة المجموعات الطرفية للاختبار، للتمييز بين مرتفعي الدرجة على الاختبار ومنخفضيها. فجاءت النتائج على النحو الذي يوضحه جدول (2)، التي تشير إلى أن الفروق بين المجموعات الطرفية (الإرباعي الأعلى والإرباعي الأدنى) على الدرجة الكلية لاختبار الذكاء المصور، إنما هي فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0,01)؛ مما يدل على صدق الاختبار.

جدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت) للفروق بين الإرباعي الأعلى والإرباعي الأدنى لحساب الصدق التمييزي لاختبار الذكاء المصور

الإرباعي الأدنى (منخفضو الذكاء) ن = 15		الإرباعي الأعلى (مرتفعو الذكاء) ن = 15		قيمة (ت)	مستوى الدلالة
م	ع	م	ع		
22,80	6,29	47,46	3,35	13,395-	0,01

3 – **مقياس الذكاء الوجداني** (إعداد: مسعد أبو العلا، 2004):

وهو مقياس يقيس الذكاء الوجداني، ويتكون من (35) مفردة موزعة بالتساوي – (7) مفردات – على مكونات الذكاء الوجداني الخمسة الآتية: (الوعي الانفعالي – إدارة الانفعالات الشخصية – الدافعية الذاتية – التعاطف – إدارة انفعالات الآخرين). ويتم الاستجابة على جميع مفردات المقياس من خلال مقياس متدرج من أربع نقاط هي (دائماً – غالباً – أحياناً – نادراً) وتأخذ التقديرات (4–3–2–1)، ويمكن الحصول على درجة كل مكون فرعي، وأيضاً الدرجة الكلية للمقياس بأسلوب الجمع الجبري.

وقد قام معد المقياس بالتحقق من صدقه مستخدماً عدة طرق؛ أولها صدق المحكمين؛ حيث عرض المقياس على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بصحار، واستبقى الفقرات التي اتفق عليها أكثر من 80% من المحكمين. ثم طبق المقياس على عينة استطلاعية قوامها (70) طالباً، وقام بحساب الصدق التلازمي للمقياس – معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للمقياس الحالي والدرجة

الكلية لمقياس سابق هو مقياس الذكاء الوجداني (محسن عبد النبي، 2001) – فبلغت قيمة معامل الارتباط بين المقياسين (0,87). كما قام بحساب معامل ثبات المقياس بطريقتين؛ الأولى: إعادة الاختبار؛ حيث بلغ معامل الثبات الكلي للمقياس (0,84)، والثانية: ألفا كرنباخ؛ فبلغ معامل الثبات (0,91).

ونظراً لأن معد المقياس تحقق من صدق المقياس وثباته على طلاب في البيئة العمانية، فقد أعاد الباحث الحالي التحقق من الخصائص القياسية للمقياس ومدى ملاءمتها لعينة الدراسة الحالية، فطبقه على عينة استطلاعية تكونت من (47) من طلاب جامعة طيبة وطالباتها. حيث حسب الصدق التلازمي للمقياس – معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للمقياس الحالي والدرجة الكلية لمقياس سابق هو مقياس الذكاء الوجداني (عبدالجبار السامرائي، 2005) – فبلغت قيمة معامل الارتباط بين المقياسين (0,67)، وهو معامل ارتباط دال عند مستوى (0,01).

وقام الباحث بالتحقق من الاتساق الداخلي للمقياس من خلال حساب معامل الارتباط بين درجة كل مفردة من مفردات المقياس ودرجة المكون الفرعي الذي تنتمي إليه، وأيضاً حسب معامل الارتباط بين درجة كل مفردة والدرجة الكلية للمقياس كما يتضح من خلال جدول (3)، ثم حسب معامل الارتباط بين درجة كل مكون فرعي من مكونات المقياس والدرجة الكلية للمقياس كما يتضح من خلال جدول (4).

جدول (3)
نتائج الاتساق الداخلي لمفردات مقياس الذكاء الوجداني

مكون الوعي الانفعالي			إدارة الانفعالات الشخصية			مكون الدافعية الذاتية			مكون التعاطف			إدارة انفعالات الآخرين		
رقم المفردة	معامل الارتباط بالمكون	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	رقم المفردة	معامل الارتباط بالمكون	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	رقم المفردة	معامل الارتباط بالمكون	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	رقم المفردة	معامل الارتباط بالمكون	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	رقم المفردة	معامل الارتباط بالمكون	معامل الارتباط بالدرجة الكلية
1	**0,66	**0,47	3	**0,55	**0,47	5	**0,59	**0,46	2	**0,69	**0,44	4	**0,55	*0,31
6	**0,60	*0,33	8	**0,47	**0,38	10	**0,42	**0,41	7	**0,61	**0,38	9	**0,53	**0,40
11	**0,62	*0,36	13	**0,44	*0,34	15	**0,75	**0,57	12	**0,48	**0,38	14	**0,76	**0,65
16	**0,67	**0,46	18	**0,62	**0,45	20	**0,63	**0,49	17	**0,55	*0,29	19	**0,58	**0,40
21	**0,46	*0,34	23	**0,61	**0,57	25	**0,74	**0,64	22	**0,70	**0,51	24	**0,62	**0,48
26	**0,47	**0,40	28	**0,57	**0,43	30	**0,57	*0,35	27	**0,70	**0,62	29	**0,58	**0,55
31	**0,50	**0,46	33	**0,61	**0,48	35	**0,65	**0,42	32	**0,64	**0,47	34	**0,72	**0,51

* دال عند مستوى (0,05) ** دال عند مستوى (0,01).

جدول (4)
نتائج الاتساق الداخلي لمكونات مقياس الذكاء الوجداني

م	المكونات الفرعية للمقياس	معامل ارتباط المكون بالدرجة الكلية للمقياس
1	الوعي الانفعالي	**0,70
2	إدارة الانفعالات الشخصية	**0,70
3	الدافعية الذاتية	**0,80
4	التعاطف	**0,76
5	إدارة انفعالات الآخرين	**0,77

* دال عند مستوى (0,05) ** دال عند مستوى (0,01).

يتضح من الجدولين (3) و (4) أن جميع معاملات الارتباط للمفردات والمكونات دالة إحصائياً؛ مما يشير إلى أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

كما قام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس باستخدام طريقة ألفا كرنباخ، وفيما يلي معاملات الثبات الخاصة بكل مكون من مكونات المقياس، وبالمقياس كله بطريقة ألفا كرونباخ:

1 - الوعي الانفعالي 0,69

2 - إدارة الانفعالات الشخصية 0,73

3 - الدافعية الذاتية 0,62

4 - التعاطف 0,73

5 - إدارة انفعالات الآخرين 0,74

الدرجة الكلية للمقياس 0,88

مما سبق يتبين أن أداة الدراسة تتمتع بدلالات صدق وثبات مقبولة لأغراض الدراسة.

المتغيرات التي استخدمت في الدراسة:

أ - **المتغيرات المستقلة:** (الذكاء المعرفي، والتحصيل الدراسي، والنوع، والعمر، والتخصص الدراسي، والوضع الاجتماعي الثقافي للأسرة).

ب – **المتغيرات التابعة:** الذكاء الوجداني بصورة كلية ومكوناته الخمسة الآتية: (الوعي الانفعالي – إدارة الانفعالات الشخصية – الدافعية الذاتية – التعاطف – إدارة انفعالات الآخرين).

إجراءات الدراسة:

1– تحديد مجتمع الدراسة، ثم إجراء دراسة استطلاعية للتأكد من صلاحية الأدوات المستخدمة في الدراسة، وذلك على عينة من المجتمع المستهدف مكونة من (47) طالباً وطالبة بجامعة طيبة بالمدينة المنورة.

2– اختيار العينة الأساسية البالغ عدد أفرادها (126) من طلاب وطالبات الجامعة، وتطبيق أدوات الدراسة على أفرادها في الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 1426/1427هـ.

3– الحصول على نتائج المعدلات التراكمية للطلاب من خلال الحصول على أرقام الكمبيوتر الخاصة بالطلاب والطالبات من أفراد عينة الدراسة، ومن ثم استخراج كشوف درجاتهم عن طريق موقع الجامعة الإلكتروني.

4– تصحيح أدوات الدراسة وتحليل البيانات وفق الأساليب الإحصائية المناسبة.

5– الخروج بنتائج البحث وتفسيرها.

6– إعداد التوصيات والمقترحات النهائية للبحث في ضوء نتائجه.

الأساليب الإحصائية التي استخدمت في الدراسة:

أ – معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation).

ب – المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

ج – اختبار (ت) للعينات المستقلة (t- test).

د – اختبار تحليل التباين متعدد المتغيرات التابعة (MANOVA).

هـ – اختبار شيفيه للمقارنات البعدية (Scheffe).

نتائج الدراسة وتفسيرها:

لقد جاءت الدراسة الحالية لتتحقق من صحة مجموعة من الفروض، وأسفر التحليل الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة عن النتائج الآتية:

1- ينص الفرض الأول على أنه "لا توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين درجات الطلاب والطالبات من أفراد عينة البحث في الذكاء المعرفي ودرجاتهم في الذكاء الوجداني (بمكوناته ودرجته الكلية)".

وللتحقق من صحة هذا الفرض أو بطلانه، قام الباحث بحساب معاملات الارتباط لبيرسون بين درجات طلاب جامعة طيبة وطالباتها من أفراد عينة الدراسة على مقياس الذكاء الوجداني ومكوناته، ودرجاتهم في الذكاء المعرفي. وفيما يلي جدول (5) الذي يوضح ما توصل إليه الباحث من نتائج في هذا الصدد:

جدول (5)

قيم معاملات الارتباط بين درجات عينة الدراسة في الذكاء الوجداني بمكوناته وبين درجاتهم في الذكاء المعرفي

الذكاء الوجداني ومكوناته الفرعية	الوعي الانفعالي	إدارة الانفعالات الشخصية	الدافعية الذاتية	التعاطف	إدارة انفعالات الآخرين	الدرجة الكلية للذكاء الوجداني
معامل الارتباط بالذكاء المعرفي	0,165	0,072	0,055	0,040–	0,006	0,061

* دال عند مستوى (0,05) ** دال عند مستوى (0,01).

يلاحظ من الجدول السابق تحقق الفرض الأول؛ وذلك لعدم وجود معاملات ارتباط دالة إحصائياً بين درجات الطلاب والطالبات في مكونات الذكاء الوجداني (الوعي الانفعالي – إدارة الانفعالات الشخصية – الدافعية الذاتية – التعاطف – إدارة انفعالات الآخرين) ودرجته الكلية، ودرجاتهم في الذكاء المعرفي.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أسفرت عنه نتائج دراسات كل من (Tapia, 1999؛ Newsome et al., 2000؛ وعبدالعال عجوة، 2002؛ ومحمد حسين؛ 2004) فقد اتفقت نتائج هذه الدراسات جميعاً على أنه لا يوجد ارتباط دال بين الذكاء الوجداني والذكاء المعرفي، إلا أنها تتعارض مع النتائج التي توصلت إليها دراستا كل من (Pelliteri, 1999؛ ومنى أبو ناشي، 2002) التي كشفت عن وجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين الذكاء الوجداني والذكاء المعرفي.

ويرجع الباحث هذا التعارض في نتائج الدراسات إلى اختلاف الأدوات التي استخدمت لقياس الذكاء الوجداني في كل منها، فبينما يقوم مقياس الدراسة الحالية (مسعد أبو العلا، 2004) على النموذج المختلط للذكاء الوجداني، نجد دراسة مثل دراسة (Pelliteri, 1999) قد استخدمت مقياس الذكاء الوجداني (إعداد: ماير وكارسو

وسالوفي) الذي يقوم على مدخل القدرات المعرفية، ومن هنا أشارت العديد من الدراسات التي لم تستخدم هذا المقياس وهذا التوجه، إلى عدم وجود علاقة دالة إحصائيًا بين الذكاء المعرفي والذكاء الوجداني.

كما يفسر الباحث عدم وجود علاقة ارتباطية دالة بين الذكاء المعرفي والذكاء الوجداني أو أي من مكوناته؛ بأن الذكاء الوجداني تكوين مستقل عن المجال المعرفي في شخصية الفرد، وأنه غير مرتبط بالنواحي المعرفية التي تتطلب معالجة القضايا والموضوعات معالجة ذهنية (عقلية)، فبينما يعتمد الذكاء الوجداني على ما يتلقاه الفرد خلال مراحل نموه من تعلم وتدريب وخبرات تساعد الفرد على اكتساب مهارات فهم انفعالاته وانفعالات الآخرين وإدارتها، نجد أن الذكاء المعرفي يتأثر معظمه بالعامل الوراثي في شخصية الفرد. ومما يؤكد وجهة النظر الحالية ما توصلت إليه العديد من الدراسات حول إمكانية تنمية الذكاء الوجداني، وأنه مجموعة من المهارات التي يمكن تعلمها واكتسابها بيسر من خلال التدريب عليها، كدراسات (Kolb & Weede, 2001؛ أمل حسونة ومنى أبو ناشي، 2001؛ وإسماعيل بدر، 2002أ) التي كشفت نتائجها جميعاً عن وجود تأثيرات دالة إحصائياً لبرامجها المقدمة على تنمية الذكاء الوجداني لدى المبحوثين.

2- ينص الفرض الثاني على أنه "لا توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين درجات الطلاب والطالبات من أفراد عينة البحث في التحصيل الدراسي ودرجاتهم في الذكاء الوجداني (بمكوناته ودرجته الكلية)".

وللتحقق من صحة هذا الفرض أو بطلانه، قام الباحث بحساب معاملات الارتباط لبيرسون بين درجات طلاب جامعة طيبة وطالباتها من أفراد عينة الدراسة على مقياس الذكاء الوجداني ومكوناته، وبين درجاتهم للتحصيل الدراسي. وفيما يلي جدول (6) الذي يوضح ما توصل إليه الباحث من نتائج في هذا الصدد:

جدول (6)

قيم معاملات الارتباط بين درجات عينة الدراسة في الذكاء الوجداني بمكوناته ودرجاتهم في التحصيل الدراسي

الذكاء الوجداني ومكوناته الفرعية	الوعي الانفعالي	إدارة الانفعالات الشخصية	الدافعية الذاتية	التعاطف	إدارة انفعالات الآخرين	الدرجة الكلية للذكاء الوجداني
معامل الارتباط بالتحصيل الدراسي	*0,204	0,112	*0,202	0,098	*0,184	*0,216

* دال عند مستوى (0,05) ** دال عند مستوى (0,01).

يلاحظ من الجدول السابق عدم تحقق الفرض الثاني بشكل عام، وذلك لوجود معاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائياً بين درجات الطلاب والطالبات في ثلاثة من مكونات الذكاء الوجداني (الوعي الانفعالي – الدافعية الذاتية – إدارة انفعالات الآخرين) ودرجته الكلية، وبين درجاتهم في التحصيل الدراسي.

كما يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين درجات الطلاب والطالبات في مكوني (إدارة الانفعالات الشخصية، و التعاطف) ودرجاتهم في التحصيل الدراسي.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أسفرت عنه نتائج دراسات كل من (Tapia, 1999؛ Richardson, 2000؛ محسن عبد النبي، 2001؛ فوقية راضي، 2001؛ مسعد أبو العلا، 2004؛ حسين محمد، 2005)، التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين الذكاء الوجداني والتحصيل الدراسي. إلا أنها تختلف مع النتائج التي توصلت إليها دراسات كل من (Sutarso et al., 1996؛ Newsome et al., 2000؛ عبدالعال عجوة، 2002) في عدم وجود علاقة بين الذكاء الوجداني والتحصيل الدراسي.

ويفسر الباحث النتيجة الحالية في ضوء ما يتوافر لدى الأفراد الذين يتمتعون بالذكاء الوجداني من صفات ميسرة للتعلم. فقد أبرز تقرير صادر عن المركز القومي الإكلينيكي لبرامج الأطفال في أمريكا، أن النجاح الدراسي لا ينبئ به رصيد المتعلم من المعارف، بقدر ما تنبئ به المقاييس الانفعالية والاجتماعية، تلك المقاييس المتمثلة في ثقة الفرد بنفسه، وأن يكون مهتماً، وكيف يكبح ميله إلى التصرف الخطأ، وأن يكون قادراً على الترقب والانتظار، والتزام التوجيهات، واللجوء إلى مدرسيه لمساعدته، والتعبير عن احتياجاته عندما يكون منسجماً مع الآخرين. ويضيف التقرير أن معظم متواضعي المستوى من الطلاب في التحصيل الدراسي يفتقرون إلى عنصر أو أكثر من عناصر الذكاء الوجداني، ويقدم التقرير سبعة أسس لتكوين المقدرة الحاسمة على التعلم ترتبط جميعها بالذكاء الوجداني، وهي: الثقة، وحب الاستطلاع، والإصرار، والسيطرة على النفس، والقدرة على تكوين العلاقات والارتباط بالآخرين، والقدرة على التواصل، والتعاون. (دانييل جولمان، 2000).

ويمكن إرجاع هذه النتيجة أيضاً إلى أساليب التقويم الشائعة في مؤسساتنا التعليمية التي تقيس في معظمها مدى ما يحفظه الطالب من معلومات وليس ما لديه من قدرات عقلية ومهارات مختلفة (فهم، تحليل، تركيب، تطبيق، تقويم). ويحتاج الحفظ والاسترجاع في حقيقة الأمر إلى كثير من مهارات الذكاء الوجداني (كضبط النفس والتحمل وقوة الدوافع للتعلم) أكثر من أي قدرة أخرى من القدرات العقلية.

كما يرجع الباحث عدم وجود علاقة بين (إدارة الانفعالات الشخصية، والتعاطف) - بوصفهما مكونين فرعيين للذكاء الوجداني - وبين التحصيل الدراسي لدى الطلاب والطالبات، إلى أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الذكاء الوجداني والتحصيل الدراسي تناولت العلاقة بين المتغيرات والدرجة الكلية للذكاء الوجداني فقط دون أن تتناول هذا المتغير بجميع مكوناته وأبعاده. وهذا مما يؤكد الحاجة إلى دراسات لاحقة تتناول العلاقة بين الذكاء الوجداني ومكوناته الفرعية لتؤيد ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج أو تدحضه.

3- ينص الفرض الثالث على أنه "لا يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير النوع على درجة وجود الذكاء الوجداني (بمكوناته ودرجته الكلية) لدى الطلاب والطالبات من أفراد عينة البحث".

وللتحقق من صحة هذا الفرض أو بطلانه، استخدم الباحث اختبار (ت) للعينات المستقلة للتحقق من أثر متغير النوع في اختلاف وتباين الدرجات التي حصل عليها طلاب الجامعة وطالباتها من أفراد عينة البحث في كل مكون من مكونات الذكاء الوجداني والدرجة الكلية له. وفيما يلي جدول (7) الذي يوضح ما توصل إليه الباحث من نتائج في هذا الصدد:

جدول (7)

نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لتوضيح دلالة الفروق في الذكاء الوجداني ومكوناته لدى الطلاب والطالبات من أفراد عينة البحث تبعاً لمتغير النوع

المكون	الطلاب (الذكور) (ن= 54)		الطالبات (الإناث) (ن= 72)		قيمة (ت)	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
	م	ع	م	ع			
الوعي الانفعالي	18,16	2,56	19,94	3,06	3,45-	0,01	(الإناث)
إدارة الانفعالات الشخصية	15,01	3,56	16,20	3,39	1,90-	غير دالة	-
الدافعية الذاتية	16,81	2,92	18,38	4,03	2,53--	0,05	(الإناث)
التعاطف	18,94	3,75	20,65	4,04	2,42-	0,05	(الإناث)
إدارة انفعالات الآخرين	16,35	4,10	18,00	3,80	2,32-	0,05	(الإناث)
الدرجة الكلية للذكاء الوجداني	85,29	11,36	93,19	13,69	3,53-	0,01	(الإناث)

* تشير (ن) لعدد أفراد المجموعة، و(م) للمتوسط الحسابي، و(ع) للانحراف المعياري.

يلاحظ من الجدول السابق أنه يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير النوع على درجات أفراد عينة البحث في الدرجة الكلية للذكاء الوجداني ومكوناته الفرعية الآتية (الوعي الانفعالي – الدافعية الذاتية – التعاطف – إدارة انفعالات الآخرين)؛ حيث بلغت قيمة اختبار (ت) ذي الطرفين بالنسبة لمكونات الذكاء الوجداني السابقة على التوالي (−3,45)، (−2,53)، (−2,42)، (−2,32)، وبلغت قيمته بالنسبة للدرجة الكلية للمقياس (−3,53)، وجميعها قيم دالة إحصائياً، عند مستوى (0,05) بالنسبة لمكونات الدافعية الذاتية، والتعاطف، وإدارة انفعالات الآخرين، وعند مستوى (0,01) في مكون الوعي الانفعالي، وفي الدرجة الكلية لمقياس الذكاء الوجداني.

وهذا يعني أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات مجموعة طلاب الجامعة الذكور ومجموعة طالبات الجامعة الإناث من أفراد عينة البحث في مكونات الذكاء الوجداني (الوعي الانفعالي – الدافعية الذاتية – التعاطف – إدارة انفعالات الآخرين)، وفي درجته الكلية، وكانت الفروق في صالح مجموعة الطالبات الإناث في جميع مكونات الذكاء الوجداني السابقة، وفي الدرجة الكلية لمقياس الذكاء الوجداني.

كما يتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير النوع على درجات أفراد عينة البحث في مكون إدارة الانفعالات الشخصية؛ حيث بلغت قيمة اختبار (ت) ذي الطرفين بالنسبة لهذا المكون (−1,90) وهي دون القيمة الحدية المطلوبة لكي تصبح (ت) دالة إحصائياً عند مستوى (0,05) على الأقل. مما يعني أنه لا توجد فروق دالة بين متوسطي درجات مجموعة الطلاب الذكور ومجموعة الطالبات الإناث من أفراد عينة البحث في مكون إدارة الانفعالات الشخصية.

وهكذا، يتبين أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية بخصوص الفرض الثالث الموضوع لها، تشير إلى عدم تحقق هذا الفرض بشكل عام، حيث أوضحت النتائج أنه يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير النوع في تباين الدرجات التي حصل عليها الطلاب الذكور والطالبات الإناث من أفراد عينة البحث في أربعة من مكونات الذكاء الوجداني وفي الدرجة الكلية لمقياس الذكاء الوجداني المستخدم في الدراسة الحالية.

وهذه النتائج تتفق مع ما أسفرت عنه نتائج دراسة ريتشارد سون (Richardson, 2000) التي كشفت عن وجود فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث

في الدرجة الكلية للذكاء الوجداني لصالح الإناث. كما تتفق مع نتائج دراسة راضي (2001) التي توصلت إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث في عوامل الذكاء الوجداني (التعاطف– إدارة العلاقات– الواقعية الذاتية – والدرجة الكلية)، وذلك في صالح الإناث. كما جاءت النتائج متسقة على نحو كبير مع نتائج دراسة (عادل هريدي، 2003)؛ حيث حققت الإناث تفوقاً دالاً على الذكور في أبعاد (الوعي الانفعالي بالذات، والتوكيدية، والتعاطف، والتفاؤل، والذكاء البين شخصي، والتكيفية).

وتتفق النتائج الحالية جزئياً مع ما توصلت إليه دراسة شوت وآخرين (Schutte et al., 1998) من حيث وجود فروق دالة إحصائيّاً بين الإناث والذكور في كل من (وضوح المشاعر، والتحكم في السلوك الاندفاعي) وذلك لصالح الإناث، بينما لم توجد فروق دالة في الأبعاد الأخرى للذكاء الوجداني. كما تتفق جزئياً مع ما توصلت إليه نتائج دراسة سوتارسو وآخرين (Sutarso et al, 1996) من وجود فروق دالة إحصائيّاً لصالح الإناث في بعدي (التعاطف، والوعي بالذات)، بينما لم يوجد فرق دال إحصائيّاً لمتغير الجنس في بعد الانسجام والتآلف. وكذلك تتفق جزئياً مع ما كشفت عنه نتائج دراسة رشا الديدي (2005) من وجود فروق دالة بين الذكور والإناث في بعدي (المشاركة الوجدانية، ومعالجة العلاقات الشخصية المتبادلة) في اتجاه الإناث، بينما كانت الفروق في المجموع الكلي في اتجاه الذكور.

إلا أن نتائج الدراسة الحالية تختلف مع النتائج التي توصلت إليها دراسات كل من (محمد هلال، 1999؛ عبدالمنعم محمود، 2002؛ عبدالعال عجوة، 2002؛ عبد الحي محمود ومصطفى محمد، 2004؛ حسين محمد، 2005؛ عبدالجبار السامرائي، 2005) في عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الذكور و الإناث في الذكاء الوجداني. وتختلف أيضاً عما كشفت عنه نتائج دراسة فاتن علي (2004) من أن الذكور هم أكثر تمتعاً بالذكاء الوجداني من الإناث. وكذلك دراسة محمد حسين (2004) التي أظهرت نتائجها أنه توجد فروق دالة في بعض أبعاد الذكاء الوجداني بين الذكور والإناث لصالح مجموعة الذكور على جميع مكونات الذكاء الوجداني الآتية (اعتبار الذات، وتحقيق الذات، والاستقلالية، وحل المشكلة، ولختبار الواقع، والمرونة، وتحمل الضغوط، وضبط الانفعالات، والسعادة، والتفاؤل).

كما تختلف جزئياً مع ما أسفرت عنه نتائج دراسة بار–أون (*Bar-On, 1997*)

التي أظهرت عدم وجود فروق بين النوعين في الدرجة الكلية للذكاء الوجداني، وأن الذكور قد تفوقوا على الإناث في أبعاد (التوكيدية، واعتبار الذات، والاستقلالية، وحل المشكلة، والمرونة، وتحمل الضغط، والسعادة)، في حين جاءت نتائج الدراسة الحالية متسقة مع نتائج هذه الدراسة فيما يتعلق بتفوق الإناث على الذكور في أبعاد (الوعي بالذات الانفعالية، والتعاطف، والعلاقات الاجتماعية، والمسؤولية الاجتماعية).

وتختلف بشكل عام عمّا توصلت إليه دراسة إسماعيل بدر (2002ب) من وجود فروق لصالح الذكور في بعد (الدافعية الذاتية)، ولصالح الإناث في بعد (التواصل مع الآخرين)، بينما لم تظهر أي فروق دالة بينهم في أبعاد (الوعي بالذات– التحكم في الانفعالات– التفهم العطوف).

ويرجع الباحث نتائج الدراسة الحالية التي تعني تفوق الطالبات (الإناث) على الطلاب (الذكور) في الدرجة الكلية للذكاء الوجداني ومكوناته الفرعية (الوعي الانفعالي، والدافعية الذاتية، والتعاطف، وإدارة انفعالات الآخرين)، إلى أن الثقافة والتنشئة الاجتماعية السائدة في مجتمعاتنا العربية – وفي المجتمع السعودي بشكل خاص – تؤكد عملية التنميط الجنسي، لذا لا تعطي القدر الكافي من تطور الانفعالات والعلاقات الاجتماعية لدى أبنائها الذكور بالقدر الذي توليه لدى بناتها الإناث، نظراً لاختلاف الأدوار الاجتماعية لكل من الجنسين. حيث يربى الأولاد مفتقرين لكل ما يستثمر استعداداتهم الوجدانية والاجتماعية، على العكس من الوضع مع بناتهن الإناث؛ فغالباً ما تستثمر استعداداتهن الوجدانية والاجتماعية إلى حد كبير، لأن الدور الأهم الذي ترى الأسر أن على الفتاة أن تتقلده في المستقبل؛ هو دور الزوجة والأم، وهذا الدور يعتمد قبوله واستحسانه في المجتمع على ما لدى المرأة من سمات التعاطف والتآلف والتفاعل مع الآخرين، ومن هنا يلاحظ أن الإناث ينشأن ولديهن مهارات انفعالية واجتماعية أكثر من الذكور، فيتصفن بأنهن اجتماعيات ومهذبات، ويملن إلى التعاطف مع الآخرين ومشاركتهم وجدانياً، كما يرغبن دائماً بإقامة علاقات متبادلة مع صديقاتهن من خلال الأحاديث "التليفونية"، ويكن أكثر رغبة من الذكور في التآلف والانسجام والتوافق الاجتماعي مع الآخرين. وهذا ما أكده حامد زهران (2003: 414) من أن الإناث في مرحلة الشباب يكن أكثر رغبة في المسايرة والتوافق الاجتماعي من الذكور، كما أن علاقاتهن بمن حولهن تكون أقوى من علاقات الذكور.

ويفسر الباحث تفوق الإناث في مكون الدافعية الذاتية على الذكور، بأن الفتيات – خاصة في المجتمع السعودي – ينشأن مع الشعور بأن الأسرة والمجتمع يفضل الذكور على الإناث، ولا يتيح لهن الحرية نفسها أو الفرص الاجتماعية أو الدراسية أو المهنية التي تتاح للرجال، مما يزيد من دافعيتهن الذاتية للعمل بأقصى ما لديهن من إمكانات وقدرات ليثبتن لأسرهن ولمجتمعهن أنهن يستطعن الوصول إلى مستويات متقدمة قد تفوق ما يصل إليه الرجال. ومما يؤكد ذلك ما لاحظه الباحث عند تدريسه لطلاب الجامعة وطالباتها، أن الطالبات يحصلن دوماً على درجات أفضل من الطلاب؛ لأنهن غالباً ما يسعين إلى بذل أقصى ما لديهن من طاقات في الدراسة والبحث من الذكور، ومن ثم يحصلن دوماً على درجات أعلى من الطلاب، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع مستوى الدافعية الذاتية لدى الإناث.

وفيما يتعلق بالنتيجة التي توصل إليها البحث الحالي، التي تشير إلى عدم وجود فروق دالة بين الذكور والإناث في مكون (إدارة الانفعالات الشخصية)، فيمكن إرجاعها إلى أن ثقافة المجتمع وأساليب التنشئة الاجتماعية السائدة فيه؛ التي تفرض على كلا الجنسين التحكم في انفعالاته وضبطها، وإن اختلفت صور هذا التعبير. حيث إن ثقافة المجتمع تفرض على الذكور الحرص على عدم إظهار مشاعر الحزن أو الضعف في مختلف المواقف، بينما تتيح للإناث التعبير عن هذه المشاعر بكل يسر وسهولة وتتقبلها منها لأن القوة والصلابة ليست من السمات المرغوبة في المرأة. ومن ناحية أخرى فإن هذه الثقافة ذاتها تتيح الحرية للذكور في التعبير عن أنفسهم أو إظهار غضبهم أو عنفهم أو سلطتهم، بينما نجدها تفرض على الفتيات قيوداً فيما يتعلق بهذه الانفعالات، وهذا ما يقود إلى عدم وجود اختلاف دال بين الذكور والإناث في درجة إدارة انفعالاتهم الشخصية.

4- ينص الفرض الرابع على أنه "لا يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير العمر على درجة وجود الذكاء الوجداني (بمكوناته ودرجته الكلية) لدى الطلاب والطالبات من أفراد عينة البحث".

وللتحقق من صحة هذا الفرض أو بطلانه، استخدم الباحث اختبار (ت) للعينات المستقلة للتحقق من أثر متغير العمر في اختلاف وتباين الدرجات التي حصل عليها طلاب الجامعة وطالباتها من أفراد عينة البحث في كل مكون من

مكونات الذكاء الوجداني والدرجة الكلية له. وفيما يلي جدول (8) الذي يوضح ما توصل إليه الباحث من نتائج في هذا الصدد:

جدول (8)
نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لتوضيح دلالة الفروق في الذكاء الوجداني ومكوناته لدى الطلاب والطالبات من أفراد عينة البحث تبعاً لمتغير العمر

المكون	الطلاب الأصغر عمراً (18 – 20 عاماً) (ن= 51)		الطلاب الأكبر عمراً (21 عاماً فأكبر) (ن= 75)		قيمة (ت)	مستوى الدلالة	اتجاه الدلالة
	م	ع	م	ع			
الوعي الانفعالي	18,82	2,65	19,42	3,18	1,11–	غير دالة	–
إدارة الانفعالات الشخصية	15,21	3,90	16,02	3,19	1,27–	غير دالة	–
الدافعية الذاتية	17,05	4,15	18,16	3,26	1,66–	غير دالة	–
التعاطف	18,92	4,37	20,60	3,59	2,35–	0,05	الطلاب الأكبر عمراً
إدارة انفعالات الآخرين	16,23	4,37	18,01	3,58	2,49–	0,05	الطلاب الأكبر عمراً
الدرجة الكلية للذكاء الوجداني	86,25	14,39	92,22	11,98	2,52–	0,05	الطلاب الأكبر عمراً

يلاحظ من الجدول السابق أنه يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير العمر على درجات أفراد عينة البحث في الدرجة الكلية للذكاء الوجداني والمكونين الفرعيين (التعاطف، وإدارة انفعالات الآخرين)؛ حيث بلغت قيمة اختبار (ت) بالنسبة لهذين المكونين (–2,35)، (–2,49)، على التوالي، وبلغت قيمته بالنسبة للدرجة الكلية لمقياس الذكاء الوجداني (–2,52)، وجميعها قيم دالة إحصائياً، عند مستوى (0,05). مما يعني أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات مجموعة طلاب الجامعة وطالباتها الأصغر عمراً (18 – 20عاماً)، وبين مجموعة الطلاب والطالبات الأكبر عمراً (21 عاماً فأكبر) في مكوني (التعاطف، وإدارة انفعالات الآخرين)، وفي الدرجة الكلية للذكاء الوجداني، لصالح مجموعة الطلاب والطالبات الأكبر عمراً.

كما يتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير العمر على درجات أفراد عينة البحث في مكونات الذكاء الوجداني الآتية (الوعي الانفعالي – إدارة الانفعالات الشخصية – الدافعية الذاتية)؛ حيث بلغت قيمة اختبار (ت) ذي الطرفين بالنسبة لهذه المكونات (–1,11)، (–1,27)، (–1,66)، على التوالي، وجميعها دون القيمة الحدية المطلوبة لكي تصبح (ت) دالة إحصائياً عند مستوى (0,05) على الأقل. مما يعني أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات مجموعة الطلاب الأصغر عمراً ومجموعة الطلاب الأكبر عمراً من أفراد عينة البحث في ثلاثة من مكونات الذكاء الوجداني، وهي (الوعي الانفعالي – إدارة الانفعالات الشخصية – الدافعية الذاتية).

وهكذا، يتبين أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية بخصوص الفرض الرابع الموضوع لها، تشير إلى تحقق هذا الفرض بشكل عام، حيث أوضحت النتائج أنه يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير العمر في تباين الدرجات التي حصل عليها الطلاب الأصغر عمراً والطلاب الأكبر عمراً من أفراد عينة البحث في اثنين من المكونات وفي الدرجة الكلية لمقياس الذكاء الوجداني المستخدم في الدراسة الحالية.

وتتفق هذه النتيجة جزئياً مع ما أسفرت عنه نتائج دراسة (مسعد أبو العلا، 2004) التي أشارت نتائجها إلى وجود فروق دالة إحصائياً في الذكاء الوجداني وجميع مكوناته بين الطلاب التقليديين والطلاب غير التقليديين لصالح الطلاب غير التقليديين (أي الأكبر عمراً). كما تتفق هذه النتيجة بشكل عام مع نتائج دراستي (عبدالعال عجوة، 2002؛ وعبدالجبار السامرائي، 2005)؛ حيث أشارت نتائجهما إلى وجود تأثير دال إحصائياً لمتغير العمر على الذكاء الوجداني لصالح الطلاب الأكبر عمراً. وكذلك جاءت هذه النتيجة متسقة – إلى حد كبير – مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (عادل هريدي، 3003)؛ حيث تفوقت مجموعة الأفراد الأكبر عمراً في الذكاء الوجداني وجميع مكوناته الرئيسة والفرعية على بقية مجموعات البحث الأصغر عمراً، باستثناء أبعاد (تحقيق الذات، وحل المشكلات، واختبار الواقع، والتحكم في الدفعات).

ويفسر الباحث هذه النتيجة التي تشير إلى تفوق مجموعة الطلاب والطالبات (21 عاماً فأكبر) على مجموعة الطلاب والطالبات الأصغر عمراً (18 – 20 عاماً) في مكوني (التعاطف، وإدارة انفعالات الآخرين)، وفي الدرجة الكلية لمقياس الذكاء

الوجداني، في ضوء خصائص مكونات الذكاء الوجداني لدى مجموعة الطلاب الأكبر عمراً؛ حيث توضح النتائج أن هؤلاء الطلاب ذوو ذكاء وجداني أعلى، كما يتميزون بتفهمهم وتعاطفهم مع الآخرين والقدرة على التأثير الإيجابي فيهم؛ وذلك لأن مجموعة الطلاب الأكبر عمراً، يمكن وصفهم بأنهم في مرحلة (الرشد)؛ حيث يصل الإنسان إلى رشده عند بلوغ (الحادية والعشرين) من العمر، وهي الفترة التي يتسع فيها العالم الاجتماعي للفرد، ويشمل وجهات نظر مختلفة وأدواراً اجتماعية عديدة، ويكون لديه قيم وإدراكات جديدة للوعي بمشاعر الآخرين ومشكلاتهم، وتنوع القيم لدى الناس، بحيث يصبح الفرد قادراً على شغل مكانته في المجتمع والقيام بمسؤولياته فيه. كما يتميز الفرد في هذه الفترة بأنه يصبح أقل تأثراً برغباته الخاصة في علاقاته مع الآخرين إذا ما قورن بالمراهق أو الشاب، وهذه الحرية تسمح له بتنمية علاقات مع الآخرين تتفق مع الخصائص والحاجات التي يتسم بها الآخرون، حيث يصبح أقل اهتماماً بذاته مما ييسر عليه تكوين علاقات ناجحة مع الآخرين. كما يتزايد اتجاه الفرد في هذه المرحلة نحو التعاطف مع الآخرين، ولا يقتصر على الأشخاص الذين يعرفهم أو يتعامل معهم فحسب (كالأسرة والأقارب)، وإنما يشمل ذلك أشخاصاً قد لا يعرفهم الفرد شخصياً، ويكونون من الفئات الأقل حظاً في المجتمع كالفقراء والمرضى والمقهورين. (آمال صادق وفؤاد أبوحطب، 1995: 427 – 457).

وفي المقابل يفسر الباحث عدم وجود تأثير دال إحصائياً لمتغير العمر في ثلاثة من مكونات الذكاء الوجداني (الوعي الانفعالي – إدارة الانفعالات الشخصية – الدافعية الذاتية) إلى أنه على الرغم من أن مجموعة الطلاب الأصغر عمراً ومجموعة الطلاب الأكبر عمراً من أفراد عينة الدراسة الحالية ينتمون إلى مرحلتي نمو مختلفتين؛ حيث يقع أفراد المجموعة الأولى (18 – 20 عاماً) ضمن مرحلة المراهقة المتأخرة أو كما يسميها البعض مرحلة الشباب (حامد زهران، 2003: 400)، ويقع أفراد المجموعة الثانية (21 عاماً فأكبر) ضمن مرحلة الرشد، فإن حقيقة الأمر أن معظم أفراد المجموعة الثانية (الطلاب الأكبر عمراً) في بداية مرحلة الرشد؛ مما يستوجب أن تؤخذ هذه النتيجة بالحرص وعدم التعميم لكونها في حدود عينة الدراسة التي تحتاج إلى المزيد من الدراسات اللاحقة على عينات يوجد بينها تفاوت أكبر في العمر.

5- ينص الفرض الخامس على أنه "لا يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير التخصص الدراسي على درجة وجود الذكاء الوجداني كله ومكوناته الفرعية لدى الطلاب والطالبات من أفراد عينة البحث".

وللتحقق من صحة هذا الفرض أو بطلانه، استخدم الباحث اختبار (ت) للتحقق من أثر متغير التخصص الدراسي في اختلاف وتباين الدرجات التي حصل عليها طلاب الجامعة وطالباتها من أفراد عينة البحث في كل مكون من مكونات الذكاء الوجداني والدرجة الكلية له. وفيما يلي جدول (9) الذي يوضح ما توصل إليه الباحث من نتائج في هذا الصدد:

جدول (9)
نتائج لختبار (ت) للعينات المستقلة لتوضيح دلالة الفروق في الذكاء الوجداني ومكوناته لدى الطلاب والطالبات من أفراد عينة البحث تبعاً لمتغير التخصص الدراسي

المكون	الطلاب والطالبات ذوو التخصصات العلمية (ن= 77)		الطلاب والطالبات ذوو التخصصات الأدبية (ن= 49)		قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	م	ع	م	ع		
الوعي الانفعالي	19,41	2,93	18,81	3,05	1,10	غير دالة
إدارة الانفعالات الشخصية	15,45	3,50	16,08	3,51	0,97-	غير دالة
الدافعية الذاتية	17,55	3,71	17,95	3,63	0,59-	غير دالة
التعاطف	19,87	4,15	20,00	3,77	0,17-	غير دالة
إدارة انفعالات الآخرين	17,02	4,04	17,71	3,94	0,94-	غير دالة
الدرجة الكلية للذكاء الوجداني	89,32	13,04	90,57	13,77	0,51-	غير دالة

يلاحظ من الجدول السابق أنه لا يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير التخصص الدراسي على درجات أفراد عينة البحث في الدرجة الكلية للذكاء الوجداني وجميع مكوناته الفرعية (الوعي الانفعالي - إدارة الانفعالات الشخصية - الدافعية الذاتية - التعاطف - إدارة انفعالات الآخرين)؛ حيث بلغت قيمة اختبار (ت) ذي الطرفين بالنسبة لمكونات الذكاء الوجداني على التوالي (1,10)، (-0,97)، (-0,59)، (-0,17)، (-0,94)، وبلغت قيمته بالنسبة للدرجة الكلية لمقياس الذكاء الوجداني (-0,51)، وجميعها دون القيمة الحدية المطلوبة لكي تصبح دالة إحصائياً عند مستوى (0,05) على الأقل. مما

يعني أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات مجموعة الطلاب والطالبات ذوي التخصصات العلمية ومجموعة الطلاب والطالبات ذوي التخصصات الأدبية من أفراد عينة البحث في الذكاء الوجداني بصورة كلية ومكوناته الفرعية.

وهكذا، يتبين أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية بخصوص الفرض الخامس الموضوع لها، تشير إلى تحقق هذا الفرض، حيث أوضحت النتائج أنه لا يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير التخصص الدراسي في تباين الدرجات التي حصل عليها الطلاب والطالبات من أفراد عينة البحث في الدرجة الكلية لمقياس الذكاء الوجداني وجميع مكوناته الفرعية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أسفرت عنه نتائج دراسات كل من (محمد هلال، 1999؛ محسن عبد النبي، 2001؛ عبدالمنعم محمود، 2002؛ عبدالعال عجوة، 2002؛ حسين محمد، 2005) التي أشارت إلى عدم وجود فروق في الذكاء الوجداني يمكن إرجاعها إلى متغير التخصص الدراسي. إلا أنها تختلف مع النتائج التي توصلت إليها دراستا (سهاد عواد، 2003؛ محمد حسين؛ 2004) من وجود تأثير دال لمتغير التخصص الدراسي على الذكاء الوجداني.

ويفسر الباحث هذه النتيجة التي توضح عدم وجود فروق في الذكاء الوجداني أو أي من مكوناته الفرعية تعزى إلى تأثير متغير التخصص الدراسي، بأن المناهج والمقررات الدراسية لذوي التخصصات العلمية – مهما اختلفت في طبيعتها – لا تختلف عن المناهج والمقررات الدراسية لذوي التخصصات الأدبية في كونهما لا يتضمنان ما يشجع أو يستثمر بعض جوانب الذكاء الوجداني ومكوناته، حيث يذكر دانييل جولمان (2000: 58) أن مؤسساتنا التعليمية تقف في ثبات عند القدرات الأكاديمية، متجاهلة الذكاء الوجداني الذي له أهميته البالغة في مصيرنا من حيث كوننا أفراداً. وإذا كان هذا هو حال المؤسسات التعليمية الأمريكية تجاه الذكاء الوجداني، فإنه من غير المنطقي أن تظهر فروق دالة إحصائياً بين ذوي التخصصات العلمية والأدبية في الذكاء الوجداني –، ولا سيما أنه من المسلم به أن المناهج في معظم مؤسساتنا التعليمية تقدم بأساليب وطرق تدريس تكاد تكون متشابهة. ومن هنا يتساوى الطلاب على اختلاف تخصصاتهم العلمية في الوعي الانفعالي، وإدارتهم لانفعالاتهم، ودافعيتهم الذاتية، وتعاطفهم مع الآخرين، وتفهمهم وانسجامهم معهم.

6 - ينص الفرض السادس على انه "لا يوجد تاثير دال إحصائياً لمتغير الوضع الاجتماعي الثقافي للأسرة على درجة وجود الذكاء الوجداني (بمكوناته ودرجته الكلية) لدى الطلاب والطالبات من افراد عينة البحث".

وللتحقق من صحة هذا الفرض أو بطلانه، استخدم الباحث اختبار تحليل التباين متعدد المتغيرات التابعة (MANOVA) للتحقق من أثر متغير الوضع الاجتماعي الثقافي للأسرة في اختلاف وتباين الدرجات التي حصل عليها طلاب وطالبات الجامعة من أفراد عينة البحث في كل مكون من مكونات الذكاء الوجداني والدرجة الكلية له. وفيما يلي جدول (10) الذي يوضح ما توصل إليه الباحث من نتائج في هذا الصدد:

جدول (10)

نتائج اختبار تحليل التباين متعدد المتغيرات التابعة (MANOVA) لتوضيح أثر متغير الوضع الاجتماعي الثقافي للأسرة على درجة وجود الذكاء الوجداني بصورة كلية ومكوناته الفرعية لدى أفراد عينة البحث

م	الذكاء الوجداني ومكوناته الفرعية	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	النسبة الفائية	الدلالة الإحصائية
1	الوعي الانفعالي	بين المجموعات	90,497	2	45,249	5,444	0,01
		داخل المجموعات	1022,304	123	8,311		
		المجموع	1112,802	125			
2	إدارة الانفعالات الشخصية	بين المجموعات	130,111	2	65,055	5,689	0,01
		داخل المجموعات	1406,429	123	11,434		
		المجموع	1536,540	125			
3	الدافعية الذاتية	بين المجموعات	60,268	2	30,134	2,277	غير دالة
		داخل المجموعات	1627,446	123	13,231		
		المجموع	1687,714	125			
4	التعاطف	بين المجموعات	67,574	2	33,787	2,154	غير دالة
		داخل المجموعات	1929,633	123	15,688		
		المجموع	1997,206	125			
5	إدارة انفعالات الآخرين	بين المجموعات	134,084	2	67,042	4,410	0,05
		داخل المجموعات	1870,051	123	15,204		
		المجموع	2004,135	125			
	الدرجة الكلية لمقياس الذكاء الوجداني	بين المجموعات	2256,587	2	1128,293	7,000	0,01
		داخل المجموعات	19824,842	123	161,178		
		المجموع	22081,429	125			

يتضح من جدول (10) أنه يوجد تأثير دال إحصائياً لمتغير الوضع الاجتماعي الثقافي للأسرة على درجات أفراد عينة البحث في الدرجة الكلية لمقياس الذكاء الوجداني وفي جميع مكوناته، باستثناء بعدي (الدافعية الذاتية و التعاطف). حيث بلغت قيمة إحصاء (ف) الخاصة بتأثير متغير الوضع الاجتماعي الثقافي للأسرة بالنسبة لمكونات الذكاء الوجداني (الوعي الانفعالي – إدارة الانفعالات الشخصية – إدارة انفعالات الآخرين) (5,444)، (5,689)، (4,410)، على التوالي، وبلغت قيمته بالنسبة للدرجة الكلية للمقياس (7,000)، وجميعها قيم دالة إحصائياً عند مستوى (0,01)، باستثناء القيمة الفائية لمكون إدارة انفعالات الآخرين حيث كانت دالة عند مستوى (0,05).

ولمعرفة وجهة دلالة الفروق بين المجموعات تبعاً لمتغير الوضع الاجتماعي الثقافي للأسرة في المتغيرات التابعة (الوعي الانفعالي – إدارة الانفعالات الشخصية – إدارة انفعالات الآخرين – الدرجة الكلية لمقياس الذكاء الوجداني)، استخدم اختبار شيفيه للمقارنات البعدية (Scheffe)، في المقارنة بين المتوسطات الحسابية للدرجات التي حصل عليها أفراد كل مجموعتين من مجموعات المستويات الاجتماعية الثقافية الأسرية الثلاثة (المنخفض – المتوسط – المرتفع)، وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول (11)

نتائج اختبار شيفيه لمعرفة وجهة الفروق بين المتوسطات الحسابية للمجموعات ودلالات هذه الفروق تبعاً لمتغير الوضع الاجتماعي الثقافي للأسرة في مقياس الذكاء الوجداني ومكوناته

الذكاء الوجداني ومكوناته الفرعية	مجموعات المقارنة تبعاً لمتغير الوضع الاجتماعي الثقافي للأسرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط الفروق ودلالات اختبار شيفيه		اتجاه الدلالة
					منخفض	متوسط	
الوعي الانفعالي	منخفض	45	18,24	2,37	--		-
	متوسط	59	19,33	3,09	1,09-	--	-
	مرتفع	22	20,68	3,21	**2,43-	1,34-	لصالح مرتفعي الوضع الاجتماعي الثقافي
إدارة الانفعالات الشخصية	منخفض	45	14,88	3,44	--		-
	متوسط	59	15,52	3,53	0,63-	--	-
	مرتفع	22	17,81	2,73	**2,92-	*2,29-	لصالح مرتفعي الوضع الاجتماعي الثقافي
إدارة انفعالات الآخرين	منخفض	45	16,08	3,52	--		-
	متوسط	59	17,57	3,94	1,48-	--	-
	مرتفع	22	19,00	4,49	*2,91-	1,42-	لصالح مرتفعي الوضع الاجتماعي الثقافي
الدرجة الكلية للذكاء الوجداني	منخفض	45	85,11	10,19	--		-
	متوسط	59	90,61	14,15	5,49-	--	-
	مرتفع	22	97,27	13,13	**12,16-	6,66-	لصالح مرتفعي الوضع الاجتماعي الثقافي

* دال عند مستوى (0,05) ** دال عند مستوى (0,01).

يتضح من جدول (11) ما يلي:

– وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0,01) بين متوسطات درجات المجموعات الثلاث (منخفضي، ومتوسطي، ومرتفعي) الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة في مكون الوعي الانفعالي، حيث كانت متوسطاتها (18,24، 19,33، 20,68) على التوالي. وقد أوضحت نتائج اختبار شيفيه أن هذه الفروق كانت بين مجموعة منخفضي الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة وبين مجموعة مرتفعي الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة في اتجاه مجموعة مرتفعي الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة، ويتضح من ذلك أن مجموعة الطلاب والطالبات الذين ينتمون إلى أسر ذات

مستوى اجتماعي وثقافي مرتفع لديهم وعي انفعالي أكثر من مجموعة الطلاب والطالبات الذين ينتمون إلى أسر ذات مستوى اجتماعي وثقافي منخفض.

– وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات المجموعات الثلاث (منخفضي، ومتوسطي، ومرتفعي) الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة في مكون إدارة الانفعالات الشخصية، حيث كانت متوسطاتها (14,88، 15,52، 17,81) على التوالي. وقد أوضحت نتائج اختبار شيفيه أن هذه الفروق كانت عند مستوى (0,01) بين مجموعة منخفضي الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة وبين مجموعة مرتفعي الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة في اتجاه مجموعة مرتفعي الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة. كما وجدت فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0,05) بين مجموعة متوسطي الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة وبين مجموعة مرتفعي الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة في اتجاه مجموعة مرتفعي الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة. ويتضح من ذلك أن مجموعة الطلاب والطالبات الذين ينتمون إلى أسر ذات مستوى اجتماعي وثقافي مرتفع هي أكثر المجموعات إدارة لانفعالاتها الشخصية مقارنة بباقي المجموعات الأخرى.

– وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0,05) بين متوسطات درجات المجموعات الثلاث (منخفضي، ومتوسطي، ومرتفعي) الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة في مكون إدارة انفعالات الآخرين، حيث كانت متوسطاتها على التوالي (16,08، 17,57، 19,00). وقد أوضحت نتائج اختبار شيفيه أن هذه الفروق كانت بين مجموعة منخفضي الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة وبين مجموعة مرتفعي الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة في اتجاه مجموعة مرتفعي الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة، ويتضح من ذلك أن مجموعة الطلاب والطالبات الذين ينتمون إلى أسر ذات مستوى اجتماعي وثقافي مرتفع لديهم قدرة على إدارة انفعالات الآخرين أكثر من مجموعة الطلاب والطالبات الذين ينتمون إلى أسر ذات مستوى اجتماعي وثقافي منخفض.

– وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى (0,01) بين متوسطات درجات المجموعات الثلاث (منخفضي، ومتوسطي، ومرتفعي) الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة في الدرجة الكلية لمقياس الذكاء الوجداني، حيث كانت متوسطاتها على التوالي (85,11، 90,61، 97,27). وقد أوضحت نتائج اختبار شيفيه أن هذه الفروق

كانت بين مجموعة منخفضي الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة وبين مجموعة مرتفعي الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة في اتجاه مجموعة مرتفعي الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة، ويتضح من ذلك أن مجموعة الطلاب والطالبات الذين ينتمون إلى أسر ذات مستوى اجتماعي وثقافي مرتفع لديهم ذكاء وجداني أكثر من مجموعة الطلاب والطالبات الذين ينتمون إلى أسر ذات مستوى اجتماعي وثقافي منخفض.

وتعني هذه النتائج – بشكل عام – ارتفاع الذكاء الوجداني ومكوناته الفرعية (الوعي الانفعالي وإدارة الانفعالات الشخصية، وإدارة انفعالات الآخرين) بارتفاع المستوى الاجتماعي والثقافي للأسرة.

وتتفق النتائج السابقة – بصورة عامة – مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (عادل هريدي، 2003) التي أشارت إلى وجود فروق دالة تعزى لمتغير البيئة الثقافية والحضارية (بين ساكني المدن وساكني القرى) في المجموع الكلي للذكاء الوجداني، ومكونيه الرئيسين (الذكاء البينذاتي، والذكاء البينشخصي)، وأبعاده الفرعية (احترام الذات، وتحقيق الذات، والاستقلالية) لصالح ساكني المدن. وكذلك وجود فروق دالة تعزى إلى متغير مستويات الدخل على الدرجة الكلية للذكاء الوجداني، ومكونيه الأساسيين (الذكاء البينذاتي، والحالة المزاجية العامة، وكذلك الأبعاد الفرعية (الوعي الانفعالي بالذات، حل المشكلات، والتفاؤل) لصالح مرتفعي الدخل. هذا بالإضافة إلى وجود فروق دالة تعزى لمتغير مستوى التعليم على الذكاء الوجداني ومكوناته الرئيسة (إدارة الانضغاط، والحالة المزاجية العامة) لصالح فئة التعليم الأعلى (دراسات عليا).

ويرى الباحث أن هذه النتائج، التي تشير إلى أن الذكاء الوجداني يتأثر بالمستوى الاجتماعي والثقافي للأسرة، تتسم بالواقعية. ويفسرها في ضوء أنه غالباً ما يقل الوعي بقيمة أهمية المشاعر والنواحي الوجدانية والمهارات الاجتماعية، ومن ثم يقل العمل على استثمارها وتنميتها في البيئات والأسر التي ينخفض مستواها الاجتماعي والثقافي – والتي تنتمي فئة كبيرة منهم إلى القرى –، في حين أن طبيعة حياة المدن وتعدد مجالاتها واتساع شبكة علاقات الفرد فيها، توفر للفرد خلال نشأته فرصاً للتدرب والتمرس على مختلف أنواع العلاقات التفاعلية، واكتساب العديد من المهارات الانفعالية والاجتماعية، كما تتعدد الوسائل والمثيرات

البيئية والاجتماعية التي تساعد الفرد على الوعي بانفعالاته، وتستحسن التحكم في تلك الانفعالات وضبطها، كما تشجع على حسن التصرف مع الآخرين والتعامل معهم بتفهم ودبلوماسية.

خلاصة الدراسة واستنتاجاتها:

انتهت النتائج العامة للدراسة إلى أن الذكاء الوجداني تكوين مستقل ومتمايز عن الذكاء المعرفي، حيث لم يوجد أي ارتباط دال بين المتغيرين، بينما أسفرت النتائج عن أن الذكاء الوجداني يرتبط إيجابياً بالتحصيل الدراسي، مما يشير إلى أهمية هذا المتغير في عملية التعلم والنجاح الدراسي.

كما كشفت نتائج الدراسة عن وجود ثلاثة متغيرات تؤثر في الذكاء الوجداني هي (النوع، والعمر، والمستوى الاجتماعي الثقافي للأسرة)، حيث إن مجموعة الطالبات الإناث، ومجموعة الطلاب الأكبر عمراً، وكذلك مجموعة الطلاب مرتفعي المستوى الاجتماعي والثقافي، هم أكثر مجموعات البحث تمتعاً بالذكاء الوجداني، مما يشير إلى أن هذه المتغيرات لها تأثير على الذكاء الوجداني، بينما لم يوجد تأثير دال لمتغير التخصص الدراسي على الذكاء الوجداني لدى طلاب الجامعة وطالباتها.

وتعتبر هذه النتائج إضافة علمية، حيث لم يجد الباحث – في حدود علمه – دراسة سابقة جمعت هذه المتغيرات، كما أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الذكاء الوجداني وأي من متغيرات البحث الحالي، قد تناولت العلاقة بين هذه المتغيرات والدرجة الكلية للذكاء الوجداني، دون تناول هذا المتغير بجميع مكوناته وأبعاده. وهذا مما يؤكد الحاجة إلى دراسات لاحقة تتناول الذكاء الوجداني بجميع مكوناته.

توصيات الدراسة:

من خلال استعراض ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن استخلاص التوصيات والمقترحات الآتية:

1- الاهتمام بالذكاء الوجداني في جميع المراحل التعليمية؛ ابتداء من مرحلة الطفولة حتى الجامعة؛ لما له من أهمية واضحة في النجاح في الحياة والتفوق في الدراسة وفي أي عمل يقوم به الفرد.

2- توصلت نتائج الدراسة الحالية إلى عدم وجود علاقة بين الذكاء الوجداني

والذكاء المعرفي، مما يشير إلى اقتراب الذكاء الوجداني من الجانب الانفعالي في الشخصية أكثر من الجانب المعرفي، ومن ثم يتضح إمكانية تحسينه وتنميته من خلال التعليم والتدريب. لذا يمكن للآباء والمربين إرساء المهارات والعادات الانفعالية السليمة لدى الفرد في كل مرحلة من مراحل النمو، كما يجب أن يتضمن التعليم مناهج لغرس مهارات التعاطف مع الآخرين، وضبط النفس، والوعي بالذات، وزيادة دافعيتهم وتحكمهم في ذواتهم، وتأجيل الإشباع لديهم.

3- تسير البرامج التعليمية والحياة الأكاديمية في الجامعة في اتجاه التحصيل الدراسي، مع غياب الأنشطة التي يمكن من خلالها رفع مستويات الذكاء الوجداني لدى الطلاب؛ مما يؤدي إلى إفراز أشخاص في المجتمع لديهم قدرات تحصيلية ومعرفية مع قصور في الذكاء الوجداني. وحيث كشفت النتائج عن وجود علاقة موجبة بين الذكاء الوجداني والتحصيل الدراسي، لذا لابد من الاهتمام بإعداد برامج لتنمية الذكاء الوجداني لدى طلاب الجامعة بالدرجة نفسها للاهتمام بالنمو المعرفي لديهم، لأن تجاهل هذه الجوانب في العملية التعليمية يوجِد فجوة كبيرة بين التعليم النظري والواقعي.

4- أن تهتم الجامعات بتقديم مقررات دراسية (نظرية وعملية) في جميع الكليات ولجميع التخصصات تتعلق بالذكاء الوجداني عند بداية التحاق الطلاب بالجامعة، بحيث توضح أهميته، وتساعد على تنميته. كما أن على مراكز الإرشاد في الجامعات أن تقوم بدورها في وضع البرامج التدريبية لرفع مستويات الذكاء الوجداني لدى طلابها.

5- الاهتمام بتنمية المشاركة الاجتماعية والتفاعل داخل الجامعة، وتشجيع الطلاب على المشاركة في الأنشطة الطلابية المختلفة التي تساعدهم على التعبير عن أنفسهم، والتعاطف مع الآخرين.

6- من الضروري أن يعمل أولياء الأمور على استثمار الاستعدادات الوجدانية والاجتماعية لدى أبنائهم من الجنسين، ومساعدتهم على إتقان مهارات الذكاء الوجداني المختلفة بأساليب التنشئة الاجتماعية والتعليم والتثقيف والتربية الجيدة، من خلال عدم تجاهل مشاعر أبنائهم وانفعالاتهم، بل تقبلها واستخدام طرق إيجابية للتعامل معها، وأهمها أن يكونوا هم أنفسهم قدوة فيما يقولونه ويفعلونه، فيقدمون

نموذجاً جيداً يتيح لأبنائهم فرصاً متكافئة يتعلمون منها كيفية التعبير عن انفعالاتهم والتحكم فيها، والوعي بمشاعرهم، ومساعدة الآخرين وفهمهم.

7- الاهتمام بضرورة توفير خلفية معرفية من خلال وسائل الإعلام ومراكز خدمة المجتمع في الجامعات، تعرف الأسر بأهميته الذكاء الوجداني لنجاح أبنائهم في جميع مناشط الحياة، والأسس التي يقوم عليها، وأهمية ما يؤدونه من دور في تنمية الذكاء الوجداني لدى أبنائهم، والطرق التي تساعدهم على إكساب أبنائهم المهارات والعادات الانفعالية السليمة في كل مرحلة من مراحل النمو المختلفة.

8- إجراء مزيد من الدراسات حول العلاقة بين مكونات الذكاء الوجداني وكل من الذكاء المعرفي والتحصيل الدراسي في مراحل التعليم (الابتدائي، والمتوسط، والثانوي)، وعدم الاقتصار على التعليم الجامعي؛ الأمر الذي قد يسهم في فهم طبيعة الذكاء الوجداني.

9- إجراء دراسات لاحقة تتناول الذكاء الوجداني ومكوناته في علاقتها بمتغيرات أخرى، وعلى مجتمعات متنوعة، خاصة في البيئة السعودية.

10- الاهتمام بقياس الذكاء الوجداني لدى عينة من ذوي الاحتياجات الخاصة؛ فقد أظهرت الأدبيات نقص هذا النوع من الأبحاث واقتصارها على الأسوياء فقط.

المراجع:

أحمد زكي صالح (1978). اختبار الذكاء المصور. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

أحمد محمد عبدالخالق (2004). **معجم السمات الوجدانية في وصف الشخصية**. الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

إسماعيل إبراهيم محمد بدر (2002أ). برنامج إرشادي لتحسين مستوى الذكاء الانفعالي لدى الطلاب الموهوبين منخفضي التحصيل الدراسي، **مجلة كلية التربية**، جامعة الزقازيق، المجلد (12) العدد 51، إبريل: 11 - 67.

إسماعيل إبراهيم محمد بدر (2002ب). الوالدية الحنونة كما يدركها الأبناء وعلاقتها بالذكاء الانفعالي لديهم. **مجلة الإرشاد النفسي**. مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، السنة العاشرة، العدد 15: 1 - 50.

آمال صادق و فؤاد أبوحطب (1995). **نمو الإنسان من مرحلة الجنين إلى مرحلة المسنين**. ط3، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية.

أمل محمد حسونة ومنى سعيد أبو ناشي (2001). برنامج لإكساب أطفال الرياض بعض أبعاد الذكاء الوجداني: دراسة تجريبية. **دراسات طفولة**، المجلد (4) العدد 13، أكتوبر: 71 - 87.

حامد عبدالسلام زهران (2003). **علم نفس النمو: الطفولة والمراهقة**. ط6، القاهرة: عالم الكتب.

حسين أحمد حسان محمد (2005). الذكاء الوجداني وعلاقته بكل من مستوى ونوعية الطموح والرضا عن الحياة والإنجاز الأكاديمي. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة.

دانييل جولمان (2000). **الذكاء العاطفي**، ط1، ترجمة: ليلى الجبالي، مراجعة: محمد يونس، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

رشا عبد الفتاح الديدي (2005). الذكاء الانفعالي وعلاقته باضطراب الشخصية لدى عينة من دارسي علم النفس. **مجلة علم النفس العربي المعاصر**، مركز المعادي النفسي، م (1) ع (1) يناير-مارس، القاهرة: 69 – 112.

سهاد عمر يوسف عواد (2003). الذكاء الانفعالي وعلاقته بالرضا الوظيفي وأثر بعض المتغيرات الأخرى عليه عند أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة مؤتة. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة مؤتة، الأردن.

صفاء الأعسر و علاء الدين كفافي (2000). **الذكاء الوجداني**، القاهرة، دار قباء.

صلاح الدين عراقي محمد وتحية محمد عبدالعال (2005). الذكاء الوجداني وعلاقته بالسلوك القيادي للمعلم. بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثاني عشر للإرشاد النفسي بجامعة عين شمس بعنوان "الإرشاد النفسي من أجل التنمية في عصر المعلومات"، المنعقد في الفترة ما بين 25–27 ديسمبر، مركز الإرشاد النفسي: 159–224.

طلعت منصور، و أنور الشرقاوي، و عادل عزالدين، و فاروق أبوعوف (1989). **أسس علم النفس العام**، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.

عادل محمد هريدي (2003). الفروق الفردية في الذكاء الوجداني في ضوء المتغيرات الحيوية-الاجتماعية .**دراسات عربية في علم النفس**، المجلد (2) العدد 2، إبريل 2003: 57 – 108.

عبد الجبار ناصر محمد السامرائي (2005). الذكاء الانفعالي لدى الطلبة المتفوقين عقلياً في مدارس اليوبيل. بحث مقدم إلى "مؤتمر التربية الخاصة العربي: الواقع والمأمول"، المنعقد 26–2005/4/27، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عبدالحي علي محمود و مصطفى حسيب محمد (2004). الذكاء الوجداني وعلاقته ببعض المتغيرات المعرفية واللامعرفية للشخصية. **المجلة المصرية للدراسات النفسية**، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، المجلد (14) العدد 43، إبريل: 55 – 99.

عبد العال حامد عجوة (2002). الذكاء الوجداني وعلاقته بكل من الذكاء المعرفي والعمر والتحصيل الدراسي والتوافق النفسي لدى طلاب الجامعة. **مجلة كلية التربية**، جامعة الإسكندرية، المجلد (13) العدد 1: 249 – 396.

عبد المنعم أحمد الدردير محمود (2002). الذكاء الوجداني لدى طلاب الجامعة وعلاقته ببعض المتغيرات المعرفية والمزاجية. **دراسات تربوية ولجتماعية**، كلية التربية، جامعة حلوان، المجلد (8) العدد 4، يوليو: 229 – 322.

فاتن علي حلمي علي (2004). التنبؤ بالذكاء الوجداني في ضوء بعض سمات الشخصية لدى عينة

من الأحداث الجانحين. **مجلة كلية التربية**، جامعة عين شمس، الجزء الثاني، العدد 28: 57 – 105.

فاروق السيد عثمان، و محمد عبد السميع رزق (2001). الذكاء الانفعالي: مفهومه وقياسه. **مجلة علم النفس**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، السنة (15) العدد 58، إبريل – يونيه: 32 – 50.

فؤاد البهي السيد (1976). **الذكاء**، ط4، القاهرة: دار الفكر العربي.

فوقية محمد راضي (2001). الذكاء الانفعالي وعلاقته بالتحصيل الدراسي والقدرة على التفكير الابتكاري لدى طلاب الجامعة. **مجلة كلية التربية**، جامعة المنصورة، العدد 45، يناير: 172 – 204.

فوقية محمد راضي (2002). أثر سوء معاملة وإهمال الوالدين على الذكاء (المعرفي والانفعالي والاجتماعي) للأطفال. **المجلة المصرية للدراسات النفسية**، القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات النفسية، م 12، ع 36، يوليو: 27 – 87.

محسن محمد أحمد عبد النبي (2001). العلاقات التفاعلية بين الذكاء الانفعالي والتفكير الابتكاري والتحصيل الدراسي للطالبات الجامعيات السعوديات. **مجلة البحوث النفسية والتربوية**، كلية التربية، جامعة المنوفية، ع127: 127 – 165.

محمد إبراهيم جودة هلال (1999). دراسة لبعض مكونات الذكاء الوجداني في علاقتها بمركز التحكم لدى طلاب الجامعة. **مجلة كلية التربية**، جامعة الزقازيق، المجلد (10) العدد40، أكتوبر: 53 – 143.

محمد الأحمدي (2002). انخفاض المستوى التحصيلي وعلاقته بالسلوك العدواني لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة بالمدينة المنورة. **التربية المعاصرة**، العدد (62)، السنة (19): 217 – 250.

محمد حبشي حسين (2003). البناء العاملي لمكونات الذكاء الانفعالي لدى عينة من المتفوقين وغير المتفوقين من طلاب التعليم الثانوي العام باستخدام التحليل العاملي التحققي. **مجلة البحوث النفسية والتربوية**، كلية التربية، جامعة المنوفية، السنة (18) العدد 2: 137 – 195.

محمد حبشي حسين (2004). نموذج مقترح لتفسير الإسهام النسبي لمكونات الذكاء الانفعالي والذكاء المعرفي في التنبؤ بأداء معلمي المرحلة الابتدائية. **المجلة المصرية للدراسات النفسية**، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، المجلد (14) العدد 42، إبريل: 99 – 170.

محمد حبشي حسين و جادالله أبو المكارم جادالله (2004). المكونات العاملية للذكاء الانفعالي لدى عينة من المتفوقين أكاديمياً وغير المتفوقين من طلاب التعليم الثانوي. **دراسات نفسية**، رابطة الاختصاصيين النفسيين المصرية (رانم)، المجلد (14) العدد 3، يوليو 2004: 281 – 336.

محمد يحيى حسين السيد ناصف (2003). نحو تأصيل نظري لمفهوم الذكاء الوجداني. **مجلة**

البحث التربوي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، يوليو: 287 – 323.

محمود عبدالحليم منسي (1984). استمارة تقدير الوضع الاجتماعي الثقافي في البيئة السعودية، دن.

مسعد ربيع عبدالله أبو العلا (2004). علاقة الذكاء الوجداني وبعض متغيرات دافعية التعلم بالنجاح الاكاديمي لدى طلاب الجامعة ذوي العمر التقليدي وذوي العمر غير التقليدي. التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (126)، الجزء الثاني، ديسمبر 2004: 267 – 297.

منى سعيد أبو ناشي (2002). الذكاء الوجداني وعلاقته بالذكاء العام والمهارات الاجتماعية وسمات الشخصية: دراسة عاملية. المجلة المصرية للدراسات النفسية، القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات النفسية، المجلد 12، العدد 35، إبريل: 145 – 188.

Bar-On, R. (1997) *Development of the Bar-On EQ-I: A measure of emotional and social intelligence.* Paper session presented at the 105th Annual Convention of the American Psychological Association, Chicago, IL.

Bar-On, R. (1997-B) *Bar-On emotional quotient inventory, Technical manual.* Toronto, Canada: Multi-Health Systems Inc.

Dawada, D. & Hart, S. (2000) Assessing emotional intelligence: Reliability and validity of the Bar-on emotional quotient inventory (E.Q.-I) in University Students. *Personality and Individual Differences,* Vol. 28: 797-812.

Epstein, R. (1999) *The key to our emotions. Psychology Today,* Vol32, No. 4, p. 20-21.

Goleman, D (1995) *Emotional intelligence,* New York: Bantam Books.

Henley, M. & Long, N. (1999) Teaching emotional intelligence to impulsive aggressive Youth. *Journal of Emotional and Behavioral Problems,* Vol. 7, No. 4, p. 224-229.

Kolb, K. & Weede, S. (2001) Teaching prosocial skills to young children to increase emotionally intelligent behavior. Master Thesis in Teaching & Leadership, The Graduate Faculty of the School of Education, Saint Xavier University, Educational Resources Information Center (Eric): ED456916, PS029759: p.1-112.

Mayer, J. & Salovey, P. (1997) *What is emotional intelligence?* In P. Salovey &D. Sluyter (Ed.), Emotional Development & Emotional Intelligence: Educational Implications, New York: Basic Books.

Newsome, S., Day, A., & Cantano, V. (2000) Assessing the predictive validity of emotional intelligence. *Personality and Individual Differences,* Vol. 29: 1005-1016.

Pelliteri, J. (1999) The relationship between emotional intelligence, Cognitive reasoning, and defense mechanisms. *Dissertation Abstracts International., Vol. 60, No. 1B, 0403.*

Richardson, T. (2000) Emotional intelligence as a mediator of transition trauma in students progressing from elementary to middle school. Unpublished doctoral dissertation, Florida State University, Tallahassee.

Salovey, P. & Mayer, J. (1990) Emotional intelligence imagination. *Cognition, and Personality*, Vol. 9, p. 185 - 211.

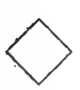
Schutte, N. Malouff, J., Hall,l., Haggerty, D., Cooper, J., Golden, C. and Dornheim, L. (1998) Development and validation of a measure of emotional intelligence. *Personality & Individual Differences*, Vol. 25, No. 2, p. 167-177.

Sutarso, T., Baggett, L., Sutarso, P., & Tapia, M. (1996) *Effect of gender and GPA on emotional intelligence*. Paper presented at the Annual Meeting of the Mid-South Educational Research Association (Tuscaloosa-AL., November).

Tapia, M. (1999) A study of the relationships of the emotional intelligence inventory. Paper presented at the Annual Meeting of the Mid-South Educational Research Association (Point Clear, AL, November 16-19, 1999).

قدم في: أغسطس 2006

أجيز في: يناير 2007



Emotional Intelligence and its Relation with Cognitive Intelligence & Academic Achievement to a Sample of Taibah University Students in Al-Madinah

Mohammed A. Al-Ahmadi*

The present study aimed to explore the relationship between emotional intelligence and both (the cognitive intelligence & academic achievement) to a sample of Taibah university students in Al-Madinah. It also aimed to know the effects of variables of (sex, age, academic major and cultural social level of family) on the whole degree of emotional intelligence and its components: (the emotional awareness, personal emotions management, self-motivation, empathy and others' emotions management) in the members of the sample.
The research tools consisted of (1. Emotional Intelligence Measure, 2. Intelligence Figured Test, 3. Educational & Social State Form) which were applied with a sample of (126) males & females students of Taibah University in Al-Madinah. The statistical data processing was executed using Simple Pearson Correlation, (t-test) for variables of two levels, and (MANOVA) for variables of three levels.
According to the statistical processing, the findings suggested that there was no statistically significant relationship between the emotional intelligence and cognitive intelligence. However, there was a positive significant relationship between the academic achievement and the emotional intelligence with its components and whole degree; except (personal emotions management & empathy) components.
While,in general, the Findings revealed that there were significant

* Dept of Physcology, Faculty of Education and Humanities, Taibah University, The Kingdom of Saudi Arabia.

differences contributed to variables of (sex, age, and cultural social level of family) in the emotional intelligence. However, there was no significant effect to variable of (academic major) on the emotional intelligence nor its components. The researcher concluded with some suggestions and recommendations through the findings of his study.

Keywords: Emotional intelligence, Cognitive intelligence, Academic achievement, Emotional awareness, Personal emotions Management, Self-motivation, Empathy, Others' Emotions Management.

علاقة المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية بأشكال العنف ضد المرأة الأردنية

منير كرادشة*
عبدالخالق الختاتنة**

ملخص: هدفت هذه الدراسة بصورة أساسية إلى البحث والتحليل لعلاقة المتغيرات ذات الأبعاد الديمغرافية والاجتماعية بأشكال العنف الموجه ضد المرأة الأردنية، وقد تمثلت أشكال العنف هذه بخمسة أنماط هي (الجسدي، واللفظي، والنفسي، والأسري، والمجتمعي). وقد اعتمدت الدراسة على مسح بالعينة (الغرضية الحصية)، واستخدم لتحليل البيانات مجموعة من الطرق الإحصائية البسيطة، إضافة إلى التحليل الرئيسي المتمثل في نموذج تحليل الانحدار المتدرج الخطوات، وذلك لمعرفة صافي التأثير النسبي لكل متغير مستقل على نمط العنف الممارس ضد المرأة. وقد بينت الدراسة أهمية أغلب المتغيرات ذات المنشأ الديمغرافي – خاصة (قدرة المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب، وعدد الأطفال الأحياء في الأسرة، وعدد الأطفال الذكور في الأسرة، وعدد الأطفال الإناث في الأسرة، وحدوث وفيات الأطفال في الأسرة)، إضافة لمجموعة من المتغيرات الاجتماعية مثل (مستوى تعليم الزوجين، والحالة الاجتماعية للزوجة) – بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة الأردنية.

المصطلحات الأساسية: عوامل ديمغرافية، المرأة الأردنية، العنف المجتمعي، العنف الأسري، العنف اللفظي، العنف النفسي، العنف الجسدي.

* أستاذ مساعد، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.
** أستاذ قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.

المقدمة:

رافق التحول السريع الذي طرأ على المجتمع العربي الحديث، تفكك واضح في نسق الأسرة الممتدة، وزيادة تحولها إلى وحدات نووية صغيرة الحجم، مستقلة نسبياً. وقد أسهم هذا الاتجاه في بروزها وحدات اجتماعية متخصصة بنائياً ووظيفياً، ولازم هذا التحول زيادة في مصادر التعارض والصراع ضمن نطاق هذه الوحدات؛ مما أسهم في بروز العنف بأشكاله المتعددة بوصف ذلك أحد مظاهر الصراع، واللاتجانس والتباين وضعف العلاقات والروابط الأولية، وضعف الإجماع المعياري.

وقد زاد الاهتمام بظاهرة العنف في المجتمعات العربية المعاصرة، وأصبح ضرورة أملتها الظروف والملابسات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، التي ما زالت تسهم في تأصيل مثل هذه الظواهر وإنتاجها، وهي تندرج ضمن قائمة الأفعال غير السوية، وغير المقبولة اجتماعياً.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لفهم هذه الظاهرة، فإن كثيراً من جوانبها، بقيت غامضة، ويشوبها التعقيد وعدم الدقة. ولعل أهم هذه الجوانب، تلك المتعلقة بالأبعاد الديمغرافية، المتمثلة بسلوك المرأة الديمغرافي (كإجبار المرأة على الحمل والإنجاب، والإنجاب المتعدد، وعدم المباعدة بين المواليد، وعدم السماح لها باستخدام وسائل تنظيم النسل، وحرمانها من الإسهام في صنع القرارات الإنجابية، كقرار تحديد عدد الأطفال المرغوب فيهم، أو تحديد نوع الوسيلة المستخدمة، ومتى يمكن لها استخدامها، أو قرار إنجاب طفل إضافي).

ولهذا، فإن دراسة مثل هذه الأبعاد، وما يمكن أن تتركه من آثار سواء على مستويات العنف الموجه ضد المرأة أو أشكاله، يمكن أن تشكل إضافة مهمة لدراسات العنف، لما تتضمنه من ممارسات، شرعتها روافد مختلفة، أهمها الثقافة السائدة التي لا تعترف بدور للمرأة إلا زوجة وأماً وربة بيت وقناة لإنجاب الأطفال، وهي رؤى تقوم على تأصيل العنف عبر تكريس دونية المرأة، وحصر قيمتها بشرطها الأنثوي ومقدرتها البيولوجية على الإنجاب، وبصرف النظر عما تكون قد حققته من إنجازات سواء في المجال التعليمي أو الوظيفي. وتجدر الإشارة إلى أن عملية الإنجاب مسألة بيولوجية صرفة، إلا أن اتخاذ القرارات ذات العلاقة بها، هي فعل اجتماعي وثيق الصلة بخلفية الأفراد، وبالنسق الثقافي السائد، وبوضعية المرأة

نفسها، ومكانتها الاجتماعية؛ الأمر الذي قد يزيد من تكريس النظر إلى المرأة بوصفها صيغة ثقافية سيكولوجية مقهورة، والنظر إلى الذكر بوصفه صيغة ثقافية ذات امتيازات تفضيلية تميل إلى التسلط وإخضاع الآخر. واستناداً إلى ما تقدم فإنه كثيراً ما ينظر إلى قيم الأنوثة وما تمثله من قدرة على الخصب والإنجاب، من خلال اتجاه أحادي يتمثل في نظرة الذكر إلى الأنثى، وما يترتب عليه من إخضاع قيمها «الأنثوية» وخصوصيتها البيولوجية واعتباراتها الثقافية لقيم الذكورية في المجتمع.

وتزداد مسألة العنف ضد المرأة في المجتمع العربي والمجتمع الأردني إشكالية، عندما تتعاضد خصائص الأفراد الديمغرافية مع خصائص المحيط الاجتماعي والثقافي من جهة، والشرائع والقوانين المعمول بها من جهة أخرى؛ بحيث تزيد من احتمالية تعميق حدة العنف ضد المرأة، وتجذره إلى الحدود التي يصعب معها معالجته أو الحد منه، أو التمييز بين ما هو عنف وما هو غير ذلك، وهو ما دفع بعض الباحثين إلى الاعتقاد بضرورة الإحاطة بمثل هذه الظواهر ودراستها من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية؛ وذلك بهدف تقديم معرفة ورؤى واضحة وعميقة حول ظواهر العنف، وأسبابها وانعكاساتها والعوامل المؤدية لها.

مشكلة الدراسة ومسوغاتها:

تعد ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني، من الظواهر الخلافية التي لم تحظ بكثير من أوجه التوافق لدى دارسي العلوم الاجتماعية، بسبب تعقدها واتساعها وتشابكها وتداخلها مع مجموعة كبيرة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية الأخرى؛ مما أسهم في تعدد المداخل النظرية التي تناولتها بالدراسة والتحليل؛ فمنهم من فسرها استناداً إلى رؤى ومداخل بيولوجية، ومنهم من اعتمد على مداخل ديمغرافية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية.

إلا أن هذه الدراسة، سوف تتبنى مدخلاً نظرياً مختلطاً يقوم على تناول موضوع العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني، من زاوية مشتركة، تعتمد فيه على الأبعاد الديمغرافية والاجتماعية وعلاقتهما بظاهرة العنف ضد المرأة. وبصورة أكثر تحديداً، فإن هذه الدراسة سوف تبحث في علاقة بعض المتغيرات الديمغرافية المتمثلة في (عمر الزوجة عند الزواج، عمر الزوج عند الزواج، عمر الزوجة الحالي، عمر الزوج الحالي، عدد الأطفال الأحياء، عدد الأطفال الذكور

الأحياء، عدد الأطفال الإناث الأحياء، حجم الخصوبة المرغوب فيه في الأسرة، قدرة المرأة على الإنجاب الطبيعي، سبق استخدام وسائل تنظيم النسل، حدوث وفيات قبل الولادة، حدوث وفيات ما بعد الولادة في الأسرة، والرغبة في إنجاب المزيد من الأطفال مستقبلاً)، إضافة إلى مجموعة من المتغيرات الاجتماعية متمثلة في (الحالة الاجتماعية للزوجة، مستوى تعليم الزوجة، مستوى تعليم الزوج، العلاقة القرابية بين الزوجين، والانتماء الديني، ومكان الإقامة)، بهدف دراستها من زاوية علاقتها بأشكال العنف الموجه ضد المرأة في المجتمع الأردني، خاصة العنف (اللفظي، الأسري، المجتمعي، الجسدي، والعنف النفسي). وعموماً تبقى ظاهرة العنف ضد المرأة من الظواهر الاجتماعية التي تحتاج إلى المزيد من الدراسة والتحقيق، وتسليط الضوء على جوانبها المختلفة، التي يمكن أن تكون قد أغفلت من قبل الدارسين، خاصة تلك المتعلقة بجوانبها الديمغرافية، وهذا من شأنه أن يسهم في تقديم أطر معرفية جديدة مهمة حول هذه الظاهرة وأسبابها واتجاهاتها ومساراتها المختلفة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التركيز بالبحث والتحليل على علاقة بعض المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية بمستوى العنف الموجه ضد المرأة، وأشكاله المتمثلة في (العنف اللفظي، والأسري، والمجتمعي، والجسدي، والنفسي)، ولهذا فإن الدراسة الحالية تهدف إلى معرفة ما يلي:

1 – معرفة علاقة المتغيرات الديمغرافية المتمثلة في (عمر الزوجة عند الزواج، عمر الزوج عند الزواج، عمر الزوجة الحالي، عمر الزوج الحالي، عدد الأطفال الأحياء، عدد الأطفال الذكور الأحياء، عدد الأطفال الإناث الأحياء، حجم الخصوبة المرغوب فيه في الأسرة، قدرة المرأة على الإنجاب الطبيعي، سبق استخدام وسائل تنظيم النسل، وحدوث وفيات قبل الولادة، حدوث وفيات ما بعد الولادة في الأسرة، والرغبة في إنجاب المزيد من الأطفال) بأشكال العنف ضد المرأة الأردنية.

2 – معرفة علاقة المتغيرات الاجتماعية المتمثلة في (مستوى تعليم الزوجة، مستوى تعليم الزوج، درجة القرابة بين الزوجين، الانتماء الديني، مكان الإقامة) بأشكال العنف ضد المرأة الأردنية.

3 – معرفة علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف الأسري ضد المرأة الأردنية، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية.

4 – معرفة علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف اللفظي ضد المرأة الأردنية، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية.

5 – معرفة علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف المجتمعي ضد المرأة الأردنية، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية.

6 – معرفة علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف النفسي ضد المرأة الأردنية، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية.

7 – معرفة علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف الجسدي ضد المرأة الأردنية، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية.

تساؤلات الدراسة:

تكمن تساؤلات الدراسة الحالية فيما يلي:

1 – ما علاقة المتغيرات الديمغرافية المتمثلة في (عمر الزوجة عند الزواج، عمر الزوج عند الزواج، عمر الزوجة الحالي، عمر الزوج الحالي، عدد الأطفال الأحياء، عدد الأطفال الذكور الأحياء، عدد الأطفال الإناث الأحياء، حجم الخصوبة المرغوب فيه في الأسرة، قدرة المرأة على الإنجاب الطبيعي، سبق استخدام وسائل تنظيم النسل، حدوث وفيات قبل الولادة، حدوث وفيات ما بعد الولادة في الأسرة، والرغبة في إنجاب المزيد من الأطفال) بأشكال العنف ضد المرأة الأردنية.

2 – ما علاقة المتغيرات الاجتماعية المتمثلة في (مستوى تعليم الزوجة، مستوى تعليم الزوج، درجة القرابة بين الزوجين، الانتماء الديني، ومكان الإقامة) بأشكال العنف ضد المرأة الأردنية.

3 – ما علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف الأسري ضد المرأة الأردنية، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية.

4 – ما علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف اللفظي ضد المرأة الأردنية، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية.

5 – ما علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف المجتمعي ضد المرأة الأردنية، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية.

6 – ما علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف النفسي ضد المرأة الأردنية، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية.

7 – ما علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف الجسدي ضد المرأة الأردنية، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية.

متغيرات الدراسة:

1 – المتغيرات المستقلة:

وقد صنفت المتغيرات المستقلة إلى قسمين:

أ – المتغيرات الديمغرافية:

1 – عمر الزوجة عند الزواج.

2 – عمر الزوج عند الزواج.

3 – عمر الزوجة الحالي.

4 – عمر الزوج الحالي.

5 – عدد الأطفال الأحياء في الأسرة.

6 – عدد الأطفال الذكور الأحياء في الأسرة.

7 – عدد الأطفال الإناث الأحياء في الأسرة.

8 – حجم الخصوبة المرغوب فيه في الأسرة.

9 – القدرة على الإنجاب بصورة طبيعية.

10 – سبق استخدام وسائل تنظيم النسل من قبل الزوجة.

11 – حدوث وفيات حول الولادة في الأسرة.

12 – حدوث وفيات الأطفال في الأسرة.

13 – الرغبة في إنجاب المزيد من الأطفال مستقبلاً.

ب - المتغيرات الاجتماعية:

1 - الحالة الاجتماعية للزوجة.

2 - مستوى تعليم الزوجة.

3 - مستوى تعليم الزوج.

4 - درجة القرابة بين الزوجين.

5 - الانتماء الديني.

6 - مكان الإقامة.

2 - المتغيرات التابعة:

1 - العنف اللفظي ضد المرأة.

2 - العنف الأسري ضد المرأة.

3 - العنف المجتمعي ضد المرأة.

4 - العنف الجسدي ضد المرأة.

5 - العنف النفسي ضد المرأة.

مفهوم العنف:

يشهد مفهوم العنف تنوعاً شديداً في الدراسات التي تناولته، سواء من حيث موضوعاته أو منطلقاته أو عوامله المختلفة، وذلك تبعاً لاختلاف الغايات والأهداف التي سعت تلك الدراسة إلى تحقيقها.

ويعرف العنف لغة، بأنه الخوف من الأمر وقلة الرفق به، وأعنف الشيء أخذه، والتعنيف هو التقريع والتوبيخ واللوم كما جاء في «لسان العرب» (ابن منظور، 1957).

لقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1993 في الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة تعريفاً حدد بمقتضاه العنف ضد المرأة بأنه: «أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس، ينجم عنه، أو يحتمل أن ينجم عنه، أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل، أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة (ناهد رمزي، وعادل سلطان، 2000). ونص الإعلان على وجوب أن يشمل مفهوم العنف ضد المرأة الأنواع المختلفة من العنف، كالعنف الجسدي والنفسي والجنسي والأسري والمجتمعي.

ويعرف العنف أيضاً، بأنه أي عمل أو تصرف عدائي، أو مؤذ أو مهين، يرتكب بأية وسيلة بحق أية امرأة لكونها امرأة، ويخلق لها معاناة جسدية، أو جنسية، أو نفسية بطريقة مباشرة، من خلال الخداع أو التهديد أو الاستغلال الجنسي أو التحرش أو الإكراه أو العقاب، أو إجبارها على البغاء، أو استخدام أية وسيلة أخرى، مثل إنكار كرامتها الإنسانية أو إهانتها، أو سلامتها الأخلاقية، أو التقليل من شخصها ومن احترامها لذاتها، أو الانتقاص من إمكاناتها الذهنية والجسدية، وصولاً للقتل، كما يمكن أن يمارس العنف ضد المرأة من قبل الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات وبشكل منظم أو غير منظم (المعهد العربي لحقوق الإنسان، 1996).

ويشير العنف إلى مدى واسع من السلوك الذي يعبر عن حالة انفعالية تنتهي بإيقاع الأذى أو الضرر بالآخر سواء أكان هذا الآخر فرداً أم شيئاً، فهو يتضمن الإيذاء البدني، والهجوم اللفظي وتحطيم الممتلكات، وقد يصل إلى حد التهديد بالقتل أو القتل نفسه (إجلال حلمي، 1999).

كما يعرف العنف بأنه سلوك، أو فعل يتسم بالعدوانية، يأتي من مصادر مختلفة، قد يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة، بهدف استغلال الطرف الآخر وإخضاعه في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً؛ مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى (ليلى عبدالوهاب، 2000).

الخلفية النظرية:

تزخر الأدبيات الاجتماعية بالعديد من البناءات النظرية المفسرة للعنف الأسري أو العنف الاجتماعي بشكل عام، وجزء من هذه النظريات يمثل انعكاساً للنظريات العامة للعدوان. وتتضمن بعض الدراسات التجريبية عينات من الحيوانات (مصطفى التير، 1997)، والسبب الرئيس في استخدام مثل هذه الدراسات التجريبية، هو سهولة ملاحظة تجليات العدوان في سلوك العنف عند الحيوانات، وسهولة إجراء التجارب على الحيوان، مقابل صعوبة إجراء التجارب نفسها على الإنسان. وعلى الرغم من تعدد النظريات في موضوع العنف، التي صنفها البعض إلى نظريات التحليل النفسي، والمدرسة السلوكية، ومدرسة التنشئة الاجتماعية. إلا أننا لغايات هذه الدراسة سوف نلجأ إلى الاستفادة من النموذج النظري الذي طرحته الباحثة الأمريكية (سوزان شتينميتز) Steinmetz، بسبب طبيعة المتغيرات قيد

الدراسة (مطاوع بركات، 1999)، الذي أسمته المدخل الكلي إلى ظاهرة العنف، الذي يقوم على الاستفادة من شتى عناصر المعرفة، التي عرضته في نموذج نظري أطلقت عليه (موديل الميزان)، وتفترض شتينميتز أن العلاقة بين العوامل التي تسهّل وتكبح ظهور العنف الأسري والمجتمعي، يمكن أن توضح بمثال الميزان، حيث يمثل كل منهما على إحدى كفتيه، فمن الجهة الأولى هناك عوامل تزيد من مستوى الضغط (Stress) والصراع والعنف، ومن الجهة الثانية هناك عوامل كابحة لظهور العنف والضغط والصراع، ومن عوامل الجهة الأولى «البطالة، والأمراض، والحمل غير المرغوب فيه، والعمر، وشرب الكحول». أما أمثلة عوامل الجهة الثانية فهي «مقاومة كل من الشريكين، واتزان نظام الدعم الاجتماعي، ووحدة الأسرة وتماسكها، وتوافر مؤسسات تقديم العون للأسرة».

وتقدم شتينميته Steinmeta (مطاوع بركات، 1999) طرحاً نظرياً إضافياً للتفاعل الدوري بين العوامل الميكرو والماكروسوسيولوجية، وتظهر فيه العلاقة بين العنف الأسري والاجتماعي؛ فالأسر العدوانية تنتج غالباً أزواجاً وآباءً عدوانيين، فالأشخاص القادمون من هذه الأسر يكونون أكثر ميلاً إلى تقبل العنف وتسويغه. على اعتبار أن الرجل الذي تربى في أسرة عنيفة، ويمثل نموذج التفوق الذكوري في الأسرة، غالباً ما يرتبط بامرأة ذات خبرات أسرية مشابهة، وبذلك لا تكون حوادث العنف في الأسرة غريبة على المرأة، ويكون من السهل عليها أن تتقبل دور المرأة الخاضعة، على اعتبار أن الفرد الذي يعيش في وسط عنيف يقلد العنف فينقله إلى أسرته الجديدة والمجتمع المحيط.

الدراسات السابقة:

شهدت دراسات العنف في السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً من قبل الباحثين الاجتماعيين والهيئات والمؤسسات الإنسانية والدولية، كذلك من قبل الجهات والهيئات الأهلية والعلمية في المجتمعات الإنسانية، مما يسوغ التراكم في الأطر المعرفية والمرجعية في هذا المجال. غير أن دراسات العنف الأسري والمجتمعي، ولا سيما العنف ضد المرأة والطفل ما زالت في بداياتها، وتواجهها العديد من الصعوبات والعقبات في المجتمع العربي والمجتمع الأردني بشكل خاص. وسوف نستعرض عدداً من الدراسات المهمة المتوفرة بهذا الخصوص، سواء العربية منها أو المحلية، التي أجريت حول ظاهرة العنف ضد المرأة.

فلقد أجرت أمل العواودة (أمل العواودة، 2002)، دراسة عن العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، بينت فيها أن الزوجات في المجتمع الأردني عرضة للعديد من أشكال العنف الجسدي والجنسي واللفظي والصحي، وعند مقارنتها بين أشكال العنف، وجدت أن المرأة الأردنية تعاني أكثر ما تعاني العنف الاجتماعي، الذي يعد أكثر أنواع العنف انتشاراً، حيث بلغت الأهمية النسبية لهذا النوع من العنف (56%)، وتشير الدراسة إلى أن (97,3%) من الزوجات قد تعرضن – على الأقل – لشكل واحد من أشكال العنف، وبالاتجاه المقابل تبرز بيانات الدراسة أن أعلى نسبة عنف تكمن في حرمان المرأة من تحديد عدد مرات الحمل، ومن حقها في تحديد موعد الحمل تبعاً لظروفها وأحوالها الصحية، بنسبة (20,8%). كما وجدت الدراسة علاقة بين انتشار ظاهرة الزواج المبكر بين الزوجات وممارسة بعض أشكال العنف.

أما الدراسة التي أجراها المركز الوطني للطب الشرعي على المشاهدات السريرية للعنف الجسدي ضد المرأة الأردنية (محمد أبو عليا، 2000)، وهي الحالات التي حولت من المراكز الأمنية أو الجهات القضائية للمركز في منطقة عمان الكبرى، والتي اقتصرت على الإيذاء المتعمد للزوجة من قبل الزوج، فقد كشفت الدراسة أن العنف الموجه ضد المرأة غير المتزوجة كان محدوداً، إلا أن النسبة الأكبر لحالات العنف (97,0%) كانت ضد الزوجة، أما إيذاء الزوجة للزوج فكانت نسبته ضئيلة (3,0%). وفيما يتعلق بالإصابات التي تعرضت لها الزوجة من قبل الزوج، كانت النسبة الكبرى (73,1%) من الإصابات كدمات ناتجة عن الركل والضرب من خلال استخدام اليد، وبعض الأدوات الراضة، و(7,7%) من إصابات الزوجات كانت جروحاً رضية أو قطعية أو طعنة ناتجة من استعمال أدوات رض بشدة وأدوات حادة، و(0,7%) كانت بالحرق، و(2,1%) كانت كسوراً والتواء بالمفاصل، و(6,7%) إصابات شديدة بمناطق العينين والأنف والآذان. أما بخصوص مواقع العنف على جسد المرأة، فكانت (27,9%) من الإصابات موجهة لمنطقة رأس الزوجة، و(46,9%) من الإصابات كانت موجهة إلى مناطق متعددة من الجسم، إلا أن الإصابات الشديدة كانت بمنطقة الرأس والعنق، فشكلت ما نسبته (68,4%) من إصابات الجروح، و(71,4%) من إصابات الكسور والتواء المفاصل كانت بالأطراف العلوية.

وتبين دراسة العنف ضد المرأة، لناهد رمزي وعادل سلطان (ناهد رمزي، وعادل سلطان، 2000)، في مصر، أن هناك تشبعات دالة لاثني عشر متغيراً من

أصل 17 متغيراً «الإيذاء البدني والمعنوي»، ويشمل ذلك السب وخدش حياء المرأة لفظياً (0,749)، والتضييق عليها مادياً (0,652)، ومنعها من زيارة أهلها (0,768)، وتهديدها بالإيذاء (0,755)، وضربها ومعاملتها بقسوة (0,912)، والتحرش بها جنسياً (0,895)، وخيانة الزوج لها (0,700)، وحرمانها من الترقي في عملها (0,662)، ومنعها من الخروج من البيت (0,309)، وإظهارها بصورة غير لائقة في وسائل الإعلام (0,780). وفسّر العامل الثاني «العنف الزواجي»، ثمانية تشبعات تمحورت حول العلاقة بالزوج، مثل «ترك الزوج للمنزل، وزواجه بامرأة أخرى، وخيانته لها، والمماطلة في طلب الطلاق، والاستخفاف والسخرية من آرائها أمام الآخرين». أما العامل الثالث الذي تشبعت عليه خمسة متغيرات دالة، فقد أطلق عليه «العنف المتمثل في تقييد حرية الزوجة»، وتضمن منعها من الخروج من المنزل، ومنعها من العمل، ومنعها من السفر خارج البلاد، بالإضافة إلى الزواج من امرأة أخرى، وختان البنات.

أما نتائج دراسة ليلى عبدالوهاب، العنف الأسري: الجريمة والعنف ضد المرأة (ليلى عبدالوهاب، 2000)، فقد كشفت أن (90%) من عينة الدراسة قد أمضين فترات ما بين متوسطة (12,7 سنة) وطويلة تصل إلى (48 سنة) زواج، وهو ما يؤكد تراكم العنف والقهر الواقع عليهن من مجمل الأوضاع التي يعشنها أو من الزوج. أما بخصوص علاقة العنف الواقع على المرأة في الأسرة ببعض المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية، فقد تبين أن نسبة الأميين وشبه الأميين من الجناة تمثل النسبة الكبرى، وتنخفض النسبة بشكل ملحوظ بين المتعلمين تعليماً عالياً. أما بخصوص نسب النساء المعنفات فيلاحظ أن النسبة الكبرى هي من الأميات (76,8%). كذلك فإن مقارنة هذه النسب من الضحايا الأميات بالحاصلات على تعليم عال، تظهر وجود علاقة عكسية بين مستوى تعليم المرأة ودرجة العنف ضدها؛ أي أن العنف ضد المرأة ينخفض ويتناقص كلما ارتفع مستوى تعليمها، فأكثر النساء عرضة للعنف هن اللاتي ينتمين إلى مستويات تعليمية منخفضة. ومن جانب آخر بينت الدراسة أن أعلى نسبة من ضحايا العنف تعود لعوامل تتعلق بعدم الرغبة في إنجاب الإناث، والرغبة في الاستيلاء على ممتلكاتهن بالقوة. وأن أعلى نسبة من الضحايا تقع لدى الفئة العمرية الصغيرة من النساء، وتنخفض مع التقدم في العمر، وتنتشر في المجتمعات الحضرية أكثر منها في المناطق الريفية.

وكشفت إجلال إسماعيل حلمي (إجلال حلمي، 1999)، في دراسة العنف

الأسري، التي اعتمدت فيها على تحليل نظري لبعض الدراسات التي أجريت في المجتمع المصري، عن العنف ضد المرأة، أن (35%) من المصريات المتزوجات قد تعرضن للضرب من قبل أزواجهن مرة واحدة على الأقل منذ زواجهن، وهو منتشر في الريف أكثر من المناطق الحضرية. وبينت الدراسة أن أهم أنواع العنف الموجه من قبل الزوج ضد الزوجة – من وجهة نظر الزوجة – تتمقل في رفض الزوج اختلاف الرأي (88%)، منع الزوجة من السفر (69%)، ومنعها من الخروج من المنزل (82%)، والمعاشرة الجنسية بالإكراه (93%). وتعد الغيرة والخيانة الزوجية أحد أهم العوامل المسببة لقتل الشريك. كما تسهم الظروف الاقتصادية المتأزمة وتداعياتها الاجتماعية بتصاعد وتيرة العنف والحالات العدوانية في الأسرة المصرية، بسبب عدم كفاية الدخل، وتدهور القيم الأسرية، والصراع المستمر بين الزوجين. وبينت الدراسة اتسام أسر النساء المعنفات بكبر حجمها، وانقطاع أفرادها عن الدراسة في سن مبكرة. وأكدت الدراسة أن عدد الأبناء من المؤثرات المهمة في هذا المقام، حيث توجد علاقة موجبة بين كثرة عدد الأبناء في الأسرة، ومعدل العنف الزوجي. وأن الأسرة التي يسودها العنف تتسم بخصائص بنائية محددة تتمثل في انخفاض مستوى التفاعل الزوجي.

ويؤكد مصطفى عمر التير (مصطفى التير، 1996)، أن العنف من بين أولى مظاهر السلوك التي عرفتها المجتمعات البشرية، لكن معدلاته ارتفعت كثيراً خلال العقود الأخيرة، وتبين بهذا الصدد أن معظم مرتكبي جرائم العنف من الذكور صغار السن، الذين تراوح أعمارهم بين (15–24) سنة. وتشير الدراسة إلى تعدد الأسباب التي تقود إليه، فهناك الأفعال التي تحدث باستمرار، وهناك أفعال تحدث فجأة، وبعضها يحدث مباشرة بعد وقوع فعل آخر. وبعض حالات العنف – وخصوصاً التي سبق أن تعرضت لها النساء أو تعرض لها الأطفال، تحدث في شكل انفجار من الغضب، وتفيد الدراسة بهذا الخصوص أن الذين يتسببون في أفعال العنف في داخل الأسر هم أفراد عاديون ومن عامة الناس، وكثيراً ما تؤدي الغيرة الشديدة من قبل الزوج والزوجة إلى نشاط درجة التوتر وارتفاعها بين الزوجين، وقد تصل إلى حالات من العنف. كما أكد الباحث أن بعض المتغيرات المستقلة مثل: التعليم، والسن، ونوع العمل، والحالة الاقتصادية، كلها متغيرات ذات علاقة بحالات العنف. حيث تزداد حوادث الضرب بين الناس غير المتعلمين أو الذين حصلوا على تعليم بسيط، وبعض حالات العنف –

وخاصة التي تتضمن الضرب بأنواعه - تزداد في الأسر التي تنتمي إلى الطبقات الاجتماعية الدنيا، وفي بعض الحالات يقترن حصول المرأة على نصيب أوفر من التعليم بخلق جو من التوتر وعدم التوازن.

ويفيد مطاوع بركات في دراسته «العدوان والعنف في الأسرة» (مطاوع بركات، 1999)، أن العنف ليس صفة للأسر المرضية أو غير الطبيعية، لكنه يبدو كذلك في الأسر العادية. ويتجلى العنف الزوجي تجاه المرأة في إجبارها على الخضوع جنسياً واجتماعياً واقتصادياً، وإلحاق الأذى الجسدي أو المعنوي بها. وقد بين الباحث من خلال مجموعة الدراسات التي استند إليها، أن ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة كونية منتشرة في معظم المجتمعات الإنسانية. ففي الاستطلاع العام على النساء الأمريكيات المتزوجات، وجد أن (35%) قد تعرضن للضرب مرة على الأقل من قبل أزواجهن، وفي عام 1984 تبين أن (41%) من النساء كن في طفولتهن ضحايا للعنف الجسدي من جهة أمهاتهن، و(44%) من جهة آبائهن، و(20%) كنّ شهوداً لعنف الأهل جسدياً حيال إخوتهن، و(44%) كنّ شهوداً للعنف الجسدي لآبائهن حيال أمهاتهن، و(29%) كن شهوداً لعنف أمهاتهن تجاه آبائهن.

وأكدت الدراسة التي قام بها المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين (المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين، 1995)، عن العنف ضد المرأة العربية، أن المرأة العربية في كل من مصر والأردن ولبنان وسوريا وفلسطين واليمن، تتعرض لأشكال الاعتداء كافة، ابتداء من القتل العمد والشروع بالقتل وإلحاق الأذى الجسدي البالغ، الذي قد يحتاج علاجه لعدة شهور، وربما ينجم عنه عاهات مستديمة، ثم الاغتصاب سواء الذي يحصل من قبل رجال غرباء أو بعض أفراد الأسرة أنفسهم، وخاصة الذي تكون ضحيته الفتيات صغيرات السن أو القاصرات. ومن أشكال العنف الشائعة التهديد، وتوجيه الإهانات، والاحتيال بهدف الاستيلاء على ممتلكات المرأة وأموالها، والاحتيال العاطفي، وتعد ظاهرة ضرب النساء - والزوجات على وجه الخصوص - من الظواهر الشائعة، وهي من أشد الظواهر إيذاءً للمرأة، لما تلحقهُ بها من الإيذاء النفسي والجسدي. كما قد بينت الدراسة أن ظاهرة ضرب الزوجات في الأردن والدول العربية المدروسة، تعد ظاهرة شائعة، وتمارسه الطبقات الاجتماعية كافة.

ويتفق جليل وديع شكور (جليل شكور، 1997)، مع بعض الباحثين في أن

العنف ضد الزوجات يختلف تأثيره لدى المرأة الزوجة عنه لدى المرأة الزوجة والأم. فمضاعفاته على المرأة الزوجة أقل بكثير من مضاعفاته على الزوجة والأم، بسبب اقتصار العنف في الحالة الأولى على المرأة الزوجة وحدها، بينما يطول في الثانية الزوجة والأطفال. وتبرز الدراسة تضاعف مشكلة المرأة غير العاملة، فبقدر ما تكون تبعيتها المادية لزوجها قوية بقدر ما يكون تقبلها لعنف الزوج أكثر، ومقاومتها أضعف. ومن جهة أخرى تبين الدراسة، أن عنف الزوج على الزوجة، ربما ينسحب على الأبناء، فالعنف الناشئ بين الأبوين قد ينعكس سلبياً على شخصية الأبناء وقد يخلق منهم أشخاصاً عدوانيين.

ويبين عبدالرحمن محمد العيسوي (عبدالرحمن العيسوي، 2004)، أن العنف الأسري يتخذ مظاهر متعددة، إلا أن أكثر هذه المظاهر المعلن عنها من قبل أفراد عينة الدراسة هي الضرب، الصفع على الوجه، القرص، العض، الطرد من المنزل، الحبس، الركل. أما مظاهر العنف الجسدي فتمثلت في القتل، الصعق بالكهرباء، التعليق في السقف، الاغتصاب، والحرمان من النوم. كما أشارت الدراسة إلى تقدم موضوع البطالة على جملة العوامل المؤدية إلى العنف الأسري، بينما كان أقل العوامل تأثيراً هو ضعف تأثير القانون، وجاءت العوامل التالية في مقدمة العوامل المؤدية إلى العنف الأسري: ضغوطات الحياة الحديثة، سوء عملية التنشئة الاجتماعية، انعدام مشاعر الحب بين الزوجين، الخلافات الزوجية، تبادل السب والإهانة، قلة الوازع الديني. كما كشفت الدراسة عن ازدياد حالات العنف في الوقت الراهن مقارنة مع الفترات الماضية، وتنبأت بزيادته في غضون السنوات الخمس المقبلة.

وفي دراسة ميدانية أعدها المكتب التنفيذي للاتحاد العام النسائي في سوريا (جريدة البيان، 2001)، شملت 240 حالة من النساء اللاتي عانين العنف والتمييز، بينت أن (21,8%) من العينة كانت من اللواتي لم يتجاوزن الثلاثين من العمر، بينما اندرجت بقية الحالات في الفئات العمرية التي تجاوزت 31 سنة إلى أكثر من 60 سنة، وتبين أن معظم الشكاوى كانت نتيجة اعتداء وضرب وأذى جسمي من قبل الأزواج والآباء، بنسب بلغت (8,20%)، بينما عانت (10%) من الحرمان والاستغلال المالي، و(3,8%) من الغيرة، وسوء المعاملة (5,7%)، وحالات الطلاق التعسفي (1,6%). وقد اشتكت نسبة واضحة من النساء في عينة الدراسة من استعمال الضرب والحرمان المادي، وغياب الزوج، وسوء معاملته. إذ بينت الدراسة أن (40,37%) من الحالات التي اشتكت فيها الزوجات من العنف والأذى كانت من

المستويات الفقيرة، وتوزعت الحالات الأخرى على مستويات الدخل المتوسطة والجيدة. وقد أشارت الدراسة إلى أن النسب العليا من النساء اللاتي تعرضن للعنف كن من المتعلمات، ويليها نسبة الحاصلات على الشهادة الإعدادية فما فوق، وكانت أقل النسب لدى الأميات من الزوجات، الأمر الذي يشير إلى أن هناك أسباباً أخرى لممارسة العنف ضدهن تتعلق بالظروف المادية للأسرة، أو بالعلاقات الأسرية والزوجية والأخلاقية التي نشأ فيها الأزواج.

إجراءات الدراسة:

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من النساء الأردنيات المتزوجات من مختلف مناطق الأردن، واللاتي اختبرن الحياة الأسرية، في أسرهن الأصلية (كابنة وأخت)، وفي أسرهن الزواجية الجديدة (كزوجة وأم). أما عينة الدراسة فقد بلغ حجم العينة (729)، واستخدمت العينة الغرضية الحصية، وهي من نوع العينات غير الاحتمالية، وقد روعي أن تكون العينة ممثلة لمعظم أقاليم الأردن، (الوسط والشمال والجنوب). وجمعت معلومات الدراسة بوساطة عدد من طلبة الجامعات الأردنية (الأردنية – اليرموك – مؤتة – الهاشمية – الحسين – البلقاء التطبيقية – آل البيت).

أداة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحث بشكل رئيس على أداة الاستبانة لجمع المعلومات من أفراد عينة الدراسة، واشتملت الاستبانة على مجموعة متنوعة من الأسئلة المغلقة موزعة على محاور الدراسة المختلفة، وهي على النحو الآتي:

1 – المحور الأول: تضمن الخصائص والخلفيات الديمغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة، واحتوى على (22) سؤالاً.

2 – المحور الثاني: محور العنف الجسدي، وتضمن (15) سؤالاً.

3 – المحور الثالث: محور العنف اللفظي، وتضمن (12) سؤالاً.

4 – المحور الرابع: محور العنف الأسري، وتضمن (17) سؤالاً.

5 – المحور الخامس: محور العنف المجتمعي، وتضمن (11) سؤالاً.

6 – المحور السادس: محور العنف النفسي، وتضمن (7) أسئلة.

صدق الأداة:

بعد الانتهاء من تصميم الاستبانة بشكلها الأساسي، وضماناً لصدق الأداة لجمع المعلومات من المبحوثين، فقد عرضت الاستبانة على ثمانية من المحكمين، من المختصين في علم الاجتماع والدراسات الاجتماعية، للتأكد من تغطيتها لجميع أبعاد الدراسة، وكذلك للتأكد من صحة الأسئلة ودقتها، وفي ضوء الاقتراحات التي أوردها المحكمون على أداة الدراسة جمعت الملاحظات وصنفت، وعدل الباحث الأداة في ضوء مقترحات المحكمين، واستبعدت بعض الأسئلة، وأضيفت أسئلة أخرى تخدم أهداف الدراسة، وبعد ذلك صممت الاستبانة بشكلها النهائي.

ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات الأداة طبق الباحث الاستبانة على (20) مبحوثاً من خارج عينة الدراسة، ثم أعيدت التجربة مرة أخرى بعد عشرة أيام من تاريخ التجربة الأولى على المجموعة نفسها، وعن طريق استخدام الحاسوب، استخرج معامل الارتباط (بيرسون)، فكانت قيمة معامل الثبات للأداة الكلية (0,88)، وتعد هذه النتيجة مناسبة ومقبولة لأغراض الدراسات العلمية.

المعالجة الإحصائية:

لغايات هذه الدراسة اعتمد على البرنامج الإحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد استخدم لغايات الدراسة عدة نماذج إحصائية، شملت النماذج الوصفية البسيطة كالتوزيعات التكرارية والنسب المئوية، والنماذج الثنائية المتمثلة في تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA).

كما استخدمت نماذج متقدمة تمثلت في تحليل الانحدار المتدرج الخطوات، وهو التحليل الرئيس في هذه الدراسة، الذي يمتاز بقدرته العالية على إظهار الأهمية النسبية لكل متغير مستقل بعلاقته بالمتغير التابع، وكذلك قدرته على إدخال مجموعة كبيرة من المتغيرات المستقلة، وقياس المتغير التابع، وعزل وإسقاط بعض المتغيرات ذات التأثير الهامشي الضعيف على المتغير التابع، خطوة بخطوة بشكل تصاعدي (Forward) أو بشكل تنازلي (Backward). من أجل تبيان أكثر العوامل أهمية وفاعلية في تحديد مستويات العنف ضد المرأة وأشكاله (Blalock, 1960).

تحليل النتائج ومناقشتها:

سوف تعرض نتائج الدراسة على عدة مستويات من التحليل؛ بحيث تتوخى فيها المرونة والسلاسة والتدرج في الانتقال من الأساليب الإحصائية البسيطة التي استخدمت لإعطاء فكرة عامة ومبسطة حول متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وحول خلفيات المبحوثين. وبوصف ذلك خطوة ثانية، وللولوج أكثر في حيثيات علاقة متغيرات الدراسة المستقلة مع المتغير التابع محور الدراسة، فقد استعين بنموذج تحليل التباين الأحادي لمعرفة نمط العلاقة بين هذه المتغيرات وطبيعتها. وفي المرحلة الثالثة والأخيرة، استخدم نموذج تحليلي أكثر تقدماً وتعقيداً وذلك بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة وتفصيلاً حول علاقة متغيرات الدراسة المستقلة مع المتغير التابع، خاصة بعد ضبط صافي تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى. وبصورة أكثر تحديداً سوف تعرض نتائج الدراسة ضمن ثلاثة مستويات من التحليل، وهي:

1 – تحليل النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة، متمثلة بالتوزيعات النسبية والتكرارية البسيطة.

2 – تحليل نتائج العلاقات الثنائية لمتغيرات الدراسة، متمثلة بنتائج تحليل التباين الأحادي.

3 – نتائج التحليل المتقدم لمتغيرات الدراسة، متمثلة بنموذج تحليل الانحدار المتدرج الخطوات.

أ – نتائج التوزيعات النسبية البسيطة لمتغيرات الدراسة:

يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى تقديم تصورات ومدخلات عامة حول طبيعة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، قبل الدخول في تحليلات أكثر عمقاً وتفصيلاً لعلاقة هذه الخصائص بالمتغير الرئيس في الدراسة والمتمثل بأشكال العنف ضد المرأة.

توضح النتائج انخفاض أعمار السيدات المستجوبات في العينة قيد الدراسة، وتركزها عند الفئة العمرية (20–29) سنة، وبنسبة تصل إلى (44%)، بينما ترتفع مستويات أعمار أزواجهن لتتركز عند الفئة العمرية (30–39) سنة، وهي نتيجة تتسق مع الاتجاه العام للفوارق العمرية بين الأزواج في المجتمع الأردني، التي تميل غالباً لصالح الأزواج الذكور (منير كرادشة، 2002).

جدول (1)
نتائج التوزيعات النسبية للمتغيرات المستقلة المدخلة في الدراسة

اسم المتغير	التكرار	النسبة
عمر المرأة الحالي		
1 - أقل من 20 عاماً	54	7,4
2 - 20–29 عاماً	321	44,0
3 - 30–39 عاماً	195	26,7
4 - 40–49 عاماً	114	15,6
5 - 50–59 عاماً	39	5,3
6 - 60 عاماً فأكثر	6	0,8
المجموع	729	%100
عمر الزوج الحالي		
1 - أقل من 20 عاماً	6	0,8
2 - 20–29 عاماً	195	26,7
3 - 30–39 عاماً	279	38,3
4 - 40–49 عاماً	117	16,0
5 - 50–59 عاماً	93	12,8
6 - 60 عاماً فأكثر	39	5,3
المجموع	729	%100
عدد الأطفال المنجبين أحياء في الأسرة		
1 - صفر	81	11,1
2 - (1)	84	11,5
3 - 2–4	231	31,7
4 - 5 فما فوق	333	45,7
	729	%100

اسم المتغير	التكرار	النسبة
عمر المرأة عند الزواج		
1 - 18 فأقل	162	22,2
2 - 19–20 عاماً	195	26,7
3 - 21–23 عاماً	246	33,7
4 - 24–26 عاماً	84	11,5
5 - 27–29 عاماً	33	4,5
6 - 30 عاماً فأكثر	9	1,2
المجموع	729	%100
عمر الزوج عند الزواج		
1 - 18 عاماً فأقل	12	1,6
2 - 19–20 عاماً	60	8,2
3 - 21–23 عاماً	168	23,0
4 - 24–26 عاماً	207	28,4
5 - 27–29 عاماً	171	23,5
6 - 30 عاماً فأكثر	11	15,2
المجموع	729	%100
المتغيرات الاجتماعية الضابطة		
الحالة الاجتماعية للمرأة		
1 - متزوجة	645	88,5
2 - مطلقة	51	7,0
3 - منفصلة	3	0,4
4 - مهجورة	6	0,8

اسم المتغير	التكرار	النسبة
عدد الأطفال الإناث في الأسرة		
1 – صفر	165	22,6
2 – (1)	186	25,5
3 – 2-4	243	33,4
4 – 5 فما فوق	135	18,5
	729	%100
عدد الأطفال الذكور في الأسرة		
1 – صفر	117	16
2 – (1)	219	3
3 – 2-4	243	33,3
4 – 5 فما فوق	15	2,6
	729	%100
عدد الأطفال المرغوب إنجابهم		
1 – لا يرغبن بإنجاب أطفال	174	23,9
2 – (1-3) أطفال	126	17,3
3 – (4-5) أطفال	249	34,1
4 – (6) أطفال فأكثر	180	24,7
	729	%100
القدرة على الإنجاب بصورة طبيعية		
1 – قادر	63	6,4
2 – غير قادر	99	13,6
	729	%100
	التكرار	النسبة
سبق استخدام المرأة لموانع الحمل		

اسم المتغير	التكرار	النسبة
5 – أرملة	21	2,9
6 – غير ذلك	3	0,4
المجموع	729	%100
مستوى تعليم المرأة		
1 – أمية	63	8,6
2 – ابتدائي	48	6,6
3 – إعدادي	69	9,5
4 – ثانوي	177	24,3
5 – معهد فما فوق	33	51,1
مستوى تعليم الزوج		
1 – أمي	15	2,1
2 – ابتدائي	63	8,6
3 – إعدادي	129	17,7
4 – ثانوي	16	23
5 – معهد فما فوق	354	48,6
مكان الإقامة		
1 – مدينة	45	55,6
2 – قرية	273	37,4
3 – بادية	24	3,3
4 – مخيم	27	3,7
المجموع	729	%100
الانتماء الديني		
1 – مسلم	699	95,9
2 – مسيحي	3	4,1

اسم المتغير	التكرار	النسبة
1 – نعم	417	57,2
2 – لا	312	42
المجموع	729	%100
حدوث وفيات من خلال الولادة		
1 – نعم	19	25,9
2 – لا	54	74,1
المجموع	729	%100
حدوث وفيات الأطفال في الأسرة		
1 – نعم	141	19,3
2 – لا	5	7
المجموع	729	%100
رغبة الزوجة في إنجاب المزيد من الأطفال مستقبلاً		
1 – نعم	393	53,5
2 – لا	336	46,1
المجموع	729	%100

اسم المتغير	التكرار	النسبة
المجموع	729	%100
درجة القرابة بين الزوجين		
1 – ابن العم (درجة أولى)	111	15,2
2 – ابن خال (درجة أولى)	6	2
3 – قرابة قريبة جداً (درجة ثانية)	45	6,2
4 – من العشيرة (درجة ثالثة)	7	11,9
5 – من خارج العشيرة	144	19
6 – من خارج القرية	75	1,3
7 – من التجمع السكاني نفسه	75	1,3
8 – من خارج التجمع السكاني	132	1,1
المجموع	729	%100

كما تظهر نتائج الدراسة، وجود انخفاض عام وواضح في مستويات أعمار السيدات قيد الدراسة عند زواجهن الأول؛ حيث أشارت نسبة عالية تقدر بـ (27%)، إلى أنهن تزوجن بأعمار مبكرة أقل من 23 عاماً. بينما يلاحظ ارتفاع مستوى العمر عند الزواج الأول لدى الأزواج الذكور، مقارنة بما هو عليه لدى الزوجات. حيث بلغت نسبة الأزواج الذين تزوجوا في أعمار دون سن 23 سنة (32,9%) فقط. وهذه النتيجة تنسجم مع النسق العام المتعلق بالفوارق العمرية عند الزواج لكل من الذكور والإناث في المجتمع الأردني، التي تميل إلى الانخفاض لدى الإناث والارتفاع عند الذكور. كما تنسجم هذه النتيجة إلى حد كبير مع نتائج الدراسات المحلية السابقة (منير كرادشة، 2002)، التي تعزو ذلك لأهمية زواج الإناث في سن مبكرة، لاعتبارات

بيولوجية تتركز حول دور المرأة في عملية الإنجاب، أو لاعتبارات اجتماعية تتعلق بأيديولوجية العرض ومفهوم السترة، المرتبطة بالأنثى وسلوكها الجنسي.

أما فيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية للسيدات قيد الدراسة، فتوضح النتائج أن النسبة العظمى منهن (75%) متزوجات، بينما أشارت (7%) منهن إلى أنهن مطلقات، و(2,9%) أرامل. وهذه النتيجة توضح أن السمة السائدة للسيدات في عينة الدراسة هن من السيدات المتزوجات، أو اللاتي سبق لهن الزواج.

أما فيما يتعلق باتجاهات الزوجات ومواقفهن الديمغرافية، خاصة المتعلقة في (حجم الخصوبة الفعلية والمفضلة، والتحيز لإنجاب الأطفال بحسب النوع الاجتماعي)، فتبين النتائج، أنه – فيما يتعلق بمتغير حجم الخصوبة الفعلية، الذي يعبر عادة عن عدد الأطفال الأحياء المنجبين فعلاً في الأسرة – هناك نسبة مرتفعة من السيدات تصل نسبتهن إلى (46,3%) لديهن بين (2–4) أطفال، كذلك تظهر الدراسة وجود نسبة واضحة من السيدات تصل نسبتهن إلى (11,1%) ليس لديهن أطفال. أما بخصوص حجم الخصوبة المرغوب فيها من قبل السيدات قيد الدراسة، فتوضح النتائج وجود نسبة بارزة من السيدات لا يرغبن في إنجاب الأطفال، تصل إلى (23,9%). بينما بلغت نسبة السيدات اللاتي يرغبن بإنجاب أعداد قليلة من الأطفال تتراوح (من طفل واحد إلى ثلاثة أطفال) (17,3%). بالمقابل تبرز النتائج ارتفاع نسب السيدات اللاتي يرغبن بإنجاب أعداد كبيرة من الأطفال تصل بين (4–5) أطفال، وبنسبة بلغت (34,4%). كما بلغت نسب السيدات اللاتي يرغبن بتكوين أسر كبيرة الحجم (6 أطفال فأكثر) (24,7%). وهذه النتائج تؤكد بمجملها ما تضمره رغبات السيدات ونواياهن الإنجابية من التباين وعدم التجانس بخصوص حجم الطلب المستقبلي على الأطفال.

أما بالنسبة لعدد الأطفال المنجبين في الأسرة بحسب تركيبهم النوعي، فتظهر النتائج ارتفاع نسب أسر السيدات اللاتي ليس لديهن أبناء إناث، وبنسبة بلغت (22,6%). بينما ترتفع نسب السيدات اللاتي لديهن أقل من اثنين من الأبناء الإناث، وبنسبة تصل إلى (6,7%). وعند مقارنة هذه النتيجة مع عدد السيدات اللاتي أشرن إلى عدد محدد من الأبناء الذكور الأحياء المنجبين، يتضح انخفاض عدد السيدات اللاتي لم ينجبن إطلاقاً أبناءً ذكوراً، بحيث لم تتجاوز نسبتهن (16%)، بينما ترتفع هذه النسبة إلى (69,7%) لدى السيدات اللاتي سبق أن أنجبن أقل من طفلين من الذكور. وهي نتيجة توضح أن هناك نسبة ملحوظة من السيدات لم يستطعن إنجاب الأطفال (سواء

الإناث أو الذكور)، لأسباب قد تكون ذات منشأ بيولوجي تتعلق بعقم الزوجة وعدم قدرتها على إنجاب الأطفال بشكل طبيعي، أو لأسباب اجتماعية أو ديمغرافية، كأن يكون الزوجان في بداية حياتهما الإنجابية، أو لرغبة منهما في تأخير الحمل لبعض الوقت.

كما تبين نتائج الدراسة أن هناك ارتفاعاً نسبياً واضحاً لدى النساء في عينة الدراسة اللاتي يرغبن في الاستمرار في الإنجاب وعدم ضبطه، أي اللاتي يرغبن في إنجاب المزيد من الأطفال، وبنسبة بلغت (53,9%)، مقابل (46,1%) من السيدات اللاتي أبدين رغبات بالتوقف عن الإنجاب أو عدم الرغبة بإنجاب المزيد. وهذه النتيجة توضح أيضاً وجود اختلاف وتفاوت في النوايا والرغبات الإنجابية لدى السيدات، وبهذا الخصوص أشارت ما نسبته (57,2%) من السيدات، إلى أنهن سبق لهن أن استخدمن إحدى وسائل منع الحمل بهدف تنظيم سلوكهن الإنجابي وضبطه، مما يؤكد وجود رغبات مقرونة بمحاولات واضحة، ومهمة لدى السيدات قيد الدراسة، لتنظيم سلوكهن الإنجابي وضبطه، وعدم تركه دون أي تنظيم أو تخطيط يذكر.

كذلك توضح النتائج، أن هناك نسبة بارزة من الزوجات قيد الدراسة، تقل نسبتهن عن 25,9% قد خبرن حدوث وفيات لأطفالهن قبل الولادة (إسقاط، خدج، إجهاض)، أو سبق لهن أن تعرضن لحدوث وفاة لأحد أطفالهن بعد الولادة وبنسبة تصل إلى (19,3%).

أما ما يتعلق بباقي خصائص السيدات وخلفياتهن الديمغرافية الأخرى، فتبين النتائج أن النسبة العظمى من النساء المتزوجات لديهن بالمتوسط بين (2–4) أطفال، وإلى وجود نسبة ظاهرة من النساء اللاتي لم ينجبن أطفالاً. وبالسياق نفسه فإن النتيجة الأكثر مدعاة للملاحظة، تتعلق ببروز نسب من النساء لا يرغبن إطلاقاً في الإنجاب، وبروز نسب ظاهرة منهن قد خبرن وفيات قبل الولادة وبعدها، وسبق لهن أن استخدمن إحدى وسائل تنظيم النسل.

أما بخصوص خلفية المبحوثين الاجتماعية والاقتصادية، مثل: «مستوى تعليم الزوجين، درجة القرابة بينهما»، فتوضح النتائج التفصيلية، تميز النساء قيد الدراسة، بارتفاع مستوياتهن التعليمية؛ بحيث بلغت نسبة النساء الحاصلات على مستويات تعليمية مرتفعة (معهد فما فوق) (51%)، بينما تنخفض هذه النسب بصورة ملحوظة للنساء الحاصلات على مستويات تعليمية منخفضة (أميات،

ابتدائي) وبنسب (8,6%) و(6,6%) على التوالي. بالمقابل يلاحظ التباين العام الظاهر على مستويات تعليم الأزواج الذكور، إذ بلغت نسبهم في المستويات التعليمية المرتفعة (معهد فما فوق) (48,6%)، بينما تنخفض هذه النسب في المستويات التعليمية الدنيا، (أمي، ابتدائي) وبنسبتين بلغتا (2,1% و 8,6%) على الترتيب. وهذه النتيجة قد تعكس مؤشرات مهمة حول هذه المستويات التعليمية ودرجاتها، وآثارها على الأذواق والسلوكيات العامة لدى أفراد المجتمع. وبصورة عامة فإن القراءة المتأنية، لنتائج التوزيعات النسبية لمتغيرات الدراسة، من شأنها أن تسهم في تقديم تصورات ومدخلات مهمة وواضحة، حول خلفية أفراد عينة الدراسة، وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية.

وبصورة عامة توضح النتائج مجموعة من الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، التي تجدر الإشارة إليها قبل الولوج في التحليلات الأكثر عمقاً، ولعل من أهم هذه الخصائص الانخفاض الواضح والملموس والظاهر على أعمار الزوجات الحالية في عينة الدراسة، وتركزهن عند الفئة العمرية (20–29)، وانخفاض أعمارهن عند الزواج، بالمقابل يلاحظ ارتفاع أعمار أزواجهن عند الزواج وتركزهم عند الفئة العمرية (30–39)، كذلك ارتفاع مستويات التعليم لديهن ولدى أزواجهن.

ب – نتائج التحليل الثنائي لمتغيرات الدراسة المستقلة مع المتغير التابع (أشكال العنف الموجه ضد المرأة):

استخدم في هذا الجزء من الدراسة نموذج تحليل التباين الأحادي One way ANOVA لتحليل وكشف الفروقات التي يمكن أن تحدثها المتغيرات المستقلة، الديمغرافية حصرياً، على أنماط العنف الموجه للمرأة ومستوياته.

1 – نتائج تحليل التباين لمتغيرات الدراسة الديمغرافية المستقلة وأنماط العنف الموجه ضد المرأة:

توضح معطيات جدول (2) أن لمتغير عمر الزوج الحالي، فروقاً ضعيفة وهامشية مع أغلب مستويات العنف الموجه ضد المرأة، باستثناء نمط العنف الأسري. بالمقابل يظهر متغير عمر الزوجة الحالي فروقات واضحة مع درجة العنف اللفظي، والأسري. وهذه النتيجة تدل على اقتران أعمار الزوجين (الحالية) بأنماط معينة من العنف الأسري، التي قد تراوح بين (تقييد حرية المرأة، سواء ما يتعلق بالخروج من المنزل، ولزيارة الأهل والأصدقاء، أو القسوة في المعاملة... إلخ).

جدول (2)

نتائج تحليل التباين الأحادي للمتغيرات الديمغرافية المستقلة مع أشكال العنف ضد المرأة

اسم المتغيرات	عنف جسدي		عنف نفسي		عنف لفظي		عنف أسري		عنف مجتمعي	
	قيمة اختبار F	Sig	قيمة F	Sig مستوى الدلالة	قيمة اختبار F	Sig مستوى الدلالة	قيمة اختبار F	Sig	قيمة اختبار F	Sig مستوى الدلالة
عمر الزوجة الحالي	1,12	0,35	1,6	0,17	2,7	0,08	2,8	0,03	1,7	0,10
عمر الزوج الحالي	1,33	0,26	1,7	0,15	2,7	0,03	4,1	0,003	1,6	0,18
عمر الزوجة عند الزواج	3,13	0,016	3,4	0,01	1,8	0,125	5,5	000	1,2	0,30
عمر الزوج عند الزواج	4,99	0,001	5,0	0,001	5,9	0,000	5,4	0,000	3,0	02
الحالة الاجتماعية الحالية للزوجة	3,17	0,015	4,3	0,002	3,6	0,007	3,9	004	1,3	0,27
مجموع عدد الأطفال في الأسرة	5,26	0,000	2,5	0,04	4,4	0,002	5,9	0,000	2,3	0,05
مجموع عدد الأطفال الإناث في الأسرة	2,9	0,023	2,5	0,045	5,4	0,000	6,5	0,000	3,2	0,01
مجموع عدد الأطفال الذكور في الأسرة	4,52	0,002	1,5	0,22	2,8	0,03	3,9	0,004	2,3	0,06
قدرة المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب	1,0	0,41	1,12	0,35	1,8	0,121	0,7	0,60	2,3	0,060
استخدام الموانع	0,95	0,436	2,1	0,35	1,8	0,12	1,1	0,34	0,51	0,72
حدوث وفيات الأجنة	1,45	0,22	1,6	0,83	2,2	0,07	2,3	0,06	2,5	0,04
حدوث وفيات الأطفال في الأسرة	0,77	0,54	2,8	0,03	1,2	0,33	3,2	0,01	1,8	0,122
الرغبة في إنجاب المزيد من الأطفال	1,0	0,40	1,8	0,13	1,8	0,14	2,8	0,03	3,7	0,006
مجموع عدد الأطفال المرغوبين في الأسرة	5,0	0,001	2,8	0,03	3,4	0,01	2,7	0,03	2,9	0,02

* مستوى الدلالة 5% فأقل.

أما ما يتعلق بمتغير «عمر الزوجة عند الزواج» فتبين النتائج أهمية هذا المتغير بالنسبة إلى بعض أشكال العنف الممارس تجاه المرأة مثل العنف الجسدي، والنفسي، والأسري. بالمقابل يظهر متغير عمر الزوج عند الزواج، أهمية واضحة مع جميع أشكال العنف الممارس ضد المرأة (الجسدي، والنفسي، واللفظي، والأسري، والمجتمعي). مما يؤكد أهمية المرحلة العمرية التي تمر بها الزوجة، في تحديد نمط العنف الموجه ضدها ودرجته. كما توضح النتائج، أن التركيب العمري للزوج له آثار إحصائية مهمة وظاهرة في جميع أنماط العنف الموجه ضد المرأة، دون استثناء.

ويظهر متغير «الحالة الاجتماعية للمرأة» فروقات إحصائية واضحة، مع أغلب أشكال العنف الموجه ضدها سواء (الجسدي، النفسي، اللفظي، الأسري، المجتمعي)، باستثناء العنف المجتمعي. وهي نتيجة تؤكد اقتران ممارسة العنف ضد المرأة بتباين حالتها الاجتماعية سواء أكانت (متزوجة أم مطلقة، أم منفصلة، أم أرملة)، وانتفاءهُ على الصعيد المجتمعي. ويمكن النظر إلى هذه النتيجة من منظور اجتماعي صرف، يتعلق بخصوصية النظرة القيمية للمجتمع الأردني تجاه المرأة (المتزوجة، والمترملة، والمنفصلة)، التي تقوم على تخليصها نسبياً من مظاهر العنف المجتمعي الموجه ضدها المتمثل في (النظرة الدونية والجارحة، السخرية منها والتهكم... إلخ).

أما بخصوص متغير حجم الخصوبة الفعلية، الذي يقاس عادة (بمجموع عدد الأطفال الأحياء المنجبين فعلاً في الأسرة)، وعلاقته بأشكال العنف الموجه ضد المرأة، فتظهر النتائج وجود فروقات إحصائية واضحة ومهمة لهذا المتغير مع جميع أشكال العنف (الجسدي، والنفسي، واللفظي، والأسري، والمجتمعي). وهذا يدلل على أن حجم الخصوبة الفعلية للأسرة، يعد عنصراً مهماً في إبراز مظاهر العنف المختلفة وتشكيلها ضد المرأة في المجتمع الأردني، مما يؤكد اقتران هذا المتغير الديمغرافي بمواقف واتجاهات محددة، قد يتبناها الأزواج إزاء زوجاتهم.

كذلك يبرز متغير عدد الأطفال المواليد في الأسرة، بحسب نوعهم الاجتماعي (ذكوراً أم إناثاً)، فروقاً إحصائية واضحة مع أشكال العنف الموجه ضد المرأة، وخاصة متغير "عدد الأطفال الإناث" الذي يبرز تباينات مهمة، مع جميع أشكال العنف ضد المرأة قيد الدراسة. بينما يبرز متغير عدد الأطفال الذكور في الأسرة

فروقاً واضحة مع العنف (الجسدي، واللفظي، والأسري). وهذه النتيجة برمتها تؤكد أهمية المتغيرات ذات الصيغ الديمغرافية، في تحديد درجة التوتر والصراع، وعدم التوافق أو الرضا الزواجي، وسيطرة التفاعل السلبي بين الزوجين، ومن ثم بروز العنف بأشكاله المختلفة بوصفه نمطاً من أنماط التعامل مع المرأة، ضمن نطاق الأسرة.

وتجدر الملاحظة بهذا السياق أن (قدرة المرأة البيولوجية على الحمل والإنجاب) لم تظهر أي فروقات إحصائية مهمة تذكر مع أي من أشكال العنف الموجه ضدها، ويمكن اعتبار هذه النتيجة دليلاً على أن مثل هذه الجوانب أو الأبعاد الديمغرافية، لا تشكل بالضرورة مؤشراً أو مصدراً للصراع، ودليلاً على عدم الرضا بين طرفي العلاقة الزواجية.

وعلى صعيد متصل، تبين النتائج انتفاء الفروقات الدالة إحصائياً لمتغير استخدام موانع الحمل من قبل الزوجة، على «أشكال العنف الممكن أن يوجه نحوها»، وهذا دليل أيضاً، على عدم تضمن مثل هذا السلوك الديمغرافي، لمصادر التباين في مستويات العنف الموجه نحو المرأة. وهي نتيجة لا تتفق في مجملها مع توقعات الدراسة بهذا الخصوص، التي تربط استخدام الزوجة لإحدى وسائل منع الحمل، باحتمالات تبنيها لمواقف واتجاهات، أكثر تعارضاً مع توقعات الزوج، وأكثر اختلافاً مع رغباته ونواياه الإنجابية، الأمر الذي قد يطبع علاقة الزوجين بالصراع وعدم سيادة التجانس، ومن ثم سيادة مظاهر العنف.

أما بالنسبة لمتغيري (حدوث وفيات قبل الولادة وبعد الولادة)، فهما من المتغيرات التي ترمز إلى العنصر السالب في معادلة التوازن الديمغرافي الطبيعية، وقد تعكس – بما تتضمنه من آثار فسيولوجية أو نفسية – تصاعد حدة حالات التوتر والقلق، نتيجة الخوف من فقدان المزيد من الأطفال مستقبلاً. غير أن الملاحظ في هذا السياق انتفاء الفروق الإحصائية، التي تركها متغير حدوث وفيات قبل الولادة (إسقاط، إجهاض، وفيات الأجنة) على جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة، وبروز متغير وفيات بعد الولادة (وفيات الأطفال) حصرياً، بوصفه متغيراً ذا فاعلية واضحة في إحداث فروقات إحصائية مهمة على مستوى العنف النفسي، والأسري.

كما يتبين من خلال معطيات الجدول نفسه، هامشية الفروق التي رصدت وضعفها، وهي فروق متعلقة بفعل متغير (رغبة المرأة في إنجاب المزيد من

الأطفال)، على درجة العنف الجسدي والنفسي واللفظي الموجه ضدها، بينما يظهر هذا المتغير فروقاً ذات آثار إحصائية مهمة وواضحة، على مستوى العنف الأسري، والمجتمعي معاً، وهذا يدلل على تضمن رغبات النساء ونواياهن الإنجابية المستقبلية لمواقف واتجاهات محددة دافعة، ومحرضة لبروز أنماط محددة من العنف المجتمعي (أي الممارَس من قبل المجتمع تجاه المرأة)، مقابل خفض مستوى العنف الفردي (الجسدي، النفسي، واللفظي) الممارَس تجاهها.

أما بالنسبة لمتغير (مجموع عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم في الأسرة)، الذي يعبر عن رغبات الأزواج الإنجابية المستقبلية، وعن حجم خصوبتهن المفضلة، فيظهر فروقات ذات دلالة إحصائية مع جميع أشكال العنف الممارس على المرأة. مما يؤكد أهمية هذه المفاهيم الديمغرافية في تصعيد وتيرة العنف تجاه المرأة أو خفضها، كما يمكن أن تعبر مثل هذه المفاهيم أيضاً عن سلامة النسق الأسري وقوته، وإذا ما كان يعمل بصورة إيجابية وسليمة، خاصة في حالة ارتفاع حجم الطلب على الأطفال. وهذا الأخير يعد مؤشراً مهماً على استمرارية هذا النسق، بصورة طبيعية، وارتفاع درجة الانسجام والرضا والتماثل بين الزوجين.

وبصورة عامة، فإن مراجعة نتائج تحليل التباين الأحادي، المتعلقة بالفروقات التي تظهرها المتغيرات الديمغرافية مع أشكال العنف، تبين أهمية أغلب هذه المتغيرات في تحديد ملامح العنف الموجه ضد المرأة وشكله، باستثناء متغيرات مثل (الرغبة في إنجاب المزيد من الأطفال مستقبلاً، حدوث وفيات قبل الولادة وبعدها في الأسرة، واستخدام موانع الحمل من قبل الزوجة، وقدرة المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب).

2 – نتائج تحليل التباين الأحادي لمتغيرات الدراسة الاجتماعية المستقلة مع أشكال العنف الموجه ضد المرأة:

يقوم هذا الجزء من الدراسة على البحث والتحليل للفروقات الإحصائية التي يمكن أن تحدثها المتغيرات ذات الأبعاد الاجتماعية على أشكال العنف الموجه ضد المرأة، المتمثلة بالعنف الجسدي، النفسي، اللفظي، الأسري، والمجتمعي. وفيما يلي عرض مفصل لأهم هذه النتائج:

توضح القراءة التقويمية المتأنية لنتائج جدول (2)، وجود فروقات إحصائية مهمة وبارزة لمتغير مستوى تعليم المرأة مع جميع أشكال العنف سواء الجسدي أو

النفسي أو الأسري أو المجتمعي، وهي نتيجة متوقعة تفسر استناداً إلى التغيرات والتحولات التي طرأت على حياة المرأة ومكانتها وأدوارها في المجتمع الأردني، نتيجة لارتفاع مستوى تعلمها، وما اقترن به من ارتفاع في مستوى توقعاتها من الزوج والحياة الأسرية (عبدالكريم الفايز، 2001)، وزيادة استقلاليتها الاقتصادية والاجتماعية (المختار الهراس وإدريس بن سعيد، 1997)، الأمر الذي قد يشمل أداء أدوار لا تكون دائماً في حالة انسجام مع توقعات الزوج، أي قد تكون متعارضة وفي حالة صراع مع معايير الزوج، مما يسهم في زيادة تعقيد بناء العلاقة بين الزوجين. ومما يجدر ذكره بهذا الصدد أن رفع مستوى تعليم المرأة له دور مهم في إعادة صياغة وعيها بذاتها، وبأدوارها الأنثوية التقليدية، التي كانت تضع جلّ اهتمامها على إرضاء الزوج وإسعاده (المختار الهراس وإدريس بن سعيد، 1997). ومن ثم فإن احتمالية أن تسهم هذه النوعية من التغيرات في الخفض من شدة التمسك والالتزام بالقيم والأعراف التقليدية المساندة لعملية إخضاع المرأة وجعلها عضواً هامشياً وتابعاً في المجتمع، ويمكن أن يترتب على ذلك زيادة حدة نظرة المرأة الإيجابية لذاتها، وزيادة ثقتها بنفسها، ومن ثم تخفيف مظاهر خضوعها للزوج، واسترضائها له، الأمر الذي قد ينعكس على العنف الموجه ضدها من قبل الزوج (Bollen, 2004).

جدول (3)
نتائج تحليل التباين الأحادي للمتغيرات الاجتماعية المستقلة مع أشكال العنف الموجه ضد المرأة

المتغيرات	عنف جسدي		عنف لفظي		عنف أسري		عنف مجتمعي	
	قيمة اختبار F	مستوى المعنوية Sig	قيمة اختبار F	مستوى المعنوية Sig	قيمة اختبار F	مستوى المعنوية Sig	قيمة اختبار F	مستوى المعنوية Sig
1- مستوى تعليم الزوجة	5,7	0,000	14,3	0,000	9,3	0,000	6,2	0,000
2- مستوى تعليم الزوج	3,9	0,004	7,2	0,000	4,8	0,001	4,3	0,002
3- درجة القرابة بين الزوجين	1,2	0,334	1,1	0,38	1,2	0,33	2,8	0,025
4- الانتماء الديني	0,29	0,88	1,7	1,6	0,30	0,91	0,312	0,90
5- مكان الإقامة	3,1	0,001	4,3	0,002	0,696	0,60	5,7	0,000

بالمقابل فإن ارتفاع تعليم الزوجة قد يسهم - بحسب بعض الفروض - إلى حد بعيد في تقديم كثير من القيم والأطر المرجعية المستحدثة، التي يمكن أن تمنح

المرأة رؤى مغايرة عن تلك التقليدية، حول أهمية الحياة الزوجية، وضرورة خضوعها للزوج، للمحافظة على أسرتها (موسى شتيوي ومنير كرادشة، 2001). فقد يسهم ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة في جعلها أكثر عقلانية في شؤون أسرتها، وأكثر قدرة على خفض حدة التوتر، وتجاوز الخلاف. مما يدلل على تضمن تباين مستوى تعليم الزوجة لتباينات مهمة على مستويات العنف الممكن أن تتعرض له المرأة.

كذلك الحال، يظهر متغير مستوى تعليم الزوج فروقات إحصائية مهمة مع جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة دون استثناء، الأمر الذي يبين أن اختلاف مستويات تعليم الزوج له علاقة واضحة بتباين درجات العنف الموجه ضد الزوجة. ويمكن فهم هذه النتيجة أيضاً، في ضوء اقتران ارتفاع مستوى تعليم الزوج، بزيادة قدرته على تجنب التورط بممارسة العنف بأشكاله المختلفة ضد الزوجة، والاحتفاظ بتوازن منطقي في علاقته معها. كما أن ارتفاع مستوى تعليم الزوج قد يقترن بارتفاع قدرته على تقبل أفكار ومفاهيم أكثر حداثة، ومرونة في التعامل مع الزوجة. إضافة لما تقدم فإن متغير التعليم قد ينطوي على أبعاد تربوية عميقة الأثر على ذهنية الزوج، وسلوكه وممارساته، التي يمكن أن تدفعه لاتخاذ مواقف تتعارض مع منهجية العنف أو تبنيه لاستراتيجية محددة لإدارة الأزمات مع الزوجة (Sorenson, 1989)، كما تبرز أهمية ارتفاع مستوى تعليم الزوج، في قدرته على إعادة صياغة أذواقه، بشكل يزيد من درجة توافقه مع زوجته، أو عن طريق رفع مستوى وعيه بمخاطر العنف وانعكاساته على أسرته، أو من خلال مستوى طموح الزوج لحل خلافاته الأسرية بشكل ودي، ومن ثم في تحسين مهاراته في السيطرة على انفعالاته، وانتهاج سلوك يمتاز بالعقلانية والرشادة في التعامل مع الزوجة (صالح القادري، 1998).

أما متغير «درجة القرابة بين الزوج والزوجة» فيظهر فروقاً وتباينات ضعيفة وغير مهمة إحصائياً، مع أنماط العنف الجسدي واللفظي والأسري، غير أنه يظهر فروقات مهمة على مستوى العنف المجتمعي، ويمكن فهم هذه النتيجة، في ضوء ما يتضمنه هذا النسق القرابي، من وسائل للضبط الاجتماعي بصورته التلقائية والتقليدية، وزيادة تدخل الأهل، والتقارب والتجانس الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بين الزوجين (منير كرادشة، 2005). كما يمكن أن يتضمن هذا النمط من الزواج، زيادة في حدة الضغوط التي يمكن أن تمارس على الزوجين من

قبل الأسرة، من أجل سمعتها الاجتماعية، أو نتيجة عدم الرغبة من قبل الأزواج أنفسهم في فقدان احترام أفراد الأسرة الآخرين، نتيجة انتهاج العنف وسيلة لفض الخلافات الزواجية. وبهذا الخصوص تشير بعض الدراسات السابقة (إحسان الحسن، 1981)، إلى أن نمط زواج الأقارب من شأنه أن يزيد من حدة العنف الممارس ضد المرأة، عبر زيادة تدخل الأهل في حياة أبنائهم الزوجية، وفقدان هؤلاء الأبناء لخصوصيتهم الأسرية، الأمر الذي قد يقود إلى زيادة حالات التوتر بينهم. وتشير الأدبيات الاجتماعية بهذا السياق (علي الزغل، 1986)، إلى أن ممارسة العنف ضد المرأة، في حالة كون الزوجين من النسق القرابي نفسه، يعد فعلاً يتعارض مع معايير الأسرة، ويتنافى مع مصالحها الاجتماعية، وينعكس سلباً على سمعة الزوج؛ الأمر الذي يدفعه إلى تفضيل تبني أنماط من التفاعل الإيجابي مع الزوجة، مما قد يعزز من فرص خفض درجة العنف الممكن أن يوجه ضد المرأة.

كما يبرز متغير الانتماء الديني، فروقات ضعيفة وهامشية وغير مفسرة إحصائياً، مع جميع أنواع العنف الموجه ضد المرأة، مما يدلل على أن الاختلاف في انتماء الزوجة الديني، ليس له أهمية تذكر في إحداث فروق مهمة وواضحة على مستويات العنف الممارس تجاه المرأة.

بالمقابل تبرز النتائج، أهمية الفروق التي يحدثها متغير مكان إقامة الزوجة، على أشكال العنف الجسدي واللفظي والمجتمعي، بينما تبرز فروقات ضعيفة وغير إحصائية مع العنف النفسي، ويفسّر ذلك على اعتبار أن المجتمع الريفي يعد مجتمعاً محكوماً لأسرة أبوية ممتدة، السلطة الأساسية فيها تعود لرب الأسرة الذي يمثل القوة المرجعية فيها، وتبقى المرأة نتيجة شرطها الأنثوي عنصراً تابعاً فيها (كايد أبو صبحة، 19990). كما تعزز هذه الأوساط من أهمية سلطة الرجل وهيمنتها من خلال طبيعة بناء القوة والسلطة اللتين تحكمان علاقة الرجل بالمرأة داخلها. ويبدو أن ممارسة مثل هذه السلطة والهيمنة مقبولة ومنسجمة، مع ما هو مغروس أصلاً في ذهنية الأنثى والذكر، باعتباره وضعاً طبيعياً وشرطاً أساسياً لاحتفاظ الذكر بدوره القيادي الضابط لسلوك المرأة، وهو دور يقارب حد الوصاية التامة على الأنثى. ومن جهة أخرى فإنه كثيراً ما تربط هذه الثقافات التقليدية السائدة في الأوساط الريفية الدور الأنثوي، بممارسات ومواقف معينة، تتمثل بوجوب الطاعة والخضوع للرجل، وتنفيذ أوامره (محمد منصور، 1997). وبهذا فإنه يصار – من منظور هذه القيم – إلى تسويغ قيام الرجل بتعنيف المرأة ومعاقبتها، إن خرجت عن

هذه الأطر السلوكية أو الاتفاقات والتوقعات. كما تشكل ظروف التخلف والتبعية التي يعانيها الريف أحياناً (مقارنة بالحضر)، مناخاً خصباً لتأصيل ثقافة العنف واستمراره ضد المرأة، بوصفه سلوكاً يهدف إلى إخضاعها في إطار قوة غير متكافئة، تميل لصالح الرجل (نازك يارد، 1998).

وقد تؤدي التغيرات الطارئة على المناطق الحضرية، إلى استحداث تحولات كبيرة في أدوار كل من الذكر والأنثى، بحيث تولد كثير من مظاهر الصراع، وعدم التماثل ضمن نطاق الأسرة، وقد تأخذ ردود الفعل هذه ملمحاً عنيفاً في مواجهة ما يقع من سوء فهم بين الزوجين. وقد لا يغدو تأثير (خصائص المحيط) على درجة العنف الممارس تجاه المرأة، إلا تعبيراً عن تأثير مجموعة متعددة ومتنوعة من المتغيرات، مثل (التعليم، مكان الإقامة، الزواج المبكر، زواج الأقارب...)، وعليه فقد يشكل نمط السكن في المناطق الحضرية عاملاً مفصلياً لفهم اتجاهات ممارسة العنف ضد المرأة.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هذه النتائج، قد اتسمت بتداخل أثر المتغيرات المستقلة الأخرى على المتغير التابع؛ مما أضعف القدرة على فهم وتحديد صافي أهمية كل من هذه المتغيرات المستقلة، بالنسبة إلى تفسير نمط العنف، الممكن أن يقع على المرأة (Blalock, 1960). وعليه فإنه، أدخلت جميع المتغيرات المستقلة، سواء الديمغرافية منها أو الاجتماعية، في نماذج تحليلية متقدمة، مثل نموذج الانحدار المتدرج الخطوات، بهدف معرفة صافي تأثير كل متغير مستقل، بعد عزل تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى وضبطه، على المتغير التابع (Santow & Bracher, 1999)، الذي تمثله في هذه الدراسة أشكال العنف الخمسة (الجسدي، والنفسي، واللفظي، والأسرة، والمجتمعي). من ثم عرض أكثر تفصيلاً لحيثيات نتائج هذا التحليل.

ج – نتائج تحليل الانحدار المتدرج الخطوات، لمتغيرات الدراسة المستقلة مع المتغير التابع:

يقوم هذا الجزء من الدراسة – بصورة أساسية – على محاولة عرض ومناقشة للآثار النسبية التي تتركها متغيرات الدراسة المستقلة (ذات الصبغة الديمغرافية) على المتغير التابع (أنماط العنف الخمسة المحددة سابقاً) بعد ضبط أثر باقي المتغيرات المستقلة وعزله، مثل المتغيرات ذات المضامين الاجتماعية والثقافية.

وبدقة أكثر ستعرض وستناقش النتائج في هذا الجزء من الدراسة، عبر خمسة محاور، تمثل أنماط العنف الرئيسة الموجهة ضد المرأة، وتتمثل هذه المحاور الخمسة في:

1 – علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف الأسري، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية والأخرى.

2 – علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف اللفظي، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية والأخرى.

3 – علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف المجتمعي، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية والأخرى.

4 – علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف النفسي، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية والأخرى.

5 – علاقة المتغيرات الديمغرافية بالعنف الجسدي، بعد تثبيت أثر المتغيرات الاجتماعية والأخرى.

1 – المحور الأول – أثر متغيرات الدراسة على العنف الأسري:

يتضح من خلال القراءة التقويمية لمعطيات جدول (4) الذي يتضمن خلاصة نتائج أثر المتغيرات الديمغرافية المستقلة على مستوى العنف الأسري (بعد ضبط أثر باقي المتغيرات الاجتماعية)، بروز متغير «مستوى تعليم المرأة» بوصفه متغيراً قوياً وذا تأثير مهيمن، على تفسير التباين الظاهر في مستوى العنف الأسري، حيث فسر هذا المتغير معظم التباين المشاهد على المتغير التابع. فقد فسر هذا المتغير وحده (10%) من مجموع التباين الكلي، وهذه النتيجة تدلل على تضمن اختلاف المستويات التعليمية لدى النساء لتباين آخر مهم يتعلق في تطلعاتهن وأنواقهن، وميولهن نحو الاستقلال والحرية، وتبني قيم مستحدثة قد تكون على علاقة وثيقة ببروز مظاهر التوتر والصراع في علاقتهن بأزواجهن (هادي المختار، 1997)، ومن ثم زيادة احتمال تفجره على شكل جمل من العنف الأسري (كالقسوة في معاملة الزوجة، وحرمانها من زيارة الأهل والأصدقاء، وسوء المعاملة، وتقييد حريتها، وحرمانها من العمل... إلخ). غير أن بعض الدراسات السابقة (موسى شتيوي ومنير كرادشة، 2001)، تؤكد – بهذا الخصوص – أن ارتفاع مستوى تعليم الزوجة، قد يرفع من احتمال التفاعل الإيجابي القائم على الحوار والتفاهم في إدارة الصراع مع الزوج، من خلال زيادة تبنيها

لمواقف أكثر رشادة وعقلانية، ورفع مستوى معرفتها ونضوجها الانفعالي؛ الأمر الذي قد يمكنها من تجاوز كثير من الخلافات التي قد تعترض حياتها الزوجية، وتزيد من مستوى التوافق أو الرضا الزواجي (Dissel & Ngubeni, 2004).

جدول (4)
خلاصة أثر المتغيرات المستقلة على العنف الأسري باستخدام تحليل الانحدار المتدرج الخطوات

اسم المتغير	قيمة R-Square التراكمية	قيمة التغير في R-Square	قيمة F	مستوى المعنوية Sig مستوى الدلالة
1 – مستوى تعليم المرأة	0,100	0,100	26,8	0,000
2 – الحالة الاجتماعية للمرأة	0,037	0,137	10,2	0,002
3 – قدرة المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب	0,033	0,170	9,6	0,002
4 – عدد الأبناء الإناث في الأسرة	0,027	197	8,2	0,005
5 – درجة القرابة بين الزوجين	0,028	0,226	8,7	0,003
6 – سبق حدوث وفيات الأطفال في الأسرة	0,014	0,240	4,5	0,036

وجاء في المرتبة الثانية، من حيث الأهمية النسبية في تفسير مستويات العنف الأسري، متغير «الحالة الاجتماعية» للمرأة، حيث فسّر هذا المتغير (0,037%) من مجموع التباين الظاهر، وهذا يعني أن تباين الحالة الاجتماعية للزوجة (متزوجة كانت، أم مطلقة، أم منفصلة، أم أرملة) يتضمن فوارق مهمة في مستوى العنف الأسري الممكن توجيهه ضدها.

وفي المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية في تفسير درجة العنف الأسري الممارس ضد المرأة في المجتمع الأردني، جاء متغير «قدرة المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب»، حيث برز دور هذا المتغير ذي الأبعاد الديمغرافية والبيولوجية، بوصفه عاملاً مهماً وفاعلاً في تحديد مستويات العنف الأسري الممارس ضد المرأة، فقد فسر هذا المتغير (0,33%) من التباين الكلي للعنف الأسري، ويمكن فهم هذه النتيجة، في ضوء ما يمثله إنجاب الأطفال – بالنسبة للمرأة – من تأمين اجتماعي وأداة مهمة وثمينة لإثبات إنجازها الإنجابي، وهويتها الأنثوية، ومن ثم في إكسابها الاحترام والاعتراف الاجتماعيين (عدنان سلمان، 2000)، بالمقابل فإن عدم

قدرة المرأة على الإنجاب، نتيجة لأسباب تتعلق بوضع بيولوجي أو بعوامل ذات منشأ فسيولوجي، قد يترتب عليه خفض مكانة المرأة، وتعقيد طبيعة العلاقة بين الزوجين، واحتمالية زيادة العنف، بوصفه إحدى الاستراتيجيات التي يتبعها الزوج في التعامل مع الزوجة، داخل نطاق الأسرة (مصطفى التير، 1996).

واحتل المرتبة الرابعة من حيث درجة الأهمية النسبية في تفسير مستوى العنف الأسري تجاه المرأة، عدد الأطفال الإناث الذين أنجبتهم الزوجة خلال حياتها، حيث فسّر هذا المتغير الذي يعبر عن سلوك المرأة الإنجابي 0,27% من التباين الكلي للعنف الأسري. وهذه النتيجة تكشف عن حجم التوتر والصراع، المصاحب لزيادة عدد الإناث المنجبات في الأسرة.

وفي المرتبة الخامسة جاء متغير «درجة القرابة بين الزوجين» من حيث قدرته النسبية في تفسير تباين العنف الأسري؛ حيث فسر هذا المتغير ما مقدارهُ (0,28%) من مجموع التباين الكلي. مما يدلل على احتمالية تضمن تفاوت درجة القرابة بين الزوجين، لاختلافات وتباينات مهمة في مستويات العنف الممارس ضد المرأة. ويمكن تفسير هذه النتيجة استناداً إلى الفرض القائل: إن زواج الأقارب يعمل على تكثيف الروابط الأسرية، ويعمل أيضاً على زيادة تماسك النسق الاجتماعي وقوته، ويزيد من قيم الاحترام والطاعة لكبار العمر، وتوجيهاتهم، كما يزيد من الانسجام والتوافق الزواجي (علي الزغل، 1986)؛ مما قد يقلل من بروز مظاهر التوتر والصراع، وأنماط التفاعل السلبي الذي قد يطبع العلاقة بين الزوجين. وقد يتضمن نمط زواج الأقارب توقعات مهمة، حول زيادة قدرة المرأة على تحقيق تكيف أفضل مع ظروف الزواج (إحسان الحسن، 1981).

وفي السياق ذاته تؤكد دراسة (إحسان الحسن، 1981) تضمن الزواج من داخل النسق القرابي زيادة في حدة الضغوطات الممارسة من قبل الأهل تجاه الزوجين، كزيادة التدخل في شؤونهم الأسرية، وما يترتب عليه من فقدانهم لجزء كبير من خصوصيتهم الأسرية؛ الأمر الذي قد ينعكس مباشرة على زيادة مظاهر العنف تجاه المرأة. لكن هذا الأثر غير مؤهل له أن يظهر بصورته الواضحة، بسبب المساندة وأوجه الدعم الاجتماعي والنفسي، وحتى الاقتصادي المقدم للزوجين من قبل كبار العمر في الأسرة القرابية (منير كرادشة، 2005).

وفي المرتبة السادسة والأخيرة، جاء سبق تعرض الأسرة لحدث وفاة الجنين

قبل الولادة نتيجة (الإجهاض، الإسقاط، أو الولادة الميتة)، حيث فسر هذا المتغير (0,14%) من تباين المتغير التابع، ويمكن فهم هذه النتيجة في ضوء ما قد يترتب على فقدان الأطفال وموتهم في الأسرة، من مضاعفات نفسية قد تزيد من حدة التوتر بين الزوجين، وزيادة المشاعر السلبية بينهما، وغلبة الانفعال على علاقة الزوجين، وفقدانهما لحالة التوازن والانسجام (Hobcraft, 1992)، ومن ثم زيادة فرص ممارسة العنف داخل الأسرة. وبشكل عام فإن نتائج التحليل تؤكد أهمية المتغيرات ذات الصبغ الاجتماعية والديمغرافية في تحديد مستويات العنف الأسري تجاه الزوجة في الأدرن.

2 – المحور الثاني – أثر متغيرات الدراسة على العنف اللفظي:

تعرض بيانات جدول (5) أهم النتائج التي أبرزها تحليل نموذج الانحدار المتعدد الخطوات، الذي أدخلت فيه جميع المتغيرات المستقلة، لتحديد أثرها على المتغير التابع (العنف اللفظي) وقياسه. ولعل أولى الملاحظات التي تبرز عند مطالعة نتائج الجدول المذكور ورصدها، أن المتغيرات التي ظهرت عوامل فاعلة وواضحة الأثر في تباين مستوى العنف اللفظي هي متغيرات أغلبها ذات صبغ اجتماعية مثل (مستوى تعليم الزوجة، وحالة الزوجة التعليمية، ومكان إقامتها)، إضافة لمتغير ديمغرافي واحد تمثل في مدى قدرة المرأة البيولوجية الطبيعية على الحمل والإنجاب. وبصورة أكثر تفصيلاً تظهر النتائج، هيمنة تأثير متغير «مستوى تعليم المرأة» على تفسير تباين العنف اللفظي تجاهها. حيث فسر هذا المتغير وحده (12,2%) من مجموع حجم التباين الكلي. ويمكن فهم هذه النتيجة على ضوء ما يتركه متغير تعليم المرأة من انعكاسات على الظروف الاجتماعية الثقافية للأسرة، أو على مستويات الوعي التي يثيرها حول كيفية تعاملها مع شريك الحياة، أو ما يتعلق في تحسين مهارتها الاتصالية، وجعلها أكثر تقديراً لمسألة التفاهم والحوار مع الزوج، وأكثر طمعاً في تبني أنماط سلوكية حديثة، تجنبها التعرض لسلوكيات العنف الذي يحتمل أن يصدر من قبل الزوج (Sahawneh & Karadsheh, 2001).

وقد جاء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية في تفسير مستوى العنف اللفظي في الأسرة، متغير الحالة الاجتماعية للمرأة، حيث فسر هذا المتغير وحده (3,1%) من مجموع التباين في مستوى العنف اللفظي.

جدول (5)
خلاصة أثر المتغيرات المستقلة على العنف اللفظي
باستخدام تحليل الانحدار المتدرج الخطوات

اسم المتغير	قيمة R-Square	قيمة التغير في R-Square	قيمة اختبار F	مستوى المعنوية Sig
1 - مستوى تعليم المرأة	0,122	0,122	33,4	0,000
2 - الحالة الاجتماعية للمرأة	0,031	0,153	8,8	0,002
3 - قدرة المرأة على الحمل والإنجاب	0,016	0,169	4,7	0,031
4 - مكان الإقامة	0,015	0,184	4,4	0,038

واحتل المرتبة الثالثة من حيث القدرة على تفسير التباين في مستوى العنف اللفظي الممارس ضد المرأة، متغير «مدى قدرتها على الحمل والإنجاب بشكل طبيعي»؛ إذ فسّر هذا المتغير ما مقداره (1,6%) من مجموع حجم التباين الكلي لمستوى العنف اللفظي، وهذه النتيجة تؤكد - مرة أخرى - أهمية هذه الأبعاد الديمغرافية في تأصيل ثقافة العنف ضد الزوجة، خاصة أن مثل هذه الظواهر تعد مؤشراً على أن نسق الأسرة لا يعمل بصورة مرضية، وأن الأزواج لم يستطيعوا من خلاله إشباع حاجاتهم النفسية، والبيولوجية (أي إنجاب العدد المرغوب من الأطفال)؛ الأمر الذي قد يفضي إلى غلبة الصراع على هذه الاتحادات الزواجية. كما أن عدم قدرة المرأة على الحمل والإنجاب بشكل طبيعي، قد يتضمن مؤشرات مهمة حول عدم انسجام أداء الأدوار المفروض أن تؤديها الزوجة مع التوقعات المنتظرة؛ الأمر الذي يزيد من وطأة الشعور بعدم الرضا عن الزوجة وتدني تقديرها من قبل الزوج (Santw & Bracher, 1999)، ومن ثم زيادة الميل إلى تعنيفها لفظياً (كإهانتها مثلاً، أو تحقيرها، نمها، التقليل من شأنها، عدم احترامها، ورفع الصوت عليها... إلخ).

وفي المرتبة الرابعة برز متغير «مكان الإقامة الحالي»؛ إذ فسر هذا المتغير 1,5% من مجموع التباين الكلي للعنف اللفظي الواقع على المرأة. ويمكن تفسير هذه النتيجة استناداً إلى خصائص المناطق الحضرية التي تتسم بسيادة حالات اللاتجانس الاجتماعي وضعف العلاقات الشخصية، وقلة الروابط الأولية، وضعف

الإجماع المعياري، وزيادة تفكك السلطة الذكورية التقاليدية (كلثم الغانم، 2001). مقابل نزوع خصائص المحيط الريفي إلى تكريس إرث وثقافة تقليدية ريفية، تعزز التمسك بالقيم والأعراف السائدة، وتقليص الفرص أمام المرأة (كفرصها في العمل والتعلم) (Sahawneh & Karadsheh, 2001). مما يرجح تضمن تباين مكان إقامة الزوجة، لتباين آخر يتعلق بتفاوت درجة العنف اللفظي الممارس ضدها.

وتجدر الإشارة هنا لضرورة التنويه بالأهمية المحورية لسلطة الرجل ودوره في السيطرة والتحكم بشروط العلاقة البينية مع المرأة، باعتباره يمارس أدواراً ذكورية أبوية، تتسق مع ما هو مغروس في ذهنية الأنثى، وتتطابق مع الثقافة التقليدية السائدة التي نشأت عليها، والمنحازة للذكر من خلال إعطائه دور الوصاية الكاملة على الأنثى، باعتباره الضابط لسلوكها، والحامي لها والمدافع عن وجودها وكيانها؛ فالرجل في الريف ما زال هو المسؤول عن سلوك المرأة، زوجة كانت أم أختاً أم بنتاً، حيث يربط الرصيد الثقافي الريفي الدور الأنثوي بمواقف وواجبات تتمثل في وجوب الطاعة والخضوع للرجل، والتقيد التام بالأعراف والتقاليد السائدة (سلوى الخطيب، 1997)، وضمن هذه الاعتبارات فإنه من المقبول – من منظور هذه القيم – أن يقوم الرجل بمعاقبة المرأة إن خرجت عن هذه الأطر. الأمر الذي يؤكد أن انتهاج العنف سلوكاً ضد المرأة، في مثل هذه المناطق يخضع بالإضافة إلى خصائص المحيط، إلى شروط بناء القوة والسلطة اللذين يحكمان علاقة الذكر بالأنثى من منظورها التقليدي.

3 – **المحور الثالث – أثر متغيرات الدراسة على العنف المجتمعي:**

تظهر نتائج جدول (6)، بروز الأهمية الإحصائية لبعض المتغيرات المستقلة فقط، على مستوى حدوث العنف المجتمعي الممارس ضد المرأة في المجتمع الأردني، وتتمثل هذه المتغيرات في (تعليم المرأة، مكان الإقامة، الحالة الاجتماعية للمرأة، عدد الأطفال الذكور في الأسرة). بالمقابل تبرز المتغيرات المستقلة الأخرى متغيرات هامشية وضعيفة الأثر على مستوى العنف المجتمعي. وفيما يلي عرض مفصل لحيثيات هذه النتائج:

تبين القراءة التفصيلية لنتائج جدول (6) أن لمتغير مستوى تعليم المرأة تأثيراً واضحاً ومهيمناً على تباين مستوى العنف المجتمعي الذي يمكن أن تتعرض له؛ حيث فسر هذا المتغير وحده (6,8%) من مجموع التباين الكلي لمستوى العنف

المجتمعي. وهذه النتيجة تكشف عن أهمية تعليم المرأة بوصفه محدداً لمستوى العنف المجتمعي الممكن توجيهه ضدها.

جدول (6)
خلاصة أثر المتغيرات المستقلة على العنف المجتمعي باستخدام تحليل الانحدار المتدرج الخطوات

اسم المتغير	قيمة R-Squarc	قيمة التغير في R-Square	قيمة لاختبار F	مستوى المعنوية Sig
1 - مستوى تعليم المرأة	0,068	0,068	17,6	0,000
2 - مكان الإقامة	0,04	0,109	10,9	0,001
3 - حالة المرأة الاجتماعية	0,017	0,126	4,7	0,032
4 - عدد الذكور في الأسرة	0,008	0,134	3,8	0,004

وجاء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في تفسير تباين مستوى العنف المجتمعي الذي يمكن أن تتعرض له المرأة، «متغير مكان الإقامة الحالي للمرأة»، إذ فسر هذا المتغير بمفرده ما مقداره (4,1%) من تباين العنف المجتمعي الواقع على المرأة، وهذه النتيجة تعزز ما ذهبنا إليه حول أهمية خصائص المحيط الريفي - بوصفه نسقاً اجتماعياً اقتصادياً ثقافياً - له خصوصيته في تحديد استجابات الأفراد، لما يتضمنه من وسائل للضبط الاجتماعي، وأنماط من العلاقات، والروابط، والضوابط الاجتماعية والثقافية. فمكان الإقامة، على هذا النحو، يمثل تصوراً مركباً يُعبر عن جملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، التي يمكن أن تمارس تأثيرها على مستويات العنف المجتمعي الموجه ضد المرأة (عبدالرحمن العيسوي، 2004)، (كإطلاق الشائعات والأكاذيب عليها، والتعرض لها بالتعليقات والنظرة الدونية، أو الجارحة ولومها على إنجاب الإناث... إلخ). ولعل الأثر الذي يمكن أن يظهره هذا المتغير، يتجلى من خلال ما يمكن أن يمد به الأفراد من مواقف وأذواق، وقيم، وأفكار مختلفة يمكن أن ترفع أو تخفض من احتمالات العنف المجتمعي الموجه للمرأة، وهي بالمحصلة مواقف، تسهم في تحديد كثير من أوجه التوتر والصراع، داخل الأسرة (أمل العواودة، 2002).

وفي المرتبة الثالثة، ظهر متغير الحالة الاجتماعية للمرأة، حيث تفسر ما

مقداره (1,7%) من التباين الكلي في مستوى العنف المجتمعي تجاه المرأة، مما يؤكد أهمية حالة المرأة الاجتماعية في تقرير درجة العنف المجتمعي الموجه ضدها.

وفي المرتبة الأخيرة، جاء متغير «عدد الأطفال الذكور في الأسرة» في تفسير درجة العنف المجتمعي تجاه المرأة. فيبدو أن الناتج من الأطفال الذكور في الأسرة، له مردود واضح على درجة العنف المجتمعي تجاه المرأة، على اعتبار أن المرأة هي محور عملية الإنجاب، وأن إنجاب الأطفال الذكور في الأسرة يعد إنجازاً ديمغرافياً يعطيها الأمان والطمأنينة، ويعمق مكانتها، ويكسبها الاحترام والاعتراف الاجتماعيين، كما يمنح الرجل إحساساً بأنه قد ضمن فعلاً من يحفظ اسمه ويتسلم ملكيتهُ من بعده خاصة عند إنجاب الذكور (منير كرادشة وعيسى المصاروة، 2005). بالمقابل فإن عدم إنجاب الذكور يترتب عليه أن تتعرض المرأة لكثير من أشكال العنف المجتمعي (كإطلاق الشائعات، والأكاذيب، والتعرض للتعليقات والنظرة الجارحة، ولومها على عدم إنجاب الذكور... إلخ).

4 – المحور الرابع – أثر المتغيرات المستقلة المختلفة على العنف النفسي:

توضح نتائج جدول (7) مجموعة من المتغيرات التي برزت متغيرات مهمة وواضحة الأثر في تفسير مستوى آخر من العنف وهو «العنف النفسي»؛ إذ تظهر النتائج تميز ستة متغيرات مستقلة بين جميع المتغيرات المستقلة الأخرى في تفسير ظاهرة العنف النفسي تجاه المرأة، وهذه المتغيرات هي (مستوى تعليم الزوج، ومستوى تعليم الزوجة، وحالة المرأة الاجتماعية، وقدرة المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب، وحجم الخصوبة الفعلية في الأسرة)، وفيما يلي عرض أكثر دقة وتفصيلاً، حول الأهمية النسبية وقوة تأثير هذه المتغيرات سالفة الذكر على العنف النفسي الواقع على المرأة.

كما تبين نتائج جدول (7) أيضاً، الأهمية النسبية لتأثير متغير مستوى تعليم الزوج على مستوى العنف النفسي الواقع على المرأة؛ حيث فسّر هذا المتغير وحده (7,0%) من مجموع التباين الكلي. ويمكن تفسير هذه النتيجة بالاعتماد على اقتران ارتفاع مستوى تعليم الأزواج الذكور، بسيادة الأفكار العقلانية، وارتفاع القدرة على التفاهم والحوار في إدارة الخلافات الأسرية، وزيادة تبني مواقف أكثر إيجابية، وأكثر حداثة حول مفهوم الزواج والشراكة الأسرية، ومكانة الزوجة، وكيفية التعامل معها (صالح القادري، 1998). كما يترك ارتفاع مستوى التعليم آثاراً مهمة على تطلعات

الأزواج وثقافتهم، قد تجعلهم أكثر قدرة وحكمة في إدارة الخلافات الأسرية في حال حدوثها، وخفض احتمال التورط في ممارسة العنف، خاصة النفسي منه ضد المرأة (كالتهديد الدائم، الإحباط الدائم، الوعيد)، باعتبار أن الأزواج الأكثر تعليماً هم أكثر معرفة، بالأضرار التي قد تنجم عن ممارسة مثل هذه الأنماط من العنف ضد زوجاتهم، وهم من ثم أكثر ميلاً لتجنب مخاطره وآثاره السلبية التي قد تنعكس على كيان المرأة وصحتها النفسية والجسدية (موسى شتيوي ومنير كرادشة، 2001).

جدول (7)
خلاصة أثر المتغيرات المستقلة على العنف النفسي
باستخدام تحليل الانحدار المتدرج الخطوات

اسم المتغير	قيمة R-Square	قيمة التغير في R-Square	قيمة اختبار F	مستوى المعنوية Sig
1 – مستوى تعليم الزوج	0,070	0,070	18,1	0,000
2 – الحالة الاجتماعية للمرأة	0,041	0,111	11,1	0,001
3 – سبق استخدام الزوجة لوسائل تنظيم النسل	0,032	0,143	9,0	0,003
4 – مستوى تعليم المرأة	0,029	0,172	8,5	0,004
5– حجم الخصوبة الفعلية	0,013	0,185	3,2	0,003

وفسر متغير الحالة الاجتماعية للمرأة (4,1%) من مجموع التباين المشاهد على مستوى العنف النفسي الممارس على المرأة. كما فسر متغير قدرة المرأة على الحمل والإنجاب بصورة طبيعية ما مقداره 3,2% من التباين الكلي، وهذا يعني أن العنف النفسي الممارس ضد المرأة ضمن نطاق أسرتها، يتأثر بشكل واضح بتباين قدرتها على الحمل والإنجاب بشكل طبيعي. ويمكن فهم مثل هذه النتيجة استناداً للرؤى التي لا تعترف بوجود للمرأة إلا من خلال قدرتها على الإنجاب، وهي الرؤية ذاتها التي تعوق تفتح المرأة على بدائل وخبرات، يمكن أن تضعف من درجة التوتر والصراع المحتمل داخل نطاق الأسرة، وهو من شأنه أن يهمش من قدرتها على الإمساك بشروط حياتها. ثم جاء في المرتبة الثالثة من حيث التفسير متغير سبق استخدام الزوجة لوسائل منع الحمل.

وجاء في المرتبة التالية من حيث القدرة التفسيرية لمستوى العنف النفسي

الواقع على المرأة، متغير (مستوى تعليمها)، حيث فسر هذا المتغير الاجتماعي، ما مقداره (2,9%) من التباين المشاهد على مستوى العنف النفسي، ويمكن إدراك هذه النتيجة على ضوء الوعي والخبرة والمعرفة المكتسبة من عملية التعليم، التي يمكن أن تقترن بصورة مباشرة بزيادة قدرة المرأة على تجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تبرز في حال الاختلاف مع الزوج. كما تقترن عملية تعليم المرأة برفع قدرتها على الاحتفاظ بتوازن منطقي بين سلوكها وممارساتها، والابتعاد عن الأساليب الاستفزازية، والرفع من قدرتها في السيطرة على المواقف الانفعالية؛ الأمر الذي قد يزيد منسوب الشعور بالرضا الزواجي، وإحداث تكيفات مناسبة في حالات حدوث خلافات داخل نطاق الأسرة (مصطفى التير، 1997).

كما فسر متغير حجم الخصوبة الفعلية 1,3% من نسبة التباين الكلي، وهو ما يؤكد أهمية سلوك المرأة الديمغرافي في تحديد مستوى العنف النفسي الموجه ضد المرأة. أما باقي المتغيرات المستقلة فلم تظهر أي أهمية نسبية تذكر في تفسير العنف النفسي ضد المرأة.

5 – **المحور الخامس – أثر متغيرات الدراسة على العنف الجسدي:**

القراءة الأولية لنتائج جدول (8) تبين أن هناك مجموعة من المتغيرات المستقلة الاجتماعية أو الديمغرافية هي (مستوى تعليم الزوج، والحالة الاجتماعية للزوجة، وقدرة الزوجة على الحمل والإنجاب بشكل طبيعي، ودرجة القرابة مع الزوج، وعدد الأطفال الإناث المنجبات في الأسرة)، حيث يتضح من خلال النتائج التفصيلية أن أغلب هذه المتغيرات المفسرة لمستوى العنف الجسدي، هي متغيرات مشابهة تقريباً للمتغيرات المفسرة للعنف الأسري، باستثناء متغير (عدد الأطفال الإناث المنجبات في الأسرة)، الذي أظهر تأثيراً مهماً وواضحاً في تفسير العنف الجسدي. أما ما يتعلق بالنتائج التفصيلية، لآلية أثر هذه المتغيرات على درجة العنف الجسدي الممارس ضد المرأة، فتبين النتائج أن مستوى تعليم الزوج قد أظهر أعلى مستوى تفسير لتباين درجة العنف الجسدي، وبدرجة مقدارها (5,2%). وهذه النتيجة تكشف اقتران تفاوت مستوى العنف الجسدي الممارس نحو المرأة (مثل ضرب المرأة، الصفع على الوجه، الكم، الدفش، شد الشعر، الجرح، الركل... إلخ)، باختلاف مستويات تعليم الزوج، وهي نتيجة تبين أهمية دور هذا المتغير في تحديد مستوى العنف الجسدي ضد المرأة في المجتمع الأردني.

جدول (8)
نتائج أثر المتغيرات المستقلة على العنف الجسدي
باستخدام تحليل الانحدار المتدرج الخطوات

اسم المتغير	قيمة R-Square	قيمة التغير في R-Square	قيمة اختبار F	مستوى المعنوية Sig
1 - مستوى تعليم الزوج	0,052	0,052	13,3	0,000
2 - الحالة الاجتماعية للمرأة	0,035	0,087	9,2	0,003
3 - سبق استخدام الزوجة لوسائل تنظيم النسل	0,021	0,108	5,6	0,019
4 - مستوى تعليم المرأة	0,19	0,127	5,2	0,024
5 - درجة القرابة بين الزوجين	0,009	118	2,4	0,05
6 - عدد الأطفال الإناث المنجبات في الأسرة	0,006	0,002	1,3	0,05

واحتل المرتبة الثانية من حيث القدرة على تفسير درجة التباين المشاهد في مستوى العنف الجسدي، «متغير حالة المرأة الاجتماعية»، حيث فسر هذا المتغير (3,5%) من مجموع التباين الكلي على المتغير التابع، وهو مؤشر على أهمية الدور الذي يؤديه وضع المرأة الاجتماعي (متزوجة أو مطلقة أو أرملة أو منفصلة) في تشكيل ملامح العنف الجسدي ضدها.

كما فسر المتغير الديمغرافي المتمثل بقدرة المرأة على الحمل والإنجاب بشكل طبيعي (2,1%) من التباين الكلي، وهي نتيجة تنسجم مع السياق العام لطبيعة تأثير هذا النمط من المتغيرات مع مستويات العنف الممارس ضد المرأة في المجتمع الأردني، خاصة أن التباين في قدرة المرأة على الحمل والإنجاب، يتضمن تبايناً مهماً يتعلق بمكانتها واعتبارها الاجتماعي (Sahawneh & Karadsheh, 2001)، وقد ينعكس على درجة العنف الجسدي الممارس ضدها في الأسرة ومستواه.

أما بالنسبة لمتغير «مستوى تعليم المرأة»، فقد جاء في المرتبة الرابعة، وفسّر ما مقداره (1,9%) من مجموع التباين الكلي لدرجة العنف الجسدي. وتؤكد هذه النتيجة، أهمية هذا النمط من المتغيرات في تقرير درجة العنف الجسدي الذي يمكن أن يمارس تجاه المرأة، وكذلك الأهمية الكامنة لهذا المتغير في تجنب كثير من أوجه العنف الذي يمكن أن يمارس ضدها.

وجاء في المرتبة الخامسة من حيث القدرة التفسيرية لمستوى العنف الجسدي، متغير «درجة القرابة بين الزوجين»، فقد فسر هذا المتغير (0,95) من مجموع التباين المشاهد على المتغير التابع. ويمكن عزو هذه النتيجة، إلى احتمالية تضمن درجة القرابة بين الزوجين، لتباين آخر يتعلق بطبيعة المواقف المتخذة عند حدوث أي من أوجه الخلاف بين الزوجين.

وفي المرتبة الأخيرة جاء متغير «عدد الأطفال الإناث المنجبات في الأسرة»، الذي فسر (0,3%) من مجموع التباين العنف الجسدي، وهي نتيجة متوقعة نوعاً ما بسبب ما تخلفه عملية إنجاب الإناث، من حالات قلق نفسي وخوف من الأعباء الاقتصادية، ومن الوصمات الاجتماعية (ميّة الرحبي، 2003). فيلاحظ بشكل عام اقتران إنجاب الأطفال الإناث بمشاعر الحزن والقلق والرفض، وتزايد التوتر في العلاقات الزواجية.

وبصورة عامة يتضح من خلال نتائج تحليل الانحدار المتدرج الخطوات لمتغيرات الدراسة المستقلة مع المتغير التابع، والمتمثل في جميع أشكال العنف (الجسدي، والنفسي واللفظي والمجتمعي، والأسري)، أن هناك مجموعة من المتغيرات، برزت متغيرات مهمة وفاعلة في تقرير مستوى العنف، وشكله، خاصة بعد عزل تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى وضبطها. ومن هذه المتغيرات «متغير مستوى تعليم المرأة، ومستوى تعليم الزوج، ودرجة القرابة بين الزوجين». كما برزت بعض المتغيرات ذات الأبعاد الديمغرافية مثل: «قدرة المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب، ومجموع عدد الأطفال الذكور المنجبين والإناث المنجبات في الأسرة، ووفيات قبل الولادة» بوصفها متغيرات مهمة ومفسرة لتباين أشكال العنف الموجه ضد المرأة.

الخاتمة والاستنتاجات:

بعد تحليل النتائج ومناقشتها على مختلف مستويات التحليل، فإن نتائج الدراسة تكشف أن بنية العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني ذات تركيبة معقدة يتداخل في تكوينها العديد من المتغيرات ذات السمات الاجتماعية والديمغرافية، وبصورة عامة في ضوء المعطيات الواردة في جداول الدراسة المختلفة، فإنه يمكننا أن نبين أهم ما توصلت إليه الدراسة:

أولاً: بينت النتائج الوصفية البسيطة أهمية أغلب المتغيرات ذات المنشأ

الديمغرافي في تحديد شكل العنف، خاصة متغيرات مثل قدرة المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب، وعدد الأطفال الأحياء المنجبين في الأسرة: الذكور والإناث، ووفيات قبل الولادة.

ثانياً: بينت نتائج تحليل التباين الأحادي أن لبعض المتغيرات الديمغرافية علاقة مهمة بأشكال العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني، والبعض الآخر اتسمت علاقته بالهامشية؛ فجاءت النتائج متباينة تبعاً لطبيعة المتغير، فبينما كان لمتغيرات «عمر الزوجة عند الزواج، وعمر الزوج عند الزواج، والحالة الاجتماعية للمرأة، وحجم الخصوبة الفعلية، وعدد الأطفال المواليد، ومجموع عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم في الأسرة» علاقة واضحة في معظم أشكال العنف ضد المرأة، في حين سجلت بعض المتغيرات ضعفاً وهامشية في العلاقة مع أشكال العنف ضد المرأة مثل متغير عدد الأطفال المواليد في الأسرة، وقدرة المرأة على الإنجاب، واستخدام موانع الحمل من قبل الزوجة، وحدوث وفيات قبل الولادة وبعد الولادة، مع أن تلك المتغيرات سواء التي كانت فاعلة أو المتغيرات التي كانت قيمتها الإحصائية غير مهمة، اتسمت بالتباين في علاقتها مع أشكال العنف ضد المرأة.

ثالثاً: كذلك بينت نتائج تحليل التباين الأحادي للمتغيرات الاجتماعية مع أشكال العنف ضد المرأة، أن بعض المتغيرات الاجتماعية مثل «متغير مستوى تعليم المرأة، ومستوى تعليم الزوج، ومكان الإقامة» كان لها أهمية واضحة بأشكال العنف الجسدي، واللفظي، والأسري، والمجتمعي، بينما أظهرت متغيرات أخرى مثل «درجة القرابة بين الزوجين، والانتماء الديني» أهمية ضعيفة مع أشكال العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني.

رابعاً: أما نتائج تحليل الانحدار للمتغيرات الديمغرافية، فقد بينت ما يلي:

أ – تظهر نتائج تحليل أثر المتغيرات الديمغرافية على شكل العنف الأسري، بعد ضبط أثر باقي المتغيرات المستقلة، بروز متغير مستوى تعليم المرأة بوصفه متغيراً قوياً ومهيمناً على تفسير التباين الظاهر في مستوى العنف الأسري؛ حيث فسر معظم التباين المشاهد، وجاء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية متغير «الحالة الاجتماعية للمرأة»، وفي المرتبة الثالثة «قدرة المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب»، والمرتبة الرابعة «عدد الأطفال الإناث المنجبين من قبل الزوجة خلال حياتها الزوجية»، والمرتبة الخامسة متغير «درجة القرابة بين الزوجين»، وفي

المرتبة السادسة والأخيرة متغير «تعرض الأسرة لحدث وفاة الجنين قبل الولادة» (الإجهاض، الإسقاط، أو الولادة الميتة).

ب – أما ما يتعلق بنتائج نموذج الانحدار المتعدد الخطوات، الذي أدخلت فيه جميع المتغيرات، فقد ظهرت مجموعة المتغيرات الاجتماعية عوامل فاعلة وواضحة الأثر على شكل العنف اللفظي، بالإضافة إلى متغير ديمغرافي واحد، تمثل في مدى «قدرة المرأة البيولوجية الطبيعية على الحمل والإنجاب»، وتقدم متغير «مستوى تعليم المرأة» على مجموعة المتغيرات، في تفسير تباين العنف اللفظي. وجاء في المرتبة الثانية متغير «الحالة الاجتماعية للمرأة»، والثالثة متغير «قدرة المرأة على الحمل والإنجاب»، والرابعة «مكان الإقامة الحالي».

جـ – أظهرت نتائج الدراسة بروز الأهمية الإحصائية لبعض المتغيرات المستقلة على شكل العنف المجتمعي ضد المرأة الأردنية، بينما برزت بعض المتغيرات المستقلة الأخرى متغيرات هامشية وضعيفة التأثير. فقد جاء في المرتبة الأولى من حيث الأهمية متغير مستوى تعليم المرأة، وفي المرتبة الثانية متغير مكان الإقامة، والثالثة الحالة الاجتماعية، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاء متغير عدد الأطفال الذكور في الأسرة، على اعتبار أن المرأة هي محور العملية الإنجابية، وإنجاب الأطفال الذكور يكسبها الاحترام والاعتراف الاجتماعيين في المجتمع، ويمنحها مكانة عالية لدورها في إنجاب الذكور في الأسرة.

د – تبين نتائج تحليل الانحدار، الأهمية الإحصائية النسبية لستة متغيرات مستقلة على شكل العنف النفسي ضد المرأة، حيث احتل المرتبة الأولى في تفسير العنف النفسي متغير المستوى التعليمي للزوج، وفي المرتبة الثانية الحالة الاجتماعية للمرأة، والمرتبة الثالثة متغير استخدام الزوجة لوسائل تنظيم النسل، والمرتبة الرابعة متغير مستوى تعليم الزوجة، وفي المرتبة الخامسة متغير حجم الخصوبة الفعلية في الأسرة. وتفيد الأبعاد النوعية لهذه المتغيرات أن مستوى تعليم الزوج قد فسر أعلى حالات التباين بين مجموع المتغيرات، وفسر ذلك بالاعتماد على اقتران ارتفاع مستوى تعليم الأزواج الذكور بسيادة الأفكار العقلانية، وارتفاع قدرتهم على التفاهم والحوار في إدارة الخلافات الأسرية، وزيادة تبنيهم لمواقف أكثر إيجابية وحداثة حول مفهوم الزواج والشراكة الأسرية، ومكانة الزوجة وكيفية التعامل معها، وعلى خفض حالات التوتر والضغط النفسي بين الزوجين.

هـ – كشفت نتائج تحليل الانحدار، أن هنالك مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية المستقلة، لها أهمية واضحة في تفسير مستوى التباين للعنف الجسدي ضد المرأة في المجتمع الأردني، وظهر بشكل واضح تقدم متغير مستوى تعليم الزوج على بقية المتغيرات المستقلة الأخرى، واحتل المرتبة الثانية في تفسير العنف الجسدي، متغير الحالة الاجتماعية للمرأة، ثم جاء في المرتبة الثالثة متغير قدرة الزوجة على الحمل والإنجاب بشكل طبيعي، وفي المرتبة الرابعة متغير درجة القرابة بين الزوجين، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة جاء متغير عدد الأطفال الإناث المنجبات في الأسرة.

و – يلاحظ أن معظم المتغيرات المستقلة للعنف الجسدي ضد المرأة في المجتمع الأردني مشابهة لمجموعة المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية المستقلة المفسرة للعنف الأسري ضد المرأة، باستثناء متغير (عدد الأطفال الإناث المنجبات في الأسرة)، الذي أظهر تأثيراً مهماً وواضحاً في تفسير العنف الجسدي، وتعد هذه النتيجة منطقية وقريبة إلى الواقع الاجتماعي والأسري في الأردن، فمن غير المتصور أن يمارس العنف الجسدي ضد المرأة من أفراد خارج الإطار الأسري أو القرابي، فأغلب حالات العنف الجسدي مثل (ضرب المرأة، الصفع على الوجه، الكم، الدفش، شد الشعر، الجروح، الكسور، الركل) هي حالات عنف جسدي يمارسها فقط أفراد من داخل نسق الأسرة، ولهذا تقاربت المتغيرات المستقلة في شكل العنف الجسدي والأسري، وهو ما يفيد إلى حد كبير صدق نتائج الدراسة بهذا الخصوص.

خامساً: كما أظهر التحليل الرئيسي، المتمثل في نموذج الانحدار المتدرج الخطوات، عدة نتائج لافتة للانتباه، أهمها تلك المتعلقة بسيادة تأثير المتغيرات الضابطة وقوتها مثل مستوى تعليم الزوجين، والحالة الاجتماعية للزوجة، في تفسير أشكال العنف الذي يمكن أن تتعرض له المرأة، كذلك الدرجة التي يمارس بها.

سادساً: أظهرت المتغيرات ذات الصبغ الديمغرافية مثل: «قدرة المرأة على الإنجاب بشكل طبيعي، وعدد الأطفال المنجبين بحسب نوعهم الاجتماعي»، متغيرات بارزة في تفسير شكل العنف ومستواه الموجه ضد المرأة، مع ملاحظة شدة التفاوت والتباين الملاحظ في أنماط هذه المتغيرات المستقلة سواء الاجتماعية منها أو الديمغرافية والمحددة لنمط العنف الممارس ضد المرأة.

سابعاً: بصورة عامة، يتضح وجود مجموعة محددة من العوامل المتعلقة بسلوك المرأة الإنجابي، التي كان لها دور مهم في تحديد شكل العنف الموجه ضدها، خاصة بعد ضبط أثر المتغيرات الاجتماعية الثقافية الأخرى.

ثامناً: تبقى مثل هذه الأبعاد وعلاقتها بأشكال العنف الموجه ضد المرأة، مجالاً مفتوحاً للعديد من الدراسات المستقبلية، التي تحتاج للمزيد من البحث والتحليل والدراسة؛ فمستوى العنف بأشكاله المختلفة مؤهل له أن يبقى مستمراً وفي حالة تصاعد، خاصة أن العناصر المحفزة له ما زالت متأصلة وقائمة في المجتمع، فعوامل التحديث وتسارع عجلة التنمية وما ترافقه من تغيرات سواء على المستوى النفسي أو الاجتماعي تعد روافد مهمة لتغذية مثل هذه الظواهر واستمرارها.

المراجع:

ابن منظور (1957). **لسان العرب**. بيروت للطباعة والنشر.

إجلال حلمي (1999). **العنف الأسري**. دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة 1.

إحسان الحسن (1981). **العائلة والقرابة والزواج: دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي**. الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، لبنان.

المختار الهراس، وإدريس بن سعيد (1997). **الثقافة والخصوبة: دراسة في السلوك الإنجابي في المغرب**.

المعهد العربي لحقوق الإنسان، (1996)، **المرأة العربية الوضع القانوني والاجتماعي**. دراسات ميدانية في ثمانية بلدان عربية مع دراسة تأليفية، تونس: 47–63.

المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين (1995). المرأة العربية: واقع وتطلعات. عمان: 8–29.

أمل العواودة (2002). **العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني**، دراسة اجتماعية لعينة من الأسر في محافظة عمان، جامعة البلقاء التطبيقية : 72–135.

جريدة البيان (2001). دولة الإمارات العربية المتحدة، الخميس (27) من ذي الحجة 1421 للهجرة، الموافق 22 مارس.

جليل شكور (1997). **العنف والجريمة**، الدار العربية للعلوم، طبعة 1، بيروت: 115–127.

صالح القادري (1998). **الرجل وتنظيم الأسرة في الأردن: المعرفة والاتجاهات والممارسات**، ورقة مقدمة للمؤتمر الوطني للإعلان عن انطلاق الحملة الوطنية «معاً من أجل أسرة سعيدة» اللجنة الوطنية للسكان: 1–19.

عبدالرحمن محمد العيسوي (2004). ظاهرة العنف الأسري: أسبابها ومظاهرها، دراسة ميدانية

على عينة من المجتمع المصري، **مجلة البحوث الأمنية**، مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية، 13 (28): 225-277.

عبدالكريم الفايز (2001). أثر تباينات عمر الإناث عند الزواج الأول على الخصوبة البشرية في الأردن. **مجلة دراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الجامعة الأردنية، 28 (1)، عمان، الأردن: 196-206.

عدنان سلمان (2000). سوسيولوجيا الثقافة السكانية: دراسة تحليلية لثقافة الخصوبة النسائية في سوريا، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، 16 (2)، سوريا: 243-260.

علي الزغل (1986). **التغير في الخصائص البنيوية للأسرة في شمال الأردن: دراسة ميدانية**. منشورات جامعة اليرموك طبعة 1، اربد، الأردن: 7-48.

كايد أبو صبحة (1990). أنماط الخصوبة في المدن الأردنية وبعض العوامل المؤثرة فيها، **المجلة العربية للعلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، 12 (2): 129-161.

كلثم الغانم (2001). **ارتفاع معدلات الخصوبة وتأثيره في عملية التنمية مع تحليل لأوضاع المرأة العربية. مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، 32 (2): 297-325.

ليلى عبدالوهاب (2000). العنف الأسري: الجريمة والعنف ضد المرأة. دار المدى للثقافة والنشر، دمشق: 16-52.

محمد منصور (1997). **اتجاهات السلوك الإنجابي عند الأمهات والبنات في مجتمع الإمارات العربية المتحدة. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 13 (2)، الإمارات العربية: 82-106.

محمد أبو عليا (2000). **دليل إرشادي للتعامل مع العنف الأسري**. إصدارات مركز التوعية والإرشاد الأسري، مؤسسة الأندلس للتجليد والطباعة: 8-16.

مصطفى التير (1996). الأسرة العربية والعنف: ملاحظات أولية. **الفكر العربي**، العدد الثالث والثمانون، السنة السابعة عشرة، معهد الإنماء العربي: 30-39.

مصطفى التير، (1997). **العنف العائلي**. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: 29-45.

مطاوع محمد بركات (1999). **العدوان والعنف في الأسرة**. عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 27 (4)، إبريل، الكويت: 265-283.

منير كرادشة، وعيسى المصاروة (2005). **المتلازمات الديمغرافية لتفضيل إنجاب الذكور في الأردن**. أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك 21 (3ب)، إربد، الأردن: 775-815.

منير كرادشة (2002). **الفوارق العمرية بين الزوجين في الأردن، أسبابها وآثارها الديمغرافية. مجلة دراسات**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 29 (1)، عمان، الأردن: 190-207.

منير كرادشة (2005). **السلوك الإنجابي والقرابة في الأردن: دراسة ديمغرافية تحليلية. مجلة المنارة**، جامعة آل البيت، الأردن، 11 (4): 67-98.

موسى شتيوي، ومنير كرادشة (2001). **العلاقة بين مستويات تعليم الزوجة وسلوكها الإنجابي**

في الأردن. مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، 28 ملحق: 786-809.

ميّة الرحبي (2003). التمييز والعنف ضد المرأة في المجتمعات العربية قديماً وفي زماننا. مجلة الطريق، عدد 2، لبنان: 86-105.

نازك سابا يارد (1998). المرأة والعنف الممارَس عليها. مجلة أبواب، دار الساقي، بيروت: 85-91.

ناهد رمزي، وعادل سلطان (2000). العنف ضد المرأة: دراسة عاملية مقارنة. المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السابع والثلاثون، العدد (1)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة: 1-24.

سلوى الخطيب (1997). المكانة الاجتماعية للمرأة في المجتمع السعودي التقليدي. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 13 (1)، جامعة الإمارات: 90-131.

هادي المختار (1997). عمل المرأة وأثره على عدم الاستقرار الأسري. دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، 28 (2)، الكويت: 204-221.

Blalock, H. (1960). *Social Statistics* New York, Toronto, London.

Bollen, S. (2004). Violence against women in metropolitan Sout Affrica: Study on impact service delivery, Institute For Security Studies Monograph Serices, No 41, September: 312-338.

Dissel. A & Ngubeni (2004). Giving women their voice: Domestic violence and restorative justice in south Affrica. Paper Presented at the X1th International Symposium on Victimology Stellenbosh, July: 25-53.

Hobcraft, J. (1992). Fertility patterns and child survual: A comparative analysis", population *Bullettin of United Nations* No (33): 5-35.

Sahawneh, F. Karadsheh, M. (2001). Transition to the motherhood first birth interval in Jordan, *Dirasat*. vol (28) Supplement. Jordan: 875-886.

Santow, G. Bracher, M. (1999). Teenage childbearing in *Sweeden. Studies in Family Planning*, vol (30) N (3): 128-137.

Sorenson, A. (1989). Husband and wives characteristics and fertility decisions: A diagonal mobility model. *Demographic* vol (26) No (1): 227-241.

قدم في: يناير 2006

أجيز: مايو 2006



The Impact of Demographic and Social Variables on Forms of Violence against Women in Jordan

Muneer Karadsheh [*]
Abdel Khalek Al-Khatatneh [**]

The study is mainly aimed at exploring and analyzing the impact of demographic and social variables on the forms and levels of violence against women; these include physical, verbal, psychological, familial, and societal forms. The study developed and used a survey to collect the data, which were statistically analyzed to find out the relative effects for each independent variable based on the type of violence practiced on women. The study demonstrated the importance of the demographic variable in identifying the forms of violence, especially those related to pregnancy, women giving birth, the number of live offspring, the number of boys, the number of girls, and the number of deaths among children in the family. The study also showed the importance of other social factors such as the educational level and the social status for each couple as related to the forms of violence against women.

Keywords: Demographic factors, Jordanian women, Societal violence, Familial violence, Verbal violence, Psychological violence, Physical violence.

* Dept of Sociology, Faculty of Arts, Yarmouk University, Jordan.
** Dept of Sociology, Faculty of Arts, Yarmouk University, Jordan.

التطور التاريخي وتحليل التركيب الداخلي لمدينتي رام الله والبيرة: دراسة في جغرافية المدن

حسين الريماوي*

ملخص: تعالج الدراسة التطور التاريخي والتركيب الداخلي للمدينتين التوأمين: رام الله والبيرة، الواقعتين إلى الشمال من مدينة بيت المقدس على بعد خمسة عشر كيلومتراً. لقد تحولت رام الله والبيرة خلال الخمسين سنة الماضية من قريتين صغيرتين متجاورتين إلى مدينة واحدة ملتئمة. وخلال فترات نموها المختلفة تعرضت المدينة لأنظمة حكم مختلفة، كالحكم العثماني، والانتداب الإنجليزي، والحكم الأردني، والاحتلال الإسرائيلي، ومن ثم السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد كان لكل نظام حكم أثره على الامتداد المكاني للمدينة سواء بالتوسع أو بالخناق. وقد استخدمت تقنية التحليل العاملي لدراسة التركيب الداخلي للمدينة، وذلك بتوظيف متغيرات تتعلق بمراحل التعليم وأنواع المهن على مستويات مناطق العد الإحصائي. وقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتوفير بيانات المتغيرات الداخلة في الدراسة. أبرز التحليل العاملي أربعة عوامل هي: 1- تعليم متدنٍ ومهن دنيا، 2- تعليم عالٍ ومهن عليا، 3-عمال فنيون وكتبة، 4- عمال مهرة وزراعيون. إضافة إلى ذلك استخدمت تشبعات مناطق العد الإحصائي على العوامل المستخرجة، ومن ثم وزعت تلك التشبعات على الخرائط الخاصة بكل عامل من أجل تحليل امتداد التركيب المكاني للمدينة. اتضح من هذه الدراسة أن التركيب الداخلي لمدينتي رام الله والبيرة لا يتطابق مع أي من النظريات التقليدية لتركيب المدن الغربية، وهذا يتطلب إجراء مزيد من الدراسات حول التركيب الداخلي للمدن العربية بهدف الوصول إلى نظرية عامة تفسر تركيبها. كما أظهرت نتائج التحليل العاملي أن مناطق العد الإحصائي لمركز المدينتين أشبعت – بشكل عام – على العوامل الأربعة مما يؤكد أهمية

* أستاذ مشارك، دائرة الجغرافيا، جامعة بيرزيت، فلسطين.

هذا المركز، كما هو الحال في سائر المدن العربية. كما تبين أن أطراف المدينة بدأت تتحول إلى ما يشبه الضواحي الجديدة يسكنها ذوو الكفاءات والميسورون مادياً. ومما يجدر ذكره أن الاستيطان الإسرائيلي حاصر المدينة، وحد من اتجاهات نموها؛ مما أدى إلى تشويه شكلها الطبيعي. كذلك يتضح أن المدينتين بحاجة إلى مخطط هيكلي جديد يبرز احتمالات نموهما ومسوغاته خلال ربع القرن القادم.

المصطلحات الأساسية: التركيب الداخلي، التحليل العاملي، التطور التاريخي، التركيب السكاني، مناطق العد، الاستيطان الإسرائيلي، مستويات التعليم، أنواع المهن.

مقدمة:

تتناول الدراسة التركيب الداخلي لمدينتي رام الله والبيرة المجاورتين لمدينة بيت المقدس (خريطة 1). لقد تحولت رام الله والبيرة خلال الخمسين سنة الماضية من قريتين صغيرتين إلى مدينة واحدة اتخذت منها السلطة الوطنية الفلسطينية مركزاً مؤقتاً لها منذ عام 1994 لحين الانتقال إلى القدس بعد حل الصراع العربي الإسرائيلي. إضافة إلى ذلك أصبحت رام الله والبيرة مركزاً يستقطب رؤوس الأموال والكفاءات العلمية والخبرات بمختلف أنواعها من داخل فلسطين وخارجها. وغدا هذا المركز يستقبل مهاجرين من الريف، ومن مناطق عديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما استقبل آلافاً من الفلسطينيين الذين عادوا من الشتات للعمل كوادر في الدوائر المختلفة للسلطة الوطنية الفلسطينية. كل ذلك أدى إلى نشاط ملحوظ في مختلف المجالات الاقتصادية والعمرانية؛ مما يستدعي عمل دراسات للتركيب الداخلي لهاتين المدينتين. وقد يساعد ذلك في إعداد مخطط هيكلي للمدينتين آخذاً في الاعتبار الكيفية التي ينتظم بها الناس في المدينة وأثر انضمام التجمعات السكانية الريفية إلى المدينتين. سوف يكتشف التركيب الداخلي للمدينتين من خلال عدة متغيرات تشمل المستويات التعليمية والمهنية للسكان.

وتحاول هذه الدراسة إبراز أثر الاستيطان الصهيوني الذي يحيط بالمدينتين من ثلاث جهات على التوجه الجغرافي لامتدادهما، خاصة أنهما شهدتا استيطاناً مبكراً؛ أي بعد احتلالهما عام 1967.

منطقة الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على مدينتي رام الله والبيرة. تتكون مدينة رام الله من 34 منطقة عد (Census Tract). أما مدينة البيرة فتتكون من 50 منطقة (خريطة 2).

منهجية الدراسة:

لقد رجع إلى الدراسات السابقة من أجل تتبع التطور التاريخي للمدينتين وانعكاس ذلك على المكان. أما البيانات الداخلة في الدراسة (انظر الملحق 1 والملحق 2) فقد حصل عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتمثل هذه البيانات جزءاً من البيانات الشاملة للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، الذي أجراه ذلك الجهاز عام 1997*. ومن حيث تصنيف المتغيرات فقد اعتمد على أحدث التصنيفات العالمية، واستعين بفريق دولي كان مرسلاً من قبل هيئة الأمم المتحدة. أما المتغيرات الداخلة في الدراسة فهي على النحو الآتي:

مستويات التعليم:

1- أمي / ملم.
2- ابتدائي.
3- إعدادي.
4- ثانوي.
5- دبلوم متوسط.
6- بكالوريوس.
7- دبلوم عالٍ فأعلى.

أنواع المهن:

8- مشرعون وموظفو إدارة عليا.

---

* انتشئ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 1994، بقرار رسمي من الحكومة الفلسطينية، وتتلخص المهمة الرئيسة له في تقديم إحصاءات دقيقة رسمية حول الأوضاع والاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لخدمة المواطنين الفلسطينيين وخدمة احتياجات الأعمال ومؤسساتها. ويحق لجميع أفراد المجتمع الحصول على الإحصاءات الرسمية التي يقوم الجهاز بجمعها وإعدادها ونشرها بحسب الأنظمة والتعليمات المعمول بها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000).

9- متخصصون.

10- فنيون ومتخصصون مساعدون.

11- كتبة.

12- عاملون في خدمات وباعة في محالّ تجارية وأسواق.

13- عمال مهرة في الزراعة.

14- عمال مهرة في حرف وما إليها من مهن.

15- مشغلو آلات ومجمعوها.

16- مهن أولية.

أما من حيث التقنيات الإحصائية والفنية المستخدمة في الدراسة، فقد استخدمت تقنية التحليل العاملي Factor Analysis التي توفرها حزمة برامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، وكذلك حزمتا Power Point و Paint Bruch بهدف رسم الخرائط اللازمة للدراسة.

الموقع الجغرافي والتطور التاريخي لمدينتي رام الله والبيرة:

تقع هاتان المدينتان على عدة تلال متجاورة من جبال فلسطين الوسطى، ويبلغ ارتفاعهما نحو 800 متر فوق مستوى سطح البحر. وهما على بعد خمسة عشر كيلومتراً إلى الشمال من مدينة القدس. وتقعان إلى الشرق من البحر المتوسط وعلى بعد خمسة وستين كيلومتراً (يوسف قدورة، 1999). إن هذا يعني أنهما تقعان في منتصف المسافة بين غور نهر الأردن والسهل الساحلي (منظمة التحرير الفلسطينية، 1990). وتقع المدينتان أيضاً ضمن منطقة مناخ البحر الأبيض المتوسط؛ حيث تسقط الأمطار بين شهري تشرين الثاني (نوفمبر) ونيسان (إبريل)، وتراوح كمية الأمطار بين 500 إلى 700 ملم سنوياً. وفي الشتاء تهب عليهما رياح غربية محملة بالأمطار. وتتساقط الثلوج خلال شهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) أحياناً. وفي بعض الأحيان تهب رياح شرقية جافة باردة شتاء وحارة في فصل الربيع تسبب ضرراً للمزروعات؛ ولذلك يطلق عليها الفلسطينيون مسمى "رياح السموم". (يوسف قدورة، 1999).

اكتسبت رام الله أهميتها بحكم قربها من مدينة القدس. وقد استوطنها الكنعانيون، ويوجد فيها كثير من الكهوف المنحوتة في الصخور، تدل على أصلها

العربي اليبوسي (أمين الدجاني، 1993). اعتبرت المدينة مركزاً لتزويد القدس بالمنتجات الزراعية خاصة أن مدينة القدس لا تتمتع بأي ميزة زراعية، ولذلك اعتمدت خلال تاريخها الطويل على ظهيرها من أجل تدبير أمورها الغذائية. فخلال احتلال الفرنجة لبلاد الشام، وخاصة في الفترة بين 1099– 1187م، كانت رام الله مركزاً مهماً لتزويد القدس بالإنتاج الزراعي (إبراهيم نيروز، 2004). وقد بنى الفرنجة فيها برجاً وكنيسة وديراً ومستشفى للرهبان والفرسان ومعصرة لزيت الزيتون. وبعد هزيمتهم على يد صلاح الدين الأيوبي عام 1187 غادر المستوطنون الإفرنج منطقة رام الله والبيرة إلى أوروبا. بعد ذلك تحولت المنطقة إلى خربة إلى أن جاء إليها مجموعة من العرب المسيحيين في القرن السابع عشر (يوسف قدورة، 1999: 14– 16؛ مصطفى الدباغ، 1991: 234– 235). إلا أن إبراهيم نيروز (2004) يفيد أن عائلة الحدادين المسيحية قدمت إلى رام الله في حدود عام 1552م. ولقد ورد في السجل العثماني للواء القدس عام 1562 أنها كانت تدفع ضرائب (محمد صالحية، 2002).

ويضيف (Hutteroth & Abdulfattah, 1977) أن عدد عائلات رام الله – كما ورد في السجلات العثمانية عام 1596 – بلغ ثلاثاً وستين عائلة، منها ثلاث وخمسون عائلة مسيحية، وعشر مسلمة، وثمانية عزاب. ويفيد يوسف قدورة (1999) أن **الموجة الأولى** بدأت بنزوح العرب المسيحيين، الذين كانوا ينتمون لكنيسة الروم الأورثوذكس، إلى رام الله في القرن السابع عشر قادمين من جنوب الأردن بعد أن لاقوا ظلماً من قبيلة بني عمر التي كانت تحكم المنطقة. أما **الموجة الثانية** فقد قدمت بين عام 1825 ونهاية القرن التاسع عشر نتيجة لإهمال العثمانيين لمنطقة شرق الأردن؛ مما شجع الفوضى في تلك المنطقة حيث هاجر مسيحيون عرب من منطقة عجلون، وانتموا إلى كنيسة الكاثوليك. وقبل نهاية القرن التاسع عشر بقليل بدأ أفراد من رام الله بالهجرة إلى العالم الجديد متأثرين بما ينقله الحرفيون القادمون من بيت لحم عن العالم الجديد وخيراته. وبدأ المهاجرون بإرسال تحويلاتهم المالية إلى ذويهم في رام الله مما سبب انتعاشاً اقتصادياً وعمرانياً في المدينة. ومن آثار الازدهار الاقتصادي أيضاً هجرة الميسورين من أهل الريف إلى رام الله بهدف الاستثمار التجاري والحرفي فيها (خليل أبو ريا، بدون تاريخ؛ أمين الدجاني، 1993؛ نبيل الآغا، 1993). وقد حدثت **الموجة الثالثة** من الهجرة إلى رام الله بعد نكبة عام 1948 حين أجبر الفلسطينيون على ترك مدنهم وقراهم الساحلية؛

حيث قدم إلى رام الله نحو تسعة آلاف لاجئ (يوسف قدورة، 1999)؛ مما ترك انعكاساً كبيراً على المشهد المكاني للمدينة. يوضح جدول (1) تطور عدد سكان مدينة رام الله منذ القرن السادس عشر حتى الوقت الحاضر، وتوضح الخريطة (3) أيضاً تطور مدينتي رام الله والبيرة منذ مطلع القرن العشرين حتى الوقت الحاضر. وفي هذه الخريطة يتضح التحول المكاني الأفقي لرام الله والبيرة من قريتين صغيرتين واتجاههما نحو الالتحام ليشكلا مدينة واحدة.

في بداية القرن العشرين رفعت الحكومة العثمانية من شأن رام الله؛ حيث أصبحت قصبة (ناحية)، أي مركزاً للقرى المجاورة لها، وشكلت محكمة وقوة شرطة لتحافظ على الأمن. وفي عام 1910 شكل فيها أول مجلس بلدي حيث أخذ على عاتقه معالجة الأمور الاجتماعية والصحية والأمنية. وخلال الحرب العالمية الأولى حدد المجلس البلدي أسعار المواد الغذائية ووفر المياه للسكان. وفي فترات لاحقة وضع المجلس البلدي مخططاً هيكلياً للبلدة، ووضع كذلك حداً للبناء العشوائي، وأنار الشوارع، وأنشأ حدائق عامة ومدارس (منظمة التحرير الفلسطينية، 1990). كل ذلك أدى إلى استقطاب بعض المهاجرين من الريف المجاور، وقد أدى كل ذلك إلى المزيد من التوسع الأفقي في المدينة.

بعد الحرب العالمية الأولى عين الإنجليز حاكماً إنجليزياً للمدينة. أما التيار الكهربائي فقد وُصل عام 1935، وتلا ذلك بقليل إنشاء محطة للإذاعة*، ومن ثم مطار يقع في الطريق إلى القدس. وبعد عام 1948 خضعت رام الله – كباقي أنحاء الضفة الغربية – للحكم الأردني، وبقيت على هذه الحال حتى عام 1967 حين احتلت إسرائيل الضفة الغربية إضافة لشبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان. وبعد الاحتلال مباشرة بدأت سلطات الاحتلال بتشويه المشهد المكاني؛ حيث صودر المطار، وبنيت مستوطنة عطيروت إلى الجنوب من رام الله. ومن الغرب أقيمت مستوطنة أخرى على أراضي قرية بيتونيا المجاورة. وفي عام 1994 أصبحت مدينة رام الله مركزاً للسلطة الوطنية الفلسطينية، وما زال الأمر كذلك حتى الوقت الحاضر. وقد شهدت المدينتان طفرة عمرانية كبيرة منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث استقطبت كثيراً من رؤوس الأموال. ونظراً لارتفاع أسعار العقارات بشكل لم يكن

* قام الجيش الإسرائيلي بهدم البرج الأعلى من بين ثلاثة أبراج لمحطة الإرسال الإذاعي في أثناء اجتياحه لمدينتي رام الله والبيرة عام 2002.

متوقعاً لجأ كثير من المستثمرين للبناء الرأسي. فظهرت الأبراج في المدينتين بعد أن أطيح بكثير من المباني القديمة، وأنشئت ضواح جديدة فيهما بسبب خروج بعض العائلات من مركزهما التجاري إلى الضواحي طلباً للراحة وللابتعاد عن الإزعاج. كما أن المدينتين شهدتا هجرة داخلية من المدن ومخيمات اللاجئين والريف الفلسطيني، واستقر فيهما كثير من العائلات الفلسطينية العائدة بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية.

جدول (1) – تطور مدينتي رام الله والبيرة من حيث عدد السكان بحسب الديانة

السنوات من 1562 – 2003	عدد سكان البيرة	عدد سكان رام الله	المصدر
1596–1562	45 عائلة مسلمة	53 عائلة مسيحية و10 عائلات مسلمة و8 عزاب	Hutteroth and Abdulfattah, 1977; Shaheen, 1992
1838		850	عزيز شاهين، 1982؛ إبراهيم نيروز، 2004
1870		2000	عزيز شاهين، 1982؛ إبراهيم نيروز، 2004
1905		1553	عزيز شاهين، 1982؛ إبراهيم نيروز، 2004
1912	1000	5000	منظمة التحرير الفلسطينية، 1990
1921		3104	منظمة التحرير الفلسطينية، 1990
1931	2292	4286	مصطفى الدباغ، 1991
1945	2920	5080	منظمة التحرير الفلسطينية، 1990 محمد برهوم ومحمد خروب، 1990
1952	9080	17145	منظمة التحرير الفلسطينية، 1990
1961	14150	14759	منظمة التحرير الفلسطينية، 1990
1967 قبل الاحتلال	16251	16530	منظمة التحرير الفلسطينية، 1990
1985	23500	22000	منظمة التحرير الفلسطينية، 1990
1997	27606	17781	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999
2003	36737	23663	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999

* الجدول من عمل الباحث وجمعه.

أما مدينة البيرة فهي أيضاً كنعانية، واسمها الكنعاني "بئيروت"؛ بمعنى آبار، ومن أسباب بنائها في ذلك المكان خصوبة تربتها، ووفرة مياهها، إضافة إلى توافر عوامل الدفاع والحماية، ويعتقد أن بناءها كان سنة 3500 قبل الميلاد، وتزامن مع بناء مدينة "يبوس"؛ أي بيت المقدس. وتوجد في البيرة بعض الآثار العربية اليبوسية. أما في عهد الرومان فأطلق عليها مسمى بيريا "Berea". وقد ورد في دائرة المعارف الإسلامية أن مسمى البيرة ترجمة للفظ آرامي هو "بيرتا" الذي يعني القلعة أو الحصن. وعندما دخلت فلسطين في الحكم العربي الإسلامي، سكن في البيرة قبائل عربية، وبقوا فيها حتى احتلال الفرنجة لفلسطين. وقد وجد بها قطع نقدية تعود لعهد الأمويين وعهد العباسيين (أمين الدجاني، 1993). وبعد احتلال الفرنجة لفلسطين أقاموا في البيرة قلعة صغيرة وداراً لينزل فيها حجاج بيت المقدس، وبنوا كذلك كنيسة ما زالت بقاياها ظاهرة حتى اليوم. إضافة إلى ذلك كانت البيرة واحدة من إحدى وعشرين قرية اقتطعها الفرنجة لكنيسة القيامة لوفرة إنتاجها الزراعي، واستخدم الأسرى العرب في العمل. وخلال الاحتلال الإفرنجي، أصبحت البيرة مركزاً إدارياً يحيط بها العديد من العزب مثل جفنا والطيبة وبرج البردويل الواقع على الطريق من القدس إلى نابلس. وعندما حررها صلاح الدين الأيوبي من أيدي الفرنجة طورت قرية البيرة، وبني فيها أيضاً مسجد بقي قائماً حتى عام 1995م عندما شيد مسجد جديد يحمل اسم المسجد العمري. وفي العهد المملوكي استمر ازدهار البيرة (عباس نمر، 2004). كما ورد في السجل العثماني للواء القدس عام 1562 أنها كانت تدفع ضرائب (محمد صالحية، 2002).

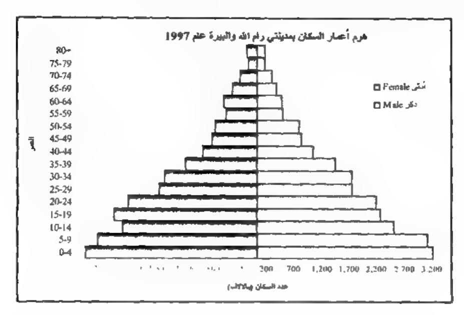
وفي القرن السابع عشر كانت عشيرة الغزاونة تسكن البيرة، وقدم إليها جماعة من منطقة الكرك تحت قيادة حسين طناش. وفي العهد العثماني كانت عشائر الجبرة واليعاقبة والزعاربة والغزاونة تقيم في البيرة. ونظراً لوجود العديد من القرى المأهولة جوار البيرة أنشأت الدولة العثمانية فرقة عسكرية أطلق عليها "طابور البيرة" (منظمة التحرير الفلسطينية، 1990؛ محمد شوامرة، 2001). وبعد الحرب العالمية الأولى وقعت البيرة تحت الانتداب البريطاني شأنها في ذلك شأن باقي مدن فلسطين. وبعد حرب عام 1948 أصبحت البيرة تحت الحكم الأردني، وبقيت على هذه الحال حتى عام 1967 حينما احتلتها القوات الصهيونية. وبعد عام 1948 بدأت المدينتان بالالتحام التدريجي خاصة أنهما استقبلتا آلاف اللاجئين الفلسطينيين الذين أجبروا على ترك ديارهم في المناطق الساحلية.

قتل المكان كان أول ما قامت به سلطات الاحتلال منذ عام 1967؛ حيث بنيت مستوطنة أطلق عليها اسم "بساغوت" على جبل الطويل، وهو من أراضي مدينة البيرة، ويطل عليها من جهة الشرق، وإلى الشمال أقامت سلطات الاحتلال مستوطنة أخرى على أراضي "بيتين" القرية الفلسطينية المجاورة للبيرة. وبهذا طوقت البيرة وخنق مجالها العمراني. في بداية الثمانينيات من القرن الماضي قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي باستهداف رؤساء بعض المدن الفلسطينية، ومنهم رئيسا بلديتي رام الله والبيرة، حيث زرعت ألغاماً في مركبتيهما الخاصتين؛ مما أدى إلى إصابتهما إصابات بليغة*. وبعد ذلك قام الجيش الإسرائيلي بإدارة المدينتين، واستمر الوضع على تلك الحال حتى قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إثر اتفاقية أوسلو عام 1994م. وخلال سيطرة الجيش الإسرائيلي على بلدية البيرة قام الضابط المسؤول باقتطاع مئات الدونمات من أراضيها، انظر خريطة (3)، ومنها أراضي جبل الطويل الذي أقيمت عليه مستوطنة بساغوت، وكذلك اقتطعت أراض من شمال بلدية البيرة لصالح المستوطنة المقامة على أراضي قرية بيتين المجاورة. كما اقتطعت أراض من جنوب بلدية البيرة وأضيفت إلى حدود مدينة القدس.

أما التركيب السكاني للمدينتين، من حيث الفئات العمرية، فإن الهرم السكاني لعام 1997 (شكل 1) يوضح أن معظم السكان ينتمون إلى الفئات العمرية الصغيرة. وهذا نتيجة طبيعية لمجتمع محافظ يميل للإنجاب. إضافة إلى أن معظم المهاجرين إلى هاتين المدينتين كانوا من الشباب الذين قدموا من مدن الأراضي الفلسطينية وأريافها، وهناك قسم كبير من الفلسطينيين العائدين ضمن أطقم دوائر السلطة الوطنية استقروا في المدينتين. كما أن الشعور العميق لدى الفلسطينيين أن عليهم أن يكثروا من الإنجاب؛ لأن العامل السكاني هو أحد أهم محاور الصراع مع إسرائيل، والحفاظ على التوازن الديموغرافي مع النشاط الاستيطاني الإسرائيلي الذي يستقدم كثيراً من المستوطنين للعيش على أرض فلسطين. وهناك أيضاً مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الواقعة ضمن حدود المدينتين (قدورة: 1100 نسمة؛ والأمعري: 4000 نسمة؛ وقلنديا: 7000 نسمة) أو في الجوار (كمخيم الجلزون: 6000 نسمة) تضخ أعداداً من الأسر الفلسطينية الشابة بسبب عدم تمكن هذه الأسر

* في اليوم نفسه قام الجيش الإسرائيلي بتفجير المركبة التابعة لرئيس بلدية مدينة نابلس.

الشابة من البناء في المخيمات التي تشرف عليها وكالة غوث اللاجئين التابعة للامم المتحدة نظراً لمحدودية الأرض المقامة عليها تلك المخيمات.



شكل (1) – هرم أعمار السكان لمدينتي البيرة ورام الله عام 1997

كما تشهد المدينتان قدوم عائلات فلسطينية شابة قادمة من مدينة القدس (208000 نسمة) أو ريفها (112000 نسمة)، حيث لا تسمح السلطات الإسرائيلية لتلك العائلات، في كثير من الحالات، بالبناء فوق مساكن الوالدين أو بالبناء في الأراضي التي يملكونها، ولا تمنحهم الرخص اللازمة للبناء بحجة أن ذلك يتعارض مع التنظيم المكاني للمدينة كما يدعي الإسرائيليون الذين يسيطرون على بلدية القدس وريفها. وتبرز وسائل الإعلام المختلفة بين الحين والآخر الآليات الإسرائيلية وهي تهدم بيوت الأسر المقدسية بدعوى أنها لم تحصل على التراخيص المطلوبة من البلدية. إن هذا الأمر ينطبق أيضاً على المنطقة الريفية التابعة لمدينة القدس. وهذا التضييق يدفع كثيراً من الأسر الشابة إلى التوجه للسكن في مدينتي رام الله والبيرة المجاورتين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000).

أما من ناحية علاقة المدينتين بالمنطقة الريفية التي تحيط بهما (خريطة 1) أو ما يطلق عليه بالظهير فتوضح الخريطة أنهما تتوسطان تجمعاً ريفياً كبيراً يحتوي على أكثر من 80 قرية يسكنها نحو 200،000 نسمة. ونظراً لكون رام الله والبيرة مركز جذب فإنهما تستقطبان أعداداً كبيرة من السكان الريفيين الذين يقيمون فيهما

سواء للعمل أو الاستثمار أو طلباً للحياة المريحة. إن من يتجول في الشوارع الرئيسة للمدينتين يلاحظ أن العديد من المحال التجارية أو الشركات أو حتى العمارات السكنية تحمل أسماء القرى التي قدم منها أصحابها.

إن التزايد السكاني في المدينتين قد وضع بصماته على نموهما المكاني. إلا أن الاستيطان الإسرائيلي في شمال المدينتين وجنوبهما وشرقهما، يحد من هذا النمو أفقياً مما حدا بالسكان إلى البناء الرأسي الذي أصبح ظاهراً للعيان داخل المدينتين وأطرافهما.

إن هذا الواقع يضع على كاهل االمسؤولين فيهما بشكل خاص وفي السلطة الوطنية بشكل عام قدراً كبيراً من المسؤولية من أجل إجراء التخطيط السليم وضرورة العمل على إنهاء الحصار المكاني الإسرائيلي لهاتين المدينتين. ويقوم المسؤولون في محافظتي رام الله والبيرة في الوقت الحاضر بوضع مخطط هيكلي جديد يأخذ في الاعتبار الامتداد المكاني المستقبلي لخمس وعشرين سنة قادمة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة استكمالاً للدراسات التي تتناول المدن الفلسطينية بشكل خاص والمدن العربية بشكل عام، ومنها دراسة القاهرة لـ Abu-Lughod (1966)، ومدينتي الرباط وسلي لـ Abu Lughod (1974)، ومدينة الكويت لخالد العنقري (1984)، وتعز لعبد الله الرهمي (1992)، والمنطقة الشرقية من مدينة عمان لحامد أبو سنينة (1986)، والمنطقة الجنوبية لمدينة عمان في الأردن لعلي فواز (1986)، والسلط في الأردن لراشد أبو عقلين (1989)، والمنطقة الشرقية لمدينة الزرقاء في الأردن لفارس حيدر (1999)، ومدينة وادي السير الأردنية لمحمد النوباني (1993)، ومأدبا في الأردن لسامي ليمون (2004)، وعمان في الأردن لكايد أبو صبحة (2003)، وإربد لـ Schwab & Shunnaq (2000).

زاد الاهتمام بدراسة المدن وتركيبها بعد الثورة الصناعية التي اجتاحت أوروبا وأمريكا الشمالية منذ عام 1850؛ حيث تعرضت مدن الثورة الصناعية لتغييرات جوهرية على عدة أصعدة، منها هجرة سكان الأرياف إليها، والانتشار الكبير للمصانع المختلفة داخلها وفي جوارها، وارتفاع أسعار الأراضي فيها. وتتميز مراكز المدن بحيويتها ولا تقف جامدة بل إنها تستجيب للتغييرات التي تعتري

السكان (Al-Rimmawi, 1980). بعد الثورة الصناعية سكن الناس المدن واشتغلوا فيها بل أصبحت المدينة ناظمة لحياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولذلك استخدمت الأراضي في المدينة لأغراض كثيرة من أجل إشباع حاجات ساكنيها ورغباتهم، ولم تكن الاستخدامات بالصدفة. ويفيد كايد أبو صبحة (2003) أن حيز المدينة يشمل ثلاثة أنواع من الاستخدام هي:

1- استخدام في المنطقة التجارية المركزية.

2- استخدام في هامش المدينة أو أطرافها.

3- استخدام في المنطقة الواقعة بين المنطقة التجارية المركزية والأطراف.

ويورد كايد أبو صبحة أيضاً (2003) تلخيصاً للنظريات الكلاسيكية الثلاث، وهي:

النظرية الكلاسيكية الإيكولوجية، والنظرية القطاعية، والنظرية متعددة النويات. ويفيد أبو صبحة أيضاً أن تلك النظريات فيها كثير من التبسيط، وإن أياً من النماذج الثلاثة لا يفسر استخدامات الأرض في المدن أو انتظام الخصائص السكانية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي عام 1964 قال ألونسو ((Alonso, 1964): إن النظريات الثلاث السابقة تتوافق مع مفهوم الإحلال؛ حيث يسكن القادمون الجدد بالقرب من مركز المدينة. أما السكان الذين قدموا إلى مركز المدينة في فترات سابقة فإنهم يهجرونه إلى مناطق خارج المركز، وفي فترات زمنية تالية يتحرك هؤلاء إلى مناطق أكثر بعداً عن المركز، أي نحو الأطراف. وهكذا يتحقق مع مرور الزمن امتداد أفقي لمناطق جديدة. ولذلك جاء المفهوم البنيوي الذي يرتكز على قوى السوق إضافة لأذواق الأفراد في المكان وأفضليات طرق حياتهم.

استخدام التحليل العاملي في دراسة تركيب المدن:

يستخدم التحليل العاملي في التخصصات العلمية المختلفة وخاصة منذ شيوع توافره في حزم البرامج الإحصائية المتنوعة والمعدة للحاسوب. ومنها حزمة SPSS (Statistical Package for Social Sciences) و SAS (Statistical Analysis System). ويورد كايد أبو صبحة (2003) و Al-Rimmawi (1980) سرداً لكثير من الدراسات التي استخدمت التحليل العاملي، وخاصة تلك التي طبقت على المدن في الولايات

المتحدة الأمريكية، وقد أظهرت أن السكان هناك ينتظمون حول ثلاثة أبعاد، هي: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد الأسري الذي ظهر على شكل حلقي، أما البعد العرقي فقد ظهر على شكل نويات متباعدة داخل المدينة. وفيما يتعلق بالدول الأوروبية فقد أبرزت الدراسات أن السكان ينتظمون بأبعاد الحالة الاقتصادية والاجتماعية، وهذه ظهرت على شكل قطاعي، وظهر البعد الأسري على شكل دائري. ونظراً لتجانس السكان في المدن الأوروبية فإن البعد العرقي لم يبرز على المكان.

أما في مدن العالم الثالث فقد أظهرت جملة الدراسات أن الأسر التي تتميز بمراكز اجتماعية مرتفعة تميل إلى الاستقرار في وسط المدينة. وهذا ما نراه في أماكن أنظمة الحكم أيضاً؛ حيث نرى أن قصر عابدين – وهو قصر الحكم في مصر – يتمركز في وسط المدينة، وكذلك القصر الجمهوري في بيونس أيرس في الأرجنتين. أما الأسر ذات المستوى الاجتماعي المتواضع أو العمال فإننا نراها تسكن أحياء خاصة في أطراف المدن. ويطلق على تلك الضواحي مدن الصفيح أو مدن الصنادق. استخدمت Abu-Lughod (1969) التحليل العاملي في دراستها لمدينة القاهرة، ووجدت أن بعدي الحالة الاجتماعية والحالة الأسرية يكونان معاً بعداً واحداً أطلقت عليه مصطلح life style وعربه كايد أبو صبحة (2003: 251) إلى نمط الحياة. وقد تجسد نمط الحياة في مدينة الإسكندرية أيضاً (Schwab & Shunnaq, 2000) .

وخلال الربع الأخير من القرن العشرين بدأت مدن الوطن العربي بالتلاؤم مع تشكيل مدن العالم الغربي. فنلاحظ أن هناك أحياء جديدة لذوي الوضع الاقتصادي والاجتماعي المرتفع قد بنيت في الأطراف وزودت كذلك بأسواق استهلاكية حديثة وعلى النمط الغربي. أما وسط المدن فقد تركت كأسواق تقليدية تسكنها أسر متوسطة الحال أو فقيرة (Pacione, 2003). وحديثاً قام Schwab & Shunnaq (2000) بدراسة عن مدينة إربد مستخدمين نظام التحليل الاجتماعي (Social Area Analysis)، ووجدا أن ثلث مساحة المدينة يتمتع سكانه بانتمائهم العائلي، ومن ثم هناك حضور واضح للأسر الممتدة. وينتمي سكان مناطق العد السكاني إلى أصول ريفية، وقد قدموا إلى المدينة نظراً لتوافر الخدمات التعليمية والصحية والكهرباء

والمياه والاتصالات. وقد كان لهم أثر واضح في المحافظة على التقاليد والمواريث الحضارية. والملاحظ أنهم يطلقون أسماء عائلاتهم على الأحياء التي يقطنون فيها كحارات البطانية والهيجاوية والملكاوية. وتطلق أسماء عائلاتهم على المحالّ التجارية التي يملكونها أملاً في استقطاب زبائن أو إشهار اسم العائلة.

تحليل بيانات الدراسة:

لمعرفة التركيب الحضري لمدينتي رام الله والبيرة استند إلى بيانات التعداد السكاني الشامل الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 1997. وتضمنت تلك البيانات متغيرات المستوى التعليمي والمستوى المهني للسكان الفلسطينيين (عشر سنوات فأكثر) في مناطق العد الإحصائي لمدينتي رام الله (34 منطقة عد) والبيرة (50 منطقة عد). أما المتغير المتعلق بمعدل الدخل فلم يتوافر على مستوى مناطق العد. ولذلك لم يدخل مستوى الدخل ضمن هذه الدراسة. ولم تستخدم بيانات مناطق العد الخاصة بمخيم الأمعري؛ لأن ظروف هذا المخيم تختلف اختلافاً كبيراً عن سائر أنحاء المدينتين، وهذا يؤكد الحاجة إلى إجراء دراسة مماثلة عليه ومقارنته بالنتائج التي حصل عليها من دراسة المدينتين.

استخدمت تقنية التحليل العاملي (Factor Analysis) التي تتعامل مع كم كبير من البيانات المختلفة وتحولها إلى عدد من العوامل. وعند استخدام هذه التقنية مع بيانات متغيرات الدراسة، أنتجت تقنية التحليل العاملي العديد من العوامل. إلا أن العوامل التي تتمتع بجذر كامن (Eigen Value) تبلغ قيمته الواحد الصحيح أو أكثر اعتبرت ذات أهمية (الجدول 2). أما العوامل الأخرى فقد أهملت (Heikkila, 1996). واعتبر تشبع كل متغير على أي من العوامل الأربعة إذا كان تشبعه يصل إلى 0,50 أو أكثر.

ومن أجل تحليل التركيب الداخلي للمدينتين استخدم تشبع مناطق العد (Factor Scores) في إنتاج خرائط ذات أربع فئات تبرز التوزع المكاني للسكان بحسب المستوى التعليمي وأنواع المهن.

جدول (2) – العوامل المستخرجة والجذر الكامن لكل منها وتشبع كل عامل بمتغيرات

	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع
قيمة الجذر الكامن	5,3	3,7	1,1	1,0
المتغير				
أمي/ ملم	0,89			
ابتدائي	0,93			
إعدادي	0,85			
ثانوي		0,61		
دبلوم متوسط			0,73	
بكالوريوس		0,63	0,54	
دبلوم عالٍ فأعلى		0,86		
مشرعون وموظفو إدارة عليا		0,73		
متخصصون		0,68		
فنيون ومتخصصون مساعدون			0,82	
كتبة			0,60	
عاملون في خدمات وباعة في محالّ تجارية وأسواق	0,68			
عمال مهرة وزراعيون				0,91
عاملون في حرف وما إليها من مهن	0,70			
مشغلو آلات ومجمعوها	0,61			
مهن أولية	0,77			

تفسير العوامل المستخرجة:

العامل الأول: وقد أطلق عليه مسمى تعليم متدنٍّ ومهن دنيا: (بجذر كامن يبلغ 5,3)، أما قيمة التباين فبلغت 33%، وهذا يعني أن المتغيرات التي أشبع بها هذا العامل تفسر 33% من التركيب الحضري لمدينتي رام الله والبيرة. ومن حيث تشبعات المتغيرات فقد حمّل هذا العامل بسبعة، منها ثلاثة تتعلق بالتعليم هي

الأميون (0,89)، وذوو التعليم الابتدائي (0,93)، وذوو التعليم المتوسط (0,85)، وحمّل هذا العامل أيضاً بأربعة متغيرات تتعلق بالمهن، وهي العمال (0,68)، والحرفيون (0,70)، والميكانيكيون (0,61)، وذوو المهن الأولية (0,77). ويتضح أن أصحاب هذه المتغيرات يغطون مناطق عد سكنية تتمتع بتعليم متدنٍّ وبمهن متدنية أيضاً. وهذه نتيجة طبيعية؛ لأن ذوي التعليم المتدني – في غالب الأحوال – يعملون عمالاً في مختلف القطاعات. وتوضح الخريطة (4) التوزع الجغرافي للمناطق التي يعيشون فيها، وتقع في مركز المدينتين وفي المنطقة الصناعية في مدينة البيرة. ويعيشون كذلك في غرب مدينة رام الله؛ حيث الكثير من المؤسسات الصناعية وخاصة المنطقة الصناعية لمدينة رام الله الواقعة في طرفها الجنوبي الغربي. خلال فترتي السبعينيات قام المسؤولون في بلدتي المدينتين بإخراج الورش والصناعات المختلفة من مركزهما، ونقلت تلك الورش والصناعات إلى منطقتين خصصتا لهذا الغرض خارج المدينتين؛ حيث خصصت الأطراف الشمالية لمدينة البيرة لتكون حاضنة لورشها وصناعاتها، أما المنطقة الجنوبية الغربية فقد خصصت لتكون حاضنة لورش مدينة رام الله وصناعاتها. وبالنسبة للعاملين في تلك الورش والصناعات فقد ظلوا يسكنون في مركز المدينتين؛ حيث إن الكثيرين منهم يسكن في مخيم قدورة للاجئين الفلسطينيين. ومن ميزات هذا المخيم احتضانه للاجئين الفلسطينيين وللعمال القادمين من ريف محافظة رام الله والبيرة نظراً لانخفاض أجرة المسكن فيه. وبعد نقل ورش المدينتين وصناعاتهما إلى الخارج فقد أدى توسعهما إلى استقطاب عمال وفنيين جدد من مناطق المحافظة المختلفة إضافة إلى كثير من العاملين من محافظة القدس المجاورة؛ ذلك لأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تضع العراقيل أمام قيام ورش وصناعات عربية في مدينة القدس.

العامل الثاني: وقد أطلق عليه تعليم عالٍ ومهن عليا: (بجذر كامن يبلغ 3,7) وبقيمة تباين تبلغ 23%، وهذا يعني أن المتغيرات التي أشبع بها هذا العامل تفسر 23% من التركيب الحضري لمدينتي رام الله والبيرة. ومن حيث تشبعات المتغيرات فقد حمّل هذا العامل بخمسة متغيرات، وهي ذوو التعليم الثانوي (0,61)، وذوو الشهادة الجامعية الأولى (0,63)، وذوو شهادة الدبلوم العالي (0,86)، والموظفون والإداريون (0,73)، والمتخصصون (0,68). ويتضح أن أصحاب هذه المتغيرات يغطون مناطق عد سكنية تتمتع بتعليم عالٍ وبمهن رفيعة أيضاً. وهذه نتيجة طبيعية؛ لأن ذوي التعليم العالي في غالب الأحوال يعملون في قطاعات تتميز بمهن

رفيعة. وتوضح الخريطة (5) التوزع الجغرافي للمناطق التي يعيشون فيها، وهي تقع في أطراف المدينتين، وخاصة حي الماصيون، وحي الطيرة، وحي البالوع، وهي من أبرز الأحياء الجديدة في المدينتين. ولقد أنشئت بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، ويسكنها كبار موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال، وتتميز بارتفاع أسعار العقار فيها.

ومن الملاحظ أن كثيراً من الأسر الفلسطينية تفضل العيش بعضها مع بعض بوصفها أسراً ممتدة؛ أي أن رب الأسرة يسكن في البناء نفسه الذي يسكن فيه أولاده المتزوجون؛ حيث يعيش الأب والأبناء كل في شقته السكنية. ويترتب على ذلك أن يكون البناء مكوناً من أربع شقق إلى ست شقق.

العامل الثالث: أطلق عليه اسم "العمال الفنيون والكتبة" (بجذر كامن يبلغ 1,1) وبقيمة تباين تبلغ 7%، وهذا يعني أن المتغيرات التي أشبع بها هذا العامل تفسر 7% من التركيب الحضري لمدينتي رام الله والبيرة. ولقد تشبع بأربعة متغيرات هي حملة الدبلوم المتوسط (0,73)، والدرجة الجامعية الأولى (0,54) والفنيون والمتخصصون المساعدون (0,82) والكتبة (0,60). ولقد اتضح أن متغير حملة الدرجة الجامعية الأولى قد أشبع على عاملين هما العامل الثاني والعامل الثالث. إن هذا يعني أن حامل الشهادة الجامعية من الممكن أن يعمل موظفاً أو أن يكون فنياً متخصصاً. وتوضح الخريطة (6) التوزع الجغرافي لأحياء سكن الذين ينتمون لهذا العامل وهي غالباً تميل للاقتراب من مركز المدينتين؛ حيث تمارس المهن الفنية والمكتبات والدوائر الحكومية. ويلاحظ في مدينتي رام الله والبيرة أن ممارسة تلك المهن – وهي أساسية في معظمها – ليست جديدة وتعود إلى فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. ولقد كان من الممكن أن يسكن من يمارسها بالقرب من مكان مزاولة مهنته. ويكثر في المجتمع الفلسطيني أن يرث الأبناء مهنة والدهم ويتعلموها ويقوموا بمزاولتها. وفي الوقت الحاضر أصبحوا أكثر تمسكاً بتوارث المهنة؛ لأن الإيجارات الشهرية ومبالغ الإخلاء لمستأجرين جدد أصبحت مرتفعة.

العامل الرابع: أطلق على هذا العامل اسم "عمال مهرة وزراعيون" (بجذر كامن يبلغ 1,0) وبقيمة تباين تبلغ 6%، وهذا يعني أن المتغيرات التي أشبع بها هذا العامل تفسر 6% من التركيب الحضري لمدينتي رام الله والبيرة. تشبع هذا العامل

أيضاً بمتغير واحد فقط وبقيمة (0,91)، وهو متغير العمال المهرة والعمال الزراعيين. ولقد تبين أن أصحاب مهن العمال المهرة التي تتوافر في المدينتين يقطنون في مركزهما، وأن العمال الزراعيين يقطنون في الأطراف (خريطة 7). هذا مع العلم أنه خلال العقد الماضي ونتيجة لاتخاذ المدينتين مركزاً للسلطة الوطنية الفلسطينية فقدت الكثير من الأراضي الزراعية وظيفتها، وتحولت إلى مناطق سكنية كمناطق الماصيون والطيرة والبالوع.

نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج التحليل العاملي أن مناطق العد الإحصائي لمركز المدينتين أشبعت بشكل عام على العوامل الأربعة، وهذا يؤكد أهمية هذا المركز كما هو الحال في سائر المدن العربية بشكل خاص والمدن في العالم النامي بشكل عام؛ حيث تظهر فروقات كبيرة في مستويات الدخل إلا أن أصحاب تلك الدخول يعيشون متجاورين (Porter & Sheppard, 1998). ونتيجة لازدياد أهمية المركز – خاصة خلال العقد الماضي – فقد أخرجت مشاغل الميكانيك والورش المزعجة الأخرى إلى مناطق خصصت لهذا الغرض وأطلق عليها اسم المناطق الصناعية، وتقع في طرفي المدينتين. إلا أن المناطق السكنية والمباني الحكومية والمؤسسات اقتربت منها بل تجاوزتها. وهذا يطرح إمكانية نقلها ثانية إلى مناطق خارجية. ولكن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمنع ذلك خاصة بعد إعادة سيطرتها على المدن الفلسطينية وما حولها عام 2002.

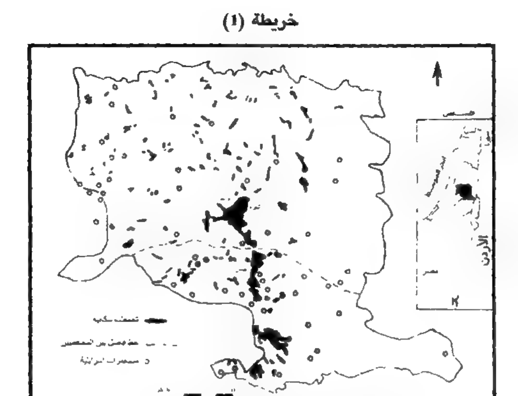
كما أظهرت الدراسة أن مناطق العد الإحصائي للأطراف أصبحت تتحول إلى ما يشبه الضواحي الجديدة نتيجة لتحويلها إلى مناطق سكنية لذوي الكفاءات العالية والميسورين مثل أحياء الماصيون والطيرة والبالوع. وهذا الحال يتوافق مع مدن عربية أخرى كمدن: عمان ودمشق والقاهرة والرياض. ونتيجة لتوسعهما المستمر فإن المدينتين بدأتا باحتواء التجمعات السكنية الريفية المجاورة، وقد يكون لذلك أثر مباشر على التركيبة الداخلية لهما، وهنا يمكن القول: إن مدينتي رام الله والبيرة تمران في حالة من التكيف مع المدن الغربية التي شهدت عملية التحول إلى الضواحي مباشرة بعد منتصف القرن العشرين.

إنه لمن الصعوبة بمكان الاعتقاد بوضع نظرية تعتني بالتركيب الداخلي للمدينة العربية؛ لأن ذلك يحتاج إلى كثير من البحوث في هذا المجال، وكذلك بسبب

مرور المدينة العربية في مرحلة تغير لمواريثها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية عبر المكان والزمان في عصر العولمة (Guy & John, 2000; Kim, 1999). ولكن يجدر فحص التركيب الداخلي لمدينتي رام الله والبيرة مستقبلاً خاصة أن موعد التعداد الشامل للسكان والمساكن في فلسطين بات قريباً؛ حيث سيوفر هذا التعداد بيانات جديدة يمكن الاستفادة منها.

وقد اتضح أيضاً أن الاستيطان الإسرائيلي الذي حاصر المدينتين، حدد مجال توسعهما في اتجاه واحد وهو اتجاه الشمال، وهذا يؤدي إلى تشويه للتطور الطبيعي لهما. إن معالجة الأمر تقتضي انسحاباً إسرائيلياً وتفكيكاً للمستوطنات الإسرائيلية من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وذلك ليأخذ نمو المدن شكله الطبيعي. كما يمكن اعتبار هاتين المدينتين سنداً كبيراً لمدينة القدس المجاورة. ويتمثل ذلك برفد اقتصادي وسياسي وتعليمي واجتماعي وثقافي من أجل دعم أهل مدينة القدس في مقاومة التهويد وطمس هويتها العربية الإسلامية والمسيحية. ولكي تتمكن المدينتان من القيام بدورهما فإن الضرورة تقتضي توسيع الحيز الحضري لهما ليضم بعض المناطق الريفية الواقعة في الجوار مثل بيتونيا وبيتين وسردا وجفنا ودورا القرع وعين يبرود وأبو قش وبيرزيت وعين عريك ومخيم الجلزون للاجئين.

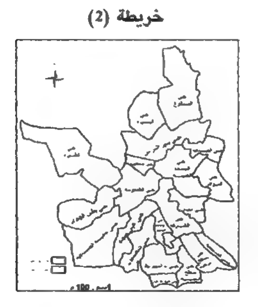
خريطة (1)



موقع محافظتي رام الله والبيرة والقدس وتجمعاتهما السكانية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999.
الخريطة من عمل الباحث.

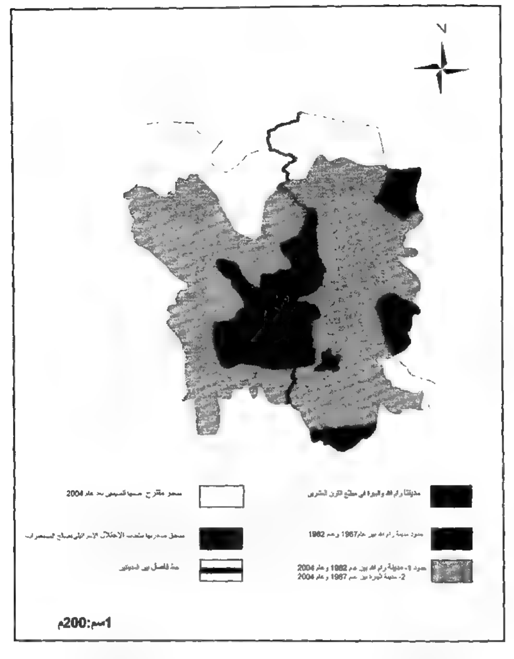
خريطة (2)



احياء مدينتي رام الله والبيرة

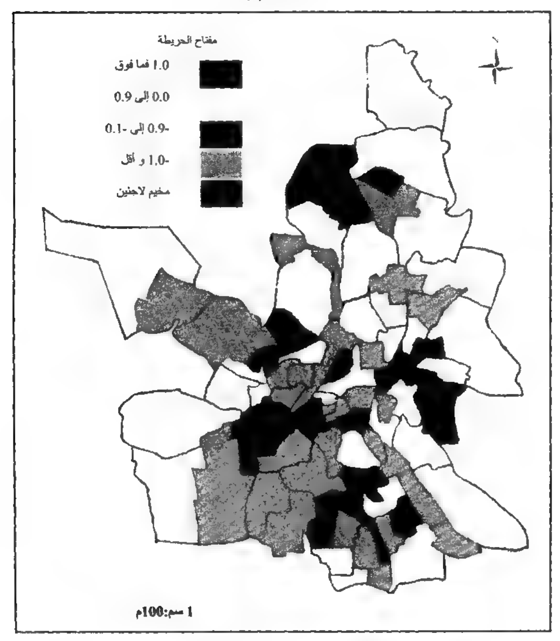
الخريطة من عمل الباحث.

خريطة (3)



تطور مدينتي رام الله والبيرة منذ مطلع القرن العشرين حتى الوقت الحاضر

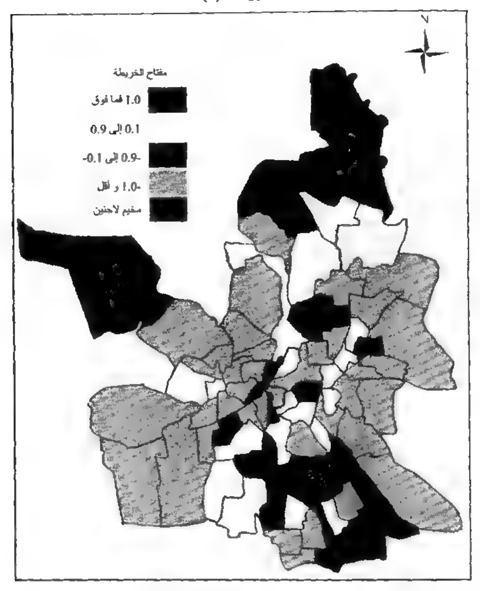
خريطة (4)



عامل تعليم متدنٍّ ومهن دنيا

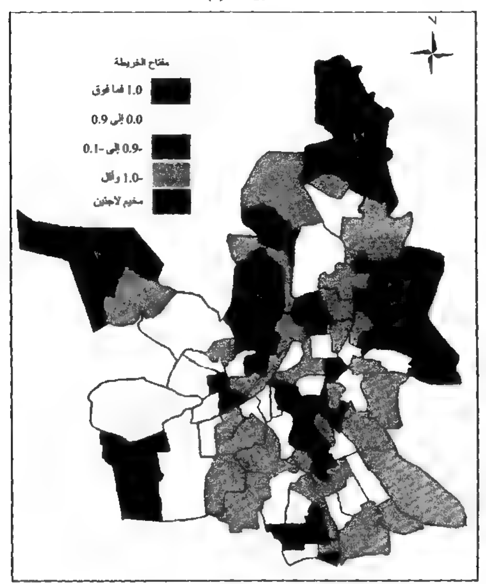
تشبع مناطق العد على العامل الأول

خريطة (5)



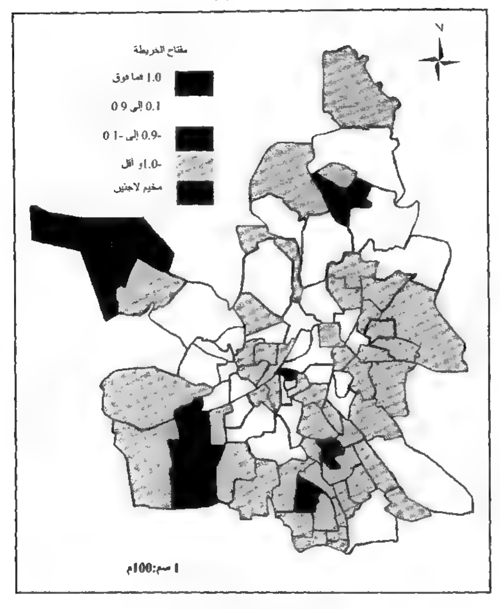
عامل تعليم عالٍ ومهن عليا
تشبع مناطق العد على العامل الثاني

خريطة (6)



عامل «عمال فنيون وكتبة»
تشبع مناطق العد على العامل الثالث

خريطة (7)



عامل «عمال مهرة وزراعيون»
تشبع مناطق العد على العامل الرابع

المراجع:

إبراهيم نيروز (2004). رام الله: جغرافيا، تاريخ، حضارة. رام الله، دار الشروق للنشر والتوزيع.

أمين حافظ الدجاني (1993). المدينتان التوأم: رام الله والبيرة وقضاؤهما، فلسطين، دار النشر غير معروفة.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1997أ). السكان الفلسطينيون (10 سنوات فأكثر) بحسب التجمع ومنطقة العد والمستوى التعليمي للبيرة ورام الله. دائرة النشر والتوثيق، قسم خدمات الجمهور. رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفسطيني (1997ب). السكان الفلسطينيون (10 سنوات فأكثر) المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل بحسب التجمع ومنطقة العد والمهنة الرئيسة للبيرة ورام الله: رام الله. دائرة النشر والتوثيق، قسم خدمات الجمهور.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت: 1997: سلسلة تقارير المدن، النتائج النهائية، مدينة رام الله. رام الله، منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1999). سكان التجمعات الفلسطينية: 1997–2010. رام الله: *منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.*

حامد تيسير أبو سنينة (1986). التركيب الداخلي للمنطقة الشرقية من مدينة عمان: دراسة في السكان والمساكن. رسالة ماجستير في الجغرافيا (غير منشورة)، الجامعة الاردنية.

خالد العنقري (1984). البيئة العاملية للمدينة العربية: الجمعية الجغرافية الكويتية، 68.

خليل أبو ريا (بدون تاريخ). رام الله قديماً وحديثاً. رام الله: اتحاد رام الله الامريكي.

راشد إبراهيم أبو عقلين (1989). التركيب الداخلي لمدينة السلط: دراسة في السكان والمسكن. رسالة ماجستير في الجغرافيا (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية.

سامي محمد عوض الليمون (2004). التركيب الداخلي لمدينة مأدبا. رسالة ماجستير في الجغرافيا (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية.

عباس نمر (2004). مدينة البيرة في الفترة الصليبية: صحيفة الأيام، 2004/7/22، 25.

عبد الله محمد عبدالله الرهمي (1992). التركيب الداخلي لمدينة تعز في الجمهورية اليمنية: دراسة في تركيب السكان والمسكن. رسالة ماجستير في الجغرافيا (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية.

عزيز شاهين (1982). كشف النقاب عن الجدود والأنساب في مدينة رام الله، جامعة بيرزيت، فلسطين: مركز الوثائق والابحاث.

علي فواز (1986). التركيب الداخلي للمنطقة الجنوبية في مدينة عمان: دراسة في السكان والمسكن. رسالة ماجستير في الجغرافيا (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية.

فارس حيدر (1999). التركيب الداخلي للمنطقة الشمالية لمدينة الزرقاء. رسالة ماجستير في الجغرافيا (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية.

كايد عثمان أبو صبحة (2003). **جغرافية المدن**: عمان، دار وائل للنشر.

محمد برهوم ومحمد خروب (1990). **قاموس القرى الفلسطينية إبان الانتداب البريطاني**. عمان، دار الكرمل للنشر والتوزيع.

محمد عوني شوامرة (2001). البيرة في الفترة الصليبية: دراسة أثرية معمارية. رسالة ماجستير في الآثار (غير منشورة)، المعهد العالي للآثار الإسلامية، جامعة القدس.

محمد عيسى صالحية (2002). **سجل أراضي لواء القدس: حسب الدفتر 342، تاريخه 970 هـ/ 1562م**. الأردن، جامعة اليرموك.

محمد النوباني (1993). التركيب الداخلي لمدينة وادي السير: دراسة في السكان والمسكن. رسالة ماجستير في الجغرافيا (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية.

مصطفى مراد الدباغ (1991). **بلادنا فلسطين: في ديار بيت المقدس**. الجزء الثامن، القسم الثاني. كفر قرع، فلسطين: دار الهدى.

منظمة التحرير الفلسطينية (1990). **موسوعة المدن الفلسطينية**. ط 1. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.

نبيل الآغا (1993). **مدائن فلسطين**. ط 1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

يوسف جريس قدورة (1999). **تاريخ مدينة رام الله**. ط 2. رام الله: مطبعة رفيدي.

Abu-Lughod, J. (1966). *The ecology of Cairo, Egypt, A comparative study using factor analysis.* Unpublished ph.D. Dissertation, University Of Massachusetts. USA.

Abu-Lughod, J (1974). *Factorial ecology as a technique for comparative urban analysis: Rabat-Sale, Morocco, an example of a post-colonial caste system.* comparative urban studies program. Center for Urban Affairs: Northwestern University.

Alonso, W. (1964). The historic and structural theories of urban form: Their application for urban renewal. *Land Economic*, 40: 227-231.

Al-Rimmawi, H. 1980. *The effects of occupational structure on the residential distributions of columbus and dayton, Ohio.* (Unpublished MA thesis). College of Arts, Ohio University, USA

Guy, S. & John, H. (2000). Understanding urban development processes: Integrating the economic and the social in property research. *Urban Studies*, 37 (3): 2399-2416.

Heikkila, E. J. (1996). Are municipalities tieboutain clubs? *Regional Science and Urban Economics*, 26: 2 03-226.

Hutteroth, W. and Abdulfattah, K. (1977). *Historical geography of Palestine, transjordan and Southern Syria in the Late 16th Century.* Erlangent: Germany Selbstverlag der, Frankischen GeographischenGessellschaft in Commission bei Palm & Enke.

Kim, Y. (1999). *Globalization and the city.* Harlow,England: prentice-Hall.

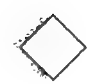
Pacione, M. (2003). *Urban geography: A global perspective*. London: Routledge Porter, W. and Sheppard, E. (1998). *A world of difference: Society, nature, and environment*. New York: the Guilford Press.

Schwab, W. Shunnaq, M. (2000). Continuity and change in a Middle Eastern city: the social ecology of Irbid, Jordan. *Urban Anthropology and Studies of Cultural Systems and World Economic Development*. Spring, 29: 1-15.

Shaheen, N. (1992). *A pictorial history of Ramallah*. Beirut. Arab Institute for Research and Publishing.

قدم في: يوليو 2006

أجيز في: مايو 2007



ملحق (1) – السكان الفلسطينيون (10 سنوات فاكثر) بحسب التجمع ومنطقة العد والمستوى التعليمي.. 1997.

رقم منطقة العد	امي/ ملم	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عال فاكثر	رقم منطقة العد	امي/ ملم	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عال فاكثر
مدينة البيرة															
1	133	127	90	89	20	36	7	26	115	131	133	83	46	55	15
2	109	96	110	58	29	38	8	27	92	69	58	101	33	61	20
3	70	89	72	64	30	36	8	28	79	92	88	63	23	38	11
4	104	84	8[illegible]	61	37	50	15	29	94	79	85	78	25	42	13
5	129	79	81	50	25	38	14	30	85	81	106	89	13	43	6
6	62	62	72	53	19	39	6	31	76	91	70	71	32	51	21
7	109	125	105	81	33	31	11	32	53	66	74	102	39	73	24
8	74	80	89	85	33	22	12	33	60	69	55	79	27	52	16
9	57	58	72	68	45	60	22	34	91	77	111	70	34	48	6
10	37	59	55	91	17	63	18	35	55	46	63	42	18	66	25
11	75	81	76	81	35	41	17	36	62	86	112	76	49	33	6
12	33	43	61	41	24	49	11	37	91	96	88	40	20	17	2
13	65	79	87	75	31	57	15	38	21	39	45	57	17	70	19
14	31	37	70	35	16	35	4	39	34	54	64	86	33	67	18
15	55	68	68	30	18	21	4	40	63	81	82	101	34	42	14
16	49	71	72	41	16	9	2	41	57	71	77	57	29	38	13
17	58	84	111	57	39	30	2	42	70	106	81	46	9	11	9

تابع/ ملحق (1) – السكان الفلسطينيون (10 سنوات فاكثر) بحسب التجمع ومنطقة العد والمستوى التعليمي.. 1997.

رقم منطقة العد	أمي/ ملم	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عال فاكثر	رقم منطقة العد	أمي/ ملم	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عال فاكثر
18	57	87	88	58	35	36	9	43	63	62	62	43	14	11	4
19	113	123	138	83	47	34	8	44	69	79	77	54	8	8	8
20	38	78	91	74	32	48	16	45	81	130	101	65	28	25	14
21	67	102	92	70	14	15	5	46	134	146	116	95	17	33	8
22	86	90	130	59	29	23	2	47	113	101	101	76	20	29	17
23	68	105	85	123	34	59	17	48	88	122	102	74	25	27	13
24	39	58	55	34	21	18	9	49	166	111	114	58	22	17	11
25	109	103	129	84	42	61	12	50	95	121	109	98	24	27	5
مدينة رام الله															
1	14	36	30	42	19	24	4	18	105	109	108	92	32	44	10
2	79	105	98	69	30	27	4	19	197	194	137	61	23	13	5
3	77	81	81	84	46	50	14	20	39	50	59	83	22	33	9
4	23	19	34	43	14	50	13	21	29	45	61	86	24	52	9
5	70	66	81	73	46	54	13	22	22	24	47	49	18	36	6
6	32	44	58	254	26	62	24	23	91	96	93	88	37	42	7
7	31	53	57	70	17	35	13	24	88	113	132	66	28	23	6
8	46	58	71	92	25	45	17	25	109	109	95	86	36	18	3
9	46	81	81	98	23	43	15	26	61	66	65	71	32	29	6

تابع/ ملحق (1) – السكان الفلسطينيون (10 سنوات فأكثر) بحسب التجمع ومنطقة العد والمستوى التعليمي.. 1997.

رقم منطقة العد	أمي/ ملم	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عال فأكثر	رقم منطقة العد	أمي/ ملم	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عال فأكثر
10	14	40	42	54	28	54	6	27	100	104	79	78	39	29	13
11	40	50	54	74	27	59	14	28	74	61	75	90	27	36	11
12	59	78	68	87	36	69	13	29	37	42	44	613	33	63	24
13	121	89	97	116	43	31	4	30	68	101	114	138	49	86	31
14	79	56	52	59	37	45	11	31	58	53	58	78	27	35	18
15	54	65	76	76	22	47	5	32	97	97	54	59	26	21	3
16	78	95	105	82	23	73	10	33	52	61	81	94	18	34	15
17	80	100	98	77	33	44	3	34	46	67	59	68	29	62	11

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1997أ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، دائرة النشر والتوثيق، رام الله، فلسطين.

ملحق (2) – السكان الفلسطينيون (10 سنوات فاكثر) المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل بحسب التجمع ومنطقة العد والمهنة الرئيسة.. 1997.

رقم منطقة العد	مشرعون / إدارة عليا	متخصصون	كتبة	فنيون	عاملون في خدمات ومحال تجارية	عاملون مهرة في الزراعة وصيد السمك	عاملون مهرة في حرف	مشغلو آلات	مهن اولية	رقم منطقة العد	مشرعون / إدارة عليا	متخصصون	كتبة	فنيون	عاملون في خدمات ومحال تجارية	عاملون مهرة في الزراعة وصيد السمك	عاملون مهرة في حرف	مشغلو آلات	مهن اولية
مدينة البيرة																			
1	10	22	11	13	42		34	15		26	22	45	14	27	33		39	18	22
2	9	28	15	20	30		34	10	26	27	20	42	21	12	42		25	8	7
3	13	22	13	8	37	1	25	4	24	28	4	26	15	18	39		21	7	9
4	13	34	23	34	37		21	8	10	29	12	29	21	13	11		40	11	14
5	11	29	14	12	12	1	28	22	6	30	6	32	15	12	30		45	7	4
6	9	24	18	17	21		14	15	24	31	22	37	10	17	42		19	9	5
7	15	22	10	16	23	2	25	21	12	32	29	55	27	22	32		18	8	8
8	17	16	13	10	23	3	24	15	9	33	16	38	20	13	26	1	23	6	3
9	25	34	11	17	28		26	3	12	34	17	22	13	27	38	1	28	14	10
10	21	41	12	17	30		16	4	3	35	23	61	7	14	21	1	6	3	9
11	32	28	13	13	39		23	9	3	36	11	23	7	20	33	1	29	24	14
12	21	24	12	12	20		10	4	11	37	7	8	3	10	29	4	29	17	16
13	24	35	8	17	26		27	16	9	38	39	36	8	10	15		10	4	1
14	10	18	15	16	8		23	14	14	39	23	38	23	10	31	3	10	8	7

تابع / ملحق (2) – السكان الفلسطينيون (10 سنوات فاكثر) المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل بحسب التجمع ومنطقة العد والمهنة الرئيسة.. 1997.

رقم منطقة العد	مشرعون /إدارة عليا	متخصصون	كتبة	فنيون	عاملون في خدمات ومحال تجارية	عاملون مهرة في الزراعة وصيد السمك	عاملون مهرة في حرف	مشغلو آلات	مهن أولية	رقم منطقة العد	مشرعون / إدارة عليا	متخصصون	كتبة	فنيون	عاملون في خدمات ومحال تجارية	عاملون مهرة في الزراعة وصيد السمك	عاملون مهرة في حرف	مشغلو آلات	مهن أولية
15	8	13	4	7	7		36	9	13	40	19	17	13	16	43	3	31	9	12
16	4	7	5	15	22		29	9	13	41	11	28	11	13	26	1	15	8	2
17	9	16	8	9	21		54	17	12	42	11	10	4	13	21	6	49	8	14
18	14	30	7	17	28		44	19	17	43	10	8	2	6	15		33	11	4
19	9	24	10	26	38	1	50	11	9	44	5	9	4	7	22		38	8	16
20	18	39	5	20	26		28	13	30	45	19	18	12	14	29		51	15	16
21	8	8	2	3	23		28	11	12	46	12	31	12	8	26	3	40	25	14
22	5	17	9	10	34		52	21	20	47	11	9	9	8	46		30	9	17
23	30	32	11	16	38		21	1	32	48	8	19	19	15	26		40	14	16
24	4	17	6	13	15		16	1	10	49	7	9	9	21	42		25	13	28
25	17	37	15	22	17		37	16	8	50	4	13	13	17	46		29	17	19
مدينة رام الله																			
1	11	11	7	9	22		19	1	3	18	12	35	17	16	45	1	36	11	24
2	10	17	26	21	45	1	38	10	11	19	4	9	9	16	78	1	68	18	31
3	14	23	23	37	38	1	28	10	15	20	15	20	18	9	33		14	9	18

تابع / ملحق (2) – السكان الفلسطينيون (10 سنوات فاكثر) المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل بحسب التجمع ومنطقة العد والمهنة الرئيسة.. 1997.

رقم منطقة العد	مشرعون /إدارة عليا	متخصصون	كتبة	فنيون	عاملون في خدمات ومحال تجارية	عاملون مهرة في الزراعة وصيد السمك	عاملون مهرة في حرف	مشغلو آلات	مهن أولية
4	14	24	6	7	17	1	6	3	4
5	20	28	15	14	38		19	13	3
6	26	34	13	13	30		11	2	6
7	27	25	6	15	23		19	10	9
8	14	29	12	11	26		20	12	9
9	17	33	16	16	41		32	9	4
10	11	33	13	14	15		13	4	3
11	32	27	8	11	38		10	7	3
12	25	38	20	27	37		28	11	10
13	17	19	24	15	49		48	14	20
14	9	34	10	15	23		29	6	11
15	18	21	17	15	34		29	6	8
16	24	40	19	27	23		74	18	19
17	18	16	10	10	32	1	41	31	11

رقم منطقة العد	مشرعون / إدارة عليا	متخصصون	كتبة	فنيون	عاملون في خدمات ومحال تجارية	عاملون مهرة في الزراعة وصيد السمك	عاملون مهرة في حرف	مشغلو آلات	مهن أولية
21	6	38	23	17	27		30	3	5
22	8	22	13	12	13		14	2	2
23	11	32	18	25	35	1	51	25	13
24	9	15	11	6	52		46	14	14
25	9	10	16	18	57		39	14	24
26	15	17	26	10	30		31	7	22
27	9	26	18	21	35	1	41	13	31
28	7	29	20	9	23	3	35	16	8
29	27	43	21	13	23		31	6	8
30	36	66	40	9	45		39	7	15
31	13	31	13	10	26		22	10	5
32	15	10	9	5	35	4	29	22	9
33	16	28	15	14	51		8	11	5
34	24	44	17	16	25		16	2	5

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 1997ب، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، دائرة النشر والتوثيق، رام الله، فلسطين.

Historical Development and Analysis of the Internal Structure of Ramallah and Al-Bireh, Palestine: A Study in Urban Geography

Hussein Al-Rimmawi*

The study tackles the historical development and internal structure of twin cities Ramallah and Al-Bireh which are located to the north of Jerusalem by 15 kilometers. These two cities have been converted from two small neighboring villages at the beginning of twentieth century into a twin city at the launch of twenty first century. Through its development this twin city witnessed several ruling states such as the Ottomans, British mandate, Jordan, Israeli occupation, and Palestinian Authority. Each of these ruling states had its imprint on the spatial growth of Ramallah and Al-Bireh.

Several variables related to levels of education and occupations are included in this study and analyzed by means of factor analysis technique. 1997 Census tract data were obtained from the Central Palestinian Bureau of Statistics. Four significant factors were extracted and these factors are 1- low education and low occupation 2- high education and high occupation 3- technicians and clerics 4- labors and farmers. Factor score loadings of census tract on each factor were also extracted mapped and spatially analyzed.

In the study, it has been found that the spatial residential structure of the two cities did not match with classical theories of western cities. But it may be suggested that they are in transitional period of matching western cities as well as many urban centers of third world.

It has been found that Israeli settlements around Ramallah and Al-Bireh have damaged their normal growth. Furthermore, the two cities are in need to a comprehensive master plan which may include the surrounding rural areas in order to put them in shape for the next twenty five years.

Keywords: Internal structure, Factor analysis, Historical development, Residential structure, Census tracts, Israeli settlements, Educational levels, Types of occupations.

* Dept of Geography, Birzeit University, Palastine.

مراجعات الكتب:

سياسة

آفاق العلاقات العربية – الصينية في القرن الحادي والعشرين

تاليف: محمد السيد سليم وآخرون
الناشر: (منتدى الفكر العربي، عمان، 2003)
عرض: خديجة عرفة محمد أمين*

يناقش هذا الكتاب الذي يقع في 335 صفحة، واقع العلاقات العربية – الصينية بغية تعرف الآفاق المستقبلية لها في القرن الحادي والعشرين. وبوجه عام، يكشف عن أن العلاقات العربية – الصينية علاقات محكومة بمحددات عدة، يتمثل **أولها** في الاحتياج الإستراتيجي Strategic Need، ويقصد بذلك وجود إدراك متبادل بين الطرفين لأهمية الطرف الآخر واحتياجه إليه. فمن ناحية تبرز أهمية النفط العربي بالنسبة للصين. وعلى الجانب الآخر، يصب الصعود الصيني بشكل كبير في صالح الدول العربية؛ إذ إن من صالح هذه الأخيرة دعم مثل هذا الصعود السلمي للصين بوصفه خطوة نحو بناء نظام دولي متعدد الأقطاب. أما **المحدد الثاني** فيتمثل في موقف كل الطرفين من القضايا التي تهم الطرف الآخر؛ فالدول العربية تدعم القضايا الصينية وعلى رأسها قضية الوحدة، وعلى الجانب الآخر يبرز الدعم الصيني للقضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية.

أما **ثالث** المحددات الحاكمة لهذه العلاقات فيتمثل في أنه إذا كان المنظور الواقعي هو المنهج المسيطر على طبيعة العلاقات الدولية فترة ما بعد الحرب الباردة من خلال التركيز على اعتبارات الرشادة وكم المصالح المتبادلة والمتوقعة، فإن

* باحثة بمركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الميراث الإيجابي من العلاقات العربية – الصينية يشكل أساساً مهماً لا يمكننا إنكاره عند مناقشة آفاق العلاقات.

وقد تناول الكتاب الذي بين أيدينا العلاقات العربية – الصينية وفقاً لمحاور ثلاثة. تمثل أولها في المحور السياسي؛ إذ تطرق الكتاب من خلاله إلى موضوعات عدة، تناولها عدد من الكتاب العرب والصينيين؛ فمن الجانب الصيني، جاء أول فصول هذا الكتاب للسفير سونغ منغيانغ، حاول فيه التطرق إلى طبيعة الأوضاع الدولية والإقليمية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة مستعرضاً بعض تحديات البيئة الأمنية في تلك الفترة وانعكاساتها على الطرفين العربي والصيني. كما ناقش السيد آن هويهو «آفاق تنمية علاقات الصداقة العربية – الصينية في القرن الحادي والعشرين» وركز على المحددات الحاكمة للعلاقات العربية – الصينية، وطبيعة التحديات الأمنية فترة ما بعد الحرب الباردة، وعرض في ختام حديثه لسبل تعزيز التعاون العربي – الصيني في القرن الحادي والعشرين. وتناول السيد وانغ جينغليه، «سبل تسوية النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي» بوصفه إحدى القضايا العربية الملحة، وحاول تسليط الضوء على الوضع الحالي للصراع، والدور الإسرائيلي في وأد عملية السلام برمتها؛ مما أدخل المنطقة في حلقة من العنف والعنف المضاد. وأكد أن مفتاح السلام في يد إسرائيل. ومن الجانب العربي، ناقش الأستاذ عدنان أبو عودة رؤيته لواقع العالم العربي على خلفية الواقع الدولي، مؤكداً أن تحولات فترة ما بعد الحرب الباردة طرحت تحديات عدة على العالم العربي، منها ظاهرة العولمة، وبروز إشكالية التدخل الدولي الإنساني، ويتطلب هذا الأمر من الدول العربية تجاوز الأجندات المحلية لطرح أجندات إقليمية وعالمية.

وعرض الأستاذ الدكتور محمد السيد سليم فصلاً بعنوان «نحو منظور جديد للعلاقات العربية – الصينية» ركز من خلاله على الصراع العربي – الإسرائيلي في إطار العلاقات العربية – الصينية، والتوازن الإستراتيجي العربي – الإسرائيلي في إطار العلاقات العربية – الصينية، والعلاقات العربية – الصينية في إطار قضية أمن الخليج، والعلاقات العربية – الصينية في إطار قضية الوحدة الصينية، والعلاقات العربية – الصينية في إطار قضية الإرهاب الدولي، والتعاون الاقتصادي العربي – الصيني، والعلاقات العربية – الصينية في إطار العولمة وحوار الحضارات، ومنتدى التعاون العربي – الصيني.

وبوجه عام، يلاحظ على هذا المحور عدة أمور. فمن ناحية، كان من الملائم تخصيص فصل لتناول تطور العلاقات السياسية العربية – الصينية من خلال عرض لطبيعة التمثيل الدبلوماسي ومستوى الزيارات المتبادلة بوصفهما مؤشرين على مدى عمق العلاقات. ومن ناحية ثانية، غاب عن هذا المنظور موقف كل طرف من القضايا التي تهم الطرف الآخر ربما كان الاستثناء هو ذلك الفصل المتعلق بـ «نحو منظور جديد للعلاقات العربية – الصينية». كما ركز هذا المحور بشكل كبير على استعراض التحديات العالمية فترة ما بعد الحرب الباردة دون دراسة لانعكاسات تلك الحرب على العلاقات العربية – الصينية.

أما **المحور الثاني** – وهو المحور الاقتصادي – فقد تناولت فيه من الجانب العربي د. مرفت التلاوي «العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية والصين» مركزة على العلاقات التجارية بين الطرفين، وعلاقات الطرفين مع انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك الاستثمارات الصينية في العالم العربي.

وتناول في فصل آخر الأستاذ عصام الجلبي مستقبل هذه العلاقات ليؤكد ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي العربي – الصيني وتقويته من خلال الارتقاء بالعلاقات التجارية وتنويع الاستثمارات. وفي فصل ثالث – في سياق المحور ذاته – تناول السيد تشنغ دايونغ «تعزيز التعاون العربي – الصيني في مجال الطاقة» ركز من خلاله على الدور المهم للنفط العربي في تحقيق التطور الاقتصادي الصيني وتحقيق الإصلاح والانفتاح، وكذلك المناخ الملائم للتعاون الواسع بين الصين والدول العربية في مجال النفط والغاز الطبيعي، ودور هذا التعاون في دفع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين. وفي السياق ذاته، تناول السفير قوان تسيهواي، «صياغة إستراتيجية للنفط قائمة على الاعتماد على الذات مع الانطلاق للخارج»، مركزاً على خطورة وضع الموارد النفطية في الصين، وهو ما يتطلب ضرورة صياغة إستراتيجية متكاملة للنفط أحد الشركاء فيها هو العالم العربي.

ويلاحظ على هذا المحور وجود مجموعة مهمة من الإحصاءات، إلا أن هذا المحور افتقد لبعض الأمور. فعلى الرغم مما يتضح من أهمية المحور الاقتصادي بشكل كبير للعلاقات العربية – الصينية، فإن الكتاب لم يعرض لإستراتيجية محددة لدعم التعاون الاقتصادي بين الطرفين، وهي التي من الضروري أن تقوم على محورين؛ يتمثل الأول في سبل تفعيل التعاون الاقتصادي القائم حالياً بين الطرفين،

أما الثاني فهو كيف يمكن الاستفادة من هذا الأمر في خدمة باقي أنماط العلاقات بين الطرفين خاصة أن المحور الاقتصادي هو البعد الأكثر أهمية في علاقات الطرفين. كما أن فصلي الجانب الصيني في الكتاب جاءا أشبه بالكلمات أكثر منه بالدراسات الأكاديمية.

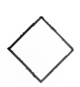
ناقش المحور الثالث العلاقات الثقافية بين الطرفين، وهي العلاقات التي تضرب بجذورها في التاريخ الممتد لحضارتي الطرفين؛ حيث تناول السيد لوه وانشينغ في أحد فصول هذا المحور التبادل الثقافي بينهما من خلال التركيز على الميزات التاريخية لهذا التبادل، والحقبة الذهبية له، وضرورة توجيهه نحو القرن الحادي والعشرين.

أما الدكتور سليمان إبراهيم العسكري، فقد تناول «تاريخ التواصل الحضاري والثقافي بين الطرفين» من خلال التركيز على بداية علاقات العرب والصين ما قبل الإسلام وحتى الآن؛ من حيث التركيز على الاقتراب التاريخي في دراسة مثل هذا التطور. أما آخر فصول الكتاب فقد استعرض من خلاله السيد زهاو قوتشونغ التواصل العلمي العربي – الصيني واستشراف آفاقه من خلال التركيز على دراسة أجهزة اللغة العربية وبحثها في الصين، والدراسات العربية في الصين في الوقت الحالي مع تقديم اقتراحاته لتعزيز التواصل العلمي العربي – الصيني.

في واقع الأمر، يمثل هذا الكتاب القيّم إثراءً للمكتبة العربية من أكثر من ناحية؛ فمن ناحية، يتسم الكتاب بالشمول من حيث تنوع محاوره بين سياسي واقتصادي وثقافي، وكذلك بالتنوع في المشاركين بين الجانبين العربي والصيني؛ بحيث لم يطرح الكتاب رؤية أحد الطرفين دون الآخر، أما الأمر الثاني فيبرز في توقيت صدور الكتاب، وهو ليس أول كتاب عن العرب والصين باللغة العربية.

لكن لا بد أن نشير إلى أنه قد غاب عن الكتاب بعض الأمور المهمة، منها عدم طرح الكتاب إستراتيجية لسبل إيجاد حوار إستراتيجي بين الطرفين في القرن الحادي والعشرين؛ وكان من الملائم إضافة محور رابع بعنوان «نحو حوار إستراتيجي عربي – صيني في القرن الحادي والعشرين» يركز على سبل تفعيل التعاون الاقتصادي والسياسي بين الطرفين، الذي تبرز أهميته – في الوقت الحالي – مع التوقيع على ميثاق إعلان منتدى التعاون العربي – الصيني في 14 سبتمبر سنة 2004، كما أن هذا المحور يجب ألا يقتصر على سبل تفعيل العلاقات السياسية والاقتصادية

فحسب ليتعداها لمناقشة القضايا والتحديات التي فرضتها تحولات البيئة الأمنية فترة ما بعد الحرب الباردة من إرهاب وعولمة وحوار للحضارات. كما كان من الملائم أن يعرض الكتاب لموقف الطرفين من بعض القضايا الدولية الأخرى، ومنها قضايا نزع التسلح من خلال قياس نمط تصويت الطرفين في مثل هذه القضايا في الجمعية العامة للأمم المتحدة.



سياسة

تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية:
حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة

تأليف: ناظم عبدالواحد الجاسور
الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007، 526 صفحة.
عرض: عارف عادل مرشد*

يناقش هذا الكتاب تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية في الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة، وما أعقبها من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 من تأثير على هذه القضايا سواء على المستوى الفكري أو الإستراتيجي.

يقع هذا الكتاب في (526) صفحة من القطع الكبير، استهله مؤلفه في مدخل تمهيدي يتكون من شقين:

الأول: تحت مسمى «المركزية الغربية وإشكالية التكوين»، في حين يقع الشق الثاني من هذا المدخل تحت مُسمى «الأيديولوجية السياسية الأمريكية: الإطار النظري والسياسي لصياغة هذه الأيديولوجية».

وركز في هذين الشقين من المدخل التمهيدي على تسليط الضوء على جوهر المركزية الغربية، وملامح العقل الغربي الذي أنتج خطاباً استشراقياً محكوماً بمعايير محددة لتقويم الآخر من خلال النظرة الغربية؛ بحيث تمثل هذا الخطاب في الإطار الفكري والسياسي لصياغة الأيديولوجية الأمريكية المتمحورة حول أطروحة صراع الحضارات من جهة وأطروحة نهاية التاريخ من جهة أخرى.

---

* باحث سياسي، عمان، الأردن.

وفي ضوء ذلك يعتقد مؤلف الكتاب أن التاريخ قد صيغ حيث القيم الغربية التي انتصرت، وأن الصراع القادم هو صراع حضارات لا غير؛ بحيث وجد المحافظون الجدد «نذير حربهم في جورج بوش الابن الذي شن حرباً على أفغانستان والعراق».

بعد هذا المدخل التمهيدي يقسم المؤلف كتابه إلى قسمين؛ يحتوي القسم الأول على ستة فصول، ويقع تحت عنوان: «الرؤية الأوروبية – الأمريكية لعالم ما بعد الحرب الباردة»، حيث ناقش الكاتب في الفصل الأول من هذا القسم الرؤية الأوروبية للعلاقات الدولية بتناوله لدور مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة من جهة ودور الأمم المتحدة في ترسيخ السلم والأمن الدوليين في أعقاب الحرب الباردة وأحداث الحادي عشر من سبتمبر من جهة أخرى.

أما الفصل الثاني من هذا القسم فقد كان حول الموقف الأوروبي من حلف شمال الأطلسي من خلال تناوله للرؤية الفرنسية والألمانية للحلف، الداعية إلى ضرورة وجود صيغة محددة للأمن الجماعي الأوروبي مع الاحتفاظ بمكانة حلف الناتو، في حين تمثلت الرؤية البريطانية للحلف باعتباره الإطار الزمني والعسكري للأمن الأوروبي.

وجاء الفصل الثالث من هذا القسم حول «الرؤية الأمريكية لعالم ما بعد الحرب الباردة معتبراً أن تلك الرؤية تنطلق من فكرة سيطرة الولايات المتحدة على السياسة الدولية باعتبارها القطب الأوحد المتمتع بكل عناصر القوة العسكرية والاقتصادية. في حين ناقشت الفصول الثلاثة المتبقية من هذا القسم طبيعة العلاقة التي تحكم الولايات المتحدة الأمريكية بالاتحاد الأوروبي من خلال دراسة أثر حرب الخليج الثانية على هذه العلاقة، كما جاء في الفصل الرابع، ودور المشاريع الأمريكية والأوروبية في الوطن العربي كما جاء في الفصل الخامس، والموقف الأمريكي والأوروبي من عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وقد جاء ذلك في الفصل السادس.

فقد طرح الكاتب في الفصل الرابع قضية الموقف الأمريكي والأوروبي من حرب الخليج الثانية وكيفية الإدارة الأمريكية والأوروبية السياسية والعسكرية والدبلوماسية لتلك الأزمة.

أما الفصل الخامس فقد تناول فيه الكاتب الدور الأمريكي في المنطقة العربية من خلال مشاريع الإدارة الأمريكية في احتواء تلك المنطقة، وبالمقابل تناول الدور الأوروبي في طرح مشاريع إما مكملة أو بديلة لهذه المشاريع الأمريكية، خاتماً ذلك القسم من دراسته بتناوله – في الفصل السادس – للرؤيتين الأوروبية والأمريكية لعملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط معتبراً أنه على الرغم من اختلاف الرؤيتين حول طبيعة تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي المتمثل في الاختلاف في رؤيتهما للآليات والصيغة لتسوية ذلك الصراع، فإن التطابق في الرؤى يأتي من عدم السماح بهزيمة إسرائيل في أي حرب تخوضها أو تشن عليها من جهة، أو عدم السماح بتدويل الصراع العربي – الصهيوني إلى درجة يتغير فيها اللاعبون الدوليون؛ مما يسمح بعدم التزام هذه الثوابت من جهة أخرى.

في القسم الثاني من الكتاب تناول المؤلف أهم محاور العلاقات الأوروبية – الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ بحيث تناول تلك المحاور في الفصول الخمسة المتبقية من الكتاب ذاكراً في الفصل السابع أن الرؤية الأوروبية لأحداث سبتمبر جاءت ضمن الالتزام الأوروبي بالفقرة الخامسة من ميثاق حلف شمال الأطلسي على أن هذا التضامن الأوروبي مع الولايات المتحدة يجب ألا يفهم بأنه خضوع أوروبي لكل السياسات الأمريكية.

أما الفصل الثامن من هذا القسم فقد تناول الخلافات الأوروبية – الأمريكية حول الأزمة العراقية معتبراً أن تلك الخلافات أثارت تباعداً في المواقف الأوروبية – الأمريكية لم يحدث من قبل قط، ووصلت تلك الخلافات إلى حد تبادل الاتهامات بالهيمنة والانفراد بين ضفتي الأطلسي، بل إن تلك الخلافات أدت إلى انقسام أوروبا على نفسها بين منساق خلف السياسة الأمريكية وتأييدها في حشدها العسكري والدبلوماسي وبين مدرك لمكامن خطورتها على الأمن والسلم الدوليين وواقف ضد تلك الحرب.

في حين ناقش المؤلف في الفصل التاسع تداعيات تلك الحرب على الولايات المتحدة وأوروبا ودول الجوار الإقليمي للعراق معتبراً أن السياسة الأوروبية تجاه العراق بعد الحرب قد عملت على عدم إكساب أمريكا نتائج انتصارها العسكري على العراق، باعتبارها قوات حررت شعباً كان يرزح تحت نظام حكم قمعي يهدد العالم بأسلحة التدمير الشامل؛ حيث طالبت فرنسا بعودة المفتشين الدوليين للعراق معتبرة أن الحرب الأمريكية على العراق لا تعني خروجه من تحت وصاية الأمم المتحدة.

إلا أن هذا الموقف الفرنسي – بحسب وجهة نظر الباحث – لم يتم التمسك به نتيجة الانقسامات الأوروبية الداخلية؛ مما أسهم في تضييق المساحة التي تناور فيها السياسة الفرنسية والألمانية، ناهيك عن المصالح الأوروبية الكبيرة في العراق مما أثار لدى الأوروبيين رغبة في العمل المشترك لاحتواء تأثير ما حدث في العراق على المنطقة. وتعتبر القرارات التي صدرت عن قمة الاتحاد الأوروبي في حزيران/ يونيو 2003 في صالونيك في اليونان خير ما يعبر عن تفهم وجهة النظر الأمريكية من قبل أوروبا في عدة قضايا؛ حيث إن هذه القرارات قد أثرت على الخطوط العامة للسياسة الأوروبية في التعاطي مع عراق ما بعد الحرب.

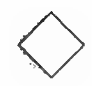
جاء الفصل العاشر تحت عنوان: «المنظور الأمريكي – الأوروبي لأمن الخليج العربي ما بعد احتلال العراق» جامعاً كلا المنظورين في إطار مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي ارتسمت ملامحها منذ قمة الثماني في ربيع 2004؛ حيث إن الرؤى الأوروبية والأمريكية لهذه المبادرة تمثل – بحسب وجهة نظر الكاتب – اعترافاً مشتركاً بأن التخلف، والفقر، والتأخر الاقتصادي تمثل في مجملها الجذور الأساسية للإرهاب وعدم الاستقرار السياسي. كما جاءت هذه المبادرة لتؤكد أن الشرق الأوسط يمثل مصلحة إستراتيجية حيوية بصدد الأمن القومي الأوروبي مثلما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة.

في الفصل الحادي عشر، وهو الفصل الأخير من الكتاب، تناول الكاتب العلاقات العربية – الأوروبية في القرن الحادي والعشرين معتبراً ما طرحته أوروبا من إستراتيجية لتعزيز العلاقات مع الوطن العربي في قمة صالونيك السابقة الذكر وما أعلن في قمة الاتحاد التي عقدت في الرابع من كانون الأول/ ديسمبر 2003، قد ركز على محورين أساسيين لتعزيز هذه الشراكة، هما: تأكيد أهمية التعاون الأوروبي – المتوسطي في إطار عملية برشلونة من جهة، ودعوة الاتحاد الأوروبي إلى بلورة إستراتيجية إقليمية للاستقرار في المنطقة من دون أن تستثنى أي دولة من جهة أخرى.

إن أهمية هذا الكتاب تأتي من خلال طرحه موضوعاً بالغ الأهمية في العلاقات الدولية المعاصرة، وهو العلاقات الأمريكية – الأوروبية بعد انتهاء الحرب الباردة وما أعقبها من أحداث الحادي عشر من سبتمبر شارحاً تأثير تلك العلاقات على المنطقة العربية باعتبارها تحظى بأهمية إستراتيجية لطرفي العلاقة على الرغم من

توسع الكاتب في قضايا ليست ذات صلة مباشرة بموضوع الكتاب خاصة في الفصلين الأولين؛ حيث كان هناك سرد تاريخي لم يحسن الكاتب توظيفه لخدمة فروض الكتاب.

ومع ذلك يظل الكتاب أحد المراجع المهمة في إثراء المكتبة العربية بموضوع يشكل مفصلاً أساسياً في العلاقات الدولية المعاصرة، ألا وهو العلاقات الأمريكية – الأوروبية، وتأثير تلك العلاقات على منطقتنا العربية.



سياسة

إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: الفرص والتحديات

تأليف: فوزي حماد، عادل محمد أحمد
الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2004.
عرض: ياسمين كمال محمد*

تتواتر على بنود الأجندة الدولية العديد من القضايا التي تتباين من مرحلة زمنية إلى أخرى، بحسب ما يفرضه الواقع الداخلي للدول، الذي يؤثر على الأوضاع الإقليمية والدولية. فتارة تسيطر قضايا الفقر والتنمية، وتارة أخرى تسيطر قضايا التطرف والإرهاب، وتارة ثالثة تسيطر قضايا نزع أسلحة الدمار الشامل وسباقات التسلح في العالم. وتحتل تلك القضايا أهمية متقدمة على ساحات المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، كما يظهر الاهتمام بها من خلال التصريحات الرسمية للمسؤولين الحكوميين من رؤساء دول وحكومات، وكذلك يتجلى هذا الاهتمام من خلال المنظمات غير الحكومية التي تتوزع أعمالها وأنشطتها في العالم.

ومما لا شك فيه أن قضايا سباقات التسلح ونزع أسلحة الدمار الشامل أضحت واحدة من أكثر القضايا المؤرقة للساسة في العالم على اختلاف الأقاليم الجغرافية. فبالنظر إلى القارة الآسيوية نجد قضايا سباقات التسلح بين الهند وباكستان، وكذلك القضية النووية في إيران علاوة على امتلاك إسرائيل غير المشروع للقوة النووية. ومن ثم، فإن إقليم الشرق الأوسط يأتي في مقدمة الأقاليم التي تشتعل بسباقات التسلح.

---

* باحثة في إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، مصر.

وفي هذار الإطار تأتي أهمية هذا الكتاب، ففي ضوء الصراعات التي تضج بها منطقة الشرق الأوسط، وتصاعد الإنفاق على التسلح بشكل يفوق أي مجال آخر، وتدني مستويات التنمية الإنسانية، وزيادة التخلف الاقتصادي، وبروز الإرهاب بشكل خطير في العالم، ووجود أسلحة الدمار الشامل، فإن المنطقة يجب أن تتحرك في منظومة متكاملة من خلال إطار جهد دولي وإقليمي نحو بناء السلام والأمن الإقليمي بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

ولقد أصبحت الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل عاملاً أساسياً في الصراع في منطقة الشرق الأوسط، منذ إقامة إسرائيل مفاعل ديمونة في سرية تامة، والإعلان عن بدء إنتاج السلاح النووي. كما شهدت المنطقة حروباً وصراعات دامية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ابتداء من زرع إسرائيل في قلبها عام 1948. وعلى الرغم من مرور المنطقة بفترات هدوء نسبية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، فإن الصراع الدامي والاشتباكات المسلحة ما تلبث أن تعود، وربما تمثل الصراعات الحالية بين الطرفين خير برهان على ذلك.

ومن ثم، يحاول هذا الكتاب – الذي عكف على وضعه اثنان من المتخصصين من خلال ثلاثة أبواب – استعراض ثلاثة محاور مهمة في هذا الصدد، وهي على التوالي: قدرات أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط (القدرات الإسرائيلية، والقدرات العربية، والقدرات الإيرانية)، جهود إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، أما الباب الثالث فيتطرق لعناصر وقضايا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

قدرات أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط:

تنقسم أسلحة الدمار الشامل إلى الأسلحة النووية، والأسلحة الكيماوية، والأسلحة البيولوجية. وبالنظر إلى القدرات النووية الإسرائيلية يمكن القول إن قدرات أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية تعتبر أقدم القدرات وأخطرها وأهمها في منطقة الشرق الأوسط، وهي قدرات تنفرد بها إسرائيل ولا مثيل لها في المنطقة. علاوة على ذلك فإن قرار الخيار النووي الإسرائيلي قد اتخذ مبكراً جداً وحتى قبل إنشاء لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية تحت رئاسة رئيس الوزراء في 13 يونيو عام 1952، التي أعلن عنها في عام 1954.

ومن الجدير بالإشارة أن المعرفة بأسرار القنبلة الذرية لم تكن هي المشكلة، حيث توافرت لإسرائيل خبرات يهودية من خلال عمل علماء يهود في مشروع مانهاتن مبكراً ولم يبخلوا على إسرائيل بها، بل كانت المشكلة هي التكنولوجيا النووية، وكان ذلك عن طريق فرنسا، إلى أن حصلت منها على مفاعل نووي نتيجة اتفاق سياسي في سنة 1956، وكانت بذلك أول من أدخل التكنولوجيا النووية العسكرية إلى المنطقة، التي تتمثل في مفاعل ديمونة العسكرية لإنتاج البلوتونيوم، الفرنسي الصنع، ودورة الوقود النووي المتصلة بذلك، وحتى قبل تشغيل المفاعل شاركت إسرائيل في التفجير النووي الذي أجرته عام 1960 في صحراء الجزائر.

من ناحية أخرى، لا تقتصر ترسانة أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية على الترسانة النووية الإسرائيلية، بل تعدت ذلك لتصل إلى امتلاك باقي أسلحة الدمار الشامل من أسلحة كيماوية وبيولوجية، بالإضافة إلى الصواريخ البالستية والطائرات القادرة على حمل رؤوس نووية.

وعلى الصعيد الآخر، فقد تناول الكتاب القدرات العربية الرئيسة من خلال استعراض قدرات الدول التي لديها أو كان لديها مفاعلات نووية، ولكن لأغراض بحثية وسلمية مدنية. ومن ضمن الدول التي تعرض الكتاب لدراستها دول: العراق، والجزائر، وليبيا، ومصر، وسوريا. فبالنسبة للعراق فقد امتلك التكنولوجيا اللازمة لإنتاج عدد كبير من المواد الكيماوية وتصميمات لرؤوس حربية كيماوية، وقد دمرت معظم هذه المنشآت في أثناء حرب الخليج الثانية. وكان العراق يمتلك العديد من وسائل الإيصال قبل حرب الخليج الثانية، وامتلك القدرة التكنولوجية والعلمية على إنتاج الأسلحة البيولوجية إلا أنها دمرت في أثناء حرب عاصفة الصحراء أيضاً.

أما بالنسبة إلى القدرات الإيرانية فقد عملت إيران على الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية منذ السبعينيات؛ فقد اهتم الشاه رضا بهلوي في تلك الفترة بإنشاء البنية الأساسية للبرنامج، ويمكن إيجازه فيما يلي: أنشئت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في 1974م، وخطط لبرنامج نووي كبير يتضمن مفاعلات لتوليد الكهرباء ودورة الوقود النووي، وتعاقدت إيران على ست محطات كهرونووية من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد صادقت إيران على معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية. وعلى الرغم من ذلك أشارت بعض التقارير إلى أن إيران نجحت في الحصول على تكنولوجيات متقدمة في مجال الأسلحة البيولوجية.

جهود إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط:

ويتناول هذا الجزء من الكتاب الجهود المتعددة التي بذلت بهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط على المستويات العربية والإقليمية والدولية، وكذا قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المؤيدة لها، مع إبراز دور مؤتمرات مراجعة معاهدة منع الانتشار والدراسات الخاصة. ابتداء من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1974، والمواقف العربية والإيرانية والإسرائيلية منها. كما يتناول الكتاب المواقف الدولية من تلك القضية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية. فقد تعددت الدراسات التي أجريت بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سواء من جانب الأمم المتحدة أو المراكز والمعاهد البحثية الدولية أو المحلية، ومن أهم الجهود العربية والإقليمية والدولية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، المبادرة الرئاسية المصرية لإنشاء *منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق* الأوسط التي أعلنت في 8 أبريل سنة 1990، ولاقت تأييداً عربياً واسعاً، في مقابل الرفض من جانب إسرائيل، وبرهن على هذا الرفض احتفاظها بالأسلحة النووية مع عدم توقيعها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

كما يتناول هذا الفصل المواقف الدولية من مبادرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي جاءت أيضاً متسقة مع هذه الرؤية وإن كان الواقع العملي يجد صعوبة في الوصول إلى هذا الوضع، وجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بجميع أنواعها.

عناصر وقضايا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط:

بعد التعرض للعناصر الأساسية لقدرات الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بالإضافة إلى تناول الجهود التي بذلت من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، يتطرق الكتاب في آخر أبوابه إلى عناصر وقضايا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من العناصر الرئيسة التي يتطلبها ذلك. حيث تنحصر تلك العناصر في ستة أقسام رئيسة لا بد من توافرها لضمان تحقيق المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، وهي على النحو التالي: 1- القرار

السياسي الذي تتخذه النظم السياسية في دول المنطقة، ويتوقف على مدى إدراك كل منها لتوافر بيئة تحقق الأمن القومي لكل فرد، 2- معاهدة يتفق عليها ويدخل في إطارها جميع القضايا المرتبطة بالموضوع، 3- إطار قانوني والتزامات قانونية تتولد عن المعاهدة، 4- آلية فعالة للتأكد من التزام الدول الأطراف بالمعاهدة، 5- آلية الجزاءات في حالة خرق المعاهدة وانتهاكها، 6- تأكيدات أمنية.

ويؤكد الكاتب أن توافر العناصر السابقة وتطبيقها على منطقة الشرق الأوسط قد يسهم في التوصل إلى المتطلبات التي تواجه تحقيق منطقة الشرق الأوسط كي تكون خالية من أسلحة الدمار الشامل. كما يحلل القضايا السياسية والقضايا الأمنية العسكرية المرتبطة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وتتمثل تلك القضايا الأمنية في صعوبة الاتفاق حول التوجهات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، التي ظهرت في المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بضبط التسلح والأمن الإقليمي.

وفي النهاية، فقد تمثلت أهمية هذا الكتاب في القضية التي تناولها، والتي تعد قضية معاصرة فجرت جدالاً على المستويات الإقليمية والدولية. حيث أصبحت القضية النووية الإيرانية محل اهتمام القوى الدولية في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. كذلك تأتي أهمية هذا الكتاب من أنه يعرض بشكل مقارن القدرات النووية المختلفة التي توجد لدى دول منطقة الشرق الأوسط، وتعرضه للقدرات النووية الإسرائيلية بالتفصيل، وهو ما تفتقر إليه بعض الأدبيات نتيجة التركيز على القدرات الإيرانية وما تثيره من خلافات وجدالات، وإن كان يؤخذ على الكتاب غلبة الطابع الوصفي في التعرض لهذه الإمكانات النووية. كذلك لم يضع الكتاب رؤية استشرافية لمنطقة الشرق الأوسط ومدى إمكانية تحولها إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، خاصة بعد تناوله للعناصر التي يحتاج إليها هذا التحول.

وهذا لا ينفي حاجة المكتبة العربية إلى تناول هذه القضية المهمة «سباقات التسلح في الشرق الأوسط»؛ حيث يسهم هذا الكتاب في إثراء الأدبيات العربية بدراسات تلفت النظر إلى حجم التباينات في القدرات النووية بين دول منطقة الشرق الأوسط، وما يمكن أن يمثله هذا الوضع من تهديد على هذه الدول في حالة عدم التعامل الجاد مع هذه القضية وأداء المنظمات الدولية المعنية لدور المراقب في هذا الشأن، وعلى رأس هذه المنظمات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

اجتماع

الديمقراطية في العالم الثالث Democracy in the Thied World

تأليف: Robert Pinkney
الناشر: Lynne Rienner Publishers, Inc, London, 2003
عرض: محمود مصطفى كمال*

تستمد أهمية هذا الكتاب من ارتباطه بالتحولات في بلدان العالم الثالث ذات الحزب الواحد أو الحكم العسكري، خاصة في إفريقيا وبعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية. كما ترجع أهميته إلى تزايد أعداد الدول الديموقراطية وحركات التحرر ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، مع عدم التحسن الواضح في نوعية تلك النظم.

ويرى الكاتب أنه يعالج عدداً من القضايا معالجة سهلة وميسورة للقارئ منها: كيف تظهر الديموقراطيات؟ ولماذا؟ وكيف تدوم ويتم تعميقها؟

يقع الكتاب في 261 صفحة تتوزع على أحد عشر فصلاً، وحاول أن يعالج أو يجيب عن تساؤل أساسي، هو: لماذا يجب أن تظهر الديموقراطية في بعض البلدان؟ وما أهميتها وما توقعاتنا حول تطورها في المستقبل؟

ولقد انطلق الكاتب من مفهوم محدد له حول العالم الثالث، يتضمن تميز ذلك الجدل بخاصية درجة عالية من الفقر مقارنة بأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية... ولا يقصد بالفقر هنا المؤشرات المادية فقط وإنما يتضمن الأمية ومعدلات توقع الحياة المنخفضة، والمعدلات العالية للخصوبة، ومياه الشرب غير الآمنة.

ولعل المداخل المهمة التي أشار إليها في دعم الديموقراطية وتفعيلها، هي أهمية تهيئة الظروف الملائمة للديموقراطية، مع المدخل الآخر الذي يتمثل في مهارة

* أستاذ الاجتماع السياسي ودراسات التنظيم، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنيا، جمهورية مصر العربية.

القائمين على السياسة والفاعلين فيه على إنجاز التحولات من النزعة السلطوية والشمولية إلى الديموقراطية. ويتضمن المدخل الأول أهمية توافر الظروف المرتبطة بالرفاهية المادية والتحضر والثقافات التي تشجع التسامح والمشاركة والمؤسسات السياسية التي تنشأ وتكون قادرة على حل الصراعات الداخلية. ويرى أن دول العالم الثالث تفتقر إلى العديد من تلك الظروف. أما في ضوء المدخل الآخر فيدعم المؤلف فكرتي تحقيق التغيير الديموقراطي سواء من الداخل أو من الخارج (مع التحفظ على هذا التصور الأخير) للوصول إلى درجة عالية من الاتفاق حول قواعد اللعبة السياسية.

ويرى أن من بين أشكال ممارسة الضغط الخارجي لتحقيق الديموقراطية الداخلية تفكك الشيوعية، انتهاء الحرب الباردة، سحب الدعم الغربي لأشكال الحكم الشمولي، الإصرار على أداء حكومي جيد وفاعل. إلا أن هذا الدعم أو ذاك سواء للنظم الديموقراطية أو الشمولية يقع على متصل متدرج سواء كان دعماً مقصوداً أو غير مقصود.

ويتناول **الفصل الأول** طبيعة الديموقراطية؛ فيقوم المؤلف بتقديم نمط للديموقراطية متمثلة في الديموقراطية الراديكالية والديموقراطية الموجهة والليبرالية والاشتراكية، وذلك في ضوء عدد من الأبعاد، وهي الأهداف، والصورة الذهنية عن المجتمع، ودور الدولة، والعملية السياسية السائدة في كل نمط، وحجم المشاركة الشعبية وحقوق المواطنين، والمشكلات الكامنة في كل نمط من أنماط الديموقراطية.

ولعل أبرز القضايا التي عالجها هذا الفصل أيضاً – من خلال طرحه لتلك الأنماط – العلاقة بين تنوع الجماعات التي يتكون منها المجتمع من ناحية والنظام التعددي من ناحية أخرى.

أما **الفصل الثاني** فيعالج الظروف أو المتطلبات الأساسية التي تدعم تهيئة المناخ للديموقراطية. وتضمنت هذه الظروف ما يلي:

- التنمية الاقتصادية.
- طبيعة الاتجاهات السياسية والسلوك السياسي.
- البناء الاجتماعي وطبيعة التفاعل بين الجماعات الاختيارية.
- المؤسسات السياسية.

- التتابع في عملية التنمية.

- التأثيرات الخارجية.

ولعل من الافتراضات الأساسية التي عالجها المؤلف تحت تلك الأبعاد ما يلي:

- العلاقة الطردية بين الثروة والديموقراطية، فكلما زادت الثروة القومية زادت درجة التنافسية حول الموارد، لكنه أشار إلى بعض المشكلات المرتبطة بتلك القضية، وهي أن تزايد الثروة قد يدعم موارد القائمين على أشكال الحكم الدكتاتوري، ومن الصعب تحديد عملية النمو الاقتصادي وسرعته.

- تتطلب الديموقراطية الرغبة في قبول الحكومة من خلال اتفاق عام بوصف ذلك وسيلة من وسائل حل الصراع، إلا أن من المشكلات المرتبطة بهذا البعد أن تلك الاتجاهات والسلوك السياسي تتحدد من خلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

- أهمية التفاعل بين الصفوات التي تدعم الديموقراطية وظهورها خاصة حينما تتفق تلك الصفوات على قواعد اللعبة السياسية بدلاً من المخاطرة في عدم التكامل القومي. لكن كيف يمكن تحديد اتجاهات الصفوة؟

- إن الديموقراطية تتطلب تطور المؤسسات ونموها خاصة جماعات الضغط والأحزاب السياسية، التي يمكن أن تقوم بدور تنقية مطالب العامة وتيسير عملية التفاوض المجتمعي. لكن قد تظهر مشكلات الحتمية التاريخية ودور التغيرات الاقتصادية والتأثيرات الخارجية.

- أهمية أن تسبق المنافسة السياسية المشاركة الشعبية وحل الصراعات الرئيسة حول دور الدولة.

- دور التأثيرات الخارجية سواء في أشكال الدعم أو الجزاءات السلبية، لكن من المشكلات التي تحتاج إلى دراسة أن تلك التأثيرات قد تكون غير مباشرة.

أما **الفصل الثالث** الذي جاء تحت عنوان الديموقراطية وإنهاء عصر الإمبراطوريات، فتناول فيه صور معالجة التباينات في أشكال الحكم الديموقراطي موضحاً عدداً من الأمثلة في البرازيل والهند وغرب إفريقيا وجنوب إفريقيا الإنجليزي وإفريقيا الفرنسية. وحاول المؤلف أن يوضح العلاقة بين مدى قيام الديموقراطية أو عدم قيامها من ناحية وطبيعة الحكم الاستعماري وعمليات التحرر من الاستعمار من ناحية أخرى، ومن ثم قدم تحليلاً للتساؤلين التاليين:

– إلى أي مدى وبأي طرق شجعت أشكال الحكم الاستعماري أو لم تشجع التنمية الديموقراطية بشكل مباشر أو غير مباشر؟

– ما طبيعة عملية تحول القوة في تلك الدول التي خضعت لأشكال الحكم الاستعماري؟ وهل كانت هناك عملية إعداد لمرحلة الاستقلال، أو كان الاستقلال نتيجة ضغوط دولية خارجية أو انهيار عواصم المستعمرات؟

وإذا كان هناك إعداد لعملية الاستقلال فبأي درجة من الشمولية كان هذا الإعداد؟ وماذا كانت أغراضه وأولوياته؟ فهل كانت الديموقراطية على قمة الأولويات أو الانتقال السلمي لتحول القوة من جماعة إلى جماعة أخرى؟

ولعل من القضايا الرئيسة التي نالت اهتمام المؤلف في هذا الفصل قضية تحول القوة والإعداد لعملية الاستقلال، واقتصاديات الديموقراطية.

أما **الفصل الرابع** فقد عالج فيه ما أطلق عليه المؤلف ظاهرة كسوف الديموقراطية مع تأكيده أنه لم يكن هناك كسوف كلي للديموقراطية؛ فقد سجلت بعض دول العالم الثالث حالة من حالات الديموقراطية التعددية المستمرة إلا أنها كانت استثناءً. وبكلمات أخرى فإنه يرى أن هذا الكسوف بدأ بظاهرة الفجر الزائف إلا أن الحالة اختلفت من دولة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر، ومن ثم طرح العديد من التفسيرات لحالة فشل الديموقراطية اعتماداً على الأسس التي استندت إليها.

ولقد حدد المؤلف هذه التفسيرات في ست مجموعات: التفسيرات الاقتصادية، التفسيرات الاجتماعية، التفسيرات المؤسسية، التفسيرات العسكرية، التفسيرات الخارجية، التفسيرات السلوكية.

إن المتغيرات السابقة التي تسهم في كسوف الديموقراطية في دول العالم الثالث يمكن النظر إليها باعتبارها متغيرات مستقلة، ومن ناحية أخرى يمكن النظر إليها جزئياً باعتبارها منظورات متباينة نحو ظاهرة واحدة. هناك روابط شديدة بين العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسلوكية والخارجية خاصة في الديموقراطيات النامية. ويمكن القول إذن: إن المراقبين الذين يميلون نحو الحتمية الاقتصادية يرون الصراع الاجتماعي الحاد نتاجاً طبيعياً لمراحل معينة من التنمية، وكلما حدث نوع من التحدي بين مصالح الفئات الفقيرة ومصالح الصفوة وامتيازاتها. أما أصحاب المنظور العسكري فيرون أهمية التدخل العسكري في حالة عدم ثقة القوات المسلحة في مقدرات المواطنين المحليين لتحقيق النتائج المرغوبة. ولقد أكد المؤلف

أن حالة كسوف الديموقراطية تتحقق بطرق متشابهة في عدد كبير من الدول ذات الخصائص المشتركة بل في مدى زمني متقارب.

وعلى الرغم من صياغة هذه المقولة فإنه يقع أحياناً في طرح أمثلة مناقضة؛ فقد أشار إلى حدوث حالة الكسوف في أورجواي بشكل كلي ولكنه مختصر، وفي البرازيل بشكل جزئي ولكنه طويل، وفي شيلي بشكل كلي وطويل.

وعلى هذا، يمكن القول: إن كل عامل من العوامل السابقة يمكن أن يؤثر بشكل متباين من مجتمع إلى آخر من مجتمعات العالم الثالث ودوله، وذلك وفقاً لطبيعة خصائص هذه المجتمعات ونمط علاقاتها بالدول الأخرى، ومن ثم فإن هذه العوامل تمثل مقدمات أساسية للتطور والتنمية الديمقراطية.

انتقل المؤلف في الفصل الخامس إلى معالجة قضية العلاقة بين الدولة، والمجتمع المدني والديموقراطية، ومن ثم حاول الإجابة عن التساؤلات التالية:

– هل يقبل المواطنون السلطة الشرعية لحكامهم؟

– هل تسود درجة من التسامح من قبل الصفوة المسيطرة على الدولة مع المعارضة الكامنة في النظم السياسية؟

– هل توجد الوسائل والآليات التي تسهل عملية الاتصال بين الحكومة والمحكومين؟

– كيف تستجيب الحكومات لمطالب المحكومين وبأساليب غير عنيفة؟

وإذا كان المؤلف قد ناقش أهمية ظهور مؤسسات المجتمع المدني سواء تمثلت في المؤسسات الصحفية وممارساتها وجماعات الضغط والحركات الاجتماعية التي تسعى لمصلحة الأغلبية فإنه قد عالج إحدى القضايا البارزة في دول العالم الثالث التي انعكست على الأداء السياسي للنظم السياسية لتلك الدول؛ فتناول تزايد المعونات الأجنبية التي ارتفعت من 0,2% من إجمالي المساعدات المقدمة لتلك الدول في عام 1970و إلى ما يراوح بين 10% – 13% مع عام 1994، وهو ما انعكس على القدرة على السيطرة على مجريات الدول وآلياتها، وفي الوقت ذاته فإن نسبة كبيرة من تلك الموارد تعتبر خارج سيطرة هذه الدول. ومن ثم يتساءل هل كانت هذه الحركات وتلك الضغوط تضيف شيئاً ما إلى ما يطلق عليه المجتمع المدني أو تنظيم الديموقراطية؟ وما الجماعات التي يمكن أن يكون لها تأثيرات مضادة؟

إن تحليل دور منظمات المجتمع المدني في دول العالم الثالث لا يمكن عزله عن التأثيرات العالمية أو ما يمكن أن يطلق عليه العولمة. فعلى المستوى الكوكبي يلاحظ أن هناك العديد من الضغوط؛ وذلك لزيادة مدى تلك المنظمات ومجالاتها وتقييد درجة فعاليتها في الوقت ذاته، إضافة إلى ذلك يلاحظ الضغوط الواضحة لمزيد من التعددية وتراجع دور الدولة، لكن في الوقت ذاته توجد ضغوط ناتجة من الطبيعة المتغيرة للاتصالات العالمية مثل التلفاز وشبكة المعلومات التي تفتح الطريق أمام المواطنين للاقتراب من المعلومات والآراء التي يحاول الحكام تنفيذها.

إضافة إلى هذا، تزايدت حالات دور المنظمات غير الحكومية واتسع نطاقها وعضويتها، وتزايد دور التيارات الدينية ودرجة التدين في بعض تلك المجتمعات مع فشل السياسيين لتقديم الخدمات المادية التي يسعى الناس لتحقيقها في كل مكان.

أما **الفصل السادس** فتناول بعض الحالات التي أطلق عليها الديموقراطية المستمرة. وقد استهل عرضه بالمقولة التي ترى أن قضية التحول نحو الديموقراطية قد احتلت مساحة كبيرة من أدبيات العلوم الاجتماعية السياسية في العصر الراهن، وأدى ذلك إلى مناقشة الآليات التي من خلالها تظهر الديموقراطيات الجديدة، وتحقق درجة من الاستمرارية، إلا أن المشكلة الرئيسة لعدد قليل من البلدان هي كيف تحيا الديموقراطية وتستمر دون معوقات منذ أن يتحقق استقلال تلك الدول وليس مجرد أن تقوم الديموقراطية؟

ومن ثم يحاول المؤلف تحليل أبعاد تلك القضايا بالتطبيق على حالة الهند التي اقتربت في عدد سكانها من البليون، وسبع دول صغيرة يراوح عدد سكانها بين مليون نسمة وخمسة ملايين نسمة. ومن أمثلة تلك الدول كوستاريكا التي تمتعت – على حد قوله – بديموقراطية مستمرة منذ عام 1948، وترينداد وتوجو وموريشيوس وجاميكا وبوتسوانا وغينيا الجديدة، إلا أن هناك نماذج من الدول التي عاشت الديموقراطية واستمرت لفترات طويلة، ثم تحولت – بعد خضوعها – لحكم عسكري مثل جاميكا بدءاً من 1994.

ولعل من أبرز ما تناوله هذا الفصل عرضاً لأهم الشروط والمتطلبات التي تمثل تربة خصبة لتحقيق الديموقراطية، وتحددت الشروط والمتطلبات فيما يلي:

– التنمية الاقتصادية والتوزيع القائم على المساواة لعائد تلك التنمية.

– التنمية السياسية خاصة ما يرتبط بأهمية الحوارات الحرة والتجانس الصفوي والتنوع الثقافي مع عدم وجود صفوة واحدة مسيطرة.

– السلوك السياسي السائد والاختيارات السياسية، خاصة ما يرتبط بالدعم الجماهيري والصفوي لعمليات التحول في حالات الأزمات، وبدائل المعارضة وآلياتها.

– المؤسسات السياسية وأسس الديموقراطية في مرحلة ما قبل الاستقلال.

– الحرية الفردية وسيادة القانون.

– مدى توافر عمليات الاختيارات الانتخابية والمشاركة الشعبية.

– الدور الذي تقوم به القوة العسكرية الداخلية والقوى الخارجية وانعكاسات تأثيراتها، خاصة فيما يرتبط بالدعم الإيجابي للديموقراطية.

ويتميز هذا الفصل بطرح العديد من المؤشرات واستخدام التحليل الكمي للعلاقة بين المتغيرات السابقة ودرجة الديموقراطية وحالتها. ومن أمثلة ذلك العلاقة بين مؤشرات التنمية وتوزيعها المقارن في الدول الديموقراطية المتقدمة، والديموقراطيات غير المستمرة، والديموقراطيات المستمرة. ومن أبرز تلك المؤشرات حجم السكان، نسبة سكان الحضر، نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، معدل نمو الناتج القومي ومدى إسهام الزراعة، الصناعة، الخدمات في هذا العمل، توقع الحياة عند الميلاد، معدل الأمية، الحقوق السياسية، عدد السكان تحت خط الفقر، الحريات المدنية.

وجاءت قضية التأثيرات الخارجية على عملية التحول نحو الديموقراطية لتمثل محور الفصل السابع.

وقد بدأ المؤلف هذا الفصل بمحاورات حول دور بعض المؤسسات الدولية – خاصة البنك الدولي – في دعم فكرة المشاركة واللامركزية؛ حيث أكد علاقة تلك المؤسسات باعتبارها داعماً لهاتين الفكرتين خاصة بالنسبة للفقراء، وأشار في هذا إلى بعض الأمثلة من الدول ومن بينها أوغندا. حيث أكد أهمية تقديم الخدمات الأساسية للفقراء وتأكيد قدرة الفقير على المشاركة بدرجة متساوية مع الشرائح الأخرى في عملية النمو الاقتصادي.

ثم تناول ما أسماه بفقد العالم الأول صبره مع الدول ذات الطابع الشمولي،

ومع تفتت الاتحاد السوفيتي وترك فراغ قوة وفراغ أيديولوجي في الوقت ذاته، ومن ثم وجود عدد قليل من دول العالم الثالث التي استمرت على هذا النموذج السوفيتي، فقد ظلت العديد من هذه الدول تدافع عن نظام الحزب الواحد باعتباره ضمانة لتحقيق درجة عالية من التنمية السريعة ومعدلات عالية لها.

أما التفسير الثالث المحتمل حول ظهور الديموقراطية في العالم الثالث فهو تفسير اقتصادي، وذلك بربط هذه الظاهرة بالعولمة، وذلك في ضوء اقتصاديات السوق واستخدام آليات الاقتصاد العالمي من خلال الدول الكبرى والمؤسسات الدولية التي تسيطر عليها. ومن ناحية أخرى تنعكس العولمة على انتشار الديموقراطية، وذلك بمنح الفرصة أمام مواطني دول العالم الثالث للوعي بالسلع والخدمات التي تنتشر بدول العالم الأول، ومن ثم زيادة الاستثمار والتجارة بأشكالها، بل إن آليات الإعلام الحر والمفتوح تفتح الطريق أمام هؤلاء للحصول على المعلومات والآراء التي لا ترغب حكومات دولهم في معرفتها أو الاطلاع عليها - على الأقل - في المناطق الحضرية. ثم عاد المؤلف فعالج الانعكاسات السلبية غير المباشرة للعولمة ولا سيما تكريس الفقر في تلك الدول، واتساع الفجوة بين الشرائح الاجتماعية، وانخفاض معدلات الأجور، واتساع نطاق الحرمان.

ولعل أبرز ما ناقشه المؤلف في هذا الفصل ما أسماه تصدير الديموقراطية واستيرادها، من خلال آليات دعم الصفوات في العالم الثالث ومن ثم تقييد الديموقراطية، كما استخدم النموذج الرئاسي في دول أمريكا اللاتينية أو العديد منها باعتباره وسيلة لتركيز القوة في أيدي شخص واحد مع عدم توافر منظمات المجتمع المدني الملائمة أو استقلالية القضاء.

أما الاتجاه الآخر فيرى أهمية التكيف مع الحقيبة الديموقراطية المستوردة باعتبارها من العناصر المكملة للثقافات والبناءات الوطنية. وفي الاتجاه الثالث يناقش - بشكل مباشر - قضية رفض الملاحظات الغربية حول تطبيق الديموقراطية في دول العالم الثالث وربط هذا الاتجاه برفض التعددية الديموقراطية. فليس هناك دولة تقوم على تلك التعددية وترفض الأخذ بملاحظات الآخرين عليها فيما يتصل بأداء المؤسسات التي تعكس حالة الديموقراطية.

أما **الفصل الثامن** فتناول قضية التحولات من الديكتاتورية الشمولية إلى الديموقراطية. ويحاول المؤلف أن يؤكد فكرة محورية، هي أن التحولات نحو

الديموقراطية في دول العالم الثالث في السنوات الأخيرة تمثل عملية أسهل وأسرع مما حدث في الدول الغربية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وذلك على الرغم من حالة الفقر المدقع والتراجع الاقتصادي وبعض مؤشرات اللاتجانس الثقافي، حيث أوضحت الدراسات أهمية التنمية الاقتصادية والثقافية المدنية والوحدة الوطنية. فهناك – على حد تعبيره – أنساق ديموقراطية في الغرب تعمل باعتبارها نماذج لدول العالم الثالث، وذلك بخلاف الأوضاع التي كانت سائدة عندما بدأ الغرب مرحلة الديموقراطية.

لقد تناول المؤلف في هذا الفصل العديد من الشروط القبلية أو المقدمات الرئيسة لعملية التحول ثم تحديد الفاعلين الرئيسين المندمجين في هذه العملية. ولعل من أبرز هذه المقومات توافر المؤسسات والسلوك والاتجاهات السياسية الصحيحة والملائمة، إلا أن الجدل الذي ظهر حول هذه المتغيرات هو: أتعتبر سبباً في التحول نحو الديموقراطية أم إن وجود بيئة ديموقراطية عامة هو الذي يمثل سبباً لازدهار عملية التحول؟!

ومن ناحية أخرى أبرز أصحاب مدرسة التحول قدرة الفاعلين السياسيين على الوصول إلى درجة من الاتفاق حول قواعد اللعبة السياسية. ولعل أبرز المصطلحات التي أشار إليها المؤلف في هذا الصدد هو قدرة البلدان على الانضمام إلى ما أسماه نادي الديموقراطية، وتأكيده أن السياسيين والمواطنين في أكثر الدول فقراً وانقساماً من الناحية الثقافية والاجتماعية يرغبون في الديموقراطية بدرجة قد تساوي الرغبة في تحقيق الرخاء أو درجة أكبر من الرخاء إلا أن الرغبة وحدها لا تكفي.

أما المقدمة الثانية المرتبطة بهذا التحول فتعكس تصنيفاً لعناصر الفاعلين السياسيين وهي: الدولة والحكومة والمعارضة المنظمة، الطبقات الاجتماعية خاصة الطبقة الوسطى، الصفوات والوسطاء والجماهير، والمجتمع المدني، البيئة الخارجية، ثم الفاعلون السياسيون بوصفهم أفراداً. ومع أهمية هذه القوى والعناصر والمقدمات أكد المؤلف ما يمكن الإشارة إليها على أنها سياقات لا يمكن تجنبها، وهي السياقات الاقتصادية والثقافة السياسية والأيديولوجيا الموجهة للعملية الديموقراطية.

أما **الفصل التاسع** فقد عالج بعض محاولات الفشل أو النجاح في بلدان العالم الثالث، أو ما أطلق عليه المؤلف الاندماج الديموقراطي والتحلل الديموقراطي. لقد

طرح المؤلف في بداية هذا الفصل عدداً من الشروط التي تمثل في الوقت ذاته مؤشرات لحالة الاندماج الديموقراطي، وهي:

– عدم قيام أحد من الفاعلين السياسيين البارزين بمحاولة لإيجاد أشكال حكم غير ديموقراطية أو السعي لتحقيقها أو استخدام العنف أو دعم التدخل الأجنبي في شؤون المجتمع أو الانعزال عن النظام.

– أن الأغلبية الكبرى من السكان تعتقد اعتقاداً يقينياً في الحكومة الديموقراطية مع وجود عدد قليل ممن يدعمون البدائل غير الديموقراطية بل إن تلك الأقلية تتعرض للعزل أو محاولة إبعادها عن التأثير في الحياة السياسية.

– حل أشكال الصراع المختلفة في إطار قوانين وإجراءات محدودة ومؤسسات في إطار عام من العملية الديموقراطية.

ومن الجدير بالذكر أن مصطلح الاندماج الديموقراطي قد تعرض لكثير من الجدل، وذلك حول مدى فاعلية هذا المفهوم وقدرته على معالجة واقع بلدان العالم الثالث؛ حيث يفترض هذا المفهوم حالة من الاستمرارية وأنها لا يمكن أن تتعرض للتحطيم أو التحلل! وقد ترتبط فعالية هذا المفهوم بأسلوب استخدام الباحثين لهذا المفهوم وليس المفهوم في حد ذاته. فهل يتم رفض المفهوم لذاته أم المعايير التي يمكن أن توضع عليها النظم والمؤسسات السياسية للقول بحالة الاندماج؟

إلا أن الإشكالية الأساسية هي محاولة الكاتب التعميم؛ حيث أشار إلى أنه على الرغم من الزيادة السريعة في عدد الديموقراطيات منذ عام 1980 فإن هناك عدداً قليلاً من بلدان العالم الثالث التي يمكن القول إنها تتمتع بدرجة من الاندماج الديموقراطي.

إلا أنه من الواضح ضرورة التمييز بين مجرد توافر الشروط المرتبطة بالديموقراطية (التنمية الاقتصادية والثقافة المدنية التي تمهد للديموقراطية) ووجود مؤشرات الديموقراطية وفعاليتها وأدائها الفعلي. كما أنه من الجدير بالذكر أن متغير الزمن ليس هو المتغير الحاسم في التجربة الديموقراطية أو ظهور الأنساق التعددية السياسية، ولعل ذلك يتضح في حالة اليابان مقارنة بالعديد من الدول في العالم الثالث.

إن أبرز ما قدمه المؤلف في هذا الفصل محاولة تصنيف عملية التحول الديموقراطي ودلالات هذا التحول ارتباطاً بعملية الاندماج، ومن ثم قدم معايير لتصنيفه، وهي من أي الجماعات التي تسيطر على عملية التحول مثل الحكومة

والمعارضة والتوازن بينها والبيئة الخارجية؟ ثم كيف؟ أي كيف تتم عمليات التحول: بالفرصة أم الإصلاح أم الثورة؟ بأي شكل من أشكال الدعم؟ الاتفاق أم الصراع؟

ما مدى التغيرات التي يمكن أن تحدث؟ متوسط راديكالي، سريع أم تدريجي؟

ثم طرح الدلالات المتضمنة مثل استخدام حق الفيتو للقوات العسكرية أو الصفوات القديمة، والاتفاق المحدد والمقيد والاستقرار وعدم الاستقرار. وذلك ارتباطاً بالتساؤلات السابقة. وتختلف حالات التغير والتحول ودلالاتها من دولة إلى أخرى داخل العالم الثالث.

أما **الفصل العاشر** فيتناول ما أطلق عليه العالم الثالث أم ثلاث قارات: دراسة في جغرافية الديموقراطية.

لقد قدم المؤلف في هذا الفصل نماذج من الديموقراطية في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا لكنه لم يغفل التباينات داخل كل قارة على حدة مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات التي مارست تأثيراً عاماً على كل دولة في كل قارة على حدة.

لقد لاحظ في النموذج الإفريقي ضعف مؤسسات المجتمع المدني بدرجة كبيرة نتيجة لتدخل الاستعمار وتركه - عن إهمال - قدراً كبيراً من القوة في أيدي أولئك الذين يسيطرون على الدولة مع محدودية خبرة المعارضة السياسية، وترك هؤلاء المسيطرون على الدولة الكثير للمعارضة، فأصبح دور كل منهما معوقاً للتحول نحو الديموقراطية وهو ما أدى إلى بطء هذه التحولات. وتدخل النخبة السياسية بشكل مركزي في النشاطات الاقتصادية وسيادة الاحتكار، ثم حدد الفترة من 1990-1996 باعتبارها الفترة التي شهدت قدراً كبيراً من التحول نحو الديموقراطية.

أما النموذج الآسيوي فقد عكس القوة النسبية للأحزاب السياسية في بعض البلدان مثل الهند، وذلك على الرغم من أن المؤلف لم يلتفت إلى كثير من الدول الآسيوية الأخرى - خاصة العربية -، وألمح المؤلف إلى أن نسق القيم في آسيا أكد النظام وتدرج السلطة أكثر من المشاركة؛ مما يقربه إلى النموذج الإفريقي.

أما نموذج أمريكا اللاتينية فيعكس درجة أكبر من الاندماج لجماعات المعارضة والمجتمع المدني في عملية التحول وأهمية آلية الانتخابات مع قوة مؤسسات المجتمع المدني ودور العالم الديني في عمليات التحول، ودور بعض الجماعات مثل رجال الأعمال والتكنوقراط والساسة، وتحالفهم لإحداث التغيير، كما حدث في حالة البرازيل.

إلا أنه من الجدير بالذكر أن هناك قدراً من التعددية الهشة في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، التي ترجع إلى ضعف المركز السياسي نتيجة للصراع بين القلة الرأسمالية المرتبطة بالرأسمالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات والإقطاعيين.

ويمكن القول إن بلدان أمريكا اللاتينية تعكس نمطاً من التحالفات الطبقية التي تؤثر في التحول الديموقراطي ارتباطاً بمصالحها، يختلف بشكل بارز عن العوامل المحددة لهذا التحول مقارنة بإفريقيا وآسيا. إن هناك قدراً من محاولة التوازن بين القوى الثقافية والبنائية التي شكلت ملامح الديموقراطية في تلك القارات.

ثم أخيراً تناول المؤلف في خاتمة الكتاب رؤيته حول الضغوط الخارجية والتحديات للتحول الديموقراطي في العالم الثالث، والديناميات الداخلية وعملية التحول، وما حدث حينما التقت كل من القوى الداخلية والخارجية وصنعت الحالة الراهنة. ثم طرح العديد من التساؤلات التي تحتاج إلى دراسات تحليلية وميدانية خاصة حول دور بعض الجماعات الفقيرة والأقليات العرقية والدينية ودرجة حالات الاغتراب والمقاومة حتى تتحقق عملية التحول، ومدى مصداقية مقولة نهاية التاريخ عند التحول الديموقراطي لدول العالم الأول والثاني.

وبصفة عامة يمكن القول:

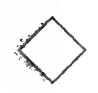
– يتميز هذا الكتاب بتحقيق الرؤية المقارنة للتحليل الخاص بالديموقراطية في القارات الثلاث وطرح أمثلة واقعية لحالة تلك الديموقراطيات بالتركيز على القارة الإفريقية.

– من القضايا المنهجية التي يمكن أن يقف عندها القارئ المحلل هي وجود درجة عالية من التعميم في أحكام المؤلف، فمن بين القضايا التي طرحها هو أن الديموقراطية ليست جزءاً من تاريخ الحياة اليومية أو النظام الطبيعي للحياة؛ حيث قرر – بالنسبة لجزء كبير من تاريخ الحياة الإنسانية – أن الحكام قد حكموا دون اختيارهم بواسطة غالبية المحكومين – وعلى أحسن تقدير – مع درجة من قدرة هؤلاء للتعبير عن رؤاهم الفكرية حول القرارات التي تؤثر في حياتهم.

ولقد استمر هذا من وجهة نظره في دول العالم بدءاً من دولة أثينا وحتى القرن التاسع عشر. فهل هذا حكم صحيح؟ إنه يحتاج إلى تحقيق ودراسة تاريخية تحليلية.

- ومع ذلك: فإن هذا الكتاب يتضمن في عرضه بعداً تاريخياً ملموساً إضافة إلى المنهجية المقارنة، ويعتبر تحدياً في بعض معالجاته للافتراضات الديموقراطية الغربية مع يسر الأسلوب.

- يقدم عرضاً متعمقاً للعوامل التي أسهمت وتسهم في التأثير في عملية التحول نحو الديموقراطية في دول العالم الثالث، وهو تحليل معين وهادٍ للباحثين والدارسين في هذا المجال.



علم نفس

القلق الاجتماعي والرهاب الاجتماعي في الأطفال: الخصائص، والتقويم، والعلاج النفسي

تأليف: كريستوفر ا. كيرني*
الناشر: سبرنجر Springer، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005: 236 صفحة
عرض: إيهاب عبدالرحيم محمد**

الطفل الذي يرفض التحدث لأي إنسان؛ الطفل الذي يتجنب الأنشطة الاجتماعية والمدرسية خارج حجرات الدرس؛ المراهق الذي يعاني مشكلة في الإلقاء أمام الآخرين... يواجه العديد من الأطفال القلق الاجتماعي في بعض المواقف. لكن بعضهم، على أية حال، بنسبة تصل إلى نحو 4%، يستشعرون حالة إكلينيكية من القلق الاجتماعي والتقويمي الوخيم الذي يؤثر بشدة على العديد من المواقف الحياتية.

يصنف كتاب **القلق الاجتماعي والرهاب الاجتماعي في الأطفال** العديد من الفروق الدقيقة في الأفكار والسلوكيات المرتبطة بهذه الحالة؛ وبهذا، يمنح المؤلف الممارسين والباحثين فهماً شاملاً لأحدث مستجدات القلق الاجتماعي والرهاب الاجتماعي في الطفولة فيما يتعلق بالخصائص، والتقويم، والمعالجة.

يبدأ الكتاب بفصل عنوانه **تعريف وتاريخ الرهاب الاجتماعي والمفاهيم ذات العلاقة في الأطفال**؛ وفيه يعرّف الرهاب الاجتماعي على أنه خوف شديد وغير

* يعمل حالياً أستاذاً لعلم النفس ومديراً لعيادة رفض الأطفال للمدرسة واضطرابات القلق المدرسي. وقد حصل على العديد من الجوائز الجامعية للتعليم والبحث، وألّف عدة كتب وعشرات المقالات العلمية حول الشبان المصابين باضطرابات القلق وسلوك الرفض للمدرسة، كما أنه عضو هيئة تحرير عدد من المجلات العلمية المتخصصة.

** رئيس قسم التأليف والترجمة، مركز تعريب العلوم الصحية (الكويت)، ومحرر مجلة تعريب الطب، الكويت.

مسوغ، واجتناب للتفاعل الاجتماعي و/أو المواقف التي تكتنف الأداء أمام الآخرين، والتقويم من قبل الآخرين، مع ما يحمله ذلك من عواقب سلبية محتملة مثل الارتباك والشعور بالإحراج.

وقد وصف الأطفال الذين يعانون صعوبات في إقامة العلاقات الاجتماعية في العديد من المراجع على أنهم يعانون عدداً من المفاهيم المتنوعة ذات العلاقة، التي يحاول الكتاب تعريفها بصورة مبسطة؛ فيعرّف **الانطواء** في المدارس النفسية المختلفة، حيث سادت فكرة تقسيم الناس إلى انطوائيين وانبساطيين – فيتسم الانطوائي بالتحفظ، والكبت، والتركيز على الذات والبُعد عن الآخرين.

أما **الخجل** فهو توجّه عام نحو الانسحاب الاجتماعي أو التفرّد المفرط الموجّه بالخوف أو القلق من التقويم بواسطة الآخرين. ويورد الكتاب بعد ذلك تعريف **الكبت السلوكي**، الذي يشير عموماً إلى نمط من الخوف، والخجل واجتناب المنبهات الجديدة مثل الأشياء أو الأحداث الغريبة أو غير المألوفة.

ونرى هنا أنه على الرغم من وجود تراكب بين مفاهيم الكبت السلوكي، والخجل، والرهاب الاجتماعي، فإن هناك اختلافات مهمة بينها، وهو ما يحاول الكتاب توضيحه.

يتطرق المؤلف بعد ذلك إلى تعريف **الانسحاب الاجتماعي**، الذي يمكن تعريفه على أنه التواصل مع الآخرين بمعدلات أقل من تلك السوية؛ فعلى الرغم من أن العزلة الاجتماعية من العلامات المميزة للانطواء، والخجل، والكبت السلوكي، فإن الانسحاب الاجتماعي في الأطفال كثيراً ما يحدث تجاه الأقران المألوفين وغير المألوفين على حد سواء؛ في حين يجتنب المصابون بالانطواء، والخجل، و/أو الكبت السلوكي جميع المنبهات غير المألوفة بالنسبة لهم.

وفي نهاية الفصل، يتناول المؤلف – بشيء من التفصيل – تعريف مفهوم الرهاب الاجتماعي والاضطرابات المتعلقة به، كونه الموضوع الرئيس للكتاب، حيث يستعرض التعريفات المتنوعة، والمختلفة، التي تعرضت لتلك الحالة منذ الإصدار الأول للدليل الإحصائي والتشخيصي (DSM-I) للجمعية الامريكية للطب النفسي، وصولاً إلى الإصدار الأخير – وهو الإصدار الرابع (DSM-IV) الذي اعتمد عام 1994، وأجريت عليه تعديلات عديدة لاحقاً. كذلك، فقد أورد الكتاب تعريف الرهاب الاجتماعي وفقاً لتصنيف منظمة الصحة العالمية؛ التصنيف الدولي للأمراض –

الإصدار العاشر (IXD-10).

أما الفصل الثاني من الكتاب، وهو بعنوان **الخصائص الرئيسة للأطفال المصابين بالقلق الاجتماعي والرهاب الاجتماعي**، فيلخِّص الأدبيات البحثية المتعلقة بوصف الأطفال المصابين بالقلق الاجتماعي، ويركز – بصورة خاصة – على المخاوف الاجتماعية لكل من الأطفال الأسوياء، ومقارنتها بتلك التي يُظهرها الأطفال المصابون بالرهاب الاجتماعي، التي تشمل التمثيل أو أداء الامتحانات أمام الآخرين؛ والتحدث أمام جمهور؛ والأكل والشرب في العلن؛ والمشاركة في المناسبات الاجتماعية؛ والكتابة أمام الآخرين. ويورد المؤلف في هذا الفصل إحصائيات تشخيصية مفصلة حول انتشار الرهاب الاجتماعي، والعمر عند التشخيص، وكذلك أهم الأعراض الجسدية والنفسية التي يستشعرها الأطفال المصابون، وكذلك يختتم الفصل بذكر الأنواع الفرعية من حالات الرهاب الاجتماعية وطرق تشخيصها والتفريق بينها.

وفي الفصل الثالث، الذي يحمل عنوان **مسببات القلق الاجتماعي والرهاب الاجتماعي في الأطفال**، يناقش المؤلف أهم العوامل الوثيقة الصلة بسببيات القلق الاجتماعي والرهاب الاجتماعي في الأطفال؛ ويستعرض عوامل الخطر الرئيسة المحتملة لهذه المجموعة من الأطفال، بما فيها العوامل الوراثية، والمزاجية، والمتغيرات البيولوجية الأخرى، والخصائص المعرفية، والتأثيرات الأبوية والأسرية، وتجارب التعلم. وتعمل عوامل الخطر هذه أساساً منطقياً ضرورياً للمناقشة التي يوردها الكتاب لاحقاً للنموذج السببي المتكامل والسبيل النمائي المقترح للأطفال المصابين بالقلق الاجتماعي والرهاب الاجتماعي.

أما الفصل الرابع، وهو بعنوان **التقويم المرتكز على الأبحاث، للقلق الاجتماعي والأطفال المصابين بالقلق الاجتماعي**، فيناقش المؤلف فيه تقنيات التقويم الرئيسة المرتكزة على الأبحاث، التي صمّمت لهذه المجموعة من الأطفال؛ تتضمن المقابلات، والاستبانات التي يقوم الطفل بتعبئتها بنفسه، والمقاييس المصممة للتقويم من قبل المعلمين والوالدين، وإجراءات التقويم الأسرية، واختبارات التقويم السلوكي، وإجراءات المراقبة الذاتية، وإجراءات التقويم المعرفي والفيزيولوجي، وإستراتيجيات التقويم الوظيفية، وطرقاً أخرى.

ويركز الفصل الخامس، وهو بعنوان **التقويم السريري للقلق الاجتماعي**

والقلق الاجتماعي في الأطفال، على تفصيل التقنيات المقترحة في الفصل السابق والظروف الإكلينيكية العامة في أثناء الفحص، والتقويم الرسمي، ومراحل الاستشارة. وهنا يجب أن نلاحظ أنه صممت العديد من تقنيات التقويم للحالات المتعلقة بالقلق والرهاب الاجتماعي، مثل الانطواء الذاتي/ الخجل، واحترام الذات، والاكتئاب، والمهارات الاجتماعية، والانسحاب، لكنها لم تُناقش بالتفصيل في هذا الكتاب.

ويناقش الفصل إجراءات التقويم الإكلينيكية العامة للأطفال المصابين بالرهاب الاجتماعي؛ ويتناول بشيء من التفصيل طرق الفحص، والتقويم الرسمي، ومراحل الاستشارة، ويتضمن توصيات خاصة بكل مرحلة، بالإضافة إلى اعتبارات مهمة بخصوص مرحلة ما قبل المعالجة؛ كما يعرض الفصل عينة لحالة نمطية من أجل استخدامها في إعداد مادة للتقويم للمساعدة في تعيين اتجاه المعالجة وتقنياتها.

وقد خصص المؤلف الفصل السادس، المعنون **معالجة القلق الاجتماعي والرهاب الاجتماعي في الأطفال** لتقديم مقدمة قصيرة بخصوص المعالجات النفسية - الاجتماعية والدوائية الرئيسة التي صممت لتحسين هذه المشكلات. وبالإضافة إلى ذلك، تناقش الأدلة التجريبية على هذه المعالجات، بينما تشرح تلك الإجراءات فيما يتعلق بتطبيقاتها الإكلينيكية في الفصول الباقية من الكتاب. ويصف المؤلف العديد من الإجراءات التي يمكن أن تنطبق أيضاً على الأطفال المصابين بالخجل، أو الكبت، أو الانسحاب الاجتماعي. على أية حال، فتركيز هذا الفصل والفصول الباقية ينصب على الأطفال المصابين بالقلق الاجتماعي والرهاب الاجتماعي.

وفي الفصل السابع، المعنون **معالجة الأطفال المصابين بالقلق الاجتماعي والرهاب الاجتماعي: وضع الأسس**، يقوم المؤلف بشرح إجراءات المعالجة التي تستخدم في المواقف الإكلينيكية العامة بتعمق أكثر. ويركز هذا الفصل على الإجراءات الأولية التي صممت لوضع الأساس للإجراءات الأشد تركيزاً، التي نوقشت في الفصلين الثامن والتاسع من الكتاب. وتتضمن هذه الإجراءات الأولية؛ التربية النفسية، وتمرينات التحكم الجسدي، وتدبير حالات الطوارئ، وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، يناقش الفصل العقبات التي تعترض المعالجة والواجبات التي يتوجب أداؤها في المنزل. وتعرض عينة لحالة طفل مصاب بالرهاب الاجتماعي والاكتئاب، بالإضافة إلى سلوك رافض للمدرسة.

وفي الفصل الثامن، الذي يحمل عنوان **معالجة الأطفال المصابين بالقلق الاجتماعي والرهاب الاجتماعي: تطوير المهارات المتقدمة**، نرى أنه في حين وصف الفصل السابق تلك الإجراءات الأولية التي تستخدم عموماً لوضع أساس لمعالجة الأطفال المصابين بالقلق الاجتماعي والرهاب الاجتماعي، فإن تقنيات مثل التربية النفسية، وتمرينات التحكم الجسدي، وتدبير حالات الطوارئ مصممة عموماً لمساعدة الأطفال على فهم الأهداف الرئيسة للمعالجة، والتحكم في مشاعر القلق، وتقديم حوافز لإكمال الواجبات المنزلية العلاجية، والانخراط في السلوكيات الملائمة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم هذه التقنيات التأسيسية بتمهيد السبيل للتدريب على المهارات الأكثر تقدماً، وخصوصاً العلاج المعرفي والتدريب على المهارات الاجتماعية. وجميع هذه الإجراءات مصممة لمساعدة الأطفال على تدبير القلق في المواقف الاجتماعية و/أو مواقف الأداء الرئيسة، والانخراط في سلوكيات أكثر تكيّفاً مع الآخرين. ومن ثم، تساعد هذه الإجراءات على التمهيد للممارسات المرتكزة على التعرّض لاحقاً. وقد صمم العلاج المعرفي خصيصاً لمساعدة الأطفال على التعرف، وتعديل الإدراك اللاعقلاني الذي يحرّض على القلق أو يبقي عليه في موقف بعينه.

وفي الفصل التاسع، وعنوانه **معالجة الأطفال المصابين بالقلق الاجتماعي والرهاب الاجتماعي: الممارسات المبنية على التعرض**، نجد أنه بعد شرح التقنيات الأساسية المصممة لتسهيل أهم عناصر المعالجة النفسية للأطفال المصابين بالقلق الاجتماعي والرهاب الاجتماعي: أي الممارسات المرتكزة على التعرض، سيكون الطفل مستعداً للمرحلة التالية من المعالجة؛ فعند وصول الطفل إلى هذه النقطة من العلاج، يجب أن يكون قد اكتسب مهارة في مراقبة الأعراض المتعلقة بالقلق، وتدبير مشاعر الكراهية الطبيعية، وتعرف الأفكار اللاعقلانية، وتعديلها (إذا أمكن)، وممارسة المهارات الاجتماعية بسهولة (على الأقل ضمن بيئة علاجية مريحة). وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتحلى الآباء بالمهارة في إجراءات تدبير حالات الطوارئ، كما يجب على جميع أفراد الأسرة المعنيين أن يفهموا بشكل واضح طبيعة المعالجة وأهدافها.

وفي الفصل العاشر والأخير من الكتاب، الذي حمل عنوان **الوقاية، الحالات الصعبة، والاتجاهات المستقبلية**، يتعرض المؤلف بشكل موجز لذلك الحقل الناشئ للوقاية من اضطرابات قلق الطفولة عموماً والرهاب الاجتماعي بشكل خاص.

وعلى وجه الخصوص، يركز المؤلف على الوقاية عموماً، وعلى منع الانتكاس. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الكتاب العديد من التوصيات بخصوص معالجة الحالات الصعبة من الخوف الاجتماعي في الأطفال، بما فيها الحالات التي تتضمن حالات مرضية مترافقة، وأعراضاً حادة، وعدم التزام المعالجة، والرغبة في الإنهاء المبكر للمعالجة. وفي النهاية، يعرض المؤلف الاتجاهات المستقبلية في مجال اضطرابات قلق الطفولة عموماً والرهاب الاجتماعي بشكل خاص.

وبعد أن أوردنا وصفاً موجزاً لفصول الكتاب، نجد أنه يتميز عموماً بالنقاط التالية:

– فصل تمهيدي يغطي مفاهيم مثل الخجل، والانطواء، والانسحاب الاجتماعي.

– تغطية مبسطة للمفاهيم المتعلقة بالوبائيات، وعوامل الخطر والبيولوجية والبيئية.

– تقديم نماذج سببية متكاملة؛ كما يقترح سبيلاً نمائياً.

– توضيح الاختلافات في الطفولة الطبيعية ومخاوف المراهقة ومقابلاتها الأكثر مرضية.

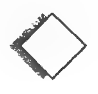
– أمثلة تطبيقية تعرض الحالات النمطية بالإضافة إلى تلك الشاذة.

– تغطية الفصول اللاحقة التقويم المستند إلى التجريب وتوصيات المعالجة.

تقديم إستراتيجيات لمنع الانتكاس.

عند الدراسة المتأنية للكتاب، نجد أن علماء النفس الإكلينيكيين وأولئك المتخصصين في الاستشارة، والاختصاصيين النفسيين في المدارس وعلماء النفس التربويين، والأطباء النفسانيين، ومقدمي الخدمات الاجتماعية، وأطباء الأطفال سيقدرون الوضوح، والتنظيم، وعمق التغطية التي تميز هذا الكتاب.

وسيساعد الكتاب مديري المدارس، والمعلمين، والاختصاصيين الاجتماعيين، وغيرهم من المهنيين العاملين في المدارس، على الإجابة عن السؤال المحيّر في كثير من الأحيان: «لماذا لا يشارك هذا الطفل أقرانه؟».



التقارير:

تقرير عن مؤتمر الرئاسة الدورية لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية (OSCE) حول مناهضة عدم التسامح والتمييز ضد المسلمين

إعداد: د. مصطفى عبدالعزيز مرسي*

تعنى هذه المنظمة أساساً بشؤون الأمن الغربي، وهي هيئة توافقية لا تمتلك صلاحيات تنفيذية لتوصياتها، وتضم في عضويتها 56 دولة إضافة لعدد من الدول والهيئات بصفة مراقب. وقد عقدت المنظمة مؤتمرين سابقين؛ الأول عن المعاداة للسامية، والثاني عن التمييز وعدم التسامح ضد المسيحيين. وتبنت الرئاسة الدورية للمنظمة (أسبانيا) مبادرة عقد مؤتمر لبحث «مناهضة عدم التسامح والتمييز ضد المسلمين. في مدينة قرطبة (8-10/10/2007).

وحدد «ميجيل موراتينوس» - وزير خارجية أسبانيا - الهدف من هذا المؤتمر، وهو إجراء المزيد من البحث لهذه الظاهرة بغرض التوصل إلى الوسائل الممكنة لمناهضتها. وقد تضمن جدول أعمال المؤتمر جلسة افتتاحية وخمس جلسات عمل وجلسة ختامية.

أولاً - الجلسة الافتتاحية: واستهلها «ميجيل موراتينوس» بكلمة تضمنت: إشارته إلى أن اختيار مدينة قرطبة يعود إلى ما شهدته من التعايش والتفاعل التلقائي بين مختلف الثقافات والأعراق، مما أدى إلى ازدهار الثقافة والعلوم والتكنولوجيا. فالحقبة الأندلسية (وهي فترة الحكم العربي) كانت من أروع الأمثلة للتفاعل الثقافي الخلاق في تاريخ العالم، وأعرب عن الأمل في أن تكون تجربة قرطبة مرجعاً للاحترام المتبادل والتعايش بين المسلمين واليهود والمسيحيين. ثم نوه بأن عدة تقارير أوروبية أوضحت تنامي المواقف والتصرفات المعادية للمسلمين منذ عام 2001، ومن المنطقي العمل على تجنب مخاطر العنصرية الجديدة، التي ستؤدي إلى اضطراب العلاقات الاجتماعية وتهدر حقوق الإنسان في المجتمعات الغربية.

---

* مساعد وزير خارجية سابق، مصر.

وأكد سكرتير عام المنظمة (Marc Perrin) في كلمته أن الغنى والتنوع الذي تضيفه ثقافات التجمعات الإسلامية للمجتمعات الأوروبية يُشكل تعزيزاً للقيم المشتركة بينهما. وأن الممثلين الشخصيين للديانات الثلاث – ومن بينهم السفير (Omur Orhun) الذي تتعلق صلاحياته بمكافحة التمييز وعدم التسامح ضد المسلمين – سيدعمون جهود الدول الأعضاء في التغلب على عدم التسامح وتعزيز الاحترام والتفاهم المتبادلين.

وتضمنت كلمة (Jorge Sampaio)، ممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات قوله: إن مسألة الإسلاموفوبيا تميل إلى أن تصبح مظهراً شائعاً وعادياً لمجتمعاتنا، وبصفة خاصة في أوروبا والولايات المتحدة، وتوجد أدلة تعزز هذا الاتجاه. فعلى سبيل المثال نجد أن منظمة (European Monitoring Centre on Racism and Xenophobia)، تمكنت من جمع معلومات عن السنوات القليلة الأخيرة تشير إلى أنه منذ أحداث 11 سبتمبر، تأثر المسلمون الأوروبيون بشكل خطير من تزايد المناخ الاجتماعي المعادي لهم.

ثم ألقى السفير (Omur Orhun) – (تركي) – بصفته الممثل الشخصي للرئاسة الدورية للمنظمة والمختص بمكافحة عدم التسامح والتمييز ضد المسلمين – كلمة اتسمت بشموليتها ووضوح الهدف، وقد استهلها بالقول: إن الحوار الحقيقي يمكن أن يتم فقط في حالة وجود احترام أصيل وتفهم للثقافات والأديان الأخرى. وإنه لا بد من الرصد والإعداد لتقارير متابعة عن أشكال التعامل مع جرائم التحريض على الكراهية وحوادثه، وتعزيز الأنشطة التعليمية الموجهة للتسامح والاحترام والتفاهم المتبادل، وتقويم التشريعات الحالية التي تتعامل مع جرائم التحريض على الكراهية، ودعم قدرات المجتمع المدني، والمساعدة في تعزيز تنفيذ القوانين والإجراءات القانونية المتعلقة بمكافحة جرائم الكراهية، وإعلاء حرية الدين والمعتقد.

ثم أشار إلى النقاط التي تحتاج لإعطائها أولوية، وفي مقدمتها تحسين مستوى نوعية المعيشة للمسلمين في المجتمعات الغربية؛ لأن ذلك سيؤدي إلى تفاهم وتكافل أفضل، ويدعم الثقة المتبادلة، والتخلي عن النظر للمسلمين على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية، وتجنب شيطنتهم أو تهميشهم، أو إخافتهم أو احتقارهم. ولا ينبغي أن تصبح الحرب على الإرهاب حرباً على المسلمين. وإنه يجب العمل على عدم تهميشهم، أو محاولة استيعابهم (Assimilated)؛ أي تذويبهم،

بمعنى تخليهم عن جذورهم، ومن الأفضل اتباع سياسة المواءمة أو التكيف (Accommodation)، فالتكيف أفضل إستراتيجية للاندماج.

ثم خلص إلى القول: إن التجمعات الإسلامية يجب أن تتحمل نصيبها من المسؤولية، بتبني القيم المدنية السائدة في مجتمعاتهم الجديدة، والابتعاد عن التطرف والعنف والإرهاب. ثم أضاف: إن الخطر الحقيقي ضد التسامح والتجمعات متعددة الثقافة ينبع من المتطرفين على الجانبين، وهنا يجيء دور الحكومات والشعوب في المنطقة.

وكان آخر المتحدثين في الجلسة الافتتاحية السيد/ عمرو موسى – الأمين العام لجامعة الدول العربية – ومن بين النقاط التي تضمنتها كلمته: إنه منذ عام 1989، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي بحث الغرب عن عدو بديل للشيوعية فاتجهوا للإسلام ولكن الإسلام ليس كالشيوعية، ومن الصعب إلحاق الهزيمة به. وأوضح أن جاليات غربية في مناطق متعددة من العالم الإسلامي عاشت لفترات طويلة وكانت تعامل بتسامح، فلماذا السعي لفرض نمط محدد للحياة على المسلمين في الغرب؟ وإن الحوارات والمناقشات التي تدور داخل هذا المؤتمر وأمثاله مهمة وضرورية، ولكن الأهم من ذلك أن تنتقل محصلتها من الغرف المغلقة إلى مختلف شرائح الشعوب الأوروبية المعنية بها حتى تثمر.

1 – الجلسة الأولى: وخصصت لبحث «عدم التسامح والتمييز ضد المسلمين: تحيزات نوعية وأهداف جديدة» وسنقتصر على عرض أهم المداخلات:

أشار «هيمون انصاري» الاستاذ في جامعة لندن وأحد المتحدثين الرئيسين لمظاهر عدم التسامح والتمييز ضد المسلمين، مؤكداً أن المسلمين أصبحوا يخشون عند فتح الراديو أو التليفزيون مفاجأتهم من الإعلان عن الكشف عن مؤامرة جديدة، يصبحون بعدها معرضين للتهديد بسبب ما يرتدونه من ثياب أو المدارس التي يذهبون إليها، وتلاحقهم شبهة الإرهاب في أي مكان.

وخلص إلى القول: إن هذه الأمثلة والتصريحات وغيرها أعطت المسوغ للمشاعر العدوانية تجاه المسلمين، التي تراوح بين الهجمات الجسدية ونبش القبور ونهب الممتلكات إلى الإساءات الشفهية التي أعطت مسوغاً للتمييز ضدهم في الوظائف، والخدمات، والتعليم، والصحة، وأعطت التبرير لاستبعادهم من المؤسسات العامة والخاصة.

مداخلة السفير الأمريكي (Rondall J. Brandt): أكد السفير الأمريكي تأييد الولايات المتحدة لمكافحة كل أشكال التمييز وعدم التسامح ضد المسلمين وأن الولايات المتحدة في الاجتماع الأخير للمنظمة بشأن تطبيق البعد الإنساني، حثت على السماح بحرية دينية أوسع للمسلمين ومواجهة كل استبعاد اجتماعي لهم. وأشار إلى أن التقرير السنوي للحكومة الأمريكية عن «الحريات الدينية» تضمن هذه المسائل بالتفصيل سواء داخل نطاق (OSCE) أو مناطق أخرى. واعترف الممثل الأمريكي بأن الممارسة الحرة للإسلام عانت بشدة وبطرق مختلفة، من الانحيازات المسبقة إلى عدم توفير الوسائل التي تسمح بممارسة الشعائر، وبعض الأنظمة القانونية التي تحد من ارتداء ملابس إسلامية دينية أو تحرمها. وأقر الممثل الأمريكي بأن السجل الأمريكي في هذا المجال ليس مثالياً.

وأعرب عن اعتقاده بأن ممارسة الحريات الأساسية تتطلب قدرة جميع الأفراد على توجيه انتقادات للممارسات الدينية دون خوف من رد الفعل. وأبدى تحفظاً على إصدار قوانين ضد التشهير بالديانات، لأن من شأنها إعاقة الحريات الدينية الأساسية، والحد من حرية التعبير ولا تنسجم مع إعلان هلسنكي الختامي، والاتفاقيات التالية في إطار (OSCE) بوصفها كوثيقة فيينا الختامية، التي وفرت – في تقديره – بعض أفضل الالتزامات وأكثرها تطوراً، التي تحمي حرية التفكير، والضمير، والدين والمعتقدات*.

وبدوره فإن **السفير الفرنسي لدى منظمة الأمن والتعاون المريكي (Eric Lebédel)**، أوضح أن بلاده تضم قرابة خمسة ملايين مسلم، وهو أكبر تجمع في أوروبا. وهؤلاء المسلمون يشعرون إجمالاً باندماجهم في مختلف المؤسسات الفرنسية وممثلين على جميع المستويات، وأن هناك دراسة أجريت عام 2005 تظهر أن 82% من المسلمين الفرنسيين يعتبرون العلمانية لا تتعارض مع دياناتهم. ومع ذلك توجد بعض ظواهر رفض وتمييز، وأغلبها مصدره عوامل اقتصادية واجتماعية،

---

* في الوقت الذي ينوه الممثل الأمريكي بما تقدم نجد أنفسنا أمام متناقضات امريكية. فقد أعلن مجلس النواب الأمريكي منذ بضعة أيام اعتبار الإسلام أحد أعظم أديان العالم ورفض الكراهية والتعصب الموجه ضد المسلمين في الولايات المتحدة والعالم، وبالمقابل نجد أن مائتي جامعة أمريكية خصصت الفترة ما بين 22-10/26 أسبوعاً للتوعية بما أسمته بـ «الإسلام الفاشي»، والتركيز على «ضحاياه».

وتكشف عن خلط خطير وغير مقبول بين مصطلحات «المسلمين» و«الأصوليين»، و«الإسلاميين»، و«الإرهاب».

وبدوره أشار **سفير السويد لدى منظمة (OSCE)** في مداخلته إلى أن بلاده مقتنعة بشكل قوي بأهمية الحوار الإيجابي مع الإسلام، وتحاول الإسهام فيه عبر منظماتها في الإسكندرية واسطنبول، وتدعو بقوة إلى الحوار السياسي والديني والثقافي بين مختلف الأديان.

وأشار **ممثل أرمينيا** إلى أن لبلاده جاليات كبيرة تعيش منذ فترة طويلة في العديد من الدول الإسلامية في انسجام وأمن وأمان، ولم تعرف أي تمييز أو عدم تسامح من جانب الأغلبية المسلمة.

وقد تدخلت في هذه الجلسة بكلمة عبرت فيها عن عدة آراء من بينها:

– التقدير الكامل لمبادرة الرئاسة الاسبانية لنظم الـ (OSCE) بعقد هذا المؤتمر لمناقشة مسألة عدم التسامح والتحيز ضد المسلمين. إن المدينة التي يعقد بها هذا المؤتمر (قرطبة) كان يطلق على فترة الحكم العربي فيها «العصر الذهبي لكل الأديان» ليس فقط لإنجازاتها الاقتصادية، ولكن أيضاً لإسهاماتها الفكرية والعلمية والفلسفية والأدبية؛ فقد تميزت بالتسامح وروح المساواة، وهي التي حفزت بروز شخصيات فكرية وعلمية كابن رشد، وابن عربي، وابن خلدون، وميمونيدس (أشهر فلاسفة اليهود)، واسبينوزا، وغيرهم. ثم أشرت إلى تزايد أهمية البعد الثقافي في عملية الاندماج (أي اندماج المهاجرين)، والحوار الثقافي والديني أصبح وسيلة مهمة لدعم نجاح هذا الاندماج ومواجهة العنصرية والتطرف. وأكدت أننا ندين ونستنكر الإرهاب بكل صوره، وهو لا يقتصر على ديانة بعينها، أو عرق أو بلد، وأن دول الشرق الأوسط تتطلع لتوفير بنية سلام لتحقيق شروط التنمية وتوظف كل إمكاناتها المتاحة لذلك، إلا أن هذه الشروط تهددها النزعات الإقليمية المتعددة والمزمنة، التي تهيئ تربة خصبة للتطرف والإرهاب. وأن المجتمع الدولي مطالب بالعمل بقوة على تطبيق القانون الدولي في الشرق الأوسط دون تمييز، وتأكيد عدم ازدواجية المعايير، وضرورة العمل على منح الفلسطينيين حقوقهم المشروعة، والانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة. وتحقيق ذلك سيسهم في نزع جذور الأسباب الرئيسة للعنف والعدوان والشعور المعادي للغرب، وسيسهم ذلك في خلق مناخ يسود فيه السلام والعدل والأمن.

2 - الجلسة الثانية: وخصصت لبحث (سبل مناهضة مظاهر التمييز وعدم التسامح):

أوضح **ممثل الجزائر** أن حجم الإساءات للمسلمين والإسلام ومخاطر تداعياتها، تحمل معها أخطاراً عدة؛ فهي تعرض للخطر التعايش السلمي بين مختلف الأديان والحضارات والسلام الدولي، وتغذي عملية شيطنة المسلمين، كما حدث في مسألة رسوم الكاريكاتير المسيئة للرسول، التي تخلق أرضية خصبة لتعزيز التيارات المتطرفة من كل جانب. وأن حرية التعبير ينبغي ألا تكون مسوغاً لعدم الفعل من جانب الحكومات وغيرها من المؤسسات والمجتمع المدني أيضاً. ثم اختتم مداخلته بالمطالبة بأن يخرج هذا المؤتمر بخطة عمل على نسق المؤتمرات السابقة التي خصصت للأشكال الأخرى لعدم التسامح بالنسبة للأديان الأخرى.

3 - الجلسة الثالثة: وخصصت لبحث (دور الإعلام والخطاب العام بوصفهما أدوات لمكافحة عدم التسامح والتمييز):

كان أحد المتحدثين فيها **(Thomas Beltombe)**، وهو صحافي فرنسي ومؤلف لعدة كتب كـ «الإسلام المتخيل»، و«دور وسائل الإعلام في تكوين الإسلاموفوبيا» وغيرهما. وقد استهل مداخلته بالتساؤل: كيف يمكن لمنظومة إعلام تميل إلى تعميق الهوة التي تفصل بين المسلمين وغير المسلمين أن تسهم في صناعة ما يسمى «بالإسلاموفوبيا»، وبثها، وأن تشارك في مكافحة هذه الظاهرة؟ ثم أشار إلى أن التمييز لا يمكن أن يختفي بكثرة التعبير عنه بل بالبحث عن حل لجذور المشكلات التي تنجم عنه.

كما بادرت عدة وفود من الدول الأعضاء في (OSCE) بتبني مواقف إيجابية في الشأن الإعلامي، وإن تباينت في مضمونها، من ذلك مثلاً **ممثل قداسة بابا الفاتيكان**، الذي أشار إلى أن البابا في لقائه في مدينة كولونيا 2005، مع ممثلي بعض التجمعات الإسلامية أكد أهمية الحوار بين المسيحيين والمسلمين، باعتباره ضرورة حيوية يعتمد عليها مستقبلنا إلى حد كبير. وفي هذا الإطار تحرص حاضرة الفاتيكان على إجراء حوار قائم على معرفة أصيلة ومتبادلة تعترف بالقيم الدينية المشتركة وتخدم بإخلاص تبايناتها. وأعرب عن أسفه لوجود اتجاه – ولا سيما في وسائل الإعلام – للتعتيم أو مساواة العنف والإرهاب بالإسلام.*

---

* بدت هذه المداخلة كتراجع إضافي عن كلمة قداسة البابا المثيرة للجدل، التي عبر عنها في خطبة له في ألمانيا عام 2006، واقتبس فيها نصاً من القرون الوسطى يربط بين الإسلام والعنف.

4 – الجلسة الرابعة: وخصصت لبحث (التعليم وسيلة لمناهضة عدم التسامح والتمييز ضد المسلمين):

وكان أحد المتحدثين الرئيسين (H. A. Hellyer)، **وهو زميل في مركز أبحاث العلاقات العرقية في جامعة (University of Warwick) بالمملكة المتحدة**، وأهم ما تناولته مداخلته ما يأتي:

لقد نجح أقصى اليمين في جعل الشعور بالخوف من المسلمين والإسلام موقف التيار الرئيس، الذي لا يشارك فيه هذا الجناح فقط، بل أجنحة الوسط واليسار أيضاً. وإن الخوف أمر طبيعي، لكن خطورته تتمثل في تحويله إلى عمل تدميري. إن مجرد رفض الخوف أو إنكاره لن يسهم في اختفائه، فلا بد من مواجهة ضرورية يشارك فيها المجتمع. مشيراً إلى أن هناك حاجة لإدخال رؤية أوروبية محدثة تنظر للمسلمين المهاجرين كأوروبيين، وليسوا مجرد غرباء مقيمين بيننا بصفة دائمة. وهناك بعض التشريعات التي لا تسمح بتدريس الإسلام في المدارس الحكومية، والحاجة ماسة لإيجاد الوسيلة للتعامل مع هذه الظاهرة غير النظامية، مع احترام خصوصية كل أمة.

5 – **الجلسة الخامسة: وخصصت لعرض تجارب عملية لسبل مكافحة التمييز وعدم التسامح**، وقد قام ممثلون عن المعاداة للسامية بتوضيح ما قاموا به، فضلاً عن تجارب المعاداة للمسيحية.

6 – **الجلسة الختامية**: وتلي فيها البيان الختامي الرئاسي.

التقويم العام للمؤتمر

1– أوضحت التقارير الأوروبية المتعددة التي قدمت في هذا المؤتمر ومداخلات الوفود الأوروبية بصورة صريحة بوجود ظاهرة التمييز وعدم التسامح ضد المسلمين، بل زيادة حجمها بمختلف أشكالها منذ عام 2001، فالعداء المرضي للإسلام أو «الإسلاموفوبيا» الأوروبية، أصبح – كما أوضح عدد من المتحدثين – ظاهرة متنامية. وهذا الإقرار الصريح بوجود الظاهرة وتناميها، ووضعها في حجمها الحقيقي يُعدُّ – في حد ذاته – نقطة بدء إيجابية. وهو ما يمثل تحدياً للمجتمعات والحكومات الأوروبية.

2 – وقد ترافق مع ذلك استنكار أغلب الوفود الأوروبية، وإن بدرجات متفاوتة، لهذه الممارسات وتأكيد تبني دولهم أو أنها ستتبنى إجراءات وتشريعات مناهضة

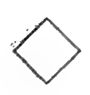
لهذه الظاهرة. وهو ما يعبر عن مجرد نوايا قد تترجم مستقبلاً – إذا ما توافرت الإرادة السياسية الحقيقية – في شكل سياسات تطبق على نطاق واسع، وتشارك فيها مختلف قطاعات المجتمعات الأوروبية. فالمواقف والسلوكيات والممارسات اليومية من جانب الأوروبيين هي التي ستحدد في النهاية مدى إحساس المهاجرين المسلمين بأن أوروبا هي وطنهم أم لا. وهو ما يحتاج لبعد زمني طويل نتيجة قوة التيار المضاد، وضعف جهود المسلمين ومنظماتهم المتخصصة، ومدى ما يحققونه من تطور إيجابي في سلوكياتهم، والقدوة التي سيقدمها قادتهم السياسيون والروحانيون، ودحض ما يروج ضدهم من مقولات وصور نمطية بأسلوب عملي، ومدى ما يحققونه من انفتاح ومشاركة في مجتمعات الهجرة، ومدى استفادتهم من مساحة الحرية المتاحة في إزالة الرؤية الضبابية حول قضايا المسلمين العادلة.

3 – وعلى مستوى الإعلام الغربي؛ فمع إقرار الجانب الأوروبي بأن ما ينشر فيه من صور ومقالات تزدري الإسلام ورموزه وتسيء للمسلمين، يعقد من اندماج المهاجرين المسلمين في مجتمعاتهم، ولها تداعياتها السلبية على العلاقات بين الدول الأوروبية والإسلامية، إلا أن مبدأ الحق في حرية التعبير ما زال يعتبر أمراً مقدساً، لا يمكن المساس به تحت أي مسوغ، وغير قابل للتفاوض، وعلى المتضرر في مثل هذه الحالات اللجوء للقضاء، مع العلم سلفاً أنه لا يتوقع صدور حكم موضوعي ومنصف في مثل هذه الحالات. ويبدو أن إعادة نشر رسوم الكاريكاتير المتعمد وتكراره مستقبلاً هدفه استثارة المسلمين وتسجيل ردود فعلهم المتسمة بالعنف أحياناً، لتوظيف ذلك في تحقيق المزيد من تشويه صورتهم في المجتمعات الغربية.

4 – إن النظرة الأوروبية للإسلام والمسلمين مازالت متأثرة بخلفيات الحروب الصليبية وغيرها بدرجات متباينة، فتحولت الحرب الحالية ضد الإرهاب إلى حرب ضد المسلمين والإسلام. فالعرب والمسلمون في ذاكرة الغرب هو «الآخر» الذي نافسه على ماضيه، ومن ثم الطرف الخصم الذي يستحضره، بوعي أو بدون وعي، بعد اختفاء العدو السوفيتي، كلما فكر في مشروع مستقبله، ويخطئ من يعتقد أن الغرب أصبح علمانياً خالصاً، عقلانياً براجماتياً، ومتجرداً من ذاكرته الثقافية والدينية.

5 – إنه مما يسجل لرئاسة المؤتمر شجاعتها الأدبية الملحوظة وجرأتها

السياسية الواضحة بعقد هذا المؤتمر في قرطبة، وتخصيصه للتمييز وعدم التسامح ضد المسلمين. واتسم البيان الرئاسي الختامي الذي صدر عنه، بالشفافية والصراحة، ويعد في هذا الإطار، نقلة نوعية ونقطة بدء في تعامل مجمل للموقف الأوروبي مع ظاهرة التمييز وعدم التسامح ضد المسلمين. فقد أشار هذا البيان إلى أن ظاهرة عدم التسامح والتمييز ضد المسلمين يجب أن ينظر إليها بقلق بالغ، وأن تتم إدانة أفعالها من غير تحفظ، وأن تعيد دول (OSCE) تأكيد التزامها محاربتها، وهو ما يؤكد الشعور بخطورة تداعياتها. ووضع البيان المسؤولية الأولى لمواجهة أفعال التمييز وعدم التسامح على عاتق الدول المشاركة، ودعاها للقيام بحوار يتسم بالشفافية بين الديانات ومختلف الثقافات والمشاركات التي تؤدي إلى التسامح والاحترام المتبادل والتفاهم، وإعلاء حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بمكافحة التمييز والتهميش. وفي الوقت نفسه أشار البيان إلى أنه يقع على عاتق المجتمعات الإسلامية مسؤولية السعي إلى الاندماج بشكل كامل في مجتمعات الهجرة، وزيادة مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والسياسية عن طريق الهيئات التمثيلية بصفة خاصة وغيرها. كما أدان البيان كل أشكال الإرهاب بقوة، وأكد أن ربط الإرهاب والتطرف بالإسلام يجب رفضه بحزم.





المجلة العربية للعلوم الإدارية

Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير: أ.د. علي محمود عبد الرحيم

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣.
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية.
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت ثلاثة إصدارات سنوياً (يناير - مايو - سبتمبر).
- تسهم في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها.
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية.
- تخضع للتقييم الأكاديمي الخارجي.

- First issue, November 1993.
- Refereed journal publishing original research in Administrative Sciences.
- Published by Academic Publication Council, Kuwait University, 3 issues a year (January, May, September).
- Contributes to developing and enriching administrative thinking and practices.
- Listed in several international databases.
- Reviewed periodically by international referees for high academic standards.

الاشتراكات

الكويت: 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات - الدول العربية: 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب: 28558 الصفاة 13146 - دولة الكويت
هاتف: 4827317 (965) Tel - أو 4734 / 4416 / 4984415 (965) - فاكس: 4817028 (965) Fax
E-mail ajoas@kuc01 kuniv edu kw - Web Site http //www pubcouncil.kuniv edu kw/ajas



فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور : حسين محمود حسين

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - ابريل ١٩٨٤م

- تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
- تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
- تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
- تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٢

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html



مجلة فصلية، تخصصية، محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. صالح عبدالله جاسم

تنشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية وملخصات الرسائل الجامعية



* تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
* تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولارا للأفراد، وستون دولارا للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص. ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤
E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.



مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية
محكمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور/ إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفراد	٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٤٨٣٥٧٨٩ - ٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٤٨٣١١٤٣
E-mail: jol@kuc01.kuniv.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069

المجلة العربية للعلوم الانسانية

أكاديمية - فصلية - محكمة

بحوث باللغة العربية والإنجليزية

مناقشات - عروض كتب - تقارير

مجلس
النشـر
العلمي

رئيس التحرير: د. مرسل فالح العجمي



P.o.Box: 26585-Safat.13126 kuwait

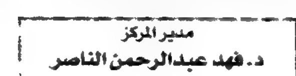
Tel: (+965)4817689 – 4815453 Fax: (+965) 4812514

E-mail:ajh@kuc01.kuniv.edu.kw http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh/



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية


جامعة الكويت - تأسس عام ١٩٩٤م


مدير المركز
د. فهد عبدالرحمن الناصر

يصدر عن المركز مايلي:

- سلسلة الإصدارات الخاصة.
- سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
- مجلدات وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي.
- سلسلة إصدارات لنشر بحوث الندوات والمؤتمرات.
- سلسلة ملخصات الرسائل الجامعية (الماجستير، الدكتوراه).
- دليل الرسائل الجامعية «الماجستير والدكتوراه» للباحثين المعنيين في موضوعاتهم بمنطقة الخليج والجزيرة العربية «جزأين».

سلسلة الإصدارات الخاصة

سلسلة علمية محكمة. صدر العدد الأول عام ١٩٩٧م.

يرحب المركز بنشر الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى إبراز الخصوصية البيئية للمنطقة الخليجية ورصد قضايا التنمية بأبعادها الحضارية الشاملة وفي ضوء المتغيرات.

قواعد النشر

أولاً: أن يكون البحث أو (الدراسة) معنية بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في المجالات الآتية: السياسة، الاقتصاد، الجغرافيا، التاريخ، علم النفس، الاجتماع، التربية، اللغة العربية وآدابها، الثقافة، البيئة، القانون، الإعلام، التراث (الآثار والحضارة والفنون).

ثانياً: أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص.

ثالثاً: لم يسبق تقديمها للنشر إلى جهة أخرى.

رابعاً: ألا يقل عدد صفحات البحث أو (الدراسة) عن ١٠٠ صفحة، ولا يزيد على ٢٠٠ صفحة.

الاشتراكات

نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
الأفراد	٣ د.ك	٤ د.ك	٦٠ دولاراً
المؤسسات	١٥ د.ك	١٥ د.ك	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم مدير المركز

ص.ب [illegible] - الشويخ [illegible] الكويت

هاتف: [illegible] فاكس: [illegible]

البريد الإلكتروني للمركز: cgaps@kuni.edu

العنوان الإلكتروني لصفحة المركز: www.cgaps.kuniv.edu

اختبار فرض كفاءة السوق باستخدام إستراتيجيات القيمة والنمو في سوق عمان المالي

بهجت الجوازنة*
محمد حراحشة**

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى اختبار صحة فرض كفاءة الأسواق المالية التي تعكس بسرعة كافية المعلومات الواردة إلى السوق دون تحقيق أرباح غير عادية عند استخدام أدوات التحليل الأساسي، بما في ذلك استخدام إستراتيجيات القيمة والنمو وغيرها مما يرى أنصار هذه الإستراتيجيات أنه يمكن التنبؤ بالأداء الاستثماري للأسهم والمحافظ المشكلة منها.

ولقد دلت النتائج على ظهور ارتباط عالٍ ومعنوي للعوائد الشهرية لمحافظ القيمة والنمو وفقاً لمعايير التصنيف المعتمدة في الدراسة، وتفوق أداء محفظة القيمة على محفظة النمو، كما أشارت النتائج إلى معنوية المتغيرات المستقلة المستخدمة في نموذج الدراسة باستثناء أثر الحجم الذي لا يختلف إحصائياً عن الصفر؛ مما يعني أن أسعار الأسهم لا تستجيب لأثر الحجم في سوق عمان المالي، ومن ثم فإن نتائج هذه الدراسة تؤكد إمكانية تحقيق عوائد غير عادية باستخدام إستراتيجية القيمة والنمو وتدحض فرض الكفاءة التي تعكس المعلومات الواردة إلى السوق.

المصطلحات الأساسية: كفاءة السوق، إستراتيجية القيمة، إستراتيجية النمو، محافظ استثمارية.

---

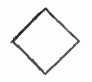
* قسم إدارة الأعمال، كلية إدارة الأعمال، جامعة آل البيت، الأردن.
** بنك تنمية المدن والقرى في مدينة المفرق، الأردن.

Jegadeesh, and Sheritan T., (1993), Returns to buying winners and selling losers: Implication for stock market efficiency. *Journal of Finance*, 5, p.65.

Omet, C. (2000), Skewness and kurtosis in Amman financial market equity return, *Dirasat Administrative Sciences*, 27, p.233.

Roger B, James Y., (2000), Value stocks and market efficient, *Journal of Economics and Finance*, 24(1), spring 2000, p.28.

Submitted: February 2007
Approved: October 2007



Recommendations:

1 - Reconsidering the supervision and the legislations on Amman Stock Exchange through modernizing the legislations in order to attract the investors.

2 - Studying the ability of having a market maker in order to protect the small investors and also to avoid the difficulty of selling and buying the stocks that have weak performance.

3 - The commitment of the authorities responsible for the investment with the necessity of ensuring enough critical data for the investors in order to activate the movement of the exchange in the financial market.

4 - Doing profound studies and research on the Amman Stock Exchange within advanced statistical methodologies to be available to the investors to make use of them in order to make their own futuristic strategies to vary their portfolios and to develop their analysis methods.

5 - The two scholars recommend doing studies on other strategies like the strategy of the momentum and the statistical revision on Amman Stock Exchange.

References:

Basu S., (1977), Investment performance of common in relation to their price - earning relations: A test of the efficient of the efficient market hypothesis. *Journal of Finance*, 32, p. 663.

Capaul, C. Rowley I. and Sharpe, W. (1993), International value and growth stocks returns. *Financial Analysts Journal*, 5, p.27.

Debondt, W. & Richard T. (1985), Does the stock market overreact?, *Journal of Fiananace*, 40, p.793.

Dimson E., Stefan N. and Garrett Q. (2001), Value versus growth in the U.K. Stock Market, 1955 to 2000. *London Business School, Working Paper.*

Fama E., & French K., (1992), The cross section of expected stock return, *Journal of Finance*, 51, p.427

Fama E., & French K., (1993), Common risk factors in the returns on stocks and bonds, *Journal of Financial Economics*, 33, p.56.

Fama E., & French K., (1998), Value versus growth; The international evidence, *Journal of Finance*, 53, p.1975.

Ibbotson R., & Mark, R. (1997), Growth versus value investing: and the winner, *Journal of Financial Planning*, June, p.64.

Jarrow, (2005). Testing market efficiency using statistical arbitrage with implication on momentum & value strategies. *Review of Financial Studies*, 27, 650.

the value (DW). Not having any autocorrelation in the rest of the equations of the standard deviationssupports the possibility of using the equations of the standard deviations in prediction. This in turn supports the superiority of the value portfolio performance over the growth portfolio, and because of the values on the margins being positive, there is a statistical function after the statistical assessment.

Conclusions

1 - The results show a high and significant correlation for the monthly returns of the portfolios of the value and growth.

2 - The results show the possibility of achieving abnormal returns which exceed the return of the market portfolio by forming the portfolios of the value and growth.

3 - The results show the performance superiority of the value portfolios over the growth portfolios, and for different classification criteria during the period of the study.

4 - The results show the inefficiency of the market efficiency hypothesis by using the strategies of the value and growth in Amman Stock Exchange.

5 - The results of forming the portfolios which are based on classification criteria (B/M, E/P, D/P) which form the portfolios of the value and growth, show their ability of analyzing the performance of the stocks in the future In Amman Stock Exchange, beside the ability of the managers of the portfolios to make use of listing these indicators in their analysis and readings when they decide to sell, buy, or keep the stocks for certain periods.

6 - Jensen's test shows the importance of the return of the time and that analyzing the return of the portfolio precedes the market in performance.

7 - The results of tests of (Lujing - Box) show the existence of evidence on the sequenced correlation between the chains of the monthly returns for the value and growth portfolios which were formed, and that was a result of having a problem in the data of the financial market, and not mathematical or inappropriate methodological statistics.

growth portfolio did not surpass the performance of the market. in which it has appeared negative in some of the classification criteria and a little positive in other criteria, agreeing with the study of (Basu, 1997) on many sides which have been reached by the American Market.

By estimating equation number (4) through the method of (OLS) through the method of the simple alarm to prove the superiority of the value portfolio performance over the growth portfolio, the results have appeared as follows:

1 - Accordsing to B/M Criterion:

$\textit{Margin} = 0.08 + 0.03\, R_i - R_F$

t-ratio = (2.3) (3.6)

$R^2 = 0.32$ F = 12.2 D.W = 2.078 n = 10

2 - Accordsing to D/P Criterion:

$\textit{Margin} = 0.07 + 0.042\, R_i - R_F$

t-ratio = (1.9) (4.8)

$R^2 = 0.39$ F = 16.6 D.W = 1.79 n = 10

3 - Accordsing to E/P Criterion:

$\textit{Margin} = 1.05 + 0.5\, R_i - R_F$

t-ratio = (1.5) (4.8)

$R^2 = 0.35$ F = 16.2 D.W = 1.887 n = 10

The results of analyzing equation (4) show statistically that the top of (B) for the value portfolio stock return on theHH margin between the portfolios of the value and growth is (positive) and has a statistical function with an incorporeal range of 1% according to all classification criteria. The coefficient of the particular points the ratio of (0.35, 0.39, 0.32) successively from the disparity on the margins was due to the disparity in the value portfolio stock return, meaning that if the returns of the value portfolio increase or the returns of the growth portfolios decrease, the margin will increase, affected by the increase of the value portfolio stock return. This means that the margin is more sensitive in regards to the movement of the return of the value portfolio.

This leads us to the conclusion that the increase in the value of the margin between the portfolios of the value and the market often results from the increase in the return of thee value portfolios as is indicated by

The DW test shows the disappearance of sequenced autocorrelation for the different classification criteria of the value and growth portfolio after processing it, using the method of (DF) and testing the unit root, because the value of DW is located at the area of the statistical acceptance. Therefore, the data of the study is distributed normally and points to the accuracy of its results and the financial functions.

The results of the analysis point to surpassing the performance of the value portfolio over the growth portfolio, which agree with the previous studies' results, which dealt with using different statistical methods. All of the results have agreed, reaching the same conclusion.

Table (4)
The results of Sharpe & Jensen's
Crierion during (1995 - 2005)

Classification Criterion	Portfolio	Sharp's Criterion	Jensen's Criterion
D/P Criterion	Value	0.25	0.016
	Growth	-0.06	-0.002
E/P Criterion	Value	0.27	0.016
	Growth	0.008	0.004
B/M Criterion	Value	0.14	0.05
	Growth	-0.06	-0.002

When we estimated the two equations (2, 3) the results were as seen in table (4) which shows that the value portfolio achieved a high return for each unit in comparison with the growth portfolio, according to Sharp's criterion and according to the Classification Criterion. The growth portfolio achieved the lowest return for each risk unit in comparison with the value portfolio, and these results agree with the results of (Capual et al, 1993).

The results of Jensen's criterion show that the value (α) in the equation of deviation is bigger than zero (positive) for the value portfolio and higher than the growth portfolio, according to classification criterion where it has reached successively (5%, 16%, 16%). This means that the performance of this portfolio precedes the performance of the market, where the top (α) of the market equals zero. The performance of the

variables which were not included by the standard model, or a mistake in the measuring, which means that the model was able to explain (0.98) of the discrepancy of the study variables as (f-test) has shown to the model's incorporeal as a whole. In addition, the accuracy of choosing the variables which form the standard model, and the value of (t-ratio) shows the acceptance of the alternative hypothesis and the refusal of the hypothesis of the nullity (Ho = 0) to the whole model variables, except the incorporeal of the variable SHB, which doesn't differ from statistically from zero because the value of (t-ratio) calculated as being bigger than the classified (t-ratio) at different significant levels accepted statistically.

The value of (α) is shown to be bigger than zero, which means that the value strategies achieve abnormal returns, and therefore the results of this study can retuse the hypothesis of the market efficiency. The results criticize such strategies and their statistical methodology for not having any theoretical base as seen by the supporters of the market efficiency.

On the other hand the values of the size coefficient (B3) do nothave a statistical significance, which means that the effect of the small size of that agrees with the study of (Omet, 2001), which pointed to the existence of a small trace for the size variable in Amman Stock Exchange.

By looking at the signs of the estimated model we find that they have a statistical significance at accepted levels, which means a strong correrelation between the market portfolio and the market during a deceleration period, with the normative value portfolio and the return of the value portfolio as an dependent variable. For example, when we increase the market portfolio by 1%, the portfolio returns will increase successively to (0.15, 0.18, and 0.12) according to criteria of the classification for the value portfolio.

In this manner, when we analyze the growth portfolios, we will notice the rising of the explanatory power of the model and the good choice for the variables by looking to the values (f-test) and the incorporeal of the whole variables which were contained by the standard model, which means accepting the alternative hypotheses and rejecting the hypotheses of the nonentity, because the calculated (t-ratios) are bigger than the listed (t-ratios), the means for supporting the method of choosing and forming the hypothesis of the study.

(Panel Data) for the period of the study (1995 - 2005), the results are according to the criteria of the classification as follows:

Firstly: B/M Criterion for the Value Portfolio:

$R_i - R_F = 0.15 + 0.35Rm - R_F + 0.27Rm - R_F - 0.012SMB + 0.19\ HML$

(t-ratio) (6.8) (2.8) (3.67) (1.2) (2.7)

$R^2 = 0.98$ $F = 16.9$ $D.W = 1.9$ $n = 10$

Secondly: E/P Criterion for the Value Portfolio:

$R_i - R_F = 0.13 + 0.21Rm - R_F + 0.31Rm - R_F - 0.09SMB + 0.20\ HML$

(t-ratio) (4.6) (2.2) (3.9) (1.43) (2.7)

$R^2 = 0.98$ $F = 15.98$ $D.W = 2.1$ $n = 10$

Thirdly: D/P Criterion for the Value Portfolio:

$R_i - R_F = 0.10 + 0.22Rm - R_F + 0.28Rm - R_F - 0.095SMB + 0.25\ HML$

(t-ratio) (3.1) (1.9) (2.2) (1.6) (2.1)

$R^2 = 0.97$ $F = 12.5$ $D.W = 1.78$ $n = 10$

Fourthly: B/M Criterion for the Growth Portfolio:

$R_t - R_F = 0.087 + 0.12Rm - R_F + 0.09Rm - R_F - 0.02SMB + 0.11\ HML$

(t-ratio) (4.1) (1.99) (3.1) (2.1) (3.5)

$R^2 = 0.96$ $F = 9.3$ $D.W = 1.77$ $n = 10$

Fifthly: E/P Criterion for the Growth Portfolio:

$R_t - R_F = 0.06 + 0.100Rm - R_F + 0.07Rm - R_F - 0.05SMB + 0.12\ HML$

(t-ratio) (3.5) (1.7) (2.7) (1.8) (3.6)

$R^2 = 0.98$ $F = 12.2$ $D.W = 1.95$ $n = 10$

Sixthly: D/P Criterion for the Growth Portfolio

$R_t - R_F = 0.09 + 0.15Rm - R_F + 0.12Rm - R_F - 0.09SMB + 0.08\ HML$

(t-ratio) (5.5) (2.1) (2.7) (1.87) (2.4)

$R^2 = 0.98$ $F = 19.3$ $D.W = 2.3$ $n = 10$

The results of the analysis show the rising of the explanatory power for the estimated model of the value portfolio for the different classification criteria, where the ratio of (0.98) of the changes occurring to the sequent variable result from the variables which occur in the independent variables. The ratio is (0.02) of the changes, resulting from

Table (3)
Testing the Lujing-box for the Returns of the Value and Growth Portfolios

Classification Criterion → Portfolio ↓		Lag1	Lag2	Lag3	Lag4	Lag5	Lag10
Value	E/P ratio	12.2*	12.4*	13.6*	17.5*	19.9	22.1*
	D/P ratio	13.6*	13.65*	13.4*	13.51*	17.8	19.5*
	B/M ratio	19.3*	16.8*	13.6*	13.8*	18.9	20.2*
Growth	E/P ratio	14.9*	16.4*	15.4*	16.5*	19.2	21.4*
	D/P ratio	5.2**	4.9**	19.6*	20.5*	22.2	26.1*
	B/M ratio	4.6**	7.8**	4.2**	6.6*	9.2*	14.3*

* Significant at 1% level

** Significant at 5% level

Table (3) shows the results of the (Lujing-Box) test which examines the hypothesis that all the autocorrelation in the returns during the periods of (Lags) equals zero, where the results confirm that there is strong evidence on the Sequenced Correlation, even at the Lag 10, between the series of the monthly returns of the value and growth portfolios. These were formed on the base of the three classifications of criteria. This problem is not considered as a mathematical problem, but it does exist in the main series and related to the of the study, which is usually generated from the big samples. The most important reason, according to (Dimson et al,2000) is the weak exchange in the market or the market inefficiency.

In spite of the autocorrelation of the returns, which is considered as one of the traditional tests for the random movement, the results show that the series of the returns for all the portfolios do not follow the random movement. They are also not stable, which indicates the inefficiency of the market on the weak level.

Second: The models analysis

When we estimated the equation number (1) through the style of multiple regression which was treated by the least squares method using

increase of the risk of the securities needs an increase in the expected returns.

Table (2)
Testing the Description of the Variable Study Suring 1995 - 2005

Variable → Test ↓	Rm - Rf	Rm - Rf t-1	SMB	HML	Ri- Rf
Mean	0.098	0.016	0.08	0.05	0.011
Median	0.033	0.014	0.03	0.01	0.06
Standard Deviation	0.004	0.003	0.002	0.001	0.006
Skewness Coefficient	0.7	0.8	0.9	0.6	0.7
kurtosis Coefficient	0.04	0.03	0.05	0.022	0.022
VIF	3.1	3.9	2.5	2.8	4.1

Table (2) shows the correlation matrices for the variables of the standard model during the period of the study 1995 - 2005. This aims to show that there is a correlation problem between the variables of the study (Multicolinearity) and the range of distributing the sample of the study in a normal distribution through the test of (VIF).

The result of the test shows that the mean is bigger than the median for the all variables of the study, which means that the data of the study is slightly skewed toward the right from the normal distribution, and also the standard deviation is too little in comparison with mean of all variables. This means that if we move to the right or to the left in one standard deviation from the mean, the result will be that (68%) of the study sample will be located within this range, and (10 %) will be abstract level, but if we move two standard deviations to the left or right then (95%) from the sample of the study will be located within the double range of the standard deviation, and within all the variables of the study.

This means that the data of this study is normally distributed within statistically significant level.

We can see from table (2) that the value of the (VIF) is less than (5) which means that the data of the study lacks the problem of the (Multicolinearity).

other hand, the analysis of the standard deviations shows that the value portfolios have higher risks than the growth portfolios.

Table (1)
Analyzing the Description of the Data of the Value and Growth Portfolios during (1995 - 2005) According to the Classification Criteria

Classification Criteria	Describing the Data Statistically	Value Portfolios	Growth Portfolios
B/M Criterion	Mean	0.162	0.156
	Median	0.034	0.021
	Standard Deviation	0.009	0.009
	Skewness	1.25	1.03
	kurtosis	3.6	4.21
	turn Mean	0.123	0.111
D/P Criterion	Mean	0.09	0.059
	Median	0.02	0.003
	Standard Deviation	0.008	0.007
	Skewness	1.66	1.35
	kurtosis	3.8	5.2
	Return Mean	0.017	0.008
E/P Criterion	Mean	0.20	0.09
	Median	0.031	0.017
	Standard Deviation	0.009	0.002
	Skewness	1.75	1.23
	kurtosis	5.21	6.47
	Return Mean	0.019	0.013

When we compare the returns and the risks of the value portfolios and the growth portfolios, we notice that the value portfolios were the higher in returns and risks according to all classification criteria, and this depends the written relation between the return and the risk, in which the

R_i: The return of the portfolio (i) during the period t.

R_F: The return without the risks.

u_t: The random mistake

B,a: The model signs

In order to test the hypothesis of the of the study while analyzing the different correlations between the variables, the study relies on a group of standard and statistical methods using multiple regression during the period of the study, and then processing them by the least squares method.

The study depends on the published data for the stocks of twenty companies listed in Amman Stock Exchange during the periods (1995 - 2005), extended to (120) months, and the book values for the profits of the companies which distribute them and the market value. In addition, the study uses the record number for the stocks' probable prices in the market value and the prices of the profits over the treasury bills (certificate of deposit) as an alternative or a (Proxy) representative for the profit price, which has no risk.

The Results Analysis

This part of the study discusses the statistical and descriptive analysis which concerns the data analysis and the evaluation and stability in the performance tests, and then the statistical analysis for the model of the study.

First: The data analysis

Table (1) shows the results of testing the study data, which highlight the disparity in the mean of the monthly returns for the portfolios, and with different classification criteria for the portfolios of the value and growth, in which all the value portfolios have exceeded, and with different classification criteria during the period of the study (1995 - 2005). Also, the results show that the mean of the value portfolios is bigger than the mean of the growth portfolios, and all the criteria of the classification, which indicate that the data of the studies are slightly skewed towards the right in the normal distribution. As well, the mean of the value portfolios is bigger than the mean of the growth portfolios, which indicates the superiority of the returns of the value portfolios over the growth portfolios, and for the different classification criteria. On the

and the return without the risks. The variation represents the standard deviations for the returns of the assets of the portfolio and it is expressed by the following equation:

$$(R/V) = R_P - R_F \qquad (2)$$

$$O'$$

In which:

R/V: Sharp's measure (the ratio of the reward to the variation)

R_p: The mean of the portfolio return.

R_F: The mean of the return of no risks.

O': The standard deviation of the returns of the portfolio assets.

2. ***Jensen's measure,*** which represents the performance rated with risks, and which is represented by the following equation:

$$R_P - R_F = a + B(R_m - R_F) \qquad (3)$$

R_P - R_F: The portfolio return.

R_m - R_F: The market return

α: represents (Jenson's Alpha), which expresses the evaluation of the temporal return, being bigger than zero. This means that the increase in risk is more than it deserves, and that the portfolio will precede the market in its performance. But if it is less than zero this means that the portfolio will be analyzed and its performance will decrease from the level where it should be.

Also, the study tested performance superiority to confirm that the superiority of the value portfolio over the growth portfolio, making a small slope between the stocks of the portfolio return as an independent variable on the margin between the portfolios of the value and growth as an a dependent variable according to (Capual's Methodology), and for the different variables of classification as follows:

$$Margin = \alpha + B(R_t - R_F) + u_t. \qquad (4)$$

Whereas Margin: The margin between the portfolio (i) and the portfolio (j) as dependent variable.

market value and the stock portfolio, which has high market value, and which expresses the effect of the market size.

HML: The difference between the stock portfolio returns which have a high (B/M) and the stock portfolios which have low (B/M), and which is expressed according to Fama and French about the increased risks for the company.

U_t: The random error margin.

B_1 B_2 B_3 B_4: The signs of the Standard Model and they are expected to be more than zero.

The study will adapt for measuring the variables (SMB, HML) depending on the study of Fama and French, in which the stocks were divided into two groups according to the size of the portfolio.

Represented by the Market Value (S= Small, B= Big) according to the value of the medium size. The small stocks represent the stocks whose market value of stocks is less than the value of the medium size. The stocks were divided into three groups according to the ratio value B/M (L "Low" represents 30%, M "Medium" represents 40% H "High" represents 30%), forming six portfolios with the size interaction with the B/M ratio (S-L, S-M, S-H, S-L, B-M, B-H) and calculating the monthly return for the portfolio.

The study included a group of statistical, descriptive and standard tests, analyzing the data to make sure of the accuracy of the normal distribution for the sample of the study, with the level having a kind of stability through extracting the arithmetic means, standard deviations, correlation and skewed coefficients. Their matrices depended on tests of the unit root and the main hypothesis of it, and the tests of Decky and Fouler (Df), testing the sequential correlation in the returns (Autocorrelation) through testing the (Lujing-Box). In addition, the tests of (Homogeneity) which express the similarity of the sample were used. The tests of (Kokran Aurkat) and also the (D.W) were applied to find the varied Autocorrelation between the financial variables.

- The study depended on two main measures to evaluate the portfolios:

1. ***Sharpe's measure,*** *which expresses the measure of the portfolio* performance during long periods, called the ratio of reward to the variation (risks), means the difference between the return of the portfolio

be possible to achieve abnormal returns by using the available data to buy and sell the stocks (Debondt et al., 1985).

(Jagadeesh et al., 1993) discuss this phenomenon through selling the stocks which have previous losses and buying the stocks which achieved winnings in the past. They have reached to a conclusion which shows that these strategies achieve positive returns in the short run and the conclusions of (Fama et al., 1998) can be explained through the regular risks and Beta measure. The effect of the size, and not the reactions of the investors, determines that the value stocks had higher risks that require a Return Premium. Where the markets have the characteristic of efficiency, this is the thing which completely cancels the possibility of achieving abnormal returns by following simple investment strategies. The reason for the superior performance of the value portfolios is because of its being distinguished by high risks that cannot be defined by normal measures like the standard deviations and Beta coefficient. Therefore, the return premium is a compensation for the risks which the CAPM model cannot control, being one of the anomalies. It can disappear if the CAPM model is adjusted to the variable elements model through total economic variables being added to the model.

Research Methodology

The study is based on building a Standard Model to explain the returns in Amman Stock Exchange as an extension to (Capual et al., 1993) model, and adding it to CAPM model as follows:

$$R_{\text{I}} - R_f = \alpha + B_1(Rm - R_f) + B_2(Rm - R_f)t -_1 + B_3SMB + B_4HML + ut. \quad (1)$$

Where is:

R_{I} : The portfolios returns (I) in the month t as a dependent variable

R_f : The average of the return that has no risks in the month t.

α : The of the constant of the regression model which represents the abnormal return for the portfolio i.

(Rm - R_f): The return of the portfolio in the month t.

(Rm - R_f) t-1: The return of the portfolio in the month t with slowing down this return to decrease the effect of inaccuracy of the measure Beta of the market as a result of not repeating the exchange.

SMB: The difference between the portfolios returns, which has a low

in the long run, they will increase for more than the half of the momentum strategy and the value will give positive results without any risk. With these results it will be hard to confirm between them and between the efficiency of the market, taking away the minor stock, the contacts of the market and the costs of the applications.

Theoretical Framework:

The financial analyzers agree on the general characteristics for the value and growth portfolios. The growth portfolios consist of the stocks of the companies which have high growth ratios in their profits. Besides the returns of their contributors' rights and their market prices, and usually the ratios of the distributed dividends to the price (D/P), and the book value to the market value (B/M), the earnings to the price (E/P), the cash flow to the price (C/P) for that portfolio is low (high growth ratios). On the other hand, the value portfolios consist of the undesirable stocks by the investors like the stocks of the industrial companies that reached the stage of maturity in the productive life cycle and have a small growing opportunity. The hindered companies' stocks and the stocks of the companies whose their origins were valued at a lesser price than the actual price are marked by low market prices, high (D/P, E/P, B/M,C/P) ratios, and low growth ratios, when compared with the portfolios of the growth stocks (Ibbotson et al., 1997).

Regarding the performance of these portfolios in the financial market, forming the growth portfolios helps the investors to achieve high returns in the long run, whereas the returns of the value portfolios are higher, according to different points of view. The supporters of the Contrarians Approach see that buying the stocks which have bad performance and which achieved losses in the past and selling the stocks which achieved "abnormal returns" explain that the stocks' prices are biased as a result of unstable behavior of the market. The value in the return ensued from the overreaction of the investors, which reflects on evaluating of the growth and value stocks, is considered as one of the most important reasons of the inefficiency of the financial markets (Haugan 1999).

The supporters of the efficiency of the financial markets (EMH) see that the prices of the stocks reflect immediately all the incoming data to the market, whereas the value of the stocks are not biased, and it will not

it was done on New York Stock Exchange during the periods (1963 - 1990).

The results of the study have shown that the size and the ratio of the book value to the market value limit and explain the returns of the stocks in the American Market and the superiority of the value portfolio over the growth, and that the stocks of value portfolios have a higher risk than the stocks of the growth portfolios. Besides this, the risks cannot be defined by the CAPM model which depends on the measure of Beta to express the risks of the market.

A study was made by (Capual et al., 1993) aimed to form value and growth portfolios using the ratio of the of the price to the market value (P/M) in a sectional study on the markets of (France, Britain, America, Japan, Switzerland and Germany) during the periods (1981 - 1991) by using monthly data. The results of the study showed the superiority of the stocks of value portfolios over the stocks of the growth portfolios; moreover they showed that correlation coefficients between the differences of the stock returns in the portfolios of the value and growth were too small when compared to the samples.

(Jegadeesh et al., 1993) tested the (momentum) strategy to the American Market during the periods (1965 - 1989) which showed that the momentum strategies require buying the stocks which had good performance in the past (profitable stocks or winners),and selling the stocks which had a weak performance (forfeiter stocks or losers). This study achieved positive returns during the period of the study and it refuted the idea of the market efficiency because there were abnormal returns. As the shown by the study, the winning stock portfolios had the ability to achieve abnormal returns and also higher returns than the losing portfolios.

(Jarrow, 2005) aims to suggest a methodology which is based on the concept of statistical arbitrage which supports the previous studies, and which confirms the possibility of generating abnormal profits without any risk. It also provides a statistical test which uses the method of the (MLE) for the restrictive and unrestrictive average in testing the efficiency of the American Market for the period of (1965 - 2003) through time chains. Whereas the studys results show that it could be possible to achieve abnormal returns in the short run which will increase

investments will be directed in their portfolios, thus increasing their fortunes.

Problem of the Research

The problem of the research lies in making sure that the portfolios of the growth and value have the ability to generate abnormal returns in contrast with the hypothesis of the market efficiency, which claims that the "Book Prices" for the securities reflect real cost, and there is no base for making changes to the portfolios components to achieve abnormal returns.

The raised question is this: Can the portfolios of the value and growth generate abnormal returns as a result of the incompetence of the market, or are the used models unable to calculate the relation of the returns with the risks? And can the performance of the value portfolios surpass over the growth portfolios or the results from the exaggerated reactions of the investors in Amman Stock Exchange?

Related literature

Many studies about this subject have been done, and all of them have confirmed surpassing value portfolios over the growth portfolios. On the other hand, these studies have differed in their explanations and conclusions when they evaluated this superiority, and we tried in this study to show the most important studies which dealt with this subject.

The study of (Basu, 1977) aims to test the relation between the performance of the stocks and the hypothesis of the financial market by using the ratio of the price to the earning (P/E) ratio for the sample of (1400) companies in New York Stock Exchange during the periods (1956 - 1971), and through making value and growth portfolios that use the element of risks in their statistical analysis using the (OLS).

The results of Basu's study have shown that the stocks that have a low (P/E) ratio (value stocks) are superior in their performance over the stocks that have a high (P/E) ratio (growth stocks), more than (0.07) yearly, The results of the study have refuted the idea of the hypothesis of the market efficiency.

(Fama et al., 1992) tested the model of the CAPM by using three criteria (E/P), (D/P), (C/P) and the financial raise through its relation to *the size and the ratio of the book value to the market value* (B/M), where

Introduction

The financial markets in the whole world aim to gather savings in order to direct them towards the investments by forming investment portfolios utilized by the investors to enlarge the returns of their investments. The degrees of risk which might be undertaken by the investors, aligning the returns with the risks, form the portfolios from the exchanged securities in the financial markets.

In order to achieve a balance between the risk and the return, the investors take into consideration having a period of keeping the stock, and then selling it to avoid the losses which might occur upon exchanging the securities. In contrast, the supporters of the Market Efficiency Hypothesis believe that the stock prices reflect all the incoming data to the market, and then there will be no partial values for the value of the stock and in its exchange. This depends on the investment strategy of the portfolios, in which the supporters of the reserved strategy support the idea of the market efficiency; on the other hand, the supporters of the active strategy believe that there are periods when there will be a possibility of achieving abnormal returns through the financial evaluation and analysis, which is done by the manager of the portfolio.

Many studies, like the studies of the growth strategies, refute the idea of the hypothesis of the market efficiency because the strategy of the value portfolio is marked by the low growth averages of the stocks profits, including the formation, while the growth portfolios are marked by a high growth average of the stocks profits forming them.

The point of views have differed in this subject, whereas the studies have shown that the value strategy has a general surpass over the growth strategy in the long run, and that is ascribed to the ability of the portfolio mangers to seize the opportunity in the abnormal investment of the returns, besides having the element of the risks in their portfolios performances.

The managers of the portfolios make their decisions according to their forecasting for the returns and the risks created through deferent models in their analysis, so good understanding for the value and growth strategies helps to achieve abnormal returns in the stock exchange market. This will be reflected in the portfolios owners by which their

Testing the Market Efficiency Hypothesis Using the Strategies of the Value and Growth in the Amman Stock Exchange

Bahjat Al-jawazneh*
Mohammad Harahasheh**

Abstract: The objective of this study is to test the verity of the efficiency of the stock market Hypothesis, which reflects information coming to the market quickly, without achieving abnormal profits when using the basic analysis tools which include using the strategies of value and growth and other strategies. The supporters of these strategies believe that it is possible to predict the investment performance for stocks, and subsequently, portfolios formed of these stocks. The results have found a highly statistical significance for the monthly returns of the value and growth portfolios according to the classification criteria used in the study. Moreover, the surpassing of value portfolio performance on the growth portfolio, and also the results have alluded to the significance of the independent variables used in the model of the study. The exception is the size of the market, which doesn't differ statistically from zero, meaning that the stocks' prices don't respond to the effect of the size in Amman Stock Exchange. Therefore, the results of this study confirm the possibility of achieving abnormal returns by using the strategy of the value and growth and refute the supposition of the efficiency which reflects the incoming information to the market.

Key words: Market efficiency, Value strategy, Growth strategy, Portfolios.

---

* Department of Business Administration, Faculty of business and Finance, Al Al-Bayt University, Jordan.

** Cities and Villages Development Bank, Almafraq Branch, Jordan.

Articles in English

Reports:

Table of Contents

Journal of the Social Sciences
Vol. 35 - No.4 - 2007

Articles in English:

Articles in Arabic:

Book Reviews:

Conference and Seminar Reports

The journal welcomes brief reports on conferences, seminars and round tables recently attended, which are related to the journal areas of interests.

General Rules

- All Copyrights of the published material are reserved to the **Journal**.
- Every Author receive one complimentary copy of the issue in which his article has been published. All the authors further receive 20 copies of their published article.
- The **Journal** has the right to edit the accepted ms.

Acceptance

The **Journal** notifies the author(s) with the acceptence of their ms after being considered by two or more referees confidentially chosen by the **Journal**.

The Sources in the Text:

Write the Arabic references within the text as follows:

The researchers first name, family name, and the year of publication to be put in brackets, for example:

- (Shafiq Al-Ghabra, 1999) and (Fuad Abu-Hatab& Sayed Othman, 1980).
- For the foreign references within the text the **Journal** is abided to the American Psychological Association (APA) style.i.e.,the family name and the year of publication,e.g.
  (Smith, 1998); (Pervin & Jones, 1995).
  In the case of more than three authors for one reference, write: (Mustafa Soueif et al., 1996) and (Antony et al., 1999).
- If there are two references by two different authors, arrange them alphabetically,e.g., (Ahmad Abu zaid, 2000; Mohammad Al-Rumaihy, 1998) and (Roger, 1999; Smith, 1994).
- In case of two sources for one author in the same year write as follows (Fahed Al-Thageb, 1994a, 1994b) and (Snyder, 2000a, 2000b).
- In case of citation from books, write the number of page(s) quoted from in the text as follows: (Abdul Rahman Bin Khaldun, 1992:164) and (Jones, 1997:59).
- The new edition of an old work both dates should be written as follows: (Piaget,1924/ 1990:75).
- In case of a book or pamphlet that does not contain the authors name, and has been published by the government or a private sector, write as (Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences, 1999).

Table of References

Every manuscript must include a list of references containing only those works cited. Titles of journals should not be abbreviated. The entries should be arranged alphabetically according to the surname of the author. Multiple works by the same author(s) should be listed in chronological order of publication for example:

1 - Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy,* (pp.53-69). San Francisco: Institue for Contemporary Studies.

2 - Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46(2): 11-19.

3 - Pervin, L.A., &John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research* (7th Ed.). New York: John Wiley.

Instructions to Authors

The Journal of Social Sciences is a refereed quarterly published by The Academic Publication Council, Kuwait University since 1973. The **Journal** publishes the original studies that represent a real contribution to the fields of study.It welcomes the theoretical and conceptual studies which cover one of the fields of the **Journal** or the status quo of the social sciences in the Arab world..

Concerning the empirical studies, foremost among them is psychology, the **Journal** therefore is abided to the following regulations: a brief introduction that includes the research problem, hypotheses or objectives, and the literature review, then the methodology which contains the sample, the instruments, and procedure, followed by the results, discussion, and the table of references based on the APA style.

Guidelines for Submission

1 - An acknowledgement from the author(s) that the manuscript(ms) has not been published before, is not being considered for publication elsewhere and has been read and approved by all authors.

2 - The ms should not exceed 30 pages, including the references, footnotes, tables, typed double space on A4 papers. All pages should be serially numbered including the tables and appendices.

3 - Tables have to be minimized to the least possible number.

4 - The first page of the ms should include the research title as well as the author(s) name(s), affiliation, telephone number(s), and a detailed address for correspondence, along with a brief title of the research (running head).

5 - The second page should include the title of the research, an English Abstract within 100-150 word, and the keywords (up to 7 words).

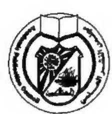
6 - The last page should include an Arabic Abstract (a translation of the English one with the same terms and conditions).

7 - The text of the ms begins on the third page. It begins with the title of the research without the name (s) of the author(s).

8 - Tables should be printed on separate sheets numbered with Arabic numerals, and have a self-explanatory heading. Tables should be follow the table of references.

9 - Attach a brief vita of the author (s).

All correspondence should be addressed to
the Editor-in-chief of the Journal of The Social Scienes
P.O.Box 27780 Safat, code No. 13055, State of Kuwait
E-mail: jss@kuniv01.edu.kw



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Geography, Psychology, Anthropology, Sociology, and library and information sciences. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and *America: History and Life; IBZ International Bibliography of* Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; Sociological Abstracts; ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527; & EBSCO Publishing Products.

Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Articles in English:

- Testing the Market Efficiency Hypothesis Using the Strategies of the Value and Growth in the Amman Stock Exchange.

Bahjat Al-jawazneh - Mohammad Harahasheh

Articles in Arabic:

- Free Reading in Leisure Time and Factors Affecting Kuwaiti Youths: A Field Study.

Ali J. Al-Shehab

- Emotional Intelligence and its Relation with Cognitive Intelligence & Academic Achievement to a Sample of Taibah University Students in Al-Madinah.

Mohammed A. Al-Ahmadi

- The Impact of Demographic and Social Variables on Forms of Violence against Women in Jordan.

Muneer Karadsheh - Abdel Khalek Al-Khatatneh

- Historical Development and Analysis of the Internal Structure of Ramallah and Al-Bireh, Palestine: A Study in Urban Geography.

Hussein Al-Rimmawi



Academic
Publication Council



ISSN: 0253 - 1097

Vol. 35 - No. 4

2007